

الْجَنَائِزُ وَمُضَيَّرُ الْعَرَبِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجات ومصير العرب

(المجلد السابع)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عش ٩ب المعادى - ت : ٢٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٧	الكتاب ومصر العرب (المجلد الثامن)	المؤلف	العنوان
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١	٩٥-٠١-٠١	الحياه	منظمة التجارة الدولية مصر اليوم والنوم
٣	٩٥-٠١-٠١	الحصر	عمر كامل لمحدودي الدخل
٥	٩٥-٠١-٠٢	الاهرام الاقتصادية	سعيه سناء لواجهه الشرق اوسطيه والخاب
٨	٩٥-٠١-٠٢	الاهرام الاقتصادية	سوق التأمين ابعافيه الخاب واناها على صاعه الثامن العربيه
١٢	٩٥-٠١-٠٢	الاهرام	بدء عمل منظمة التجارة العالميه بدلا من "الخاب"
١٣	٩٥-٠١-٠٢	الاهرام	صفا جمال الدين
١٣	٩٥-٠١-٠٢	الاهرام	منظمة التجارة العالميه
١٤	٩٥-٠١-٠٢	الاهرام	الوزير المصري المعوض يحيى
١٧	٩٥-٠١-٠٢	الاهرام المسائي	الأفمسيه والملابس الحاهره فى قائمه الخطر حتى عام ٩٨
١٨	٩٥-٠١-٠٤	الاهرام	مطلوب يسقى عربى من البلدان العربيه المنصمه لمنظمة التجارة الدوليه
١٩	٩٥-٠١-٠٥	العالم اليوم	عاطف عبد الله
٢١	٩٥-٠١-٠٤	الاجرار	تحرير قطاع الامن وتحديث الأنظمة المصرفيه فى مصر
٢٢	٩٥-٠١-٠٨	السياسى	بعفه الله حسن
٢٣	٩٥-٠١-٠٨	الاهرام	الجامعة العربيه يافس ابار الخاب على الثامن
٢٣	٩٥-٠١-٠٨	الاهرام	احمد رالحى ابو الوفا
٢٣	٩٥-٠١-٠٨	الاهرام	بعاون مصرى يوسى لمواجهه اثار الخاب
٢٣	٩٥-٠١-٠٨	الاهرام	اساس عبد العليم
٢٣	٩٥-٠١-٠٨	الاهرام	معاوضات الخاب والتعاط على الهويه البعافيه

المجلد رقم ٧	الكتاب ومصدر العرب (المجلد الثامن)	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
	"الكتاب" العاديه والروس المعيم والمناقسه الاخيهه	أسامه سليمان	العالم اليوم	٢٤	٩٥-٠١-٠٩
	هذه السيق لسركاب التامس الخليجه سحت في بأسر الانصمام الى انعايه عاب	الكتاب		٢٥	٩٥-٠١-٠٩
	مجلس الوزراء يافس الأسنوع العادم مسروعات العوايب الحديده لخطه الاصلاح السامل بالدوله	الاهرام		٢٦	٩٥-٠١-٠٩
	مطلوب اعاده هكلته المؤسسات المسئوله عن التجاره الخارجيه	الاهرام		٢٧	٩٥-٠١-٠٩
	سريف حاب الله	الاهرام			
	انعايه الكتاب ومسكله الكتاب في بدوه	الاهرام		٢٨	٩٥-٠١-٠٩
	الكتاب بمجلس الوزراء الأسنوع العادم	الاحبار		٢٩	٩٥-٠١-٠٩
	التامس بواجه الكتاب سحت كبير !	الاهرام الاقتصادي		٣٠	٩٥-٠١-٠٩
	مصر تطلب دعم دور العلاحي في السعنه الاسعاذه من المبراب السيسه للكتاب	الاهرام		٤٢	٩٥-٠١-١٠
	عبد الوهاب حامد	الاهرام			
	إداره السسر .. قبل الكتاب !	الاهرام		٤٤	٩٥-٠١-١١
	بهاك سكرى	الاهرام			
	"الكتاب" بحمي الكتاب المصري .. كيف ؟	الاهرام المساني		٤٥	٩٥-٠٩-١١
	عبد السلام فاروق				
	العس البخارى في انعايه انصا !	المصور		٤٦	٩٥-٠١-١٢
	رجاء البعاس				
	منظمه التجاره العالميه بواجه بخديات صعيه في المسيعل	العالم اليوم		٤٩	٩٥-٠١-١٢
	فانون حقوى المؤلف صدر نامر أمريكى .. !! الحكومات العربيه بسحق على بزوير الكتاب !!	الجميعه		٥١	٩٥-٠١-١٤
	اسلام عقمى				
	فيح سوق الباناب .. المراباوالخطار	الاهرام		٥٢	٩٥-٠١-١٤
	ميصور ابو الغرايم				
	العالم والكتاب ومنظمه التجاره العالميه	الاهرام		٥٤	٩٥-٠١-١٤
	سريف السوباسى				
	البيروك .. والكتاب	العالم اليوم		٥٧	٩٥-٠١-١٤
	حسين عبد الله				

مجلد رقم ٧	الكتاب ومصدر العرب (المجلد الثامن)	العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
سككل لجنة قومية لمناقشة معاولات نظام الاقصادات التجارية بين الدول النامية	عرب سامي	٦١ ٩٥-٠١-١٥
الكتاب والسبادة الوطنية	الوفد	٦٢ ٩٥-٠١-١٥
لمعى المطيعى	الاهرام الاقتصادية	٦٣ ٩٥-٠١-١٦
اقتصاديات بفاعه	صعوط امريكه وبحوى باباى وصراح فريسى - مصر وقف وانصب .. خلاص !	٦٩ ٩٥-٠١-١٦
"حاب" .. لمصر !	العربى	٧٠ ٩٥-٠١-١٦
على محمود	الاهرام المسانى	٧١ ٩٥-٠١-١٧
دول الخليج مطالبه برباده بعاونها الاقتصادية ليمكى من مواجهه اعناء انضمامها إلى "عاب"	الحياه	٧٢ ٩٥-٠١-١٨
"الحاب" معذمه للطبع والكتاب المصرى فى خطر	الاحرار	٧٣ ٩٥-٠١-١٨
كل يوم	الاحبار	٧٥ ٩٥-٠١-١٨
مصار العظ	الاهرام	٧٦ ٩٥-٠١-١٨
بدوه عن اثار "الحاب" على سوق التأمين العربيه	الاهرام	٧٧ ٩٥-٠١-١٨
بدوه بالجامعة العربيه اليوم حول التأمين واثار الجان	الاهرام	٧٨ ٩٥-٠١-١٨
العامل المصرى هل يدفع بى "الحاب" ؟!	البلاغ الحديد	٨٠ ٩٥-٠١-١٨
السبر الالكرونى	الاهرام	٨١ ٩٥-٠١-١٩
مصطفى الصمراي	الاهرام	٨٢ ٩٥-٠١-٢٠
الدعوة لاقامه قطاع عربى للتأمين فى مواجهه المنافسة العالميه	الاهرام	٨٦ ٩٥-٠١-٢٠
محمد مسروك	السعب	٨٧ ٩٥-٠١-٢٠
الانفايه يهدد الاسعجار السياسى والاقتصادى بنسب ارباع اسعار الواردات	الاهرام	٨٧ ٩٥-٠١-٢٠
حسن العمحاوى	الاهرام	٨٧ ٩٥-٠١-٢٠
العرب فى بفاعه "الحاب"	الاهرام	٨٧ ٩٥-٠١-٢٠
محدثى التجسبى	الاهرام	٨٧ ٩٥-٠١-٢٠
حكايات عربيه	الاهرام	٨٧ ٩٥-٠١-٢٠

المجلد رقم ٧	الحاج ومصير العرب (المجلد الثامن)	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
		كلمات			
		محمود عبد المعظم مراد	الاحبار	٨٨	٩٥-٠١-٢٠
		إقبال صعيق وأسعار نار وبروير بالحمله	المصور	٨٩	٩٥-٠١-٢٠
		حلمى المنعم			
		سعيه الزراعة المصرية كيف يواجه اعاصر الحاب؟	الاهرام	٩٤	٩٥-٠١-٢١
		الحاج والملكنه العكره			
		بدوه حول الحاب ومساكل النعافه والعكر	الاهرام	٩٦	٩٥-٠١-٢١
		مصطفى عبد العبي	الاهرام	٩٧	٩٥-٠١-٢٢
		البحراء سافسون مسيعيل صاعه الثامن العربيه			
		محمد السادلى	الاهرام	٩٨	٩٥-٠١-٢٢
		"الحاج" سافس تعديل فوانس حقوق الملكنه العكره			
		حالد محمود	الوقد	٩٩	٩٥-٠٢-٢٢
		الدول الثاميه .. سى المطرفه والسنداب			
		ابحى رسدى	نصف الدنيا	١٠٠	٩٥-٠١-٢٢
		الزراعه سى : مصر وأوربا والحاج			
		مسيعيلنا الاقصادى ونحدياب الحاب	الاهرام الاقصادى	١٠٢	٩٥-٠١-٢٢
		عمرو عبد اللطيف	الاهرام	١٠٣	٩٥-٠١-٢٤
		"البولعه" صعيه .. لكها لسب مسيحيله			
		الاهرام المسانى		١٠٤	٩٥-٠١-٢٤
		مصر والحاج هل يصم الى المسيعيدس من انعافه تخبر البتاره؟			
		عواطف الكيلابى	الاحبار	١٠٦	٩٥-٠١-٢٥
		هل يكسب ام يخسر وكيف يسعد للمسيعيل			
		الاهرام		١٠٩	٩٥-٠١-٢٧
		تحليل العناصر الرئيسيه للايعاف			
		العالم اليوم		١١٤	٩٥-٠١-٢٨
		ايعافه الحاب .. سلباب وايحساب!!			
		الاهرام		١١٦	٩٥-٠١-٢٨
		العرب مطالبون بسرعه استخلاص السانج			
		العالم اليوم		١١٧	٩٥-٠١-٢٩

المجلد رقم ٧	الكتاب ومصدر العرب (المجلد الثامن)	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
	صناعة المنسوجات المصرية افضل في ظل اتفاقية الحاب وطني		١١٩	٩٥-٠١-٢٩
	الحاب ومسئوليا الاقتصادى محمد عبدالمديج		١٢٠	٩٥-٠١-٢٩
	منسوار (الحاب) الوبل وسليمانية واجناسية الموقوفه ! محمود عبد الميعم مراد		١٢٢	٩٥-٠١-٢٩
	بحس والحاب			
	الاهرام الاقتصادى		١٢٧	٩٥-٠١-٣٠
	البنك الدولى وابعكاسات حوله اورغواى على الدول النامية			
	سيسى لاون المغلوف		١٢٨	٩٥-٠١-٣٠
	معرض الكتاب .. وحى المؤلف			
	سيسىو حليم دوس		١٣٠	٩٥-٠١-٣٠
	محاوى من الانار المحتملة للحجىصاىب الحمركىة			
	الاحرار		١٣١	٩٥-٠١-٣١
	حريمه اسمها " فانيون براءه الاختراع "- مسروع مسيوه لعانيون حديد يهدد الامن العمومى المصرى			
	احمد سيد		١٣٤	٩٥-٠١-٣١
	الحاب .. والنكامل الاقتصادى العربى أمام رجال الاعمال والمسيىمىرب العرب فى مؤيبرهم السادس			
	عاطف عبدالله		١٣٦	٩٥-٠٣-٠١
	دراسه لحفىص بكالىف المكاتب الاسيسارىة			
	الاهرام		١٣٧	٩٥-٠٣-٠١
	بوصاب بدوہ الحاب وئابارها على صناعه النامىس العربيه			
	الاهرام		١٣٨	٩٥-٠٣-٠١
	مصر مليرمه سىحفىص الحمارك وبحرير الحدماب			
	محمود الحصرى		١٣٩	٩٥-٠٣-٠١
	الأفضليات البخارىة المفيوچه للعرب			
	العالم اليوم		١٤٠	٩٥-٠٣-٠١
	دول عربيه كسبره بحب حظ الحووع وابعافيه العاب ترفع اسعار السلع			
	الحياه		١٤٢	٩٥-٠٣-٠٢
	الباسراب على فطاع الصناعه والزراعه			
	العالم اليوم		١٤٤	٩٥-٠٣-٠٢
	المسيىمىل لمن الميىح أم البخار ؟ وحقوق الملىكىة الفكرية			
	الاهرام		١٤٦	٩٥-٠٣-٠٢

المجلد رقم ٧	الكتاب ومصر العرب (المجلد الثامن)	العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
لجنة قومية	الاهرام	١٥٢ ٩٥-٠٢-٠٢
التأثير على السياسات الاقتصادية	العالم اليوم	١٥٢ ٩٥-٠٢-٠٤
انعاقبه دوره أوجواي هل يوفى حركة بروبر الكتاب المصري ؟	العالم اليوم	١٥٥ ٩٥-٠٢-٠٤
صليب بطرس	العالم اليوم	١٥٦ ٩٥-٠٢-٠٥
انعاقبه الكتاب والمصري	وطني	١٥٨ ٩٥-٠٢-٠٥
صليب بطرس	عاطف فهم	١٦٢ ٩٥-٠٢-٠٥
مصر رئيسا للطراى المعافده فى الكتاب	الاهرام	١٦٤ ٩٥-٠٢-٠٦
سريى السوناسى	الاهرام الاقتصادية	١٧٠ ٩٥-٠٢-٠٦
سوى التأسى خلاف فى نادى الأعياء وبواكى العفراء	الاهرام الاقتصادية	١٧٥ ٩٥-٠٢-٠٩
ربى ابراهيم	السرى الاوسط	١٧٧ ٩٥-٠٢-١٠
مبظمة التجارة العالميه . خارج الأمم المتحدة	الحناه	١٧٨ ٩٥-٠٢-١٠
وليد محمود عبد الناصر	الاهرام	١٨٢ ٩٥-٠٢-١١
أمريكا بطلب انهاء الرسوم الجمركيه كسرت لعقول الإمارات ب "الكتاب" ... وأبو طهى بطلب بأن بسم	الاهرام	١٨٤ ٩٥-٠٢-١٢
ناج الذى عبد الحق	الاهرام	١٨٥ ٩٥-٠٢-١٢
الاعتراضات الامريكه ببيع الامارات من الانضمام إلى عاب	الاهرام	١٨٦ ٩٥-٠٢-١٢
نظام الحكم العالمى الحارم - الاحلال بانعاق الحرة يستوجب عفاى الكل !	الاهرام	١٨٨ ٩٥-٠٢-١٤
إعاده النظر فى الانعاقبات التجارية من مصر وبوسى لمواجهه انعاقبه "الكتاب"	الاهرام	
مجلس الوزراء سافس أنار "الكتاب" الأربعة	الاهرام	
الانطلاق للاستاح فى رمز الكتاب	الاهرام	
عبد الرحمن عفل	الاهرام	
بلاعب فى "الذروبان" ومصلحه التمارك أحر من بعلم!	الاهرام	
امال علام	الاهرام	
الىه اجتماعيه لمواجهه الميعترات التجارية العالميه	الاهرام	

المجلد رقم ٧	الكتاب ومصدر العرب (المجلد الثامن)	العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
دعم محدودى الدخل فى ظل ابعافه الخاب	الاحبار	١٨٩ ٩٥-٠٢-١٤
بحوى عويس		
ليس بسوئها لكنه بصور من وارع دسى		
عماد العزالى	الوقد	١٩٠ ٩٥-٠٢-١٤
مجلس الوزراء يافس اليوم ابعافيه الخاب والعلاقه التجاريه		
الاهرام		١٩٢ ٩٥-٠٢-١٥
مجلس الوزراء وافى على ابعافيه الخاب - الانعافيه تساهم فى تطوير سياسيا الاقتصاديه والبحار		
محمد فتح الله	الجمهوريه	١٩٢ ٩٥-٠٢-١٦
إجراءاب حكوميه لمواجهه الرباذه المصوفعه فى السعار العالميه فى ظل سعيه الانعافيه		
مراد عمر العرب	الاهرام المسائى	١٩٤ ٩٥-٠٢-١٦
مجلس الوزراء يوافق على انضمام مصر الى "الجاب"		
الاهرام		١٩٥ ٩٥-٠٢-١٦
"الجاب" يهدد الصناعه الوطنيه		
احمد عبد الصعمر	السعب	١٩٨ ٩٥-٠٢-١٧
وبدا عصر الخاب منذ ٤٨ يوما		
الاهرام		٢٠١ ٩٥-٠٢-١٧
الاحطار العادمه مع الخاب : هل يواجهها بالمؤسسات الخاليه ام يحتاج لعبهرها ؟ هيكل معبح لظام م		
الاهرام		٢٠٢ ٩٥-٠٢-١٧
فيه ابعافيه لطبقى حتى يمكن الصناعه المحليه من المنافسه		
جلال راسد	الجمهوريه	٢٠٨ ٩٥-٠٢-١٨
ماذا بعد "الخاب" ؟		
جلال دوبدار	الاحبار	٢١١ ٩٥-٠٢-١٩
لمادا التمسح بالذس فى بسويه اعمال احسان ؟		
محمد عبد العدوس	احبار الادب	٢١٢ ٩٥-٠٢-١٩
لا عوده للانعلاق ! الخاب ابعاف على العالم ولا يهدد اساحا الوطنى		
مانو		٢١٤ ٩٥-٠٢-٢٠
مطلوب انشاء مكتب لبراءات الاختراع		
سلامه حربى	الاهرام المسائى	٢١٥ ٩٥-٠٢-٢٠
الباب اجماعيه وليسب اليه واحده		
الاهرام		٢١٦ ٩٥-٠٢-٢٠
حيان تحب محعوط و احسان عبد العدوس ويوسف إدريس فى العتاله !		
عادل حموده	روزا اليوسف	٢١٧ ٩٥-٠٢-٢٠

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٧	الكتاب ومصدر العرب (المجلد الثامن)		
العنوان			
مطلوب عيساء مكتب لبراءات الاختراع	الاهرام المسائي	٢٢٠	٩٥-٠٢-٢٠
سلامة حربي	مسروع بحمي حموي ومصالحهم المادية والأدبية	٢٢١	٩٥-٠٢-٢١
عادل الدين	الاهرام	٢٢٢	٩٥-٠٢-٢١
د. سرحان : لا تغيير من رؤساء تحرير مجلات الهند	الوقد	٢٢٣	٩٥-٠٢-٢١
عماد العراقي	المطالبة بإسداء مكتب عربي لبراءات الاختراع	٢٢٤	٩٥-٠٢-٢١
سهر هذاب	الاهرام	٢٢٥	٩٥-٠٢-٢١
١% فقط من الدخل القومي العربي مساهمة قطاع الثامن	العالم اليوم	٢٢٦	٩٥-٠٢-٢١
عاطف فهم	الاهرام	٢٢٧	٩٥-٠٢-٢١
بشير إيفاقية الكتاب على مصر سجنها مؤتمر دولي بواسطتي	الاهرام	٢٢٨	٩٥-٠٢-٢١
إيفاقية الكتاب أمام مجلس السبع السهر العام	الجمهورية	٢٢٩	٩٥-٠٢-٢١
خلال راسد	إيفاقية الكتاب سافسها مؤتمر دولي عن المسروعات الصغيرة السهر العام	٢٣٠	٩٥-٠٢-٢١
إيفاقية الكتاب سافسها مؤتمر دولي عن المسروعات الصغيرة السهر العام	التجعية	٢٣١	٩٥-٠٢-٢١
الابرو - ٩٠٠٠ وسيلة وليس عاب	الاهرام	٢٣٢	٩٥-٠٢-٢١
حروب الكتاب	الوقد	٢٣٣	٩٥-٠٢-٢١
لمعي المطيعي	الاهرام	٢٣٤	٩٥-٠٢-٢١
البراءات للاختراع الجديد فقط ومعها كل ما قبل بالاداب أو النظام	الاهرام	٢٣٥	٩٥-٠٢-٢١
عادل الدين	الاهرام	٢٣٦	٩٥-٠٢-٢١
لحنه مصرية دائمة لمواجهه مخاطر "الكتاب"	العالم اليوم	٢٣٧	٩٥-٠٢-٢١
عاطف فهم	الاهرام	٢٣٨	٩٥-٠٢-٢١
احسان بنصم للاخوان وبهاجم السموغسي بعد وفاته	الكواكب	٢٣٩	٩٥-٠٢-٢١
حلمي النيم	الاهرام	٢٤٠	٩٥-٠٢-٢١
البرار سحاب على "الكتاب" !!	الوقد	٢٤١	٩٥-٠٢-٢١
مجلس السبع سافس إيفاقية "الكتاب" هذه الدورة ٥١% من البايح القومي سطر منافسة احسنه فا	العصور	٢٤٢	٩٥-٠٢-٢١
ماحد عطيه	الاهرام	٢٤٣	٩٥-٠٢-٢١
ألبه قومية لإداره إيفاقية الكتاب	الاهرام	٢٤٤	٩٥-٠٢-٢١

العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٧	الحاج ومصر العرب (المجلد الثامن)		
الحاج .. والحمايه اللارمه للسبلع المصرىه !	الاهرام	٢٤٧	٩٥-٠٣-٠٣
مصر .. ومطعمه التجاره العالميه	الاهرام	٢٤٨	٩٥-٠٣-٠٥
صعاء جمال الدين			
أوروبا يعرق في طوفان هوللوود	العالم اليوم	٢٥١	٩٥-٠٣-٠٦
ابر دخول سركاب التأمين الأجنبيه على سوق التأمين العربى في ضوء انعاقه الحاج	الاهرام الاقصادى	٢٥٣	٩٥-٠٣-٠٦
رئب ابراهيم			
الحاج فى منافسات حيه بالحرب الحاكم	الاهرام	٢٥٧	٩٥-٠٣-٠٨
بهاى سكرى			



وَمَا أَكْبَرُ إِلَهُكُمْ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ

■ جينف - ا ب - تيسمس
منظمة التجارة الدولية الثور من دون
احتفال كبير اليوم في اول كانون
الاساني (يناير) ١٩٩٥ في جينف
وستكون بمثابة الشرطي. الكلف
الانسوف على الحركة التجارية في
انحاء العالم.

وقد أدى المأزق الذي وصلت إليه عملية اختيار رئيس للمنظمة والرجوع الصين عن الانضمام إليها واستمرار الخلافات حول شعاع النسيج والحادثة الجوية التي التخليق نوعاً ما من الحساسية التي سبكت في نيسان (البريل) الماضي أدى توقيع اتفاقات جوية أوروبية، التي نصت على تأسيس هذه المنظمة.

وبما أن اختلاف المخططة والتي هي
لقرعة عبد المياد الرواس المبنية على
الاحتساب الخاص في الجغرافي هي
المناخية داخل معنى موانئ (الاصطلاح)
للعامة والبرقانات الحركة (والجاء)
في مدينة جنيف التي هيبريا (الاصطلاح)
من الموانئ التي بسبب اختلاف
والمستند من التجارة الدولية
مماها بشكل تدريجي من حيث
مغات، على أن يخلق من جميع الام
اجتماعه الاول ٢١ كانون الثاني
(امداد)

عشرة أيام إلى مكار المظلمة المكافحة
وتشير لوحة موزنية وضعت قبل
توسيع سبدا اللندال الحمر على
المستوى العالمي لبشمل قطاعات
جديدة من الإنصاف وتوازن البه حال

الخلاطات التجارية المباشرة من
التحالفات، وغنا، وستكون منظمة
التجارة الدولية منظمة دولية عملية
مكاملة الشؤون الدولية والبنك الدولي
صندوق النقد الدولي والتجارة
المعالمين الشؤون والتجارة
والمستثمرين عملية الابتكار، غنا،

ومن المقرر أن يتولى المدير العام الحالي للمحكمة الإدارية العليا الدكتور محمد عبد الوهاب، رئاسة المحكمة، في 15 مارس 2017.

[illegible]

كما لم تتمكن الدول الأعضاء في
«عات» من الاتفاق على كيفية توزيع
المقاعد داخل الهيئة إشرافاً على
قضاة الديسكرو والمختلفة السهر على
الأعمال التدريس. للاتفاقيات العالمية

التسليقة المبرمة في هذا القطاع نهجاً
لدمجه في نشاطات المنظمة الجديدة.
وعارض أكبر مسؤولي التسليقة
(الولايات المتحدة وكندا والاتحاد
الأوروبي) في شكل مخصص منح
المصدرين (الهند وبنغلاديش والولايات
الأمم المتحدة) في منظمة جنوب غرب آسيا

مقعد اضافي داخل هذه البهجة.
عندك لاسشل الأوروب-ويزون
والاميركيون في التوصل قبل اولى
كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ الى اتفاق
بينهم في شأن الملاحة الجوية.
وقد ابرم ٧٧ بلدا حشفي الزا
الاتفاقات المتعلقة بمنظمة التجارة
الدولية المزمعها:

وتقدّموا للتصنيف والأرجنتين والبرازيل
ونشمل وكولومبيا.

في آسيا والشرق الاقصى:
اليابان والهند وباكستان والفلبين
والهند الصينية والسلف الباكستاني
والهند الصينية والسلف الباكستاني
والهند الصينية والسلف الباكستاني

ولا يزال يعاني على ١٢ دولة سبقي
ان ابرمت الاتفاقيات لتسليم الواصلين
المتعلقة بذلك رسمياً الى ملغيات، ومن
بمنها بولندا، قطر، وايزنويلا، ليبيا
يقوم بولندا، قطر، وايزنويلا، ليبيا

والسراييل وتركيا والبرص وكوبا.
الإمارات العربية المتحدة والونس
سويسرا والجزائر ومصر واليك
البحرين.



المصدر : الأخص

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يناير ١٩٩٥

مع الجات .. فاتورة الغذاء المصري إلى أين ؟ ! عجز كامل لحدودي الداخل بعد إلغاء دعم مستزيمات الإنتاج

وفي البداية كشف تقرير صادر عن الوحدة الاقتصادية العربية لعام ١٩٩٤ عن تخفيض الدعم الجمركي على السلع المستعنة في ظل اتفاقية الجات بنسبة إجمالية ٤٠ ٪ على ٥ مراحل سنوية ، وبالنسبة للمنتجات الزراعية سوف يتم تحويل الحواجز غير الجمركية إلى تعريف جمركية والتي ستخفضها الدول الصناعية الكبرى بمعدل ٣٦ ٪ على مدى ٦ سنوات وسوف تقوم الدول الصناعية أيضاً بتخفيض حجم الصادرات المدعومة بنسبة ٢١ ٪ مع خفض الدعم المحلي بنسبة ٢٠ ٪ وسوف تقوم الدول النامية بتخفيض مماثل للتعريف الجمركية والدعم لنحو ثلثي ما تقوم به الدول الصناعية في حين تعفى الدول الأقل نمواً من هذه الإجراءات وهذا سيؤدي إلى تحرير النطاق للتجارة في السلع والخدمات وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتحرير المنتجات الزراعية لأول مرة وإدخالها ضمن صلاحيات المنظمة ودعم النمو في الدول النامية عن طريق زيادة كفاءة استخدام الموارد المحلية بعد إلغاء الحواجز الجمركية عليها ومن ثم فتح اتساع السوق سيحقق وفرة في حجم الإنتاج علاوة على مكافحة مشكلة الإغراق والرسوم التعويضية للإعانات.

أضرار المستورد

ويؤكد د . الحسيني بدر - استاذ الاقتصاد الزراعي - أن رفع الدعم في ظل اتفاقية الجات بالتمسك بمستزيمات الإنتاج الزراعي التي تقوم به الدول المصدرة للغذاء وتترك المنافسة الحرة لآليات السوق والعرض والطلب سوف يلحق الضرر الكبير للدول المستوردة ومنها مصر بسبب ارتفاع الأسعار العالمية وضخامة واردات العديد منها من المواد الغذائية التي تصل أحياناً إلى نحو ٢٠ ٪ من إجمالي استيرادها السطحي وهذا سوف يساعد الدول النامية المصدرة للمواد الغذائية وقد أريشجع دولاً أخرى من الدول النامية على زيادة إنتاجها من هذه المواد وقد تكون هناك مكاسب أو خسائر غير محددة لبعض الدول النامية بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الزراعية نتيجة خفض الإعانات الملقاة للزراعة . ومن هنا فإن التنقل الاقتصادي بين الدول العربية يمثل أداة لدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التكامل والتخصص وتقسيم العمل والكفاءات الإنتاجية وتحسين قدرتها التنافسية داخلياً وخارجياً لتنشيط اقتصادها في الأسواق العالمية .

الأمن القمحى

د . أحمد جويلي - وزير التموين والتجارة الداخلية وأحد خبراء الاقتصاد الزراعي - يؤكد أن مصر سوف تحقق الحد الأدنى من

اتفاقية الجات بدأت منذ ساعات تجد طريقها إلى التطبيق ويؤكد الخبراء أن فاتورة الغذاء لا بد وأن ترتفع .. وخاصة القمح .. الذي تدعمه الحكومة المصرية بـ ١٥٠٠ مليون جنيه سنوياً ..

ومع الآثار الجانبية لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والتوجه من خلال آليات السوق وفي ظل انخفاض قيمة الجنيه .. يبقى التساؤل الهام أمامنا : ماذا عن مستقبل الغذاء في ظل الجات والتحديات ؟ .. وهذا ما يكشفه لنا هذا التحقيق



إنتاج الفصح بعد ان وصل الإنتاج الى حوالى ٤,٥ مليون طن فما قلل الاستيراد ووفر مخزوننا لدى الوزارة يكفيها عدة شهور وان هناك دعما سنويا لرغيف الخبز يصل الى ١٥٠٠ مليون جنيه وان سياسة الحكومة تتركز على انه لاتناقض بين سياسة الاصلاح الاقتصادي والدعم وقضية الدعم، هي قضية البعد الاجتماعى للمساهمة المصبة

ومن ناحية أخرى اشارت تقارير وزارة البحث العلمي الى استنباط انواع جديدة من الانصاع البرية التي تقاوم ظروف البيئة المصرية وتتحمل الجفاف والرطوبة والملوحة وتغطي انتاجية كبيرة في المناطق الصحراوية منها في السهل الشمالي وسيناء باعتبار أن القمح سلعة استراتيجية هامة بالنسبة للشعب

الواقِع المحتوم !

ويرى
عبد العظيم - عميد أكاديمية
السادات لعلوم الادارية فرع
قطنا - ان دخول مصر ما يسمى
بالقصاد السوق اصبح واقعا
مفروضا وهو انعكاس
للمتغيرات الاقتصادية
والسياسات الدولية بالإضافة إلى
ارتباطنا بالقاصد العالمى من
خلال القروض السابقة
والقروض المتلاحقة واعتمادنا
القوى على استيراد وسائل

مستلزمات الغذاء والغذاء نفسه.. ثم إن تحجوب القرار الاقتصادي المصري مع متطلبات صندوق النقد الدولي قد سارع إلى دعم كبير في الانتقال إلى اقتصاد السوق وتحديد برنامج زمني لذلك وقد اعتمدت كل المخططات الاقتصادية المصرية على الزراعة وخاصة أن سياسات الدعم التي بدأت أثناء الحرب العالمية الثانية تطورت في نهاية الخمسينات وأوائل الستينات إلى أن تلعب الدولة دور التخليص العام وكان من متطلبات كل السياسة دعم العديد من وسائل مستلزمات الإنتاج بالإضافة إلى دعم عدد كبير من السلع والمنتجات النهائية وذلك لضمان أحداث توازن في عملية التنمية والاضمانه والسريعه في ذلك الوقت ومما لحثت التضخم والذي يعد احدى النتائج السلبية لعملية تركيز الموارد في عمليات التنمية بالإضافة إلى رغبة الحكومة في أحداث توازن معلول بين الأجر والأسعار.

فقد البنوك

فَوَافِدُ السَّنَوَكِ

وحذر د. حمدي من ارتفاع فوائد البنوك التجارية والمخصصة بصفة عامة وبك الخصخصة والأمن الزراعي بصفة خاصة من تأثيرها على الزراعة المصرية وخاصة على قطاع الزراعة بعدد منذ ٤٠ عاما على دعم وسائل الإنتاج والقروض الزراعية التقليدية ومن هناك أن تحول بين التنمية إلى بنك تجاري سيؤدي إلى خطورة بإلغاء لاستمرارية الإنتاج .. وقد كشفت التجارب عن أن تقلص دور القطاع العام وبيع جزء كبير من القطاع الخاص سيؤدي حتما إلى تقلص الدور الإجمالي للقطاع لأن



المصدر : الزراعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٥

القطاع العام كان يعد التعاونيات الزراعية بالعديد من وسائل ومستزمات الإنتاج بأسعار اقتصادية . كما أن دخول القطاع الخاص في المنافسة أدى إلى ارتفاع اسعار مستزمات الإنتاج .

ماذا نفعل ؟

ومن هنا فإن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع المصري وسياسة التحرير الاقتصادي واعتماد على ما يسمى بالقطاع السوق سوف ينعكس على الإنتاج الزراعي بصورة عامة وعلى المنظمات التعاونية بصورة خاصة كما أن متطلبات تحرير الاقتصاد المصري يجب أن تمتد لتشمل كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية منعا لحدوث اختلالات هيكلية قد تؤدي في المستقبل إلى تعقيد واعاقة عملية التحرير والاعتماد على سياسة البائت السوق في الإنتاج والخدمات .

وعلى الدولة وهي ترضى في سياستها لتحرير الاقتصاد القومي والغاء الدعم أن تضع في اعتبارها بصورة جادة أن الإنتاج الزراعي له طبيعة خاصة في مصر وأن تحقيق الأمن الغذائي له متطلباته في كافة أنظمة العالم ومن هنا يجب على الحكومة تركيز الاهتمام في تنمية التعاونيات الزراعية وبخاصة في مجال التوسع الأفقي . وأشار د . حمدي عبد العظيم إلى ارتفاع فائزوة الغذاء في ظل اتفاقية الجات نتيجة تقلبات الأسعار في السوق العالمية ومما يزيد من الأعباء أن الاقتصاد المصري يعاني من اختلال شديد في توازنه الاقتصادي ويمثل في أن حجم مواردها المتاحة ذاتياً أقل بكثير من احتياجاتها الفعلية مما ترتب على ذلك عجز مستمر في ميزان المدفوعات وتزايد في نسبة الديون الخارجية ووجود تضخم في الداخل وما يسببه من تشويه هيكل توزيع الدخل القومي في انحراف اتجاهات الاستثمار من ضغوط اجتماعية على محدودى الدخل وخلل في سوق العمل .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



سياسة

تنمية سيناء لمواجهة الشرق أوسطية والجات

تضمنت اتفاقيات الجات والتي تم توقيعها بموافقة ١٧ دولة العديد من ضوابط الاستثمار المرتبطة بالتجارة ومن أجل الإسراع لمباشرة التطور الخطير الذي يحكم النظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي يحتاج الى تغيير شامل، ان نبدأ في مصر بالقطاعات التي لها مركز تنافس بالمقارنة بالمثل الأخرى وهو قطاع السياحة خاصة سيناء الواقعة على الحدود مع السوق الشرق الأوسطية القائمة بين الأردن وإسرائيل، وللسطين، فالرحلة للقادمة التي تعكس السلام في دول المنطقة ستؤدي الى حتمية التعاون المشترك بين باعتبار شمال سيناء والتي تقع على ساحل البحر الأبيض وتفتقر حدودها بترح المصرية بجوار غزة وللسطين والتي سوف تشهد تنمية في مختلف المجالات وسوف يقطن بها أكثر من مليون نسمة من عرب فلسطين سوف يكون التحرك التلقائي لهم لفضاء اجازاتهم بالمنطقة من العريش حتى رفح.

في دراسة اعدها السيد عبد الحميد فرغلي العضو المنتخب للنشاط السياحي بالشرطة القابضة برفح المنطقة من العريش حتى رفح المصرية لتكون منطقة حرة، وتخطط لزيادة المشروعات السياحية والصناعات المتناسبة خاصة وأن كافة مفاوضات التجارة العالمية قائمة بتلك المنطقة من موانئ ومطارات، ويرى فرغلي ان تقوم هيئة التنمية السياحية بالتعاون مع محافظة شمال سيناء والوزارات الأخرى المعنية بالدراسة ووضع التخطيط العلمي للمنطقة بين العريش ورفح المصرية.



وتوصي الدراسة بضرورة فتح مطار النقب لطيران لخدم كل من مصر وإسرائيل حيث أنه كان في الماضي المطار الرئيسي الذي ينقل السياح لتلك المنطقة وسوف يؤدي إلى تشغيل الشراعات الفندقية والسياحية خاصة بين إيطاليا وتونس والتي لا تخفهما إلا مطارات في المرحلة الحالية، والأسراع في ربط جنوب سيناء بشمال سيناء بفتح طريق الحدود الذي يمر بجوار الحدود المصرية الإسرائيلية من طابا حتى رفح وبذلك يكون قد تم ربط جنوب سيناء بشمال سيناء، ويتم ربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر وبالتالي، التنمية الشاملة لحافظتي جنوب سيناء وشمال سيناء وربطها بمدار المنطقة المتنامية والمتعاون لخاصة ميناء بالقرب من طابا قريب من مطار النقب في مراجعة مطار النقب يمكن أن يكون تجاريا سياحيا أو سياحيا فقط لتقصير المسافة التي تقطعها العبارات للوصول إلى العقبة من ميناء تونج العالي وبالتالي تشجيع السياحة العربية لخدمة كل من مصر والاردن وفلسطين وإسرائيل، وبالتالي تأتي الاستراتيجية الخاصة بالسياحة التي يفتح الطريق والمطارات والماني في المرتبة الأولى من التعاون الفني والذي يؤكد نجاح التعاون الاقتصادي بمختلف مجالات بما فيها السياحة وكذلك يؤدي إلى تنمية ناجحة لتلك المنطقة الحيوية، فيمكن التعاون في مجالات الكهرباء ومحطات توليف المياه والصحة والصعيد بين البلدين وذلك على ضوء ما تحددته الهيئات المسؤولة والمختصة بهذه الحالات.

وتتمثل محافظة جنوب سيناء وخليج العقبة والذي يمثل مستقبل مصر السياحية ومازال يحتوي على الكثير من المواقع التي تحتاج الى تنمية على المستوى العالمي وفتح استثمارات ضخمة يراعى فيها الاعتقاد عن الضاربات يمكن ان يكون موضوع التعاون المشترك من خلال تكوين الشركات الاستثمارية من دول المنطقة وشروط الاستثمار داخل مصر فقط إنما تمتد الى مواقع الدول الأخرى لتلبية الهدف من التعاون والتبادل والخبرة

ويجب ان تتضمن خطة التنمية السياحية والتعاون للمناطق السياحية الاربعة الواقعة على خليج العقبة والسويس وقناة السويس وبحيراتها والبحر الابيض المتوسط وان تحدد اهدافها للمستويات القاعدية كالاتي

١. تنمية مناطق كبيرة قادرة على المنافسة للمستوى العالمي للسياحة على امتداد حليج العقبة وكذلك محاذاته قناة السويس وشواطئ البحر الابيض المتوسط من السويس حتى رفح، مع ضرورة وجود التخطيط الكامل لهذه الشواطئ، ومع تمليك الهوايا اقامة مشروعات هزيلة ضاعفة لا تقوى على التحويل لشيء سقفتنا في هذا النوع من السياحة

٢. فتح سياحة لفض الاحداث على حليج السويس والمحيرات المرة

١٠٤ - فرى سياحية لقضاء الإجازات على حلقه السويس والمحيطات المرة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

٢٠ يناير ١٩٩٦

وشواطئ شمال سيناء. وقناة السويس لجذب دول المنطقة والمصريين لقضاء اجازاتهم بها خاصة بعد ان تحولت معظم المصايف التقليدية الى مناطق سكنية وفقدت اهميتها ولم تصبح هي الغفلة مع وجود فرص للتمليك للشاليهات والفيلات والشقق والادارة نيابة عن الملاك

٣. توفير الخدمات التي يحتاج اليها السياح القادمين من دول المنطقة ومن احصيين والاجانب المقيمين بمصر لقضاء يوم او عطلة نهاية الاسبوع بالنسبة للسياحة الداخلية القادمة من القاهرة والدلتا ومنطقة قناة السويس

٤. وضع برامج للسياحة الدينية والثقافية بجوار السياحة الترفيهية للزوار من المصريين والاجانب للتعرف على المزارات الهامة مع توضيح الطرق المؤدية اليها والاكتثار من علامات الارشاد بالطرق المؤدية اليها والى الوديان والواحات المختلفة والتي لم تنل حظها من الاعلام السياحي.

وسوف تسهم رحلات الشارتر مساهمة كبيرة في نقل الحركة السياحية من مختلف دول العالم الى سيناء ومحافظة جنوب سيناء مزودة بمطارات لهبوط الطائرات شرم الشيخ وكاترين والطور وابو رئيس وجارى تطوير مطار شرم الشيخ والطور مع ضرورة اعادة افتتاح مطار القبة اكبر مطارات سيناء واعمها واستعمال مطار نويبع كمطار مدني لاهمية موقعه وقربه للدول العربية والاجنبية بعد الموقع المميز لمدينة نويبع بعد افتتاح الميناء وتشغيل طريق الوسط، وسوف تخدم مطار القبة الحركة السياحية لدول المنطقة

ونرى ان توجه الاستثمارات السياحية الى منطقة خليج العقبة في المرحلة الاولى. حتى يتم استكمال تنميته وتسويقه عالميا ولاتهدو بموارثنا المحدودة في الانتشار بالمناطق الثلاث الاخرى وبذلك تكون غير قادرين على وجود تنمية مدروسة لسيناء، اما لى بدأتنا بخليج العقبة وتم استكمال استثماراته السياحية ونجحتنا فى تسويقه عالميا ننقل للمنطقة الثانية وهى سانت كاترين ووسط سيناء ثم المنطقة بين رمانة ورفح ثم المنطقة بين عيون موسى حتى رمانة وبذلك تكون لمصر استراتيجية مدروسة للتنمية السياحية لاتزهدى الى ضياع وتبديد مواردها المحددة

وفى حالة السماح للعرب والاجانب بالاستثمار فى سيناء يجب اصدار القوانين المنظمة والتي يجب ان تنص على ان لا تباع الاراضى وانما يتم تاجيرها للاستغلال لمدة خمسين عاما او مائة عام حسب استراتيجية الموقع واهميته وهذا السطام يتبع فى اكثر الدول تقدما



المصدر : الإهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سوق التأمين

تشهد القاهرة في ١٨ يناير الحالي أضخم تجمع تأميني حيث تستضيف جامعة الدول العربية بقاعة اجتماعاتها الكبرى مقر الأمانة العامة بالقاهرة ندوة «اتفاقية الجات وآثارها على صناعة التأمين العربية» التي ينظمها الاتحاد العام العربي للتأمين بالتعاون مع الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية.

صرح بذلك السيد حسين البنهاني الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين وأضاف أن هذه الندوة تستهدف دراسة آثار اتفاقية الجات على صناعة التأمين العربية وسبل التعامل معها لتعزيز المركز التنافسي لشركات التأمين وإعادة التأمين العربية في ظل حرية التفاضل للأسواق.

وقال السيد حسين البنهاني : إن عقد هذه الندوة جاء بمبادرة من المؤتمر العام للاتحاد العام العربي للتأمين خلال انعقاده بمدينة مراكش بالمغرب في مايو الماضي وتحققا لأهدافه القمّة في العمل على إبراز سوق التأمين العربي باعتباره كيانا متميزا وموحدا في المجالات الدولية

وأضاف : إن الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية سوف يفتتح هذه الندوة مع رئيس الاتحاد العام العربي للتأمين والسيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

كما سيجهر حفل الافتتاح السفراء العرب بمصر والمندوبون الدائمون لدى جامعة الدول العربية والوفد من قيادات منظمات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية والدولية وغرف التجارة والصناعة والمصارف والبنوك العربية والمشاركة وشركات الاستثمار المشتركة وخبراء دوليين من منظمة الإنعقاد والجات ... كما ستشهد الندوة أيضا

أضخم تجمع تأميني
تشهد القاهرة في
يناير الحالي عن :

اتفاقية
الجات
وآثارها على
صناعة

التأمين العربية

إشراف:

زينب إبراهيم



المصدر : الإحصاء الاقتصادي

التاريخ : ٢٠١٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بنود الاتفاقية الجديدة يوضح
تصور كيفية التعامل معها
مستفيدين من السوق الزمنية
التي حققتها الاتفاقية ثم
اعتماد المؤتمر العام العشرين
للاتحاد العام العربي للتأمين
الذي انعقد في مايو الماضي

في مراكش وقراره عقد ندوة حول الاتفاقية الجات
وأتارها على صناعة التأمين العربية .. ثم المجلس
الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الدول العربية
(الدورة ٤٤ في سبتمبر الماضي) ودعوتها للمنظمات
والاتحادات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة
في دراسة الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على
القطاعات الاقتصادية العربية كل في مجال
تخصصه.

برنامج عمل الندوة

ومن أهداف برنامج عمل الندوة يقول السيد
حسن البهناسي : يتضمن برنامج الندوة تسعة
محالات هي :

□ تعريف العاملين في صناعة التأمين باتفاقيات
الجات مع التركيز على الاتفاقية العامة للتجارة في

الخدمات.

□ عرض تحليلي لبنود الاتفاقية
والخدمات المالية والتأمينية.

□ التصريف بالمركز الثقافي
لشركات التأمين وإعادة التأمين العربية
في ظل حرية التفاوض للأسواق.

□ قياس المخاطر والخصائص المتوقعة
في ظل اتفاقية الجات في أسواق
التأمين العربية.

□ كيفية الاستفادة من الاستثناءات
والسوق الزمنية التي تتيحها
الاتفاقية.

□ كيفية استفادة الدول المنضمة
لاتفاقية الجات من الزايات التي توفرها
الاتفاقيات

□ كيفية الحد من الآثار السلبية
لهذه الاتفاقيات.

□ كيفية تفعيل الاتفاقيات العربية
الجماعية لتعظيم المكاسب وتقليل

مشاركة عربية واسمة على
المستوى الحكومي من مراقبة
التأمين العرب الذين يصفون
اجتماعهم الثاني هذا العام
متزامنا مع انعقاد الدورة بجاني
نخبة من كبار رجال الاعمال
والمال والاقتصاد.

وسياتي في مقدمة المشاركين
قادة صناعة التأمين في الوطن
العربي ليس فقط في فعاليات
الندوة بل أيضا للمشاركة في
اجتماعات مجلس الاتحاد العام
العربي للتأمين . للترجمة مع موعد
انعقاد الدورة الذي يضم ممثلين

من جميع الدول العربية حيث يضم الاتحاد في
عضوية كل شركات التأمين وإعادة التأمين في الوطن
العربي والتي تجارز عددها ١٩٠ شركة.

كيفية التعامل مع الجات ؟

وقال الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين :

بعد ٨ سنوات من المفاوضات انتهت جولة أوروغواي
بترتيق الاتفاقية العامة للتجارة والتوريدات في أبريل
١٩٩٤ بمدينة مراكش والتي اتسعت لتشمل تحرير
التجارة في مجال الخدمات وفي مقدمتها التأمين
والبنوك ، ولأن الدول الصناعية تمثل عالم تحرير
التجارة الخارجية . وقد اكتملت لها مقومات التكامل
والجمع الاقتصادي مع تمتع منتجاتها وخدماتها
بجودة عالية تمكنها من الرقوف امام المنافسة الدولية
التي تقسم على الكفاسة

الاقتصادية والتكنولوجية . فإن
الأمر يتطلب منا ضرورة
التعامل مع اتفاقية الجات
برمي وإدراك وهذا يتحقق من
خلال التعرف على الاتفاقية
وأتارها على الاقتصاد العربي
بهدف تنظيم مكتباته والتقليل
بقدر الامكان من تأثيراتها
السلبية عليه . من هذا المنطلق
كان الاهتمام بهذا الموضوع
من الأمين العام لهيئة الدول
العربية ودعوتها للاتحادات
والمنظمات العربية لتقييم الآثار
التي يمكن ان تنتج عن تطبيق



المصدر : الإجماع الاقتصادي

التاريخ : ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المنسائر عند تطبيق اتفاقيات الجات
□ طرح استراتيجيات جديدة
للتعامل مع صناعة التأمين وإعادة التخليص
العربية في ظل اليات اتفاقية الجات.

● جلسات و٧ أبحاث

وتتضمن الجلسة الافتتاحية للنوبة
كلمات للأمين العام لجاسعة الدول
العربية، ورئيس الاتحاد العام العربي
للتأمين ولوزير الاقتصاد والتجارة
الضارجية بمصر ولأمين العام
للإتحاد العام العربي للتأمين ولأمين
العام لمساعد للشئون الاقتصادية.
وقال السيد حسين البنهاي أن
النوبة تتضمن خمس جلسات تشتمل

على سبعة أبحاث .. ففي الجلسة الأولى للنوبة يلقي
الدكتور ممتص سليماني مدير إدارة المال والتجارة
والاستثمار بالأمانة العامة للشؤون الاقتصادية
بجاسعة الدول العربية بحثاً عن التعريف باتفاقية
الجات، ثم يلقي الدكتور بسام الساكت وزير الصناعة
والتجارة الأردني مسابقاء بحثاً عن التعريف باتفاقية
الجات مع التركيز على قطاع التأمين.

وتشتمل الجلسة الثانية للنوبة على بحث عن
الوضع الحالي لصناعة التأمين العربية أعده السيد
خيرى سليم نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية
للرقابة على التأمين، وتتضمن الجلسة الثالثة للنوبة
بحثاً الأولى عن الدور الاقتصادي للتأمين العربى

في إطار

المعمل

المصري

المشترك

ويلقيه

الدكتور

ممتص

سليماني

مدير إدارة

المال

والتجارة

والاستثمار

والدكتور

فريد النجار

الخبير

الاستشارى

بسالدارة

الجامعة

للشؤون

الاقتصادية

بجاسعة

الدول العربية ..

والباحث

الثانى عن

أثر دخول

الشركات

الأجنبية

للتأمين على

سوق التأمين

وأما

التأمين

المصري في

غرض اتفاقية

الجات أعده

السيد نور الدين مبدالله نور الدين

مستشار المجموعة العربية للتأمين

(أريج)

استراتيجيات التأمين

العربى

وتتضمن الجلسة الرابعة للنوبة على

بحث عن استراتيجيات التأمين العربى

في التعامل مع الجات من حيث

[التسويق - المنافسة - الاسعار] أعده

السيد حسن حافظ رئيس الاتحاد

المصري للتأمين ورئيس مجلس الإدارة

والمفكر المتدرب للشركة العربية

للدعاية للتأمين. كما تتضمن الجلسة

الخامسة والأخيرة للنوبة بحثاً عن استراتيجيات

التأمين المصرى في التعامل مع الجات من حيث

[التسويق والتنظيم - اعادة الهيكلة - التشريعات



المصدر : الأمانة الاقتصادية

التاريخ : ١٩٩٥ يناير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والرقابة] أمنته الدكتوراة زليخة الناصري صديق
التميز والاحتياط الاجتماعي بوزارة المالية بالمغرب
كما تشمل الندوة أيضا على اجراء مناقشات عقب
كل بحث.



المصدر :

الأرقام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢ يناير ١٩٩٥

بدء عمل منظمة التجارة العالمية بدلا من «الجات»

كثبت - صفاء جمال الدين:

بدأت أمس منظمة التجارة العالمية (WTO) عملها لتحل محل السكرتارية العامة للجات، وذلك بصفة رسمية. وصرح كمال الدين علي رزق وكيل أول وزارة الاقتصاد ورئيس التمثيل التجاري بان بيتر سينزلاند السكرتير العام بدلا للجات «مظمة التعميرية والتجارة العالمية» سيؤسس المنظمة

الجديدة حتى أول مارس ١٩٩٥ إلى حين اختيار مرشح آخر. وقد تقدمت مجموعة جديدة من الدول للانضمام للمنظمة ومن المتوقع الموافقة على انضمام عدد آخر من الدول إلى المنظمة الجديدة وبالتالي توسيع عضويتها التي تبلغ حاليا ١٢٥ دولة. وأضاف إن الفترة القادمة ستشهد قيام العديد من دول الجات السابقة باتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة التي تشكل وضع التنفيذ مع الالتزام بعدم اتخاذ اجراءات تعسفية تتعارض مع روح ونصوص هذه الاتفاقيات. كذلك سوف يتسأ نوع من التعاون والتنسيق بين المنظمة الجديدة والمنظمات الدولية والوكالات الاقتصادية المتخصصة الأخرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بما يحقق وجود ترابط بين المعايير الثلاثة للاقتصاد العالي وفي التجارة والبنك والتمويل. وأشار رئيس التمثيل التجاري إلى أن الفترة القادمة من العام الجديد ستشهد مناقشة موضوعات مهمة من خلال

منظمة التجارة الدولية منها موضوع الهيئة وعلاقتها بالتجارة، وذلك في إطار توصيات مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في البرازيل في مايو الماضي فخصلا عن مناقشة موضوعات العمالة وحل مشاكل البطالة التي تهدد كلا من العالم الثاني والمتقدم على السواء.

ومن الموضوع أن يؤدى انشاء هذه المنظمة إلى تنفيذ الاقتصاد العالمي والتشجيع ايجابيا على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية وفتح افاق جديدة للاستثمارات والعمل التكنولوجي بما ينعكس ايجابيا على اقتصاديات كل من الدول النامية والمتقدمة.

ومن ناحية أخرى قال رئيس التمثيل التجاري أن العام الحالي سيشهد بدء مفاوضات الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي والتي من المتوقع أن تستمر لمدة ١٨ شهرا وتفسر عن اتفاق تعاون اقتصادي واتمي، والذي يتوقع أن يحقق نتائج اقتصادية وتجارية مهمة لمصر. وقد تؤدي هذه المفاوضات إلى انشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الأوروبي.



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



منظمة التجارة العالمية

أخيراً وبعد مضي حوالي نصف قرن على تأسيس المنظمات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين تم تشكيل منظمة للتجارة العالمية حيث سيصبح للتجارة الدولية مؤسسة فعلية خاصة بها، ذات سلطات واسعة وتحتل محل الأمانة العامة للتعريفات والتجارة، الجات، والتي كانت قد تشكلت كهيئة مؤقتة للتجارة الدولية في عام ١٩٤٧.

ويأتي إنشاء هذه المنظمة نتوجها للجهود بذرة لورجواي وباتفاق ستوكهولم عن مراكمة وتحرير للتجارة الدولية وتشرف على تنفيذ القوانين الخاصة بها، والاتفاقات الموقعة في إطار الجولة وعندها ٢٨ اتفاقية.

وهناك رغبة في أن يؤدي إنشاء هذه المنظمة إلى زوال النظم والتوترات التجارية السائدة على الساحة الدولية خاصة الممارسات التجارية غير العادلة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية وبالتالي ستختل فاعلية المنظمة على مستويين أولهما على صعيد تسوية الخلافات وثانيه متعلقة بالمفاوضات متعددة الأطراف حول المواضيع التي لم تخرج في إطار الاتفاقية مثل البيئة والحقوق الاجتماعية وتحركات القوى العاملة كما يستلزم على تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية بطريقة أكثر شمولاً مما كانت تفعله الجات. ومن هنا سيصبح على العالم الثالث عية المشاركة الإيجابية في أعمال هذه المنظمة ، بغية تعديل المسار واتفاق أية محاولات غريبة لتسييرها بما يخدم مصالح مجموعة معينة دون أخرى أي أنها يجب أن تكون بمثابة منتدى عالمي للتجارة الدولية. بهدف إلى تسهيل انتقال حركة السلع والبضائع والخدمات بين الأنظمة المختلفة دون أية تعرفة تذكر.

الوزير المصري المفوض بجنيف



تناولنا في العدد السابق الجزء الأول من تقييم الوزير المفوض المصري بجنيف، الدكتور ماجدة شاهين، لاتفاقية الجات وكيفية تأثير تلك الاتفاقية على أوضاع الاقتصاد المصري وتواصل صفحة موارد وتنمية اليوم نشر الجزء الثاني من التحليل وهو يتناول موضوعات الزراعة وتقييم للنظام الموحد لغرض الخازنات الذي تتضمن اتفاقية الجات بالإضافة إلى تناول موضوع التجارة والبيئة وتأثيراته المتشعبة والمعقدة.

تقول الدكتورة ماجدة شاهين من الآثار المتوقعة أيضا لتطبيق برنامج الإصلاح الزراعي هو تآكل الأصوليات التي كانت تتمتع بها العديد من الدول في تجارتها لاسيما مع المجموعة الأوروبية ومن بينها مصر ولنشر مثلا على ذلك فإن مصر كانت تتمتع بخفض جمركي بنسبة ٤٠٪ على صادراتها من البطاطس إلى المجموعة الأوروبية.

وفي ظل الاتفاقية ستقوم المجموعة الأوروبية بموجب التزاماتها بفتح أسواقها وتحسين فرص النفاذ إليها بخفض رسومها الجمركية بنسبة ٣٦٪ مما يعني ذلك من تأثير على خفض القيمة النسبية التي كانت تتمتع بها مصر من خفض جمركي استثنائي في ضوء اتفاقيتها مع المجموعة ولاشك أنه يقع على عاتقنا دراسة كافة هذه الجوانب في ضوء تفاوضنا مع المجموعة الأوروبية حول اتفاقية الشراكة الجديدة.

كما أنه يجب ألا يغيب عن أذهاننا ما شهدناه مؤخرًا في إطار الجات من الزام مجموعة الدول الأعضاء فيما يعرف بالـ ACP بطلب استثنائين مبدأ الدولة الأولى بالرعاية من الزايات الانضمامية المنوطة لها من قبل المجموعة الأوروبية في ضوء الاتفاقية للبرمة معها. وتتحدد فترة هذه الاستثناء بـ خمس سنوات قابلة للتجديد مرة أخرى، ويبقى التساؤل مطروحا إذا ما كان سيصبح هذا هو التقليد المعمول به في إطار المنظمة الجديدة مستقبلا وتأثير ذلك على الاتفاقيات التي تمنح امتيازات إستثنائية للدول.

النتيجة الرابعة:

وترتبط النقطة الرابعة بما سبق أن اشيرنا إليه من اهتمام الدول المتقدمة بوضع الموضوعات الجديدة لاسيما تلك الخاصة باتفاقية التجارة في الخدمات وأوجه التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، لما تتمتع به هذه السلطة من قوة الزامية فعلية متمثلة فيما يعرف بالنظام الموحد لغرض الخازنات وعليان أن نتوقف قليلا عند هذه النقطة حيث تضاربت آراء والأقوال بشأنها كثيرا، وركز البعض على المخاطر والمخاوف الناجمة عن مثل هذا النظام، لاسيما في إطار متردد من قوة النظام في الردع المتبادل.

بما يعني أن إغراق الدول في تطبيق التزاماتها في إطار اتفاقية أوجه للتجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية مثلا، قد يدفع إلى توقيع عقوبات عليها في مجال صادراتها من اللبوسجات والملابس أو صادراتها الزراعية مثلا، فضلا عن ضعف قدرة الدول النامية نفسها في استخدام مثل هذا النظام.

غير أننا نعارض بالقول أن هذا يعتبر تبسيطًا مبالغ فيه للأمر، فإن الاتفاقية وإن كانت تسمح بتطبيق ما يعرف بالردع المتبادل، إلا أن مثل هذا الإجراء محكوم وعليه ضوابط صارمة، فضلا عن أن الدول النامية هي الأخرى لديها القدرة على استخدام هذا النظام في مجالات تؤثر بالقول على مصالح الدول النامية، مثل قطاع الخدمات وغيره.



المصدر : الأمانة العامة

٢٠١٩

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفي نظري، يعتبر النظام المتكامل أو المحدد لفض المنازعات أحد المزايا الرئيسية في إطار اتفاقية جولة أيرجواي وفي الأدوات المستخدمة من قبل المنظمة الجديدة، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب الرئيسية تذكر منها:

١ - المساواة في فرض الالتزامات والضوابط على الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وللازمامها بالتطبيق، وبما أن هذا النظام - إذا أحسن تطبيقه واستخدمه دون تحيز أو ضغوط أو مناورات سياسية - من شأنه حماية الدول النامية في النظام التجاري الجديد والوقوف بجانبها في حسم النزاعات بينها وبين الدول التجارية الكبرى حفاظاً على حقوقها.

ولذلك أن هذا في حد ذاته يعتبر نقطة إيجابية ضخمة - للدول النامية، لاسيما إذا ما قورنت هذه المنظمة بقريبتها بالنسبة للصندوق الدولي، فإنه على الرغم أنه من المفروض امتداد القوة الالتزامية للصندوق على الدول المتقدمة أيضاً بمقتضى الدور المنوط به في الإشراف متعدد الأطراف وعلى السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي الدولي، فإن ذلك لا يحدث قط وأن قوته قاصرة على فرض سياسته على الدول النامية بما له من قوة ضغط ومسامرة عليها.

٢ - تقوية ودعم آلية تسوية المنازعات التي كان معمولاً بها في إطار الجات، من خلال إدخال سلسلة من القواعد والأجراءات الجديدة من حيث:

أ - ضمان لاية شاكية صغيرة كانت أم كبيرة حق تشكيل فريق خبراء PANEL للحكم في النزاع.

ب - متى تشكل هذا الفريق يرضى في عمله وفقاً لأراحل متتالية محددة سلفاً وتبعاً لجدول زمني واضح.

ج - متى بدأ النزاع وتشكيل فريق الخبراء لا يستطيع أي طرف أن يؤخر صدور القرار أو أن يؤجله، وكثيراً ما كانت الدول المتقدمة تنقض من تنفيذ أحكام فريق الخبراء وترفضه.

د - تلقائية التطبيق متى أصدر فريق الخبراء حكمه يصبح واجب النفاذ دون معاملة إلا إذا تم رفضه بالاجماع، وهو أمر غير محتمل على الإطلاق، وللندوة الحق في الاستئناف من خلال ما يعرف وأن حكمه يصبح نهائياً.

٣ - كذلك يجب الإشارة إلى دور المنظمة في مساعدة الدول المتقدمة والنامية بالنسبة للسياسات التجارية التي تتجهها من خلال آلية متابعة السياسات والمعونة باسم



المصدر :
 القاهرة - مصر

التاريخ :
 ١٩٩٥ - يناير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. يسرى مصطفى

في إطار استعداد مصر لتنفيذ اتفاقية الجات دراسة التزامات ٧٠ دولة في مجال البنوك..

اللتاحة في ذلك المجال الميوى والهام خاصة وأن مصر بها خبرات كبيرة في هذا المجال وسبقوا العديد من الدول في تحرير قطاع البنوك وتعديل القوانين الخاصة به ولك في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى والذي يتم تنفيذه منذ عدة سنوات من جهة أخرى أكد الدكتور يسرى مصطفى: إن جمعية تحليل السياسات سوف تقوم خلال الأيام القليلة القادمة بعقد ندوة موسعة بمحافظة اليوم وذلك لمناقشة وتقديم اتفاقية الجات وكيفية الاستفادة منها..

في إطار الاستعدادات الحالية التي تقوم بها مصر والحامسة بتقديم اتفاقية الجات ودراسة جداول الالتزامات التي تقدمتها الدول المختلفة المشتركة في الاتفاقية يقوم المعهد المصرفى حالياً بدراسة التزامات الدول في مجال الخدمات المالية والبنوك وأكد الدكتور يسرى مصطفى مدير الاقتصاد الأسبق ورئيس بنك مصر أمريكا الدولى ، والذي يقوم بالدراسة حالياً ، إن معرفة وتقديم جداول تازلات الدول المختلفة المشتركة في الاتفاقية مهما يتعلق بالبنوك سوف يتيح لمصر الاستفادة من الفرص



الأنشطة والملابس الجاهزة في قائمة الحظر حتى عام ٩٨

مع تنفيذ اتفاقية «الحات»

تبدأ معمر خلال هذا الشهر في الخلال الإجراءات التنفيذية لاتفاقية «الحات» التي بدأ العمل بها مع بداية العام الحالي والتي تتضمن إزالة الحواجز والقيود أمام تدفق السلع والخدمات بين الدول الأعضاء حيث التزمت وزارة الاقتصاد من إعداد الصيغة النهائية لاتفاقية معمر في الاتفاقية إضافة إلى إعداد مشروع جدول لحماية المنتج المحلي في ظل ظروف تحرير التجارة الخارجية.

وقد تضمنت الاتفاقية عدة التزامات جاء في مقدمتها خفض الرسوم الجمركية من خلال برنامج زمني يصل إلى ١٠ سنوات مع منح معمر فرصة لتحرير استيراد المنسوجات والملابس الجاهزة من خلال برنامج يبدأ في عام ١٩٩٨ وينتهي حتى عام ٢٠٠٢ وقد اعطى هذا البرنامج فرصة متساوية ٣ سنوات تبدأ من العام الحالي لاعداد المنسوجات بهدف رفع جودتها وتقليل التكلفة الإنتاجية.

كما تضمنت الاتفاقية عدة مزايا أخرى يأتي في مقدمتها تحرير سائر الخدمات وخدمات واستثمار الأيدي العاملة حيث تستطيع معمر من خلال هذه الاتفاقية فتح لفرن عمل جديدة لأبدى العاملة المصرية في الدول الاعضاء ولواجبة المميزات الاقتصادية التولية مع

بدء تنفيذ اتفاقية الحات معمر خلال الأيام القليلة القادمة في أول جمعتها بالمشاء أول جيار من نوعه في أول العام الثالث لتأدية سائر الاعساق والدعم السطحي في كل تحرير التجارة الخارجية وتنظيم النظام الأساسي لتحرير القيام باجراء التحقيقات في التعاون التي تقدم بها الملتحقون في حالة دعم منسجاتهم لتحرير بسبب استيراد معمر عام الاستدراج قطع الجاهزة الخارجية بوزارة الاقتصاد بأن الجهاز سوف يقوم بالاستدراج إلى اطراف الزراع واعاد تقديمه حول أثار الاستدراج على الإنتاج المحلي وتولم إلى وزير الاقتصاد الذي يتخطى الإجراءات التنفيذية اللازمة في هذا الشأن خلال فترة محددة وتتضمن هذه الإجراءات فرض رسوم تعويضية على السلع التي يثبت أنها تشكل أسواق يتسارع تلال عن سعرها الحقيقي.

وعلم بمقرب الإجراء المسائي أن الحكومة سوف تحيل مشروع الجراءات تحرير التجارة الخارجية الذي يحكم التزامات معمر في اتفاقية الحات إلى مجلس الشعار في الاسبوع القادم للمصادق عليه وقد تضمن المشروع عدة إجراءات خاصة في مقدمتها

خفض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية بنسبة ٥٠٪ من مستواها الحالي على مدى ١٠ سنوات تبدأ من العام الحالي وحتى عام ٢٠٠٥ يعادل خفض ٥٪ سنوياً كما سيتم تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية عند ١٠٪ مع بداية عام ٢٠٠٠

وعلم المندوب أن الاتفاقية معمر تضمنت أيضاً لم جكر استيراد المنسوجة من بداية عام ١٩٩٨ والمنسوجات المنسوجة والذات الجاهزة مع بداية عام ٢٠٠٢ وأعطت الاتفاقية خصم ٥٪ فرض رسوم جمركية على الواردات من المنسوجات والملابس والمصنوعات المنسوجة تزيد بنسبة ١٢٠٪ لتراو ما بين ٥ - ١٠٪ من الأكرامات التي يتضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات الدولية اعتباراً من عام ١٩٩٥

كما تضمنت المزايا التي تولمها الاتفاقية لخص حق راج الحد الأقصى للرسوم الجمركية التي ١٠٪ مع حلول عام ٢٠٠٤

ومن المقرر أن يصدر القانون يوم الجمعة القادم خبر من منظمة التجارة الدولية لمراجعة المنسوجات التي يتضمنها المشروع المصري لمعالجة الإغراق والدعم في ظل تنفيذ اتفاقية الحات.

على معمر



مطلوب تنسيق عرس بين البلدان العربية المنظمة
للمنظمة التجارة الدولية

كتب. عاطف عبد الله:

الأمريكية الموجهة من المسلم تزي بلدان أخرى زنادة التفرقة أو بلحاظها كما هي على الناحية من المسلم، الذي الرافى وتطلب وحصل أكثر من أن هو نفس المصالح مع العرب وهذا على تخفيف القيود على الصلوات والمهرجانات وتنشيط حركة العمل المشترك في العالمين العربي والمسلمين و ناحية أخرى نشر الرقابة على التيارات الناجمة عن الانتماء إلى منظمة التجارة العالمية كمنظمة نهاية الصراعات السياسية التجارية بين الدول، وهو أمر يدعو مع اهتمام كمنظمة الأمم المتحدة في العمل للتنمية البشرية في كل مكان قبل أن يولاهم نهجها في طائفتها سيوفها لا يمكن أن تنحصر عليها من طرفها ولا تفرير أن كل حل من اقتراحات موجهة في ميدان التعاون الاقتصادي بين الدول والولايات المتحدة في ١٩٧٢م والأربعين سنة، وذلك الجوانب ذاتها محركا ومفعلة في فترة تضييق على الحريات ميولات اللغز الأخف، في

طالب د جعفر عبدالله اسماعيل اذعاناً لثباته ونسب
جامعة الزرقاء بضرورة توسيع حرمها حتى تستوعب في البالد التعليمية
منطقة الخطرة القريبة للحدود وأضاف أن هذا التوسيع
من شأنه أن يدعم الصالح العربي وأن يثقي له بشكل
واضح وأما عن البصر الذي إن كان في حوزة
الوليوة فلن يصور جامعة الزرقاء منطقة الخطرة
وأنني قد بمثابة القصر على العلم
التجارية في البالد وتوسيع مبداء الخلل الذي
المسؤول عن البصر ليعمل جامعة جديدة من الاقتصاد
وتعتبر البية على البصر فقامت المنطقة من اتفاقية
المحافظ وأشار د جعفر عبدالله إلى أن البصر لها في
المنطقة القريبة الخاصة بالبلد العربية، إلى الوقت الذي
يرى فيه بعض البالد ضرورة أن تخطط في المنطقة

التكامل مستبعد الأطر
والقائمة للدول المشاركة في
التكامل دون غيرها. وأكد أن
تكتلا تجاريا خديما من شأنه
أن يمكن الدول للاممية. إذا
حللت في مثل هذا التكامل.
من إنشاء نوع من المساكن
بينها وبين قرى الجات دون
أن يمنعها ذلك من الاستفادة
من مميزاتهما. وقال التقرير إن
هذه النظرة التي يستطيع العرب

الإقامة منها لم توضع من أجل خاطرم، وإنما هي اعتراف
بمكثلات مثل الاتحاد الأوروبي ونافخا التي انشأتها للدول
الصناعية لمصلحتها واستضافات منها إقامة كبرى، وفي تلك
الاستضافة أيضا جيرة أخرى للعرب □



المصر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥

لمواجهة المنافسة المتوقعة مع تطبيق اتفاق الجات

تحرير قطاع التأمين وتحديث الأنظمة المصرفية في مصر

□ القاهرة - مسعد نوار



د. سامري مصطفى

وافقت مصر على تحرير قطاع البنوك والتأمين المصري في مقابل مساهمة الشركات الأجنبية في تدريب العاملين الوطنيين في هذه القطاعات. وحتى لا يؤثر ذلك بشكل سلبي على قطاعين مهمين من قطاعات الاقتصاد الوطني يبدأ الاتجاه لتطوير وتحديث وإدخال أدوات جديدة بالبنوك المصرية لتكون على قدم المساواة مع مثيلاتها بالخارج لمواجهة آثار اتفاقية الجات والمقر الجديد في تطبيقها في وقت قريب. وفي هذا الخصوص أكدت د. فائقة الرفاعي وكيل محافظ البنك المركزي المصري أن من بين الأدوات الجديدة التي سيتم إدخالها توريق القروض المصرفية، ونظام الفوتشر واليوتشر والتاجر التمويل، والأوراق المالية وهو ما تقوم به الآن البنوك الشاملة، بالإضافة إلى تحرير قطاع التأمين المصري.

وأوضحت أن شرط مساهمة البنوك والشركات الأجنبية في تدريب العمالة الوطنية في البنوك وشركات التأمين سيساهم في نقل التكنولوجيا والخبرة الأجنبية في هذا المجال. وقالت إن مصر قطعت شوطاً طويلاً في تحرير البات العمل بالجهاز المصرفي المصري بما في ذلك بيع حصص بنوك القطاع العام في بنوك الاستثمار والفروع الأجنبية وفقاً لبرنامج صندوق النقد الخاص بتحرير هذا القطاع. وذكرت أن الدول الأجنبية تضع شروطاً متعسفة أمام فتح فروع لها بمصر ومن بينها اشتراط أن يكون المدير من أصحاب ثقافة التكنولوجيا المصرفية لا تقل عن 10 سنوات ومن أبنائها مما جعل الحكومة تضع شرط المعاملة بالمثل في تحرير هذا القطاع.

ومن ناحية أخرى ذكر الدكتور سامري مصطفى وزير الاقتصاد السابق أن ارتفاع تكلفة التكنولوجيا الواردة للدول النامية بما فيها الدول العربية ومصر نظراً لطول فترة الحماية في ظل الجات حيث إن الاتفاقية تلزم الدول بتوفير الحماية اللازمة لنقل

و كشف عبد الحميد ممدوح نائب مدير منظمة التجارة العالمية لقطاع التجارة في الخدمات عن أن ما قدمته مصر والبلدان العربية الأعضاء في اتفاقات «الجات» من جداول بالتنازلات لا يمثل مستوى من الموافقة على انضمامهم للجات وأعلن أنه اعتباراً من مطلع العام الجديد ستبدأ جولات أخرى متعددة من المفاوضات الثنائية

وأكد محمد مأمون الوزير التجاري المفوض أن مصر وافقت على تحرير قطاع البنوك والتأمين المصري في مقابل مساهمة الشركات الأجنبية في تدريب العاملين الوطنيين في هذه القطاعات.



المصدر : العالم اليوم

9 مارس 1990

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والمتعددة بين الأعضاء لتطبيق الالتزامات والتنازلات الخاصة بالتعريف الجمركي وإلغاء القيود، وفقا لفترات السماح المحددة لاتفاقية الجات.

ومن ناحية أخرى أكد نائب مدير منظمة التجارة العالمية أن الدول الأعضاء بالجات ستلتزم بنشر القوانين واللوائح الخاصة بها على كافة الدول قبل تطبيقها كما تلتزم أيضا بإخطار منظمة التجارة العالمية قبل إدخالها أية تعديلات على تشريعاتها.

وأوضح عبد الحميد ممدوح - المصري الوحيد المقيم بمنظمة التجارة العالمية - أن المنظمة ستقوم بإلزام الدول الأعضاء في الجات بتطبيق جميع البنود والنصوص الواردة بالاتفاقات التجارية التي أسفرت عنها جولة أوروغواي الأخيرة في السلع والخدمات مشيراً إلى أن منظمة الجات سوف تعمل السلع الثلاث في إدارة الاقتصاد العالمي بعد كل من صندوق النقد والبنك الدوليين المعنيين بإدارة الشؤون المالية والتقنية في العالم.



المصدر : الإسم

التاريخ : ٧ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هبة العربية تناقش آثار الجات على التأمين

كتب محمود التهامي:

يفتح الدكتور عصمت عبد المجيد - الأمين العام للجامعة العربية - يوم ١٨ يناير الحالي الندوة التي تنهجها الجامعة بالاشتراك مع الاتحاد العربي للتأمين لمناقشة آثار اتفاقية الجات على صناعة التأمين العربية.

وأوضح خيري سليم - نائب رئيس هيئة الرقابة على التأمين - أن الندوة ستناقش بنود الاتفاقية مع التركيز على قطاع التأمين والدور الاقتصادي للتأمين العربي وأثر دخول شركات التأمين الأجنبية إلى السوق العربية. كما تبحث الندوة - التي تستمر يومين - استراتيجيات التأمين العربي في التعامل مع اتفاقية الجات في مجالات التسويق والمخاطبة والتسويق بشارك في الندوة كل من: محمود محمد محمود - وزير الاقتصاد - والدكتور عبد الرحمن السهيماشي - الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشؤون الاقتصادية وحسين نيهان الأمين العام للاتحاد العربي للتأمين - رؤساء شركات التأمين المصرية والعربية.



المصدر : السياسة المصرية

التاريخ : ١٩٩٥

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

تعاون مصري تونسي لمواجهة آثار الجفاف

كتبت ايناس عبد العليم :

بينهما وتشجيع انشاء المشاريع المشتركة .
وقال ان حجم التجارة بين مصر وتونس قد ارتفع منذ
انشاء الغرفة العام الماضي بنسبة ٤٠٠٪ وقال ان المستهدف
هو الوصول بحجم للتجارة الى ١٠٠ مليون دولار خلال عام
١٩٩٥ .

رحل انطباع الوفد التونسي عن المدن الصناعية
الجديدة اشد المولى العماري والتقدم الهائل في المنتجات
المصرية وبأصناف رجال الأعمال المصريين على الاستمرارية
والنجاح وقد قام عدد من المستثمرين التونسيين بتوقيع
اتفاقيات على استيراد بعض المنتجات المصرية التي كان
يتم استيرادها من الخارج .

وحول اتفاقية الجات وتأثيرها على اقتصاديات الدول
النامية قال رئيس الوفد التونسي ان الاتفاقية تهدف مصلحة
المستهلك حيث توفر له سلعة بمواصفات عالية وبسعر
مناسب وقال ان الصلحة الجديدة تطهر البيئة وقال ان
المنتجات العربية يراعى فيها (نظائرها) مع المواصفات
العالمية مع تمتعها بميزة لائق الفردي الدول المتقدمة يجب ان
تستلهمها الدول العربية وهي انخفاض تكاليف الانتاج

ضم الوفد التونسي الذي زار القاهرة العديد من رجال
الأعمال من مختلف القطاعات التجارية والصناعية
والاستثمارية والسياحية في إطار أعمال الغرفة التجارية
المشتركة التي تكونت بين مصر وتونس العام الماضي وقد
اشتمل برنامج الزيارة على لقاءات مع رجال الأعمال المصريين
وزيارة ميدانية للمدن الصناعية الجديدة واتحاد الغرف
التجارية واتحاد الصناعات كما التقى الوفد بمؤدري
الاقتصاد والتأمين الدول ورئيس هيئة الاستثمار .

وجرح المولى العماري رئيس الوفد التونسي وعضو
المكتب التنفيذي للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة
ه المصري ، ان اللقاء بين رجال الأعمال التونسيين
والمصريين كان مثمراً ووضعت خلاله اهم الاسس للتبادل
التجاري بين البلدين أبرزها الاتفاق على ميثاق شرف تجاري
ينص على وضع مبدأ المفاضلة في الاستيراد كما تقرر تبادل
الاشتراك في المعارض والمعارضات بقصد التعريف بمنتجات
البلدين كما تم الاتفاق على توسيع قائمة السلع المتبادلة



مفاوضات الجات والحفاظ على الهوية الثقافية

بعد الحفاظ على الهوية القومية في ظل التغييرات الاقتصادية الدولية الحالية أمرا من الصعوبة بمكان ، فالعالم في طريقه إلى التوحد والكونية على كافة المستويات وفي مختلف المجالات ، وبذلك لقد يحمل التعاون الدولي في طياته نقرا من الانصهار والامتزاج في بوتقة الأثراف الأكرس والألوى تأثيرا كما قد يتخسّن التمسك بالمتكسب قسجيرية والاعتدال الاقتصادية تنازلا من الدول الأضعف عن قدر من استقلاليتها وشخصيتها

ولقد حدث في الفترة الماضية تطبيق عملي لهذه القضية بلغ حد مطالحة مائلي أوروبا بتدخل حكوماتهم لتعطيل تطبيق قواعد الحرية التجارية التي تضمنتها الاتفاقية الأوروبية الأخيرة التي تمت في إطار الجسات نظرا لاسيما هذا التطبيق بأحد الإنشئة القسجيرية ذات الصبائية الخاصة لهذه الدول بما يترتب عليه من رفع الحماية عن هذا الاقتصاد وتركه لمواعد السوق والفاقتصة الحرة مع مخالفه قواعد كورنر الخارج وكان مجال هذا اقتضايا لقطاع الصناعات والزرايات المماثلة في

د. أحمد راجي أبو الوفا
مكتورة في القانون

السيما وبرامج القسجيرية والاتحاد الأبي وقد لا يتصور البعض أن الإعلام السينمائي وبرامج القسجيريون تمثل مصدرا هاما من مصادر الدخل والعاملات الأجنبية لتغير من الدول المختلفة خاصة لتأقلمه منها ، إذ تمثل مبيعات الفوازات للتحدة من أفلام السينما وبرامج القسجيريون أهم مصادرات الأمريكية حيث بلغت في العام الماضي وحده حوالي مائة مليار دولار.

ومن القسجة الأخرى الذي تراجع الطلب على المنتجات الثقافية من برامج القسجيريون الأوروبية في الأسواق الأمريكية وصحتها عن المنافسة في تصد دول الاتحاد الأوروبي بدولها الصمائي من الفوازات في هذا المجال واستحوذ فرض القيود ونظام الحصص على وأردتها من الفوازات للتحدة الأمريكية على وجه الخصوص مثل لتسويق تقديم الأفلام وبرامج القسجيريون المستوردة بالاحتاج المحلية واستخدام حد معين من المنتجات المحلية في عمليات تصميحها ، وتؤكد أن أرقام بأفضل هذه الحقيقة ، وتؤكد لدى الضيف التي أصبحت بمثابة السينما الأوروبية في الفترة الماضية

ولا يتخسر الفرع الأمريكي على مجال السينما فأميراج الأمريكية فمعظم أيضا وبرجة متزايدة على الإنشئة القسجيرية في دول أوروبا ، وأصبحت طهيمة الأمريكية في الآب وتزيد إنتاج القليل من الكتاب وللأفان الأمريكيين الذين حقلت مبيعاتهم إرقاماً قياسية في جميع الدول الأوروبية بالإضافة إلى تزايد معدلات المخرجة في دول الجماعة الأوروبية من الآب

الأمريكي أكثر مما تفعل مع الإنتاج الأبي من جيرانها الأوروبيين لاقهم ، كما اعتبرت للجالات والصنف الأمريكية في السوق الأوروبية

ويتزايد الخوف الأوروبي من تأثير امتشال الأفلام وبرامج القسجيرية الأمريكية في أسواق أوروبا ، وما يمكن أن يؤدي إليه انتقال الثقافة الأمريكية من تغيير في أنماط السلوك وأسلوب الحياة والذي ندرى بالفعل في انتشار الحبارات الأمريكية عبر برامج القسجيريون وتقديم البرامجيات للاتني عن أنارات في لؤوضة ليجالات المستللات الأمريكية

لذلك فإن الخلاف بين الطرفين قسجيري كان أكبر مدى من مجرد الخلاف حول تحقيق الأرباح القسجيرية على الأقل من جانب الطرف الأوروبي ولم يكن الباع الوحيد لونه المعارضة وإنما يدعو هناك سبب أكثر أهمية تمثل في رعتتها من الحفاظ على لغاتها وحشيتها من الهيمنة الأمريكية على الثقافة الأوروبية لذلك فقد تكونت جبهة معارضة

قوية وشعبية تجاه السيطرة الملوقة وطالب الملقون والسياسيون من دول الاتحاد الأوروبي خاصة في فرنسا حكوماتهم بالتدخل لإياشر مذهب عدم أراج هذا الموضوع في المباحثات ومع تطبيق قواعد اتفاقية الجات على حد القطاع المتاحي

وتتصور النتيجة التي تنتج عنها هذا الخلاف تنازلا هاما بدو حول حق الدول في عدم اللواقعة أو الامناع عن تنفيذ بعض المصوص التي سمرت عنها دورة أروجواي باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه النظام التجاري الدولي الجديد ، إذ تدن لها أن تمة ضررا قد يلحق بها من جراء تنفيذها لتيون الثقافية وهل يمكنها أرجاء القضيي التي وقت لائق أو لعادة القسجيريون وشكها ، وقد بعد الحفاظ على الهوية القومية والتراث الوطني من الصعاب أو

قدرا إلى التي يمكن التمسك بها

فصناعة السينما في الدول الأخرى كروسيا والصين والهند ومصر ، لاتزال تنتج كميرا من الأفلام إلا أنها تعاني إلى حد كبير ولدة المنافسة الشديدة التي تتعرض لها والفتنة عن التقدم الهائل للاختراعات الأمريكية واليابانية في مجال الأجهزة السمعية والبصرية كما أنها تعاني من انتقال الثقافة الأمريكية المتخثرة إليها ، ومع ذلك فإن هذه الدول ورغم صمحتها في أرجاء أعمال قواعد القسجيري التجاري في هذا المجال لم يكن لها أي دور في معارضته أثناء مباحثات أروجواي وقد أنتها الفوافل الفرنسي والأوروبي من التناول في قضية لولم لا حسمت لصالح مؤلفها



تحديات الصناعة المصرية القادمة

«الجات» القادمة والروتين المقيم والمنافسة الأجنبية

□ القاهرة: أسامة سليمان



محمود العربي



نفيسة علوية

المرحلة الحالية وما تقتضيه اتفاقيات تحرير التجارة حيث من السهل دخول المنتجات المرتفعة الجودة إلى أي سوق مما يؤثر سلباً على السلع الأخرى الأقل جودة، إضافة إلى ذلك فإن تصدير سلع منخفضة الجودة يؤدي إلى إلحاق سمعة سيئة بالمنتج مسبوا إلى بلاده وبالتالي التأثير على مستقبل الصناعة في هذا البلد مهما تطورت فيما بعد. لأن السمعة السيئة تبقى ويصعب تغييرها.

تهية المناخ

لكن محمود العربي رئيس الاتحاد العام المصري للغرف التجارية يشير إلى أن النشاط التجاري والاستثماري في مصر يواجه إشكالية مزمنة تهدد استمراريته هذا النشاط وهي الضرائب ذات الشرائع المرتفعة والتي تترقب أي نشاط تجاري أو استثماري، وتعرضه لآزمات مادية وتحد من توسعته ويؤكد أن تخفيضاً معقولاً لنسبة الضرائب يمكن أن يساهم في انتعاش النشاط الاستثماري ويتسبب في الوقت نفسه في زيادة حصيلة الضرائب ويضيف العربي أنه لا بد من تطوير الصناعة المصرية بتخليصها من هذا العبء الضريبي وتهيئة مناخ الازدهار والانتعاش بما في ذلك إلغاء القوانين الاستثنائية والمذمومة الاشتراكية وقوانين الكسب غير المشروع وإسراعات الأمور ورسم الأيولة بالإضافة إلى كل قوانين الضرائب والدمغة والقوانين التي تجرم كل فورة لرجل الأعمال.

بالاستثمار والتصدير ويكن أن تعرف أن اللجنة المصرية العليا للتصدير اتخذت بالفعل منذ شهر عديدة قرارات تهدف إلى تذليل العراقق أمام نشاط التصدير إلا أنها حتى الآن لم تدخل حيز التنفيذ مثال على ذلك القرار الخاص بإلغاء شرط الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات عند تصدير السلع التي سبق استيرادها.

الجودة أولاً

ويرى بدران كامل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين البنانيين، أنه لا بد من تطوير الصناعة المصرية والارتفاع بمستوى الجودة حتى يصل إلى المقاييس العالمية التي تمكنه من مواجهة حدة المنافسة الشديدة بين دول العالم. صريح أننا قد قطعنا خطوات ناجحة في هذا المسار بعد الطفرة الصناعية التي شهدتها مصر في السنوات الأخيرة حيث زادت مساهمة الحرية التي يتمتع بها القطاع الخاص المصري ونتج عن ذلك ظهور قطاعات صناعية مصرية مثل مدينة العاشر من رمضان والأولوية المطلقة في المرحلة الحالية تكون لرفع جودة المنتج المصري وبمعدن تصل الصناعة المصرية إلى مستوى مرتفع في الأداء يأتي بعد ذلك فتح أسواق جديدة لتسويق هذه المنتجات لأن للمفامرة بفتح أسواق جديدة خلال المراحل الانتقالية يتسبب في خسائر فاحشة تتمثل في عدم صمود هذه المنتجات في الأسواق الجديدة لأنه يحكم عالية الأسواق في

الصناعة المصرية تواجه مجموعة من التحديات إزاء أحكام «الجات» الجديدة ومعايير الجودة المعروفة باسم «إيزو 9000» والخفض المتدرج في الرسوم الجمركية داخلياً بما يفتح باب المنافسة القوية في السوق الداخل من جانب السلع الأجنبية الوافدة.. وبأى ذلك كله يعد انهيار الأسواق التقليدية للصادرات المصرية للتمثلة في الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوروبا.. وبذلك يكون على الصناعة المصرية بذل المزيد من الجهد للتطوير التكنولوجي فضلاً عن جانب الجودة.. كما يكون عليها «المغامرة» بفتح أسواق جديدة مستخدمة في ذلك عوامل الجودة والسعر معاً انطلاقاً من مفهوم أن التصدير هو

الحل. تقول نائلة علوية رئيس لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال المصريين أن الصناعة المصرية غير قادرة في المرحلة الحالية على المنافسة في الأسواق العالمية نتيجة لعدة عوامل أهمها أن هناك ما يفوق الصناعة المصرية سواء من حيث الجودة أو رخص السعر في الأسواق العالمية مما يجعل المنتج المصري يواجه صعوبات ضخمة بالإضافة إلى المعوقات القانونية والإجرائية التي تواجه الصادرات المصرية وتحد من نشاطها ومن قدرتها على النفاذ للأسواق العالمية منها طول الدورة الإجرائية المستندة لعملية التصدير وكثرة المناجز والاستمارات والأوراق المتداولة مع صعوبة الحصول على بعضها أحياناً وتعدد الرسوم والضرائب ومقابل الخدمات التي تحصل تحت مسميات عديدة في المطارات والموانئ ومحطات التعبئة وتزايدها يوماً بعد يوم، بحيث أصبحت عبئاً حقيقياً على المصدر وتحد من تنافسها على أسعار المنتج المصري فيفقد ميزة المنافسة مع صادرات الدول الأخرى بالإضافة إلى تعدد في بعض العمليات الرقابية مثل فحص الرسائل الزراعية بواسطة المصدر الزراعي والرقابة على الصادرات مع ما يستتبع ذلك من تكرار الخطوات. ولهذا علينا أن ندرك أن التطوير يحتاج إلى مناخ جيد لتزدهر الصناعة وهو ما نفتقده الآن بشدة خاصة ونحن نشهد بدء تنفيذ القرارات التي تقدمت بشتمها والحوافز لتشجيع الأنشطة الخاصة



هيئة التنسيق لشركات التأمين الخليجية تبحث في تأثير الانضمام الى اتفاقية عات

ابو ظبي - والحياة :

واجتذالها للعمل في مجال التأمين وذلك للاستفادة من الامكانات المتاحة في اسواق التأمين الخليجية كانت معاهد متخصصة او شركات تأمين واعادة تأمين لديها امكانات للتشريب والتأهيل للمواطنين الخليجيين.

كما تبحث الهيئة في نشر الوعي التأميني في دول مجلس التعاون وذلك بالنسبة الى فروع التأمين المختلفة وإصدار نشرة نصف سنوية للمساعدة على نشر الوعي التأميني بين المواطنين في شركات التأمين او المواطنين الخليجيين. إضافة الى عقد ندوات تأمينية خليجية عن المواضيع التي تهم المنطقة.

وتبحث الهيئة أيضاً في انضمامها الى عضوية الاتحاد العام العربي للتأمين وكيفية دعم التعاون بين الهيئة والاتحاد باعتبارها ولداً من روافده تعمل على تلبية وتقريره لتحقيق الهدف المشترك بينهما وهو مصلحة اسواق للتأمين الخليجية.

كما تناقش الهيئة برنامج عملها للسنة ١٩٩٥ والوازنة والمسابقات الختامية للهيئة بنهاية عام ١٩٩٤، وذلك في إطار دعم التعاون والتنسيق بين اسواق التأمين الخليجية في مجالات النشاط التأميني سواء المباشر او اعادة التأمين ودعم الشركات للتأمينية وتكوين الكوادر الفنية الوطنية اللازمة للعمل في هذا القطاع الحيوي وتحقيقاً لأهداف الهيئة.

■ يبحث المجلس التنفيذي والجمعية العمومية لهيئة التنسيق لشركات التأمين واعادة التأمين الخليجية في اجتماع يعقد في ابو ظبي في ١٥ كانون الثاني (يناير) الجاري في تأثير الانضمام الى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) على اسواق التأمين الخليجية في المرحلة المقبلة خصوصاً بالنسبة الى التأمين المباشر واعادة التأمين.

ولكن بيان أصدرته الهيئة من مقرها في ابو ظبي ان الاجتماع الذي سيعقد برئاسة السيد عبدالرحمن سيف المرزوق وحضور ممثلين لاسواق التأمين في دول مجلس التعاون سيجري متابعة الاجراءات التنفيذية لفعل عمل الهيئة وبرامجها.

وتتضمن هذه الخطة تشجيع التعاون بين شركات التأمين الاعضاء (٤٢ شركة) في مجالات التأمين واعادة التأمين خصوصاً بالنسبة الى الاخطار الكبيرة في فروع التأمين المختلفة، اكان في شكل مشاركة في تأمين مباشر او إعادة تأمين اختياري وبما يتفق والمراكز المالية لشركات التأمين الاعضاء، في الهيئة وفقرتها الاستيعابية بالنسبة الى الاخطار المختلفة.

كما تشمل المراجعة تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية



المصدر : الإحصاء العام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ - يناير ١٩٩٥

مجلس الوزراء يناقش الأسبوع القادم مشروعات

القوانين الجديدة لخطة الإصلاح الشامل بالدولة

صدقى عقب اجتماع للمجموعة الاقتصادية:

فترة سماح لمصر بشأن تطبيق اتفاقية «الجات»

دراسة متأنية لمشروع صندوق موازنة أسعار القطن

يمعقد مجلس الوزراء اجتماعاً الأسبوع القادم يناقش خلاله عدداً من القضايا والموضوعات ومشروعات القوانين الجديدة التي يجري إعدادها في إطار خطة الإصلاح الشامل في الدولة.

وأعلن الدكتور عاطف مصطفى رئيس المجلس أن الاجتماع سيناقش اتفاقية «الجات» وباستحقاقه للاقتصاد المصري خاصة أن الاتفاقية بدأ العمل بها وأن مصر حصلت على فترة سماح في تطبيق بنودها على المستورجات وبعض السلع الأخرى بعد هذه فترة استثنائية لمصر.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن كثيراً من إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي هي في حد ذاتها نوع من الإصلاحات والإجراءات التي تنادي بها الجهات وأن مصر بهذا كان السبق في تنفيذ بعض مبادئه إلى اتفاقية في إطار نظام السوق الحرة وتحرير التجارة الخارجية.

وحمل مشروع قانون صندوق موازنة أسعار القطن الجديد الذي يجري إعداده حالياً قال رئيس الوزراء أن المشروع يخضع لدراسة متأنية لاعادة النظر فيه مشيراً إلى أن هناك فكرة لمعج للمشروع في إطار نشاط صندوق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية موضعاً أن هذا الصندوق قديم ولكنه لايعمل بدون فعال، كما أن موارده ليست كافية.

وقال أن الحكومة في الفترة القادمة تفكر في دعم نشاط هذا الصندوق، وبالتالي يمكن إعادة النظر في مشروع الصندوق الجديد ودمجه في صندوق موازنة أسعار الحاصلات.

وأكد الدكتور مصطفى أن السنوات الحكومية الجديدة التي تقرب أمدادها ستكون لفائدة مهمة وإن تشكل أي عبة على موازنة الدولة وإن تكن بدلاً لتكوين الشرائط وأنها تساعد البنك المركزي في أداء دوره فحسباً عن كونها تنشط سوق الأوراق المالية في مصر، بالإضافة إلى تشغيل السيولة الموجودة بالبنك مشيراً إلى أن هذه السنوات ستكون في حدود ١٠ مليارات جنيه، وسنخرج للاكتتاب العام على دولارات وإقبالاً متتلفة.

وكان الدكتور عاطف مصطفى قد رأس اجتماعاً للمجموعة الوزارية الاقتصادية ظهر أسسها ناقشت خلاله إجراءات الحكومة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، والعمل على تنفيذ برنامج الخصخصة وإصلاح الهياكل التمويلية لشركات قطاع الإصلاح. وكذلك الحفاظ على استقرار سوق الصرف، واستمرار خفض الميزن في الموازنة العامة للدولة.



مصادر وتنمية

RESOURCES AND DEVELOPMENT

يقمها: شريف جاب الله

تقرير لوزارة الاقتصاد يؤكد: مطلوب إعادة هيكلة المؤسسات المسنولة عن التجارة الخارجية

في إطار الاستعدادات

لتنفيذ اتفاقية الجات.

طالب تقرير دراسة عامة أعدتها وزارة الاقتصاد بضرورة تطوير النظام المؤسسي للنظم للتجارة الخارجية وإعادة هيكلة وذلك كخطوة أساسية بدولها بموجب الاتفاقية الاقتصادية المصرية عن الاستفادة من جوازات تجارية خاصة بروتوكول الدفاع إلى الإجراءات المتعلقة بالعموم والرسوم لتعويضها وأتفاق مكانة الإعراف وإتفاق أهم الموضوعات الداخلية التي أشارت الدراسة إلى أن قصور وضعف هذا النظام يحد من أهم الموضوعات الحالية للمؤسسات المسنولة عن التجارة الخارجية بمصر في ظل الاستفادة من المعاملة التمييزية الممنوحة لمصر أشارت الدراسة إلى أن النظام المؤسسي الحالي والمسئول عن تنظيم التجارة الخارجية يتسم بتعدد الجهات والمؤسسات وتضارب الاختصاصات وعياب التنسيق بينها حيث تشمل الأجهزة

المسئولة عن تنظيم التجارة الخارجية هي :

- مصلحة الجمارك
- وزارة المالية
- وزارة الصناعة
- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (التنسيق التجاري) وشركات التجارة الخارجية
- مركز تنمية الصادرات
- وزارة الصحة
- المجلس الأعلى للتصدير
- البنك المصري لتسوية الصادرات
- الشركة المصرية لضمان الصادرات

- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
- الرقابة الصناعية ● الرقابة الدوائية ● الرقابة على المعلومات
- الهيئة العامة للكتاب أكدت الدراسة على ضرورة تطوير تلك المؤسسات ورفع مستوى أدائها وتحديد آليات العمل في كل منها بما يتفق والتنظيمات المعمدة للتجارة الخارجية مع مراعاة التنسيق بينها وهو ما يستلزم وضع خطة سريعة لإعادة هيكلة لها عن طريق دمج بعضها أو إلغاءها أو إنشاء مؤسسات جديدة وتشجيع الحكومة المصرية أن تطلب المساعدة الفنية في هذا المجال من معص المستشارين سواء المحليين أو الأجانب ووصفت خطة البنك الدولي .



المصدر : **الاسم**

التاريخ : ٩ من شهر ٩٩٩٩

اتفاقية الجات ومشكلة الكتاب في ندوة

★ **يختتم** د. جابر عصفور أمين عام المجلس الأعلى للثقافة مساء اليوم ندوة «اتفاقية الحيات ومشكلة الكتاب» في مقر المجلس وتستمر يومين وتتناول الواقع العربي ومشكلة الكتاب والقانون اتفاقية الحيات واتفاقية مصر للكتاب المصري وبراعة الإقتراع ومشكلة حقوق الكتاب المصري ويستضيف الكتاب العربي.

عبد الحليم الأولى يديرها د. مصطفى الفقي ويتحدث فيها سعد الدين وهبه ود. نعمان كلال والسفير عبد الرؤوف الريدي ومحمود عبد النعم مراد و. **محمدة القليوبي** و. **حسام عيسى** ويدير الجلسة الثانية د. عبد الرؤوف الريدي ويتحدث فيها د. نور فرجات وأبراهيم المعلم ومحمد علي طلبة و. **سعد الهجرسي** والاستمرار على الثاني للثمان.



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات بمجلس الوزراء الاسبوع القادم

عقدت المجموعة الاقتصادية اجتماعاً أمس برئاسة الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء لمناقشة برامج الأداء الاقتصادي وتطوير قطاعات الإنتاج.

وشرح رئيس مجلس الوزراء عقب الاجتماع بأن مجلس الوزراء سوف يبحث الأسبوع القادم تأثير اتفاقية الجات على الاقتصاد. وقال إن تنفيذ مصر لبرامج الإصلاح الاقتصادي مهد لتطبيق هذه الاتفاقية والحد من أي آثار سلبية لها حيث تقوم مصر الآن بتطبيق العديد من الإجراءات الخاصة بإصلاح وتطوير هيكل الإنتاج لتكون قادرة على المنافسة. وأكد أن اتفاقية الجات سوف تتيح الفرصة لتطوير الإنتاج المصري ليكون قادراً على المنافسة.

وحول صندوق موازنة أسعار القطن قال الدكتور عاطف صدقي إن المشروع تحت الدراسة خفصة أن هناك صندوقاً مماثلاً للحاصلات الزراعية هو بما يكون من الأفضل أن يكون جزءاً من هذا الصندوق لأن الهدف في النهاية هو حماية الاقتصاد الزراعي.



المصدر : الإحصاء الاقتصادي

التاريخ : ٩ - يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التأمين^٢

يواجه الجات بتحد كبير!



زينب إبراهيم

الالتزامات المصرية في الجات

في البداية كان اللقاء مع السيد خيرى سليم نائب رئيس الهيئة المصرية للرقابة على التأمين والمفاوض المصرى فى اتفاقية الجات وكان التساؤل الأول عن اتفاقية الجات وأثارها على قطاع التأمين فى مصر والالتزامات المصرية فى هذه الاتفاقية؟

يقول خيرى سليم فى ١٥ / ١ / ١٩٩٤ وقع ممثلو ١٢٤ دولة من دول العالم على الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات المعروفة باسم الجات GATT بعد مناقشات استغرقت عدة سنوات وبذلك تصبح هذه الاتفاقية مكملة للاتفاقيات الدولية الأخرى التى تتناول الشؤون المالية والقيدية ، وتنبثق عنها منظمة عالمية جديدة تدعى منظمة التجارة الدولية لتضم إلى المنظمين الدوليين الآخرين وهما البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتساهم معها فى ترتيب شئون العالم فى الجوانب الاقتصادية والمالية والقيدية.

لاشك ان اتفاقية التجارة فى الخدمات تعد من أهم نتائج جولة أورجواى التى يترتب عليها إخضاع التجارة فى الخدمات ، لأول مرة ، الى قواعد الجات التى تخضع الزام الدول بفتح أسواقها امام تجارة الخدمات التى تحتل ٦٠٪ تقريبا من العمالة والناجح القومى الإجمالى فى اقتصاديات الدول الصناعية. عن التزامات قطاع التأمين المصرى فى اتفاقية الجات وقواعد الوجود التجارى لشركات التأمين

الأجنبية فى مصر والضوابط الموضوعية لدخول هذه الشركات لسوق التأمين المصرى ، وضوابط حقوق حملة الوثائق ، وتأثير دخول رأس المال الأجنبى على الشركات المصرية وعلى أسعار التأمين وعلى

صناعة التأمين المصرية ككل يدور تحقيق هذا العدد، من خلال لقاءات مع نائب رئيس الهيئة المصرية للرقابة على التأمين وعدد من رؤساء شركات التأمين.



وتلتزم الدول الموقعة على الاتفاقية بنصوصها التي تتضمن نوعين من الالتزامات هما

● أولا للالتزامات عامة وهي الالتزامات التي تنطبق على جميع الخدمات الغاية للتجارة الدولية الداخلة في نطاق الاتفاقية منها ما تم تحريره للدخول في التجارة الدولية أو ما سيتم تحريره مستقبلا لهذا الغرض وشروط هذه الالتزامات هي . .

شرط الدولة الأكثر رعاية . وشرط الشفافية ومبدأ نشر المعلومات . والالتزام بالتحرير التدريجي للتجارة في الخدمات طبقا لظروف كل دولة .

● كما تتضمن الالتزامات العامة أحكاما تتعلق بـ . حرية الدخول في اتفاقيات تجارية.

● مبدأ التكامل الاقتصادي أو قيام الدول المامية بتبادل التفضيلات في مجالات التجارة الحدية.

● الاعتراف بأحقية الدول الأعضاء في تنظيم قطاعاتها الحدية وتحديد مواصفاتها بما يخدم أهداف سياستها الوطنية.

● تنظيم الممارسات التجارية الخاصة بالانشطة الخدمية

● السماح باتخاذ اجراءات وإقائية مؤقتة لحماية قطاع الخدمات الوطني من المنافسة الأجنبية.

● حرية الدول الاعضاء في تطبيق أي اجراءات تراها ضرورية لحماية الأخلاق العامة والأمن والنظام والصحة العامة والقيم الثقافية والبيئية.

● ثانيا الالتزامات المحددة وهي ايضا ح للقطاعات أو الأنشطة الخدمية التي تلتزم كل دولة من الدول الأطراف المتعاقدة في هذا الاتفاق بتحريرها وشروط هذا التحرير والتوقيتات الرسمية المتعلقة بها ، وتوقع هذه الأوصاحات في صورة جداول تسمى الشروط الموصوعة لكيفية دخول موردي الخدمة إلى السوق الوطنية وضوابط المعاملة التي تسرى على موردي الخدمة من



الوطنيين والمبدا هما عدم التفرقة في المعاملة بين الاجنبي والوطني الا في الحالات التي توضحها وتبرها مثل هذه الجداول.

ولقد اتفق المفاوضون على ان اساليب توريد او اداء الخدمة يمكن ان تتخذ اربعة اشكال منها : توريد الخدمة عبر الحدود اى انتقال الخدمة دين انتقال موردها ، او استهلاك الخدمة عبر الحدود او ان يقوم المورد الاجنبي بالوجود في السوق الوطنية عن طريق انشاء او اقامة شركة او مكتب خدمي (ما يسمى بالوجود التجاري داخل الدولة) ثم اخيرا حركة وانتقال العمالة اللازمة لتأدية الخدمة المحلية، وبناء على ذلك فلن التزامات كل دولة محددة فقط في جداول الالتزامات وبالشروط التي لا تتعارض مع مصالحها التجارية والاقتصادية.

وطبقا للالتزام العام بشرط الدولة الاكثر رعاية فمن حق كل منها الدخول في اسواق الدول الاخرى لاداء الخدمات الواردة في جداول الالتزامات المقدمة بالاصافة الى ان انضمام اى دولة الى الاتفاق لا يمس قبولها لفكرة تحرير التجارة في الخدمات الا في القطاعات الرئيسية والعربية التي ترعيبها الدولة ووفقا للحدود والشروط التي تصممها في ذلك الشأن. ووفقا لظروف كل دولة على حدة.

خيرى سليم :

ضوابط لتحقيق

مصلحة سوق التأمين

المصري تحدد :

• عدم اقامة شركات

جديدة إلا حسب

احتياجات السوق

• اخضاع جميع

شركات التأمين

لأحكام قانون

الإشراف والرقابة

المصري

• إلزام الشركات

بتفصيل أموال

تعادل قيمتها قيمة

حقوق حملة

الوثائق .. يحتفظ

بها وتحتسبهم

في مصير.

شركات التأمين الأجنبية

ومن للالتزامات قطاع التأمين في الجات يقول السيد هجرى سليم أعلنت مصر رغبة في الدخول في التجارة الخدمية الدولية لبعض قطاعاتها الاقتصادية التي تحررت بالفعل في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي وقدمت التزاماتها عن هذه القطاعات ومن بينها قطاع الخدمات المالية التي تشمل البنوك والتأمين وإعادة التأمين وخدمات سوق رأس المال.

وبالنسبة الى التزامات قطاع التأمين في مصر وفقا لاحكام الاتفاقية والملاحق الخاص بالخدمات المالية فإن الخدمات المتعلقة بنشاط التأمين تتضمن مايلي :

- التأمين المباشر لعمليات تأمينات الحياة والتأمينات العامة
- إعادة التأمين
- الخدمات المكملة كالاستثمارات والحسرة الاكتوارية وتقدير الخطر وتسوية الخسائر.

• الوساطة في التأمين

وقد اعدت الهيئة المصرية للرقابة على التأمين جدول الالتزامات بعد دراسات متأنية وفقا للضوابط السارية ووفقا لاحكام



٩ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القانون الخاص بالائتمار والرقابة على التأمين في مصر وقد عرضت هذه الدراسات على المجلس الأعلى للتأمين الذي اقرها في نوفمبر عام ١٩٩٢ وتتلخص التعهدات الرئيسية وفقا لجدول الالتزامات المقدم فيما يلي :

● أولا: في مجال انتقال مستهلكي ومقدمي الخدمات عبر الحدود
١ - بالنسبة لعمليات تأمينات الحياة والتأمين الصحي وتأمين الحوادث الشخصية يسمح للأفراد بأبرام وثائق تأمين على الحياة والتأمين الصحي وتأمينات الحوادث الشخصية لدى شركات اجنبية خارج الحدود.

ب - بالنسبة لعمليات التأمينات العامة
عدم جواز اجراء عمليات التأمين على الممتلكات والمستويات داخل مصر الا لدى شركات تأمين مسجلة في مصر.
ج - بالنسبة لعمليات اعادة التأمين السماح بانتقال عمليات اعادة التأمين سواء الصادر أو الوارد عبر الحدود بشرط مراعاة مايلي
- الالتزام باسناد الحصة المنصوص عليها في القانون للشركة المصرية لاعادة التأمين وفقا للنسب المحددة لكل من عمليات تأمينات الحياة وعمليات التأمينات العامة.
- الالتزام باسناد الحصة المنصوص عليها في اتفاقية إنشاء الشركة الاميرقية لاعادة التأمين
- الافرام بالتعامل مع معيدي التأمين من جلال القائمة المعتمدة من هيئة الاشراف والرقابة.



فتحي يوسف :

● موبة دخول
شركات تأمين
اجنبية منافسة
للمنصر
لا تخافوا لاحتياجات
التأمينية به.

بالنسبة للتواجد التجاري للشركات الاجنبية في مصر يقول خيري سليم
- يسمح لرأس المال الاجنبي بالمساهمة في انشاء شركات تأمين مباشر بعد خمس سنوات من بدء تنفيذ الاتفاقية وعلى الاقل قيمة مساهمة المصريين في رؤوس اموال هذه الشركات عن ٥٩٪.
- يسمح بالتواجد التجاري لشركات اعادة التأمين الاجنبية اعتبارا من تاريخ بدء العمل بالاتفاقية.
- شركات التأمين واعادة التأمين الاجنبية يسمح لها بالعمل داخل المناطق الحرة ويقتصر نشاطها على عملاء هذه المناطق دون الداخل وأن تكون معاملاتها بالعملة الحرة
- يتوقف الترخيص بدخول شركات تأمين جديدة على اختبارات حاجة الاقتصاد



المصدر : الإجماع الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

القومي لهذه الشركات

• يشترط أن يكون المدير المسئول عن هذه الشركات مصري الجنسية وتتوافر لديه الخبرات الفنية اللازمة.

فاللأ، المهن المساعدة في النشاط التأميني
وسطاء التأمين

يسمح للوسطاء الأجانب في التوسط في عمليات تأمينات الصياغ وعمليات إعادة التأمين فقط، ويقتصر نشاط التوسط في عمليات التأمين العامة على المصريين فقط

• خبراء المعاينة وتقدير الأضرار

يسمح بمزاولة أعمال المعاينة وتقدير الأضرار للخبراء الأجانب في مصر بشرط أن يكون لهم محل إقامة في مصر وأن يكون مرخصاً لهم بمزاولة النشاط في بلدهم الأصلي وأن يتم تسجيلهم لدى الهيئة وفقاً للشروط التي تحدّد في هذا الشأن

الخبراء الاكتواريون

يسمح بمزاولة أعمال الخبرة الاكتوارية للأجانب بشرط وجود محل إقامة في مصر وأن يكون الخبير مرخصاً له بمزاولة النشاط في بلده الأصلي

الخبراء الاستشاريون

يسمح بإنشاء مكاتب إقليمية في مجال إدارة وتقييم الأخطار ويقتصر التمثيل أمام المحاكم ولجان التحكيم على الخبراء المصريين فقط
مكاتب التمثيل:

يسمح بإنشاء مكاتب الهيئات وشركات تأمين وإعادة تأمين إقليمية يقتصر عملها على عمليات العلاقات العامة أو الاتصالات الخاصة بملاقة سوق التأمين المصري بالأسواق الأخرى ولا يدخل في ذلك مزاولة أية عمليات تأمين أو إعادة تأمين

ويؤكّد نائب رئيس الهيئة المصرية للرقابة على التأمين:

أنّ فتح السوق المصري لشركات إعادة التأمين الأجنبية فور توقيع اتفاقية الخدمات ولمشاركة رأس المال الأجنبي في شركات التأمين المباشر بعد خمس سنوات من توقيع الاتفاقية لا بدّ أن تنظمه مجموعة من الضوابط اللازمة لتحقيق مصلحة سوق التأمين المصري واستقرار أوضاعه وهذه الضوابط وفرتها أحكام الفاسن الساري رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ الذي ينظم أوضاع السوق وتعديلاته المقترحة متشابهة مع المتغيرات الاقتصادية التي جرت في السوق المصري بصفة خاصة والتغيرات في أسواق التأمين العالمية بصفة عامة.

وتشمل هذه الضمانات ما يلي

أولاً - بالنسبة للضوابط حاجة بدخول شركات تأمين للسوق المصري

- يتوقف الترخيص بدخول شركات تأمين جديدة على اختبارات خاصة بالاقتصاد القومي لشركات تأمين جديدة وتتولى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين إجراء هذه

الاختبارات

- زيادة الحد الأدنى لرأسمال الشركات التي يرخص لها بالعمل في السوق لتكون كيانات قوية قادرة على المنافسة

- تتقدم الشركة الجديدة للهيئة بترتيبات إعادة التأمين بما يضمن



إجراء هذه الترتيبات لدى معيدي تأمين من الدرجة الأولى وتولى الهيئة التحقق من استمرار كفاية هذه الترتيبات

ضوابط دخول الشركات

وسوف يتضمن مشروع التعديل المقترح فى القانون السارى حالياً الضوابط التالية

١ - احضار كافة الشركات التى تزاوِل النشاط للتأمينى فى السوق المصرى لاحكام قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر واللوائح والقرارات الكاملة له ضمانا لحماية حقوق حملة الوثائق

٢ - لا يسمح بالتواجد التجارى لشركات تأمين مباشر بالسوق ويقتصر فقط على مساهمة رأس المال الاجنبى بشرط ألا تزيد حصة الشريك الاجنبى عن ٤٩٪ من رأس المال

٣ - لا يسمح للشركات الجديدة بمزاولة عمليات التأمينات العامة وتأمينات الحياة إنما تقتصر المزاولة على أحد الفرعين فقط

٤ - ضرورة توافر شروط معينة فيمن يؤسس أو يدير شركة تأمين باعتبار أن هذا المنصر من أهم المعاصر التى تؤثر فى ضمان استمرارية قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها

٥ - ثانيا - وعن الضوابط الخاصة بمزاولة النشاط يقول خيرى سليم

تتمثل هذه الضوابط فيما يلى:-

١ - إلزام الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بالتعاقد على أى عمليات تأمين فى مصر لدى شركات تأمين مصرية

٢ - الالتزام بزيادة الاصول عن الالتزامات لدى شركة تأمين فى أى وقت بنسبة يحددها القانون بنسبة لعمليات الحياة أو التأمينات العامة كضمان إضافى لحقوق حملة الوثائق وتنعيما للمركز المالى للشركة.

٣ - إلزام الشركات بتخصيص اموال تعادل قيمتها على الأقل قيمة حقوق حملة الوثائق ويحفظ بها فى مصر وتستثمر فى سنوات الاستثمار وبالنسب التى يحددها قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية فى هذا الشأن وتخضع هذه الاموال لرقابة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين المستمرة ولا يتم التصرف فيها قبل الرجوع اليها

٤ - إلزام الشركات باعادة التأمين على جزء من عمليات التأمين المباشر لدى الشركة المصرية لاعادة التأمين وفقا للنسب التى يحددها قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

٥ - الالتزام بتكوين مخصصات إحصائية لمقابلة التقلبات العكسية فى نتائج الشركات

٦ - للهيئة الحق بالأضاعة الى المحصن الدورى الذى تجريه على اعمال الشركات محصن اعمال الشركة محصنا كاملا إذا توافر لديها مؤشرات تنبئ بتهعرض حقوق حملة الوثائق للضياع أو انتهاء الشركة نحو عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها أو مخالفة الشركة لاحكام القانون

ضوابط حقوق حملة الوثائق

١ - ثالثا . الضوابط الخاصة بحقوق حملة الوثائق

يشمل القانون السارى الضوابط التالية

١ - حق المؤمن له أو المستفيد فى اللجوء للهيئة المصرية للرقابة على التأمين لمرص مايشأ بينهم وبين شركات التأمين من نزاع دون أن يخل ذلك بحقوقهم فى اللجوء الى القضاء



د. إبراهيم عطا الله

● إلغاء القيود غير
المباشرة بسبب
سبب شركات
أجنبية صغيرة.

من الأحوال التي يلغى فيها ترخيص الشركة ويشطب تسجيلها هي حالة ثبوت أعمال شركة التأمين باستمرار في تنفيذ المطالبات المستحقة المقدمة إليها أو تكرار المنازعة دون وجه حق في مطالبات العملاء . سوف يشمل التعديل المقترح في القانون

الساري ما يلي

التزام الشركات باعتماد نماذج الوثائق والمزايا التي توفرها والقيود والشروط الخاصة بها من الهيئة قبل العمل بها والنس على مراجعة الأسعار بصفة دورية ضمانا لاستمرار عدالتها.

تعميم جهاز الإشراف والرقابة على التأمين في مصر وتفسير الوسائل والامكانيات المدنية بما يضمن فرض رقابة فعالة تحقق صالح سوق التأمين المصري بصفة خاصة والاقتصاد القومي بصفة عامة

ويؤكد أن هذه الضوابط والاحكام تكفل تحقيق صالح سوق التأمين المصري والحفاظ على سلامة المراكز المالية لشركات التأمين بما يضمن حقوق حملة الوثائق من يؤيد ومن يعارض

وبالنسبة للآثار المتوقعة لتحرير التجارة في الخدمات المالية على سوق التأمين المصري فقد اختلفت الآراء في هذا الشأن ما بين مؤيد ومعارض وذلك على النحو التالي - الحديث مارال لخيري سليم .

١ . يفترض الرأي المعارض أن القدرة التنافسية لقطاع التأمين المصري ضعيفة أمام الشركات الأجنبية التي ستدخل السوق من خلال مشاركتها في رأس المال بسبب صغر حجم معظم الشركات المصرية وعدم كفاية رأسمالها ونزلة الكوادر الفنية في السوق المصري هذا بالإضافة إلى محدودية حجم الاقتساط في السوق المصري في حين يتوافر للشركات المنافسة القادمة حجم أعمال يسمح لها بوجود محافظ متواردة وقدر من الاقتساط يحقق جدواها الاقتصادية كما أن فرص الاستثمار للشركات المصرية غير متكافئة مع الفرص المتاحة للشركات في الدول المتقدمة أي أن منافسة الشركات الأجنبية التي ترغب في توسيع نشاطها في السوق المصري تعد أمرا في غير صالح الشركات المصرية مما سيضعف من القدرة التنافسية لهذه الشركات وبالتالي سيتربط عليه آثار سلبية على المراكز المالية للشركات المصرية.

بالنسبة للرأي المؤيد يستند إلى أن الاتجاه العالمي الآن يثني مبادئ الحرية الاقتصادية والمنافسة العادلة وأن مصر قد قطعت شوطا كبيرا في سياسات الإصلاح والتحرير الاقتصادي وأن ما تفرضه هذه السياسات من التزامات يريد كثيرا عما تفرضه التزامات اتفاقيات الجات وأن من شأن استكمال هذا الشوط أن يوفر قدرات إضافية للاقتصاد المصري تسمح بزيادة الامكانيات



٩ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التنافسية للشركات المصرية كما أن المنافسة الدولية قائمة لامتاحة ومن ثم فإن التوقيع على اتفاقية الخدمات خاصة ما يتعلق بالخدمات المالية هو امر كفيل بمحاكاة التطورات الدولية منذ بدايتها وأن النجاحات التي حققها سوق التأمين في مصر في مجال سياسة الباب الفتح والسماح لشركات القطاع الخاص بالمشاركة في سوق التأمين المصري في السنوات الأخيرة دليل على قدرة السوق على الاستمرار في اتجاهات التحرير وإن المنافسة من شأنها أن تدعم الشركات وتزيد من قدراتها وإن الضوابط التي وردت في أحكام القانون الساري أو التي ستدر ضمن تعديلات القانون كفيلا بأن تضمن استقرار أوضاع السوق وإن كان يتعين على الشركات القائمة أن تعمل على تطوير أنشطتها بما يضمن توافر

الخبرات والكوادر الفنية اللازمة لإدارتها والعمل على تطوير خدماتها بما يفي بمتطلبات المرحلة الحدية ويكفل استمرارية الشركة في ظل المنافسة العادلة.

الوعي التأميني .. منخفض

□ سأل السيد فتحى يوسف رئيس شركة الدلتا للتأمين عن تأثير دخول الشركات ذات رأس المال المصرى - الأجنبى المشترك بعد الجات على سوق التأمين المصرى؟

□□ أجاب يشتمل سوق التأمين المصرى الآن على ثلاثة أنواع من شركات التأمين التابعة للقطاع العام وهي شركات كبيرة طبقا لمخصصاتها واحتياجاتها المالية وشركات التأمين التابعة للقطاع الخاص، التي تقدم خدمات تتواءم مع الفكر الاقتصادي الحر وشركات تأمين ناشئة ما زالت تلمس لها مكانا بين الشركات القائمة

وفي ضوء اتفاقية الجات ستواجهنا مشكلة الوعي التأميني المنخفض جدا لدينا والذي يشير إلى أن هناك مشروعات كثيرة غير مغطاة تأمينيا ومشروعات أخرى غير مؤمن عليها بالقيمة الحقيقية لها، بجانب وجود أفراد لا يؤمنون بالتأمين، كل ذلك يقلص حجم الاحتياجات التأمينية المطلوبة في السوق ولذلك فلكي نعطى لسوق التأمين المصرى فرصة النمو ينبغي أولا أن نعالج مشكلة انخفاض الوعي التأميني

ويضيف فتحى يوسف وبالنسبة لتأثير شركات التأمين ذات رأس المال الأجنبى المصرى اعتقد انه لمحدودية الاحتياجات التأمينية الحالية، فمن الصعب أن تأتي هذه الشركات لتنافس في السوق المصرى لأن انخفاض الاحتياجات التأمينية فيه لن تحفزها على المجيء، إليه رغم أن القانون واتفاقية الجات تتيح لها ذلك والسبب في ذلك لن التأمين عبارة عن دعة في حاجة إلى تسويق فإذا لم يكن لهذه الخدمة سوق، بمعنى ذلك أن هذه الشركات لن تجد لها مكانا لدينا وكل الذى سيحدث انها سوف تنافس على المناح الموجود في السوق المصرى الأمر الذى قد تتدهور معه صناعة التأمين المصرية

□ ماذا عن دور شركات التأمين المصرية لمع تدهور صناعة التأمين؟

□□ أجاب فتحى يوسف دور الشركات في تقديرى وفي ضوء أوضاع سوق التأمين المصرى لم يبق لنا إلا أن ننشط في رفع الوعي التأميني لدى الأفراد والجماعات والمؤسسات وأن نحافظ على ألا تقدم أسعار التأمين نتيجة المنافسة الصارية بين شركات التأمين وأن تتعاونت الشركات القائمة كبيرة أو صغيرة أو ناشئة لتقديم الخدمة التأمينية الجيدة بالسعر العادل الذى يؤكد عليه القانون كما تؤكد الأعراف التأمينية

ويؤكد رئيس شركة الدلتا للتأمين أن الشركات ذات رأس المال الأجنبى -



المصدر : الإهرام ان تشاخص

٩ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصري المشترك سوف تنامس في اسعار التأمين ولا سبيل لها غير ذلك. وما حدث في التجارة بعد اتفاقيات الجات سوف يحدث في الخدمات التي سوف يصيبها الإغراق ايضاً. لذلك مالذي يبيع علينا تجهيه في التجارة ينبغي علينا تجنبه في الخدمات، خاصة مشكلة تدني الاسعار في سوق التأمين التي تؤدي الى انهيار صناعة التأمين وهو ما حدث في السوق التركي الذي مازال يعاني نتيجة الاندفاع غير المحسوب في الغاء الاسعار والتعريفات التي كانت تمثل صمام الأمن لتدني الاسعار

ويضيف ان اسعار التأمين بطبيعتها تحدد وفقا لمئات فروع التأمين المختلفة وان يقتصر ذلك الا في تنظيم العملية التأمينية بين الشركات وتجميع الاحصائيات فيما بينها لتصل من خلال الدراسة والبحث الى السعر العادل الذي يريده القانون. ولذلك فالتنظيم هو العلاج الوحيد لسوق التأمين المصري وبغير التنظيم سوف يقلب الامر الى فوضى متلما يحدث في الحرية. عابداً ثم نكس لها صواباً تحميها. إنها تعقل الى فوضى حقيقية تدمر كل شيء. وينطبق هذا الامر ايضاً على أي مهنة أو صناعة لا تنظم نفسها ولا يكون لها ضوابط للممارسة تعقل الى فوضى وتصيب وبالأعلى الصناعة ذاتها. والتنظيم والصواب امران ليس بعرب على جميع الشركات في العالم فقد اجتمعت شركات التأمين متوسطة الحجم في المنتدى الاقتصادي في «بلياو» باسبانيا للتسيق فيما بينها في مواجهة الشركات العملاقة التي كانت تتحرك في أوروبا

بعد الوحدة لتحتمل السوق

إيمان رؤساء الشركات

□ هل يستطيع الاتحاد المصري للتأمين القيام بهذا الدور؟

□□ اجاب مفتي يوسف الاتحاد عبارة عن الشركات العاملة في السوق وأعضائه هم رؤساء مجالس إدارات هذه الشركات ويستطيع الاتحاد بالفعل القيام بهذا الدور ولكن يسبق ذلك إيمان رؤساء الشركات بتنفيذ الصواب والتنظيم والسمي بكل الجدية والتجرد لتطبيق هذه الضوابط

التأمين والبنوك خارج الاتفاقية

وعن اتفاقية الجات يقول الدكتور برهام عطا الله رئيس شركة الشرق للتأمين ان اتفاقيات مراكش في ١٥ ابريل الماضي لم تخضعن للتأمين كما ان اخر جلسات التفاوض في ديسمبر ١٩٩٣ قررت ترك التأمين والبنوك خارج إطار الاتفاقية

ويضيف ان حولة ايرجواي التي بدأت في عام ١٩٨٦ كان العرض منها تصوير

تجارة المنتجات الزراعية والخدمات وكان من نتائج هذه الجولة الاتفاق على تخفيض الدعم الموجه للمنتجات الزراعية من الدول المتقدمة الكبرى، وكان هذا احد جوانب الصراع بين السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية. وقد يكون وقد الدعم المقرر للمزارعين في هذه الدولة هو الذي سيقضي على أي أمل من أن يوافق الكونغرس الأمريكي على اتفاقية الجات الموقعة في



سمير متولي :

● المشكلة هي ..

استحواد الشركات

الأجنبية الضامة

على افضل الخبرات

التأمينية في مصر.



المصدر : الأرقام الإحصائية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٩ يناير ١٩٩٥

مراكش في ٥ ابريل عام ١٩٩٤. وحتى الآن لم يوافق الكونجرس وأجل الموافقة عليها الى ما بعد الانتخابات، وهناك شك في أن يقبل الجمهوريين - الذين لهم الأغلبية في انتخابات الكونجرس الآن - التصديق على إنشاء منظمة التجارة العالمية، وهذا موقف يذكرنا بموقف الكونجرس الأمريكي في عام ١٩٤٧ حيث رفض التصديق على إنشاء منظمة التجارة الدولية وانقضت موافقته على إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية، رغم أن المنظمات الثلاث كان قد أوصى بإنشائها معا في اتفاق «بريتون وودز» وأغلب الظن أن الكونجرس الأمريكي هذه المرة لن يوافق على تعديلات الجات وإنشاء منظمة التجارة الدولية، إلا إذا حصل على موافقة الرئيس كلينتون على بعض المزايا المكلفة حدا والمضادة لسياسته المعلنة لمصلحة المزارعين الذين سوف يتأثرون بإلغاء الدعم على صادراتهم من الحبوب والمنتجات الزراعية

ويضيف الدكتور برهام عطا الله أن فرنسا ربطت موافقتها على اتفاقية مراكش ١٩٩٤ وإنشاء منظمة التجارة الدولية على موافقة الكونجرس الأمريكي وبالنسبة للتأمين قبل انتهاء المفاوضات تقرر إبعاد شركات التأمين وتحرير سوق التأمين من مفاوضات الجات ودلا من المفاوضات الجماعية تمت بعض الاتفاقيات الثنائية بين بعض دول العالم الثالث وذلك لمواجهة الدول الكبرى ذات المصلحة

وقد اهتمت شركات التأمين الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المفاوضات الثنائية وتركز اهتمامها على بعض الدول ذات الأسواق الواسعة كالصين والهند وتايوان وتايلايد والبرازيل حيث تم الاتفاق بين هذه الدول والولايات المتحدة على أسلوب تخويز التأمين في هذه الأسواق وفي هذا الإطار تم أيضا الاتفاق مع ممثلي الحكومة المصرية، وهذا الاتفاق يعكس أيضا مآكث مصر قد التزمت به في إطار اتفاقية تشجيع وسمان

الاستثمارات بين مصر وأمريكا والذي يلاحظ أن التأمين قد خرج عن إطار هذه الاتفاقية ودخل مجال إعادة التأمين

الاتفاقيات الثنائية

ويضيف الدكتور برهام عطا الله - تم الاتفاق على الأمور التي يجب أن يتم التشريع المصري على ضوءها ولكن هذه الأوضاع لم يكثف بها مفاوضات البنك الدولي وذلك أصبحت هذه الاتفاقيات الثنائية الآن أقل من المطلوب وتمثل حدا أدنى بالنسبة لما يجب أن يتم في مصر وبالطبع فإن سوق التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر سوقا مغلقة أمام شركات التأمين العالمية من الناحية الإقليمية إلا أمام الشركات الكبرى جدا حيث أن التأمين يخضع فيها لسلطات الولايات وليس للسلطات العميدالية وبالتالي فهناك ٥٠ قانونا للإشراف على التأمين يصعب على شركات تأمين العالم الثالث أن توفى بالقراماتها أو حتى تدفع اتماع التأمين ويؤكد أنه تم الاتفاق على إلغاء القيود غير المباشرة على فتح السوق المصري مثل اشتراط رأس مال عال قيام شركات التأمين حتى لا تتسبب الدول لأن تصعب رأس مال كبيرا في تأسيس الشركة لذلك فالإتجاه الآن هو تخفيض الرقم المحدد لقيام شركة التأمين وهو ٦٠ مليون جنيه إلى ٣٠ مليون جنيه وهذا يصعب على عائق المشرفين على قطاع التأمين أن يقوموا بالدور الذي كانت تقوم به مصلحة التأمين وهو مراقبة الشركات الجديدة ذات رأس المال الصغير ومن هنا كان المشروع المعدل للقانون ٦٠ لسنة ٨١ للرقابة على مؤشر اليسر المالي وهذه فكرة بدأت تنتشر في أوروبا الموحدة وتعتبر المؤشر الجوهري للرقابة على شركات التأمين بحيث إذا قلت احتياطيات إحدى



الشركات عن حد معين تدخل الهيئة المصرية للرقابة على التأمين لتصحيح الأوضاع وعالما مايمت هذا بتخفيض الاقتساط عن الحد الذي يغطي المخاطر بصندوق

والنسبة للتوكيلات يقول رئيس شركة الشرق للتأمين سيكون أمام شركات التأمين الأجنبية امران إما إنشاء فروع لها وفي هذه الحالة يجب أن تفرض عليها أن يأتى رأس المال في مصر طبقا لما حدده القانون والحصول على ضمان من الشركة الأم أو إنشاء شركة مشتركة مع رأس مال مصرى سواء فى شركات التأمين أو غيرها وقد تم الاتفاق بالفعل على أن شركات التأمين لا تساهم فى شركات تأمين أخرى وذلك حتى لا يحدث اندماج بين شركات التأمين الوطنية والشركات الأجنبية وفي تقديرى فانه فى ظل الأوضاع الحالية لن تقدم أى شركة تأمين اجنبية كبيرة على إنشاء شركة تأمين فى مصر فى الوقت الحالى ولذلك فالخطوة تتمثل فى اشتراط رأس مال صغير لقبول شركة التأمين حيث يمكن مجيء شركات تأمين اجنبية صغيرة للعمل فى مصر وهذا هو الخطر الجسيم على سوق التأمين المصرى واسباب ذلك عديدة ومن أهمها محدودية سوق التأمين المصرى حيث لاتتجاوز قيمة الاقتساط ٤٠٠ مليون دولار وتكاليف الشركات الكبرى عالية بجانب رغبتها فى استغلال الاسواق الكبيرة ولذلك تتجه شركات التأمين الكبرى الآن الى اسواق البعور الاسيوية واسواق جنوب افريقيا التى تستحوذ على ٧٥٪ من تأمين افريقيا كله

المشكلة.. انتقال الخبرات المصرية

وعن صناعة التأمين المصرية . والجات يقول المحاسب سمير متولى رئيس شركة المهندس للتأمين

صناعة التأمين بطبيعتها صناعة عالمية، حيث يتم توزيع المخاطر عن طريق اعادة التأمين، الامر الذى يعنى وجود علاقة مباشرة ومتصلة بين الشركات الوطنية وشركات اعادة التأمين العالمية، وفرض فى الوقت ذاته على شركات التأمين مواكبة كافة التغيرات الاقتصادية بصفة عامة، كذا ما يحدث فى مجال التأمين وخدماته بصفة خاصة

وبعد توقيع اتفاقية الجات ويظهر منظمة التجارة العالمية والتى تستهدف العمل على تحرير التجارة الدولية بما فى ذلك الخدمات ومن بينها أنشطة البنوك والتأمين، فقد اصبح لزاما علينا خلال فترات الانتقال التى سمحت بها الاتفاقية ان نعد انفسنا من كافة النواحي، كى نكون فى موقف يسمح بمنافسة الشركات الاجنبية

وبضيف ان تعييد الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات يتطلب بالضرورة تعديلات تشريعية وأخرى تنفيذية، وقد تم بالفعل من خلال الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والاتحاد المصرى للتأمين والمصلحة به كافة الشركات اعداد مشروع

- قانون لتعديل احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون الانشراف والرقابة على التأمين فى مصر، وذلك كى تتناسب احكامه مع متطلبات تنفيذ اتفاقية الجات، فضلا عن خدمة ما اتجهت اليه الدولة من سياسات التحرير الاقتصادى والمخصصة، بحيث تضمن مشروع القانون بصفة أساسية
- السماح بإنشاء شركات تأمين مباشر برأسمال مشترك بشرط ألا تتجاوز حصة رأس المال الاجنبى ٤٩٪ من رأس مال الشركة
- تحديد حد ادنى لرؤوس أموال شركاتها التأمين بما يتناسب مع طبيعة هذه الصناعة، ولأخذ فى الاعتبار أننا نعيش عصر الكيانات الكبيرة.
- اطلاق حرية الشركات فى تحديد رسوم التأمين فى فروع التأمين المختلفة.



أو بمعنى آخر إلغاء التعريفات الموحدة تدريجياً، والاعتماد على تحديد السعر لتغطية أى خطر بما يتناسب مع تقييم المكتب لهذا الخطر.

● تطوير أساليب الرقابة على شركات التأمين بحيث يتم التركيز على الرقابة المالية والحد من الرقابة على الأسعار

هذا بالنسبة للجانب التشريعى، أما الجوانب التنفيذية واعمى بذلك مايجب على الشركات أن تعمل جاهدة على تحقيقه، كى تكون فى مواقف يسمح لها بالتنافس على قدم المساواة مع الخبرات والامكانيات التى تتوافر لدى رأس المال الاجنبى، ففى تصورى أن من اهم هذه الجوانب مايلى.

□ تدعيم رؤوس الاموال بالنسبة للشركات القائمة، وعلى الاخص الشركات المملوكة للقطاع الخاص، ومنها المهندس للقائم، بحيث تتم زيادة رأس المال الفرع تدريجياً بما يتناسب مع حجم محفظة كل شركة لتدعيم المراكز المالية وزيادة القدرة على الاحتفاظ بهامش مناسب من الاخطار محلياً

□ رفع كفاءة العاملين من خلال برامج التدريب والتأهيل بانواعها سواء داخليا او خارجيا

□ الاهتمام البالغ بسد العجز فى طبقة المكتتبين WRITERS UNDER حيث ترتب على اتباع نظام التعريفات لسنوات طويلة تآكل هذه الشريحة الفنية والتي تمثل احدى دعائم صناعة التأمين، ويتم ذلك من خلال تشجيع الكوادر الموجودة بالشركات العاملة بالسوق على تنمية مهاراتهم وقدراتهم فى هذا المجال والممارسة العملية لهذه المهنة الفنية

□ تطوير الامكانيات الالية الموجودة بالشركات باتباع أحدث نظم المعلومات واخر اجيال الحاسبات الالية ضمانا للذقة والسرعة.

□ الدراسة المستمرة لاحتياجات السوق من التغطيات التأمينية ومسايرة المستحدثات العالية فى هذا المجال، بحث تكون الشركات الوطنية على قدم المساواة، من حيث تقديم التغطيات التأمينية مثل اى شركة عالمية عاملة فى مجال صناعة التأمين

ويؤكد المحاسب سمير متولى : أن الشركات الاجنبية القادمة مع اتفاقية العبات للعمل فى مصر ستأتى بأفرادها المربين تدريباً فنياً عالياً ومع ذلك فالمشكلة التى ستواجه الشركات المصرية هى قيام هذه الشركات الاجنبية بالتعاقد مع افضل الخبرات التأمينية المصرية العاملة فى شركات التأمين الوطنية للعمل لديها تحت اغراء المرتبات الكبيرة والعمل فى الشركات اجنبية . مصرية مشتركة، ولذلك يجب علينا كشركات تأمين العمل سريعا على تنمية الكوادر الفنية لدينا وزيادة اعدادها حتى لاتتأثر الشركات نتيجة ترك خبراتها الفنية العاملة لديها نتيجة تحول الشركات الاجنبية

□ سالت المحاسب سمير متولى : هل سيؤثر حجم العمليات التأمينية التى تحصل عليها الان الشركات المصرية بدخول الشركات الاجنبية للعمل فى مصر مع اتفاقية الجات؟

□ اجاب : تعتمد اى شركة تأمين فى عملها على وجود الثقة المتبادلة بينها وبين العملاء، وطالما استطاعت شركة التأمين بناء هذه الثقة فسوف يستمر العمل فى الارتباط بها حتى ولو عرضت عليه الشركات المنافسة سعرا اقل من سعر الشركة التى يتعامل معها، فالعمل يصحى بمراقب السعر بسبب جسور الثقة المتبادلة بينه وبين شركة التأمين التى يتعامل معها والتى تقدم له باستمرار الخبرة التأمينية المتميزة وتغطية التعويض للمستحق له فور استحقاقه



المصدر : الإعزاء الاقتصادية

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

الغاء التسعيرة

□ هل يؤثر الغاء التسعيرة على شركات القطاع الخاص؟
□ اجاب سمير متولى طبعاً سوف يؤثر الغاء التسعيرة على شركات القطاع الخاص اكثر من تأثيره على شركات القطاع العام التي استطاعت نتيجة نشاطها التامني لسنوات طويلة تكوين مخصصات واحتياطيات مالية تدعم مركزها المالي وبالتالي تتيح لها موارد وعوائد مالية تمكنها من التنازل عن جزء من هوامش المصاريف الادارية والارياح التي تضيفها شركات القطاع الخاص

الحديثة الى القسط الفني وصولاً الى القسط التجاري، ولذلك ففرصة شركات التأمين الكبيرة - شركات القطاع العام - اكبر في اجراء التفضيحات من شركات القطاع الخاص التي تتمثل فرصتها في المنافسة في مستوى الخدمة المرتفع التي تقدمها وفي صلتها المباشرة مع العميل ومتابعته وتقديم المشورة الفنية له، وإذا تعرض العميل لأي حادث تظهر فاعلية الشركة في عامل الوقت للحسم والبت في طلب التعويض وسرعة بشكل فوري طالما ان الحادث مغطى تأمينياً بحيث يتم تحجيم الخسائر التي يمكن ان تمهلها العميل الى الحد الأدنى.



المصدر : الأمم المتحدة

١٠ - ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مؤتمر التعاونيات الزراعية:

مصر تطلب دعم دور الفلاحين في التنمية الاستفادة من الميزات النسبية للمجسات

كتب - عبدالوهاب حامد:

طالبت مصر بدعم جهود التنمية الزراعية واعطاء أولوية في خطط التنمية الاقتصادية للزراعة لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات والاستفادة من الميزات النسبية للدول العربية في فتح الأسواق للتنشيط في الدول الأخرى لزيادة العائد الزراعي والدخول القومي، وبضرورة دخول الدول العربية إلى عصر الزراعة المكثفة كما يطالب وفد مصر في ورقة العمل المقدمة لمؤتمر الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين برئاسة السيد محمد امريس رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي والذي يبدأ اجتماعه اليوم بمدينة دمشق بضرورة تضامن المنظمات العربية مع الاتحاد السوريين حول مستقبل التنمية الزراعية في ظل السلام العادل كما تتناول ورقة العمل للمسيرة المؤتمر - الذي يقود برئاسة الرفيق مصطفى المعاد رئيس اتحاد الفلاحين السوريين - المساور التي يجب السير عليها في مواجهة التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي خاصة في المجال الزراعي ووسائل التعايش مع اتفاقية الجات على امتداد السنوات الخمس المقبلة بما يكفل تحقيق النمو السليم في الاتفاقية وتنظيم النموذج الإيجابية وكذلك تنشيط التبادل الاقتصادي بين المنظمات التعاونية الزراعية.



المصدر: **الدستور**

التاريخ: **١١ يناير ١٩٩٥**

الانشور والخدمات الصحفية والمعلومات

إدارة البشر.. قبل الجات!

كثرت الإحاديث في الآونة الماضية حول اتفاقية الجات لفرض أجلة الوزراء يعلن الاتحاض المناقشة الاتفاقية في ماعانة القادمة، وتخطط اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني لمناقشتها أيضا خلال

المؤتمر الرابع للزعيم عقده
بالحزب
في ٢٩
يناير
الحالي
ولكن

نهال شكرى

يرقى الى مستوى الاتحاض وهو المطالبة اولا بتعينة اوارا وادارتها في مواجهة التحسينات، وبذلك تكون القضية الأساسية في المناقش هي كيفية ادارة البشر اى نغير من ويمن

وأما ذلك هو الاتحاض الذى ظهر بقوة وفرض نفسه داخل اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى.

وتكما يؤكد اصحاب هذا الاتحاض فإن موارا مصر ليست أقل من موارا اليابان وكوريا وقد تقدمت هذه الدول كثيرا لما هو السبب في عدم تقدمنا بالدرجة ذاتها؟ وهنا يعبر الخبراء الاقتصاديون بقولهم ان السبب يرجع الى التعينة السليمة للبشر وحسن

ادارتهم مما أدى بهم الى هذه النتائج المبهرة والقضية هي قضية اختيار وحسن اختيار القيادات في المجتمع ومن الهام للغاية ان يكون هناك نظام لاختيار القيادات على اساس سليم

بل وان الامر سيتقيد ذلك فقد طالب الخبراء بضرورة تشكيل لجنة كورية لادارة البشر مع اعادة تحديد الاولويات المجتمع في التنمية البشرية وهناك الكثير من الدول التى تعطي اهتماما كبيرا للتنمية البشرية وقد ان الاوان لأن تعطي لهذه القضية اهميتها في مصر.

ويؤكد الخبراء على ان القضية الاقتصادية في العالم الآن أصبحت قضية ادارة البشر واتحاض فيها يحقق نتائج عالمية في معدلات النمو على جميع المصارا وقد شان بعض اعضاء اللجنة والمناصا بضرورة التطبيق فإن النظرية لا تحتاج الى شرح وتوضيح كبير وذلك الى جانب ضرورة تطبيق مبدأ اللواب والعقاب في المجتمع وهو المبدأ الذى يؤدي الى امكنان الفرد على نتيجة عمله ايا كانت هذه النتيجة ومن هنا كان ازاما علينا في المرحلة القادمة ونحن مناقش اتفاقية الجات واتحاضها على مصر ان مناقش معها قضية التنمية البشرية والادارة التى تصبى فى اتحاض وترسم المعدلات العالمية للتنمية الاقتصادية في القرن الحادى والعشرين.



المصدر :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٠ م - ١٤٢٠ هـ

الفش التجاري في الثقافة أيضا !

منذ أيام استمعت إلى حديث إذاعي للكاتب الكبير نجيب محفوظ أجريته معه المذبةقة التاجحة ، المشاغية ، آمال الصدة . وفي هذا الحديث قال نجيب محفوظ ما معناه :

كنت حتى ١٩٦٥ أكسب من كتيبي المنشورة في مصر ما يحق لي ، المستر ، والكفاية ، أنا وأسرني . ولكن بعد هذا العام خرجت علونا ظاهرة رديئة ومؤلمة هي ظاهرة تزوير الكتب . فأصبح الكتاب الذي تصدر منه خمسة آلاف نسخة في مصر تظهر له طبعة في بيروت من عشرات الآلاف ، هي صورة طبق الأصل من الطبعة المصرية . ونتيجة لذلك تعرض للكاتب المصري للكساد التام ، ولقد المؤلف المصري للنجاح مصدر للروح ، الحلال ، من كتيبه ، بسبب الروح الطائل ، الحرام ، الذي يكسبه للتأشرون في بيروت

من هذا المصم لم أجد إلا نسخة من طبعة له مطبوعة - بالتزوير - في طهران . والنسخة حتى ولي مكتبتي لن لا يصدق هذا الكلام . وكل الجهود الفسقة التي يتلها طماء مصر خلال مائتي عام لإحياء التراث العربي ونشره في صورة طبعة دقيقة لا يفرق بينها إلا التشابه من أجل الفكر والمعرفة .. هذه الكتب كلها ، وهي بلفظت ، أصبحت مبيعة لكل من هب هب . من طابع الطرق للفن يصلون أسماء التاليف وأصحاب المطابع وتجار الكتب .

هذا ما قاله نجيب محفوظ ، شفاء الله ، وعلماء يود كيد الكارمين له

والمتعين عليه إلى نحوهم .. ليعين وكلام نجيب محفوظ يشير إلى مشكلة بلقية هي مشكلة تمس اقتصادا وأدبا ونس قبل ذلك كله حال مصر ومكتبتها في العالم

فالكاتب المصرية ذات القيمة والأهمية يتم تزويرها الآن في كل مكان حتى في إيران وإسرائيل

وإنكر أنني عندما كنت أعمل في دولة قطر في أول الثمانينات ، بحث عن نسخة من المصم البسيط الذي أصدره المجمع القومي ، وهو مصم ولحق يمتلئ ثرة شبيهة في لغة العربية هدفها للتزوير الطمس الحقيق بين العلمية والفصحي . عندما بحثت في نسخة

بمجم





إن قانون النشر التجاري لا يجوز أبدا أن يتوقف عند حدود المسكر والأذى وقطع الغيار . القانون يجب أن يتضمن في جراحة ومراجعة نموذجا تتصل بالنشر التجاري في الملكية ؟

وهذا القانون يجب أن يضيف التشايع والتخصيص في مجال الكتاب وشروط الطبع والنشر .
ويقال أن لنشر مكالسوما لا يقول :
فلي تسوق الكتب لتعصر لأن تفاع روية . ذلك حركات تنهيه محفلة يستين جنبا هنتنة .

معالجة حركات حاربتا ممتية من الصمير في الكتب دخل مصر حتى الآن .
فمن أين جده هذه النسخ الكثيرة التي

تباع الآن في سوق الكتب السوداء .. وتباع في أرصفة القاهرة ؟
لقد جعلت هذه النسخ من الطبعة الأخيرة .
الرواية في بيروت وغيرها .
وعندها المادي - وهو عائد رخيص - لا يستفيد منه أحد في مصر سوى عدد محدود من تجار الكتب .

ولو طبقنا قانون النشر التجاري لسكان هؤلاء التجار : ما هو مصدر هذا الكتاب الذي تبيعونه الناس يستين جنبا كنسفة الواحدة ؟
وسوف نظم سلعها أن الكتب لياع مصدرة تاشتر مزود خارج مصر وربما داخل مصر أيضا .

وسوف تستطيع أن تضرب السوق السوداء للكتاب في مصر ، مما يعود بالنفع الصميم على المؤلفين ، وعلى المطابع ، والتأثيرين الوطنيين .

وسوف يعود ذلك أيضا بالنفع الصميم على الدولة لأنه سيكشف الدكتور «الرزازة» عن مصدر كبير جدا .
لغروب الليلة والشروعة وأزعم ولتا على ثمة مما أقول .
ولستطيع أن أحصيا الدكتور «الرزازة» بالوقرة والقلم والقلم باله الصميم ، أن خزنة الدولة سوف تجني من هذه الشروبة المهرة اللامعين ،
وعلايين الملايين .
قلما بالمكتوب جولي تطبيق قانون النشر

وهذا الكنز الكبير الذي تملكه مصر ، والذي كان يمكن أن يعود على شعبها بدخل اقتصادي لا يقل عن دخل قناة السويس ، ضائع ولا يجد من يصيه .

قد لست هذا الشر إلى مجالات أخرى بلفة الصمير في التناج التتالي للمصرى .

لست نشر في الكلام للمصرية القديمة والصديعة ، وإلى لشوية التتالي .
وخطابته للزعام للمصريين للسلطة ،
مسلسلات التتاليين والبرامج الإخبارية والأفلام التتالية والتأثير وغيرها من شروعة مصر الفنية والتتالية ، وأصبحت مصر - مع الأسف - للشديد أيضا حقيقة غير حيه القنب التتالي الذي لا حدود له .

وان أنكم من الجانب الفكرى والتتالي في هذه القضية ، فليس هذا هو موضوع المقال .

وإنما الموضوع هو ما قلناه وكررتاه عشرات المرات مع خبرنا من أن التتالية في مصر صناعة والتتالي ، وأنها مورد من ثمن الموارد الاقتصادية ، وأولا خولى من الاتهام بالمبالغة قلت إن التتالية هي ثمن مورد للتتالي في مصر .

ولكننا - مع الأسف - نستين بهذا المورد ولا نصل له أى اهتمام جدى .

هناك لمتناج لدى المكتبيين من المستويين في جلفنا أن ما قلناه من الاقتصاد التتالي هو نوع من التتاليات والأحلام ، ولنه كلام فارغ لا يمكن أن يكون له مورد مادي ملموس .
طبع ..

جريا أن تلفوا هذه التتاليات والأحلام وللكتاب الفارغ ملحف الجد .

جريا مرة واحدة .. وان تندموا على ذلك أبدا .

والفرصة الآن متاحة ونحن نتناش قانون النشر التجاري .

وكلا في هذه المرة موجه إلى الرجل الشجاع صلب الصمير الوطنى للمستقيم الدكتور أحمد جويلى وزير للتتاليين



المصدر :

١٢ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التجاري ، وتعرض فيه بالعمل والمق ،
نصوصا واضحة وسريعة تتصل بالانتاج
الثقافي من كتب وأفلام وأشرطة فيديو كاسيت
وراسج وسلسلات تلفزيونية وإذاعة ؟
لماذا لا يقدم كل بلد لهذا الانتاج الثقافي
الغزير للتعرف شهادة تكشف عن مصدر
السفهاء التي يملكها ويعرضها للبيع ؟
هذا ما أرى به وأستاء .

ولابد من ملحوظة أخيرة ، وهو أننا كثيرا
ما كتبنا هذا الكلام ، دون أن نجد اهتماما أو
صدى من أي نوع ، فلا أحد يريد ، ولا أحد
يتناقش ، ولا أحد يفتخر كلامنا سلخ الجذ .

وأمام هذه الظاهرة لا أجد ما أقوله إلا ما
قاله شاعرنا العربي القديم الذي كان يقول
شعره في مكان اسمه «منرج القوي» .. قال
الشاعر :

نصحتهم نصحي بمنرج القوي
فلم يستبينوا النصيح إلا ضمي الدد
وأو كن الشاعر العربي القديم صمطيا
منى فقال في رسالة :

إنني نصحت أعلى في الوقت المناسب
ولكنهم لم يبينوا قيمة النصيحة إلا بعد فوات
الأوان .

وأهل الله يهدينا فلا تضع الفرصة
ولا يوتينا الظلم .



على نقيض التوقعات السابقة

منظمة التجارة العالمية تواجه تحديات صعبة في المستقبل

□ لندن - عن الغايتان شيال تايمز:

سبب أضرر كسان ينبغي أن يحتفل به الدبلوماسيون في مقر الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية - الجات - مع مطلع العام الجديد ألا وهو الولادة الرسمية لمنظمة التجارة العالمية التي انهم الترتيبات النهائية بشأنها قبل أعيد الميلاد مباشرة بهدف وضع نظام تجاري عالمي شامل وأفضل.

والآن يتحتم على هؤلاء الدبلوماسيين الذين يمثلون أكثر من 120 حكومة أن يظهروا قدرتهم على انجاح المنظمة الجديدة. فعلى خلاف التقليد المتبع مع ولادة أية مؤسسة، ومنظمة دولية جديدة في عدم ظهور توقعات إيجابية قبل انشائها سبق تدشين منظمة التجارة العالمية WTO ترحيب وتحليل كبيرين بشأن نشاطها باعتبارها أساساً لإطار عمل مناسب وقوي بهدف إلى الأسراع في تحرير التجارة بين الدول في مختلف أنحاء العالم والتشجيع على أحداث مزيد من التنسيق الفعال بين هذه الدول. ومع ذلك عبر بعض المراقبين عن خشيتهم

من أن تكون موجة التفاوض السائدة تجاه منظمة التجارة العالمية مبالغاً فيها بدرجة كبيرة. ويقولون -مجبون وأهل- استاذ السياسات التجارية بجامعة دوارفك، إن النظام التجاري الجديد أوجد توقعات قد تكون غير واقعية كما أن هناك خطراً كبيراً من أنه إذا لم تحقق هذه التوقعات فإن منجزات الجات قد تتآكل.

وحتى أكثر المتحمسين لمنظمة التجارة العالمية يعترفون قبل غيرهم بأن هناك قدراً كبيراً من الثقة شمل هذه المنظمة ويشيرون في هذا الصدد إلى أنه بخلاف صندوق النقد الدولي أولئك الدولى إن منظمة التجارة العالمية لا تملك مصادر تمويل ذاتية باستثناء ميزانية التشغيل حيث سيقتد دور المنظمة بشكل كامل على مصداقيتها.

وقد تم أعداد منظمة التجارة العالمية بحيث تصبح ذات إجراءات أكثر قوة وحسماً من الجات كما صممت لضمان العضوية

الكاملة فيبينما لم يكن بمقدور الدول وخاصة النامية الاختيار بين مراقبة بعض التزامات الجات فإن هذه الدول ملزمة بالاشتراك في جميع الاتفاقيات والتنظيمات المنطقة بمنظمة

التجارة العالمية.

ومع ذلك فإن منظمة التجارة - مثلها في ذلك مثل الجات - لا تتوافر لديها صلاحيات إجبار تنفيذ القرارات التي من المنتظر أن تتوصل إليها بالإجماع.

ومن ثم فإن فعالية هذه المنظمة سوف تعتمد إلى حد بعيد على مدى استعداد الدول الأعضاء على التعاون في تحرير التجارة فيما بينها من خلال تقديم قسائل تعتمد في الأساس على مصالح محسوبة بعناية.

وبالنظر إلى "بيت سورثولاند" مدير عام الجات الذى طلب منه أن يقرأ منظمة التجارة العالمية حتى شهر مارس المقبل ويتنظر أن يستمر لفترة ما كما يتوقع بعض المراقبين - فإن هذا الرجل حقق نجاحاً جزئياً في اقناع الحكومات بدعم سكرتارية الجات التي ستخدم المنظمة الجديدة حيث ارتفعت ميزانية الجات بمقدار 10٪ فقط لتصل إلى 105 ملايين فرنك سويسرى هذا العام و50 مليون دولار، وهى نسبة أقل من نصف ما طلبه سورثولاند.

وعلى النقيض من ذلك فإن منظمة التجارة العالمية تواجه حملاً أثقل من الجات.

إذ بدأت حياتها الجديدة بأكثر من 30 لجنة ومجلساً وهو عدد يزيد على ضعف عدد اللجان والمجالس التي كانت موجودة في الجات. وربما تواجه جهود تحرير الخدمات المالية على وجه الخصوص اختباراً مبكراً لدور منظمة التجارة العالمية بينما أعرب عدد من المراقبين عن حسرتهم ازاء الاحتمالات المتوقعة والتي قد تسفر عن نجاح الولايات المتحدة في اقناع اليابان والدول الآسيوية الأخرى بفتح أسواقها في مجال الخدمات المالية. أكثر من ذلك أن هناك قضايا أخرى عديدة لم تحسم بعد وسوف تمتك جميعها اختبارات صعبة لمنظمة التجارة العالمية خلال السنوات السابقة. ويرى العديد من



المصدر : العالم الجديد

١٢ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخبراء مع ذلك أن التحديات المنتظرة تتطلب
من رئيس المنظمة الجديدة أن يلعب دوراً
أكثر جسماً وفعالية من خلال تحسين
صورة المنظمة الجديدة وإيجاد أفكار حديثة
واقناع رؤساء الحكومات بقبول قرارات
سياسية صعبة. وفي التحليل الأخير فإن
المسألة سوف ترجع إلى الحكومات لتقرر
شروع المنظمة الجديدة التي ترغبها وكذلك
شكل النظام التجاري العالمي.

في ندوة الجات ومشكلة الكتاب تانون حقوق المؤلف صدر بأمر أمريكي..!! الحكومات العربية تشجع على تزوير الكتاب..!!

المؤلف إلا ما يخدم المصالح الأمريكية وإضافة أن قوانين حقوق المؤلف التي ألغتها التشريعات المصرية صدرت لحماية الإنتاج الأدبي والفني الأمريكي، كما أن الولايات المتحدة أجبرت الدول التي شاركت في التوقيع على الجات على الموافقة على حماية برامج الكمبيوتر وقد وقعت أوروبا بجانبها بينما وقعت اليابان بجوار الدول الثمانية لعدم القرار هذا البتة، حيث تدعى الولايات المتحدة أن محير سرقات برامج كومبيوتر وأعلام أمريكية تقدر بـ ٧٠ مليون دولار.

وقال السفير المصري عبد الرؤوف الريدي أنه ينبغي حماية إنتاجنا الفني والأدبي في الخارج وذلك عن طريق الجهاز الدبلوماسي المصري وينبغي أن تكون هناك استراتيجية وخطة عمل لمواجهة المخزوين سواء في الدول العربية أم في الولايات المتحدة وكندا، وأضاف أن الولايات المتحدة اخترعت وسائل للضغط على الدول النامية التي تنسخ إنتاجها، حيث تضع الولايات المتحدة هذه الدول في القائمة السوداء ثم تقوم ضدها بمجموعة من الإجراءات الانتقامية.



السيد راضي

سوف تساعد إسرائيل على التطبيع الثقافي والذي يمكن أن يحقق عن طريق الجات.

وكشف محمود عبد المنعم مراد رئيس اتحاد الناشرين تشجيع الحكومات العربية على تزوير الكتاب لأنه يحقق الفساحات للحكومات العربية وقال مراد أن هذا أمريكياً قدم إلى مصر للضغط على الحكومة المصرية وذلك لإصدار قانون لحماية حقوق المؤلف. وأكد حسام عيسى استناد القانون بجامعة عين شمس أن الجات لم تات ببيد لحماية حقوق

كتب: إسلام عفيفي
في ندوة المجلس الأعلى للثقافة التي نظمتها الأسبوع الماضي حول الجات ومشكلة الكتاب أكد عبد الهادي النشار مستشار وزير الثقافة أن الجات مفيدة لصناعة الكتاب في مصر رغم أن الدول الأوروبية عندما وضعت بنود هذه الاتفاقية كانت تعمل على حماية إنتاجها وليس إنتاج الدول النامية ولكن تضرير التجارة إذا ما تحققت في مجال مواد الطباعة ستساعد على نشر الكتاب المصري وتوفير مواد الطباعة بأسعار معقولة.

وأضاف السيد راضي رئيس البيت الفني للمسرح أن القوانين المصرية الخاصة بالكتاب وحقوق المؤلف قاصرة على حماية إنتاجنا الأدبي والفني، وفي هذا الإطار ينبغي أن نراقب كل مايرد إلينا من أفلام وكتب وذلك للحفاظ على هويتنا العربية إزاء الثقافة الأمريكية القائمة والتي تريد السيطرة على العالم ولتحقيق ذلك يجب إنشاء أجهزة حكومية متخصصة للحفاظ على حقوق المؤلف وأشار إلى خطورة الجات لأنها



فتح سوق اليابان .. الجزايا والاختار



رسالة
طوكيو:

منصور أبو العزم

للجلد ليس بين السماسيون ورجال
الاعمال فطراننا أيضا بين افراد
الشعب، في نفس الوقت الذي ارتفعت
فيه اسعار الارز الياباني كسويات فلكية
وانتفشت السوق السوداء للارز للمط

ويقول دوى اكاجاوا، ROY AK-
AGAWA خبير الشؤون المالية في
معمود نومورا للأبحاث الاقتصادية، أن
دعوة اميت كويسون رئيسة وزراء فرنسا
السابقة للوقوف بصرامة في وجه الغزو
الياباني للأسواق الأوروبية طغى المزيج
من التأييد حاليا بين دول أوروبا الغربية.
وقد بدأت تلك الدعوة تتحول من خلال
الاجراءات الهامزة لتضييق الخناق على
صادرات اليابان من سيارات إلى اوروبا،
وعلى سبيل المثال، فقد لجأت فرنسا
وإيطاليا في تحديد كميات أقل من
السيارات اليابانية للسماح ببيعها
حتى خصص صانعها المحلية، ومنذ عام
١٩٨٩ حتى الآن انخفضت دول الجمدة
الأوروبية ١٦ إجراء ضد سياسة الانفاق
التي تتبعها طوكيو، متجهة اليابان باتجاه
استيعاب تجارية غير عادلة خاصة من
ناحية الاسعار.

وعندما تزايدت الضغوط الأمريكية
على اليابان لفتح اسواقها وبخض
لفاتحتها التجارية مع واشنطن الذي يزيد
على ٦٠ مليار دولار سنويا، وتهديد
واشنطن بلحاق البند ٢٠١ من القانون
للتجارة الأمريكي الذي يسمح للولايات
التحدة برفض عقوبات اقتصادية على
الدول التي ترى وانشطتها أنها تتركب
ممارسات تجارية غير عادلة، انجذبت
طوكيو إلى منظمة التجارة العالمية
وهندت جانبها بإثارة تلك القضية خلال

مع بداية شهر يناير الحالي تظهر إلى العالم منظمة التجارة العالمية
الجديدة

لتكون دجلا عن لجات الاتفاقية العامة للتجارة والجمارك.
وبعد أن (الوقت) الولايات المتحدة واليابان والدول الصناعية الكبرى
الأخرى الاتفاقيات الناتجة عن جولة أوروغواي لتحرير التجارة
للمعاهدة، أصبح من الممكن تشكيل منظمة التجارة العالمية الجديدة
بالرغم من الصعوبة التي وجهتها عملية التصديق على الاتفاقيات
سواء في الكونغرس الأمريكي أو في الدلائل (البرلمان) الياباني.

وبمضي عامين من بداية العام الجديد تبدأ
اليابان في تطبيق اتفاقيات الجاهات
وتفتح سوقها المحلية أمام الصادرات
الأجنبية بشكل جزئي لأول مرة، خلاصة
في مجال الأرز الذي يعتبر لتطير له من
حيث الجودة وأساليب الزراعة التي
لا تستخدم كيماويات في زراعته نهائيا.

والرغم أن اليابان استغفقت واستغفقت
بصورة هائلة النظام الاقتصادي العالمي
الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة
بين الشرق والغرب، وتوكلت من بناء
اقتصاد قوي يشهر اليه الجميع
بالاعزاز، وأصبحت ثاني قوة اقتصادية
في العالم بعد الولايات المتحدة بعد أن
كانت دولة مهزومة ومعمرة نتيجة الحرب
العالمية الثانية. طبعاً هناك عوامل أخرى

ساهمت في بروز قوة اليابان الاقتصادية
وكذلك استغفقت اليابان استغفقت
قصوى من الاتفاقية العامة للتجارة
والجمارك (الجات) ومفاوضات جولة
أوروغواي لتحرير التجارة العالمية.

وتجسدت في عزز الأسواق العالمية
بمستجابتها التي قويات بشرحاب في
الأسواق العالمية نظراً لجودتها، وهكذا
ظل الفاض التجاري الياباني مع العالم
تزايد عام بعد عام حتى بلغ في عام
١٩٩٢، ١٢٠ مليار دولار.

وقد أدى هذا التزايد المفرط في
الفاض التجاري الياباني مع العالم إلى
تضرر وشكوى العديد من الدول خاصة
الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية
والمعدي من الدول الاسيوية الأخرى،
حيث صاحب تزايد الفاض التجاري
بقاء السوق اليابانية منطقة أمام
الصادرات الأجنبية.
ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي
والشيطن الشيوعي، الذي ظل الغرب
محارباً لاستغفقت أكثر من ٧٠ عاماً
وانهيار الحرب الباردة تعجزت لشواء
كثيرة في النظام العالمي - سياسيا



مفاوضات الجات، وقالت إن التهديدات الأمريكية تعد انتهاكا لمبادئ حرية التجارة . وقد تزيد من فرص الحماية السوق اليابانية وتأمل طوكيو في أن تكون منظمة التجارة العالمية الجديدة أكثر معالية وأن تتمكن من أن تكون منصفة للعدالة لحل النزاعات التجارية العالمية خاصة تلك التي بين طوكيو وواشنطن عبر المفاوضات

وتتركز المطالب الأمريكية والأوروبية بفتح السوق اليابانية في مجالات محددة مثل السيارات وقطع غيارها والتلحين وأسواق المال وشركات الأسهم والسندات والبنوك والمصارف وكذلك المنتجات الزراعية والزجاج.

ولكن أخطر ما يلقى حكومة طوكيو هو فتح أسواقها أمام المنتجات الزراعية وخاصة الأرز حيث تعتبر قضية الأرز مسألة أمن قومي .

والواقع أن الشركات اليابانية قد لعبت دورا رئيسيا في الانقاء على السوق اليابانية مملكة حتى تتمتع وحدها باحتكار تلك السوق عبر الخلاص بالشماعات الرطبية وتجميع كل ما هو وطني إلى حد التقيص

وتراجع سياسة فتح السوق اليابانية بمقتضى اتفاقيات الجات معارضة من جانب المزارعين اليابانيين وجماعات المصالح التي تدافع عنهم داخل الحكومة والبرلمان ويرى هؤلاء أن تنفيذ اتفاقيات الجات سوف تدمر حرفة الزراعة المثقلة بالمشاكل حاليا في اليابان . ولذلك فقد نهضوا في دفع الحكومة إلى إعلان صفقة قيمتها ٦٠٠

تريليون ين (الليون ين = ١٠ آلاف دولار تقريبا) مؤجلا حتى تساعد المزارعين على مواجهتها مضاطر فتح السوق اليابانية للأرز المستورد في بداية العام الجديد وفقا لاتفاق الجات غير أن الرافدين ووسائل الاعلام اليابانية انتقدت تلك الصفقة بشدة واعتبرت أن هدفها سياسي وهو الإبقاء على ولاه الفلاحين في المناطق الريفية لصالح الأحزاب الثلاثة المشتركة في الائتلاف الحاكم وهي الحزب الاشتراكي الذي يقوده رئيس الوزراء توميفسكي سوراياسا والحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب الرواد لاجدد



المصدر : الأمم المتحدة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٥

العالم والجات ومنظمة التجارة العالمية

ما بين التفاؤل والمخاوف أصبح يوجد الآن ولأول مرة مؤسسة فعلية للتجارة العالمية باسم «منظمة التجارة العالمية» تضم أكثر من ١٢٠ دولة وتتمتع بسلطات واسعة لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة المعروفة باسم الجات وذلك بعد ٨ سنوات من المفاوضات في إطار دورة أوروإجواي الأخيرة وبعد ٤٧ عاماً من بدء أول اجتماع في عام ١٩٤٧ لوضع أسس منظمة للتجارة العالمية. وكان عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية يأمل في إقامة منظمة تكون الركن الثالث الذي يقوم عليه الاقتصاد العالمي بعد صندوق النقد الدولي الذي يقوم على حراسة النظام النقدي الدولي، والبنك الدولي الذي يقوم على حراسة النظام المالي الدولي فتصبح من مهام منظمة التجارة العالمية حراسة الحركة التجارية الحرة بين الدول.

ولكن هذه الآمال لم تتحقق لأن الكونجرس الأمريكي رفض في ذلك الوقت التصديق على ميثاق هافانا لما فيه من بنود تشجع تدخل الحكومات في سير التجارة الدولية وتقرر بين الدول المشتركة للعمل بالجزء الذي يتعلق بتحرير التجارة الدولية فقط وترك باقي الاتفاقية وهكذا نشأت الاتفاقية العامة للتعريف التي عرفت باسم الجات. ولكن مع مرور السنوات ورغم إنجازات الجات في بعض المجالات لجمارك بما يعادل ٥٠٪ في المتوسط عام ١٩٦٠ وخفض الجمارك مرة أخرى عام ١٩٨٥ بنسبة

٣٠٪ مما ساهم في حدوث شبه انتعاش في الاقتصاد العالمي وبعد انتعاشنا مؤقتاً إلا أن المشاكل تفجرت بنفس السرعة خاصة مشكلة الديون وباتت الدول المعنية تتحاذى إلى فرض الحماية مثلما فعلت الدول الأسبوعية الأربع التي عرفت باسم النمر الأربعة فاستطاعت النمو باقتصادها مما شكل خطراً على الاقتصاد الأمريكي. وحاولت الدول الغربية إجراء تعديلات على قانون التجارة فأعطى القانون الرئيس الأمريكي الحق في فرض قيود عقابية في حالة وجود منافسة غير عادلة من هذه الدول وهي الإجراءات التي عرفت بالإجراءات الحمائية الرامية ولكن تلك القوانين لم تكن تتفق أو تعارض اتفاقية الجات ونتيجة لهذه المشاكل انغلقت دورة أوروإجواي في عام ١٩٨٦ ولم تصل إلى حل لتلك المشكلات إلا في عام ١٩٩٤ عندما تم الاتفاق على استبدال الاتفاقية العامة بمنظمة التجارة الدولية تعمل على إيجاد ترابط بين المحاور الثلاثة للاقتصاد العالمي وهي التجارة والنقد والتمويل وتبحث مشاكل البيئة والتجارة والعمالة في العالم الغني والعالم الفقير كما تكون مسؤولة عن مراقبة وتحرير التجارة الدولية وعلى تنفيذ القوانين الخاصة بها والاتفاقيات الموقعة في إطار الجولة وعندها ٢٨ اتفاقية. وهكذا ستلعب المنظمة الجديدة دوراً مهماً في مصير الاقتصاد العالمي لسنوات طويلة قادمة ولغياً على رؤية عالمية من آسيا وأوروبا ومن أمريكا لدور المنظمة القادم.



تحرير التجارة بين صراع الكبار ومآزق الصغار

إذا كان ما يسمى بالنظام العالمي الجديد لم يستقر على حال بعد، فإن هناك اتجاهات بدأت تتحدد بوضوح بعد انهيار المعسكر الاشتراكي من خلال العلاقات الاقتصادية والتبادل الحر بين الدول، وإذا كان الإعلام يلعب دورا أساسيا في كسر الحواجز وفي تحويل العالم إلى قرية واحدة فإن الاقتصاد أصبح يلعب هو الآخر دورا محوريا في الربط بين الدول والتجمعات على الصعيد العالمي، فلم يعد بوسع دولة أن تعيش بمعزل عن العالم، ولا تنأى به في حياة مواطنيها اليومية.

ومن هذا المنطلق فإن اتفاقات الجات التي انتهت جولة أوروبا-وادي والتي وشدت في مراكش يوم ١٢ أبريل ١٩٩٤ ستؤثر تأثيرا مباشرا على شعريات الأمور في العالم خلال المرحلة المقبلة.

وقد شهدت هذه الاتفاقيات التحفيز من أول يناير بهدف تسريع التجارة الدولية وتعميق جميع القيود المفروضة عليها من الدول والتمتع بالائتمانية وكانت بداية هذا العام بكان إذا ما ابتداء عهد الجات وهي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات حيث ستعمل عليها المنظمة العالمية للتجارة وستكون مهمتها الاندراج على تحقيق الاتفاقيات في جميع المجالات وقد قام بالتصديق على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ٧٤ دولة حتى الآن، ولم تلم مصر بالتصديق عليها بعد حيث سيتم عرضها على مجلس الشعب قبل التصديق النهائي، ويقول د. مبرور زهران رئيس وفد مصر الدائم لدى المقرر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف إنه لا بد من التمسك مصر بالمنظمة الجديدة لأن من لا ينضم إليها سيحذف من العالم في المرحلة المقبلة وأصبح د. زهران أن هناك مشكلة عاصين للتصديق على هذه المنظمة الجديدة وإذا كانت الاتفاقيات التي بدأ تنفيذها منذ أول يناير الحالي تتضمن مئات من الأحكام والشروط الملزمة فإن خلاصتها تستهدف رفع القيود عن التبادل التجاري وتخفيض الدعم على المنتجات الصناعية والزراعية على أساس أن هذا الدعم يؤثر على شعريات السوق والمنظمة الحرة بين الدول والشركات الكبرى.

وقد شهد عام ١٩٩٤ في الشؤون الدولية التي سبقت التوصل إلى الاتفاقية الثنائية لجولة أوروبا-وادي في ١٥ ديسمبر من العام الماضي بدأ في القى الاقتصادية العالمية التي كانت تنهض بعضها البعض بالبلدان، في دعم الدولة للتشريعات والمؤسسات الكبرى وقد ولدت الحركة الدولية بين الولايات المتحدة وفرنسا في مجال الزراعة حيث اتهمت واشنطن الحكومة الفرنسية بتقديم الدعم للزراعيين مما يسمح للحاصلات الفرنسية بأن تغرق الأسواق بكميات منخفضة وهو ما يهدد المنافسة الحرة في هذا المجال.

رسالة بارييس:



شريف الشوباشي

وقد ردت فرنسا لفرنسا الاتهام بأن وجهت بدورها اتهاما إلى الولايات المتحدة بدعم المزارعين بطريقة غير مشروعة وكذلك ستعاتات أخرى كبريتيل صناعة الطائرات والسيارات، وقد تابت قضية أخرى ألق عليها اسم الاستثناء الثقافي فموجبات الجات السابقة لم تكن تشمل في اتفاقيتها إلا السلع المستعانة فيما عدا المنتجات البترولية والنفطية ولم تكن تشمل مجال الزراعة أي مجال الثقافة، لكن الولايات المتحدة أصرت على إخراج كل هذه المجالات في الاتفاق الأخير مما أثار ثائرة أوروبا خاصة فيما يخص الثقافة، فإذا تم تعظيم كل القيود على التبادل في مجال السماعات والمزيكات الثقافية فإن الولايات المتحدة ستحتكر أسواق العالم وأسواق الدول الأوروبية بصورة كاسحة ولأن أوروبا وفرنسا خاصة غير على ذاتيتها الثقافية وتبدي تلقا مستمرا من القوي الثقافية الأمريكية، فكان لا بد أن تقف هذه الدول في وجه الرغبة الأمريكية، وأن ترفع لواء الاستثناء الثقافي إلى أبعاد مجال ثقافة عن اتفاقات التبادل الحر، وقد وصل الطرفان إلى حل وسط حيث تم تأجيل ليت في هذا الموضوع لكن مبدأ فراج الثقافة في الاتفاقات أصبح مقبولا من الجميع وطبقا لتوقعات كل الخبراء، فإن تحقيق اتفاقات الجات ستؤدي إلى خلق أكثر من ٢٠٠ مليار دولار في مجال التبادل التجاري على الصعيد العالمي، وبأن سيؤيد تحرير القوي وتخفيض الجمادات، وكما يقول السفير مبرور زهران فإن زيادة الطلب ترتب

عليها زيادة الإنتاج وزيادة الناتج تؤدي إلى مضاعفة فرص العمل وزيادة التوسع في النشاط الاقتصادي

لكن الشكلا في أن الصراع بين المعاملة وخاصة الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي قد يؤدي إلى الأسرار بمصالح باقي دول العالم وخاصة الدول للتواضع الإنتاج، وطبقا لبعض الحسابات وتوقعات خبراء المنظمات الدولية والنشاطات غير الحكومية فإن تنفيذ اتفاق الجات سيؤدي إلى أن تخسر دول القارة الإفريقية نحو ١٠٠ مليار دولار في العام الجديد.

وقد أفادت طابقا لتوقعات في أكبر منطقة حاسرة من تنفيذ جولة أوروبا-وادي على عكس دول أخرى ستكون واحة ربحا صافيا وعلى رأسها الولايات المتحدة، ثم يليها الاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا.

فقدن، ولذا كانت الدول الصغيرة التملك دفع تنفيذ الاتفاقات فإن الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة لديها أحكام وقوانين تنبئ لها تعظيم تطبيق بعض الاتفاقات وخاصة فيما يتعلق بارتفاعها من الفوائد من أجل حماية مبيعاتها

وقد تقدمت مصر بمشروع قرار لتعويض الدول المستوردة للذات نتيجة ترفع ارتفاع أسعار للسلع الزراعية من أجل الحصول على ممداء تعويض هذه الدول في صورة منح غذائية أو قروض ميسرة أو كلفتها بزيادة د. مبرور زهران أن تقدم مشروع باسم مصر أن ممداء هذه التعويضات قد تقرر بالفعل على أساس النظر في كل حالة على حدة

وأي النهاية فإن سيؤدي إلى مصر قوة العالم العربي الاستعداد الكامل خلال فترة السنوات الخمس الثقافية لتطبيق اتفاقات الجات حتى تزيد من المزايا للسلع المصرية وأنها ستؤدي تحسين الوضع الاقتصادي والعمرة للزراعة وتقليل من الخسائر بفقر الضغط وعلى رأسه الخسائر ارتفاع أسعار السلع على الصعيد العالمي والتي لا بد أن تعكس في النهاية على كل دول العالم



المصدر : **العالم اليوم**

١٤ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البترول.. والجولات

وقعت 23 دولة في 30 أكتوبر 1947 الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة المعروفة باسم الجات GATT والتي تستهدف تحرير التجارة الدولية من العوائق وتنظيم التعريف الجمركية. وللستينات أضيف للاتفاقية فصل يربط بين التجارة والتنمية وذلك بناء على ما طالبت به الدول النامية من خلال المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية الذي عقدت أولى دوراته برئاسة الاقتصادي المصري الدكتور عبد المنعم القيسوني.. وقد عقدت بعد ذلك عدة جولات للتفاوض من أهمها جولة طوكيو عام 1979 التي وفرت للدول النامية مزايا واستثناءات تقتصر عليها ولا تمتد إلى غيرها من الدول الصناعية المتقدمة. غير أن تلك المزايا لم تثبت أن تعرضت للنقد وبخاصة من جانب الدول الصناعية المتقدمة. ففي دراسة بعنوان IN-TEGRATION OF DEVELOPING COUNTRIES IN THE INTERNATIONAL TRADING SYSTEM والتي شرحناها في مقال نشر في **العالم اليوم** عدد 8 أكتوبر 1993 تؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن التجارة الخارجية تعتبر الدخل الرئيسي للتنمية في الدول النامية وأن الاستثناءات والمزايا التي كانت تلك الدول تتمتع بها في إطار الجات لم تحقق أغراضها بل على العكس فقد استخدمت ضدها وبذلك ساء وضعها بدلا من التحسن الذي استهدفه واضعوا تلك المزايا والاستثناءات. ودعت الدراسة إلى إلغاء تلك المزايا والاستثناءات وأن تتعامل الدول النامية مع الدول المتقدمة في مجال التجارة على قدم المساواة ففتحت الدول النامية أسواقها وتقوم بإزالة أي عتقيد القيود الجمالية. وتستشهد الدراسة على ذلك بأن تجربة الجات على مدى ربع

قرن قد برهنت على أن الكثير من مبادئها لم يحظ بالتطبيق لا بواسطة الدول النامية ولا بواسطة غيرها من الدول التي تتعامل معها. ويرجع السبب بالدرجة الأولى إلى ضعف اقتصاديات الدول النامية وعدم قدرتها على أن تكون شريكا تجاريا قويا. ومن أمثلة تلك المبادئ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة بالمثل ومبدأ الشفافية والوضوح ومبدأ عدم التمييز.. إلخ. فعلا يقضى بشرط التمييز الذي استحدثته دولة طوكيو بإعفاء الدول النامية من تقديم تنازلات مماثلة أو مساهمات لا تتناسب مع احتياجاتها المالية أو التجارية أو مستوى نموها، وهو شرط يرجع في جذوره إلى عقد السبعينات عندما تعهدت الدول الصناعية بمعاملة وإرفاقها من الدول النامية معاملة تفضيلية وفقا لنظام المعاملة التفضيلية للعممة. غير أن التطبيق العملي لهذه المعاملة التفضيلية لم يفسر عن نتائج إيجابية بالنسبة للدول النامية بل على العكس كانت سببا في إضعاف قوتها التفاوضية كما شجعت على إيجاد ظروف جعلت الدول النامية ذاتها هدفا وضحية لسياسة التمييز. وعلاجا لذلك تدعو الدراسة الدول النامية لتبسيط نظم الاستيراد وتحرير تجارتها الخارجية من القيود وتعميق مساهمتها في اتفاقية الجات وأجهزتها.. وكنيجة لذلك فإن تحرير التجارة وتوجيه اقتصاديات الدول النامية للانفتاح على الخارج يمكن أن يحقق لها فوائد عديدة مثل ازدياد قدرتها



د. حسين عبد الله



التنافسية
والتي تستلزم
بدورها إعادة
هيكلة
صناعاتها
المحلية بقصد
زيادة كفاءتها
وتوجيه
عوامل الإنتاج
إلى الأنشطة
التي تحقق
فيها أكبر قدر

من الكفاءة الانتاجية. كذلك تتضمن تلك
الفوائد الحصول على السلع الاستهلاكية من
الاسواق العالمية بأقل الاسعار. وبصفة
عامة فهي تحقق أكبر معدل للنمو
الاقتصادي. وتخلص دراسة OECD إلى
أن الاندماج في النظام العالمي للتجارة لم يعد
طريقاً ذا اتجاه واحد بل صار طريقاً ذا
اتجاهين ويعتمد على المعاملة بالمثل وعلى
الاخذ والعطاء بين الدول الصناعية المتقدمة
وبين الدول النامية.
وقد أسفرت جولة أوروغواي التي انتهت
في ديسمبر 1993 عن اقرار اتفاقية جديدة
للجارات بلغت صفحاتها نحو 26 ألف صفحة
وقام وزراء يمثلون نحو 100 دولة
بتوقيعها في مراكش خلال ابريل 1994

واصدار بيان يعلن اندماج الجات في منظمة
جديدة باسم منظمة التجارة العالمية WTO
والتي بدأت منذ أيام يناير 1995، في
ممارسة الاشراف على تنفيذ الاتفاقية
الجديدة من خلال اليات عمل يرمية والجهزة
يتأثر بقراراتها وسلوكها الاقتصادي العالمي.
وسوف تكشف التجربة عن سيقوم بإعداد
التفسيرات والاسانيد التي ستبنى عليها تلك
القرارات وهل سيعهد بها إلى خبراء دوليين
محايدين أم إلى مندوبين تتأثر رؤيتهم
للأمور بمصالح دولة أو مجموعة معينة من
الدول.

وقد صدرت خلال اجتماع مراكش عدد
من التصريحات ذات الدلالة. من ذلك تصريح
ال جور نائب الرئيس الأمريكي الذي قال أن
الاتفاقية سوق تحقق للدول الصناعية
المتقدمة نمواً اقتصادياً يصل إلى 3,5٪
سنوياً على مدى السنوات العشر القادمة.
كذلك أعلن مسئولو الجات أن انتعاش
التجارة في ظل الاتفاقية سوف يخلق في
الحضل العالمي أكثر من 200 مليار دولار
سنوياً بحلول عام 2005 مئتين أن أكبر
المستفيدين منها سيكون المستهلك العادي
في الدول الصناعية المتقدمة. وقد التفت الآراء
بما في ذلك آراء البنك الدولي وسكرتارية
الجات و OECD، على أن الدول النامية
وبخاصة في افريقيا، ستعرض لخسارة
صافية. غير أن البعض حاول تخفيف وقع
الضرر بقوله أن تلك الخسارة سوف تحدث
فقط في المدى القصير، أما في المدى البعيد فإن



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٤-١٠-١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الغذائية التي تستورد نسبة كبيرة منها أو من طريق تأثر صناعات المنسوجات فيها بالمنافسة العالمية العاتية. ومن تلك الأمثلة أيضا أن الدول النامية وبخاصة مصر والهند عندما طلبت الدول في مفاوضات مع الدول المتقدمة بهدف فتح أسواق الأخيرة أمام انتقال المهنيين اشترطت الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية مقابلة ذلك بأن تقوم الدول النامية باتخاذ مواقف أكثر مرونة بالنسبة لفتح أسواقها في قطاعي المصارف والتأمين وغيرها مما تتمتع فيه الدول المتقدمة بمزايا نسبية أكبر. هذا في الوقت الذي لا تجيز فيه الاتفاقية الربط بين القطاعات في إطار التفاوض حول الالتزامات. وإذا كانت قوانين المقاطعة العربية لاسرائيل قد وقفت عتبة في طريق المساهمة الفعالة للدول العربية في الجات، وذلك لاعتبارها في نظر الجات إجراءات تمييزية تتعارض مع أحد مبادئها الأساسية فإن الدول العربية أعضاء الأوبك تواجه مشكلة إضافية ذلك لأن الجات تنهمل دول الأوبك بالمشاركة في تكتل احتكاري يستهدف رفع أسعار النفط وهو ما يتعارض مع حرية التجارة. وتبعا لذلك قام الكونغرس الأمريكي بتعديل نظام التفضيلات العامة بحيث ترمم من مزاياه الدول الأعضاء في أوبك والأعضاء في أي تنظيم تجاري مشابه. لكن لعل أهم ما يطلق بموضوعنا أن اتفاقية الجات قد استتقت النفط دون غيره من الخضوع لأحكامها وذلك لاعتبارات يبدو في نظرنا أنها تقدم أغراض الدول المتقدمة المستوردة للنفط أكثر مما تقدم الدول النامية المصدرة له.

التحديات التي ستواجهها اقتصاديات الدول الفقيرة ستفرض عليها تصحيح هيكلها ومن ثم ترتفع إلى مستوى المنافسة العالمية وتستفيد منها. وأما بالنسبة للدول المصدرة للنفط فقد قال رئيس الجات سوزرلاند أنها سوف تستفيد من النمو الاقتصادي الذي سيحدث نتيجة لانتعاش التجارة، إذ إن ارتفاع الدخل والانتاج من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط. فإلى أي مدى يمكن أن تصدق تلك النبوءة؟

لعل أول ما نلاحظه أن الجات نشأت منذ البداية لكي تخاطب في المقام الأول معاملات الدول المتقدمة والتي كانت وما زالت تسيطر على الجانب الأكبر من التجارة الدولية. وكانت جولة أوروغواي أول جولة المفاوضات متعددة الأطراف التي تشارك فيها الدول النامية حيث بدأت الجولة عام 1986 بمشاركة 97 دولة وانتهت ببيلوغ المشاركين 117 دولة منها 87 دولة نامية. ويخبر تاريخ الجات بالدلائل على قوة الدولة المتقدمة وضعف الدول النامية التي تعتمد في الغالب على تصدير مواد أولية تنحصر أسعارها وإيراداتها لتقلبات عنيفة. ومن أمثلة عدم التوازن بين الجانبين أن الدول المتقدمة بعد أن استمرت على مدى 40 عاما في تطبيق سياسات حمائية في قطاعي الزراعة والمنسوجات، عادت فأخضعت هذين القطاعين لأحكام الاتفاقية الجديدة وهو ما يعكس سلبيا على اقتصاديات الدول النامية سواء عن طريق ارتفاع أسعار المواد



المصدر :

10 سنة 1990

التاريخ :

النشر والخدمات المصرفية والمعلومات

الاقتصاد

- أحدث دراسة حول اتفاقية الجات - - آثار اتفاقية الجات على القطاع المالي العربي - ضرورة تحسين الخدمات المصرفية العربية لمواجهة المنافسة الأجنبية - ضرورة تدعيم المركز النقائي للوحدات المالية العربية

لقد تمت دراسة أجريت عن اثر اتفاقية - الجات - على القطاع المالي العربي في مجال المصرف والتأمين واسواق المال ، ان التطورات الاقتصادية الدولية للانفتاحية ، تتطلب قيام الدول العربية بتبني تجديدات فتنسب الأولويات التي تقبل المنافسة فيها في القطاع المالي وذلك بالاستفادة من فترات التكيف مع المنافسة الدولية القلقة .

أعداد :

وجدى كمال

واشارت الدراسة الى ضرورة مراجعة المصرف المركزية وهيئات سوق المال للتأمين في الدول العربية بقرائنها نحو تخطي الاجرامات التي تهمي المستثمرين والمودعين وعكس الاسم بما يضمن الثبات والاستقرار في الاسواق المالية والنقدية والذي يمكن ان يقاتل بالمنافسة الأجنبية .
واكدت الدراسة الى ان المنافسة الدولية مستحسن من مستوى الخدمات المالية والتي تمثل في عدم التمييز بين سلعى الخدمات المالية حسب الجنسية وتحرير القيود الداخلية المفروضة على عمل المؤسسات المالية والأجنبية في مجالات البنوك والتأمين واسواق المال على ان تطبق قواعد معاول غير تمييزية .

وان الخدمات المالية العربية ستكون ذات ميزة مطلقة في اسواق الدول الاخرى . وان كلفت تجربة البنوك العربية العاملة في الخارج لم تكن لها نتائج ايجابية في هذا الاتجاه نظرا لاجدا المعاملة بالمثل في التشريع الأوروبي في ظل السوق الموحدة وقد حدثت اتفاقية الخدمات الالتزامات العامة للدول النامية والتي يمكن للدول العربية ان تستفيد منها في اتجاه زيادة مساهمة الدول النامية في تجارة الخدمات من خلال تقوية قطاع الخدمات المحلي بالدول النامية عن طريق نقل

وتكرت الدراسة التي اعدها الادارة العامة للظنون الاقتصادية بجماعة الدول العربية ان هناك ثلاثة محاور يمكن الاستفادة منها في زيادة الكفاءة الاقتصادية للقطاع المالي وهي المراجعة الاقتصادية والمالية والنقدية من اجل تحسين المركز النقائي للوحدات المالية العربية والتحرير التدريجي للقطاع المالي .

واشارت الدراسة الى انه على مستوى العمل العربي المشترك لمن المؤسسات العربية المالية مطلقة بالاسراع والبدء في بعض البرامج العربية التي من شأنها تدعيم المركز النقائي للوحدات المالية العربية في المدى المتوسط من خلال ايجاد سوق نقدية عربية لتيسير حركة الأموال والقروض والتسوية المتدفقة بالدينون .

ودعت الدراسة الى ضرورة تطوير اسواق المال العربية والتتسيق فيما بينها بخطوة نحو انشاء سوق مالية عربية موحدة

و على سوق التأمين اكتمت الدراسة على ضرورة وضع نظام حكمه للاشراف على تأسيس شركات التأمين والرقابة عليها ، بالاستفادة من تجارب الدول الاخرى

وفي مجال المصرف العربية طالبت الدراسة بضرورة استحداث وتطبيق جديدة في اوعية الاشراف وصناعات واسواق المال مع تطوير في اساليب الادارة والتكنولوجيا المتبعة في المصرف العربية خاصة التابعة للقطاع العام في بعض الدول العربية حتى تستطيع الوالوف امام المنافسة الأجنبية داخليا وخارجيا .

التكنولوجيا وتحسين قنوات التوزيع وشبكة المعلومات وتدريب قطاع الخدمات لتزويد الدول النامية من تصديرها الى الخارج .
والطريف الدراسة الى انه خلال الفترة من عام 1980 الى 1990 بلغ معدل النمو في تجارة الخدمات ضعف معدل النمو في التجارة السلعية ولما لا ذكي أهمية التجارة بالنسبة للدول الأعضاء بلجات تجارة الخدمات تمثل مرتبة

عالية في مصر تصل الى 12.6 في المئة مشيرا الى ان البخل تحرير تجارة الخدمات جزءا ضمن اتفاقية الجات يتواءم على طلب الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية . فوجود قطاع مالي نشط وعلمه من ضروريات العملية الانتاجية والقدرة المالية تكافا للقطاعات الاخرى بالاتفاق واهمية التحرير التدريجي للقطاع المالي بالدول العربية نظرا لارتباطها بالانشطة الاقتصادية الاخرى .

واوضحت الدراسة ان اهم المعوقات في القطاع المالي العربي في التسهيلات هو عدم توفر مؤسسات مالية ومصرفية متطورة في العديد من الدول العربية بما يسهل انتقال الأموال وتجميع القروض وبيع الاسهم والسندات مع عدم تطوير الاسواق المالية العربية بدرجة كافية . كما ان عدم وجود سوق نقدية عربية لتقبل رؤوس الأموال والحصول على القروض وتشوية الدين بالاضافة الى نقص عدد من مؤسسات ومراكز البحوث ومن بين المعوقات نقص الخبراء والكفاءات الادارية والتنظيمية التي خضع تول اعمال ادارة المشروعات المالية وعدم توحيد سعر الصرف بالاضافة الى العديد من معوقات الاستثمار .



المصدر :

١٥ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الوزراء يبحث تأثير « الحات » .. هذا الأسبوع تشكيل لجنة قومية لتابعة مفاوضات نظام الأنشطة التجارية بين الدول النامية

كتب عزت سامي

يبحث مجلس الوزراء في اجتماعه القادم هذا الأسبوع برئاسة الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء تأثير اتفاقية الحات وتجديد التجارة العالمية ، في ضوء الضمانات والميزات المنوطة للدول النامية ، ومن بينها مصر .. خاصة بالنسبة للمشروعات والإنتاج الزراعي وصرح الدكتور عاطف صدقي أنه سيتم بحث تدعيم صندوق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية التابع لوزارة الزراعة .. أو إنشاء صندوق جديد يقوم بهذا الدور . ومن ناحية أخرى قرر السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية تشكيل لجنة قومية لتابعة موضوعات مفاوضات « الحات » ، والجولة الثانية للنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية .. والتي تجري حاليا في جنيف .

ويتولى وزير الاقتصاد رئاسة هذه اللجنة القومية وتضم في عضويتها عددا من المسؤولين في الوزارات وإدارات الدولة المختصة .

وقد تقرر تشكيل هذه اللجنة لأهمية اتخاذ موقف قومي إزاء بشأن هذا الموضوع الذي يجري التفاوض حوله في جنيف حاليا . وعقدت اللجنة أول اجتماع لها خلال اليومين الماضيين فور تشكيلها لاستعراض التطورات الجارية في المفاوضات ونتائج الاجتماعات التي عقدت خلال الفترة الأخيرة على مستوى الخبراء بهذا الصدد .

ومما يذكر أن منظمة التجارة العالمية .. قد بدأت مهامها من أول يناير الحالي في جنيف بدلا عن « الحات » ، طبقا لما أسفرت عنه جولة مفاوضات أورجواي التي تم التوصل إليها في ١٤ ديسمبر ١٩٩٣ وجرى إقرارها في شهر إبريل الماضي بمراكش ووافقت عليها ١٢٥ دولة من بينها مصر .



المصري : المصنوع

التاريخ : ١٥ من ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قلم رصاص

الجات والسيادة الوطنية

أنا لن أخلع غليمة للوطنين إلا يعرفون أن بلادهم قد انضمت إلى اتفاقية خطيرة والكتاب لا يعرفون الكثير عن (الجات). للفقيرين والفكرين جديدة أسماء الجات، واعتقد أن غالبية على الأعرام للناضبة أتناولنا في مكتب حماية حق المؤلف بالجلس الأعلى للثقافة موضوع الجات والثرها على الإنتاج الفكرى والفنى.. وفى حدود معرفتى للحدوة بهذا الجانب كتبت عنه هنا فى تلك الفترة. ومنذ عام ونصف تقريبا دعاني الأستاذ (فوزى عبد القادر) المشرف على الشعبة القومية للوينسكو، دعاني إلى ندوة لقيمت بجماعة القاهرة تحدث فيها عن الجانب السلبى للجات وأثره على السيادة الوطنية فى مجالات الفكر والأبداع والثقافة بعامة.

ووقعنا أن يهتم القائلون على معرض القاهرة الدولى للكتاب بالثقافية الجات إلى جانب الاهتمام الواسع بالفكر الثقافى وخيمة الأبداع والأمسيات الشعرية، وأجاب ظنى فلم أجد للجات أثرًا فى أي ندوة من ندوات المعرض للندوة. وقد أخصس للجلس الأعلى للثقافة صنعًا بعدد ندوة ألامتها (وكتبة الكتاب) والنشر) يومى الاثنين واثنين ١٠٠٩ وبناي. ولكن الإعلان عن هذه الندوة كلها ليديه جهات عديدة لثراء الضوء على هذه الاتفاقية.

وقد بدأ الحديث عن (الجات) منذ ٥٠ عاما تقريبا. وركزت اهتمامها بالصناعة كم لتجارة فى الزراعة وأخيرا نجت الولايات المتحدة الأمريكية وأقبل للتعلمة فى إمعان حقوق الملكية الفكرية وجعلها جزءا من النظام التجارى الدولى وبشكل عام فإن الجات من شأنها زيادة الأعباء على الميزان التجارى وقطع باب الاستيراد على السلع المطلوبة ولخفض الرسوم الجمركية. ومن طبيعة الأمور أن تكون الاتفاقية فى خدمة الدول للتعلمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية مما يؤدى إلى التدخل فى شئون الدول النامية، وهذا كله يؤدى إلى صعوبات أمام إنتاج هذه الدول.

وفى مجال الإنتاج الفكرى تأخذ الأمور زاوية أخرى بحيث لا يكون لأى دولة ناضبة قدرة على تنظيم السبل للتمهر عليها من الكتب والصحف والأفلام السينمائية والسر حبات والمسعبات والبصريات، وهذا ثلور للناضبة ما لولك إزاءه أى وحدة من هذه الوحدات التى تصمم مباشرة بالقوة الفكرى والثقافى والينى لهذه الدول النامية؟ والعرفون أن أى اتفاقية دولية بمجرد اللواقعة عليها تصبح من القوانين اللازمة للدولة التى وافقت عليها لم تمت دراسة تكملة لهذه الاتفاقية؟

الاتفاقية تقع فى قلب صفة بالغايات الأجنبية ولا أظن أنها درجت إلى اللغة العربية.. وكل ما أثير حول هذه الاتفاقية كمومية، الندوة التى أشرت إليها بجماعة القاهرة، ومقال قصير لصاحب هذا القلم، ومقال ممتاز للأستاذ سعد الدين وهبة، وندوة مفاخر حملى الحاشى.. ولعل الكثيرين مثلى لم يسمعوا عنها فى حديثها ولم يشاركوا فيها، والندوة الأممية للجلس الأعلى للثقافة التى شارك بها بالحديث فيها ١٢٠٠ باحدا وكانت من زاوية (الجات) ومشكلات (الكتاب) لأن للجنة التى أقامتها هى (لجنة الكتاب والنشر) وسعدت لصوت الأستاذ «السيد راضى» وهو يثير موضوع الجات والثرها على حقوق الملكية الفكرية وذلك فى اللقاء الهام بين السيد الرئيس والنظفين صباح افتتاح المعرض الدولى للكتاب يوم الأربعاء ١٢ يناير.

ولكن كل هذا لم يلق الإضواء الكافية على هذه الاتفاقية. وفكرت أن مجلس الوزراء سوف يهتم بالتعريف وشرح هذه الاتفاقية فى مبدل الأيام، لقد تمت اللواقعة على هذه الاتفاقية فهل الشرح يأتى قبل اللواقعة أم بعد اللواقعة؟ ونحن الذين شاركنا فى ندوة (الجات) ومشكلات (الكتاب) وجدنا هذه الصموة أصامنا. لقد تمت اللواقعة على هذه الاتفاقية فليس أصامنا سوى مواجهة سلبياتها بعديد من الاقتراحات. وهنا موضوع موضوعات عديدة. موضوع دور الجامعة العربية لضرورة انضمام مصر للاتفاقية العربية لحقوق المؤلف، ولقد وافقنا منذ عامين تقريبا فى مكتب حماية حق المؤلف على الانضمام لهذه الاتفاقية، ولم يتم شيء حتى الآن، ولأمر دور قبلوانسية المصرية وهى الآن ثلت مهارة معروفة وقيرة واضحة وتضم عناصر ممتازة كثيرة. وفى تقديرى أنه فى مجالات الصناعة والتجارة والزراعة سوف يقع لعبه على القطاع الخاص. وفى مجالات الإنتاج الفكرى والفنى سوف يقع لعبه على دور النشر الخاصة وعلى المؤسسات الثقافية والفنية المختلفة.

وهنا يأتى الحديث بالضرورة عن دور الدولة فى دعم القطاع الخاص ولم يقموا عنه ومنحه خصائص.. وذلك حتى يستطيع القطاع الخاص فى جميع المجالات مواجهة سياسة الإغراق ويستطيع للناضبة الحرة ولتطوير المنتج الصناعى أو الفكرى أو الفنى. لتأخذ مثلا بسيطا من مهنة النشر، ستكون أمام الكتاب صموبات بالغة الخطورة تهدد بنوكف صناعة النشر فى مصر وذلك أمام الكتب الولاعة تبعاً لسياسة (الجات) هل يستطيع الكتاب المصرى أن يواجه تلك الصموبات وهو مكمل بقبول الرزق وغير الرزق، وفى ظل نظام أسعار الورق والخاصات اللازمة لإنتاج الكتاب، وقد كان من آثار الندوة الهامة لقي لقيمت فى للجلس الأعلى للثقافة أيضا فى ٦٥ ديسمبر من العام الماضى ١٩٩٤، لشر هام هو تحديد قانون لتصاد النشرين رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥، وقد شكلت لجنة قامت بتعديل هذا القانون وانتهت للجنة من أعمالها وبأى أن يأخذ مشروع التعديل طريقه إلى مجلس الدولة لمعجلى الشعب مروراً بمجلس الوزراء. وذلك حتى يمكن لتصاد النشرين الجيد أن يقوم بدوره فى حماية الكتاب من برائن التزوير والجات معا. وأمام الجات أصبحت منظمة (الوايو) التى تعنى بحماية حقوق الملكية الفكرية، أصبحت فى مرق. وضعت قوتها على تطبيق معاييرها، وبذلك فإن مكتب حماية حقوق المؤلف الحالى فى مصر سيواجه أزمة حقيقية للقطاع من السيادة الوطنية فى مجالات الفكر والفن والثقافة. وللطوب الآن لقطاع عن السيادة الوطنية فى الصناعة والتجارة والزراعة وفى الثقافة والفكر والفن، بمصره أكثر لم يستطيع التمسك بشمار (صنع فى مصر) وأن يتدخل به لقرن الواحد والعشرين ليراس على قرع من كل سلبيات (الجات) ويبدأ وبين الكك الثالثة للبلانية فرقة كعب؟

لمعى المظيعى



المصدر : الأهرام الاقتصادي

١٢ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اقتصاديات ثقافية



المفاجآت التي وقعت في هذه الندوة لم تكن متوقعة على الإطلاق، وبالطبع لا يتوقع المرء مفاجأة، ولكن «في حدود» أما ما حدث فهو يمكن ان يندرج «تحت» العجائب ، ولا نقول هذا من قبيل «الإثارة» أو التهويل، وإنما للأسف هو «وصف» بسيط لما اكتشفناه..

منذ سنوات طويلة والحديث عن «الجات» دائر في أرجاء المعمورة الأربعة من أمريكا الغنية الى جزر القمر شديدة الفقر، الكل يتكلم عن الإجراءات والخطط والتجارة المفتوحة والضرائب الملغاة وحماية الحقوق والحصص.. الخ !

وعندما دعونا عددا من كبار الشخصيات ليكلّمونا عن تأثيرات اتفاقية تحرير التجارة - الجات - على الثقافة في مصر، فإذا بنا نصد «بالفقر» الشديد وغياب المعلومات والحقائق خافية عن متخذى القرار في مجال الثقافة المصرية.. وايضا غياب «استراتيجية» واضحة لمواجهة تلك الآثار، ويبدو اننا نعامل «الجات» كما نعامل الزلازل والسيول والكوارث الطبيعية التي في رأينا انها من الاعمال التي لا تصد ولا ترد ولا تصلح معها اية ترتيبات وقائية !

والدهش ان حوارات المشاركين اثبتت بما لا يدع مجالا للشك ان مصر تملك من المقومات والإمكانات ما يمكنها من مواجهة اى اثار محتملة للجات على ثقافتها بل يمكن ان تتحول الى «قوة فاعلة» مؤثرة مستفيدة من



خلال آثارها العظيمة، رصيدها الهائل من المثقفين
والمفكرين والكتاب والفنانين، خبراتها الطويلة في
مجال السينما والمسرح والإذاعة والتلفزيون .. فما
الذي يجعلنا ننتظر الزلزال ولا نخرج لملاقاتها؟
اسمحوا لنا أن نترك ضيوف الندوة يجيبون عن هذا
السؤال.. وأسئلة أخرى ساخنة !

● منيب شافعي : إتفاقية التجارة الخارجية
للأفلام الموقعة في سنة ٤٧ التي انضمت إليها
مصر في سنة ٧٠ تنظم حرية تداول الأفلام مع
إيجاد توازن بين حماية الإنتاج الوطني
واستيراد الأفلام الأجنبية ، وقد حددت
الاتفاقية مجموعة من المبادئ أهمها شروط
الدولة الأولى بالرعاية، أي إذا سمحت دولة
بدخول أفلام أجنبية إليها فهذا يعني أن سوقها
مفتوح لكل أفلام الدول الموقعة على نفس
الاتفاقية كذلك تنص على مساواة الأفلام
الأجنبية التي تعرض في السوق المحلي في
المعاملة بالأفلام الوطنية من حيث التوزيع
والرسوم العادية والرسوم الجمركية.
وبالتالي فهناك قواعد لتجارة الأفلام الدولية
فكما افتتح سوقى المحلي للدول الموقعة على
الاتفاقية تفتح هي الأخرى بdoorها أسواقها.

وتسمح بنفاذ أفلامها إليها.
وأما عن حماية الملكية الفكرية، فهي تتطلب
خلق سيكانيزم مصرى يداوم عن
حقوق مصر فيما يتعلق بالاتفاقية
ومصر من أقدم الدول في عملية
الاتنتاج السينمائي.

الأهرام الاقتصادي :

مما هي الخطوات التي
اتخذتها مصر لحماية
انتاجها الفني ؟ .. وإذا لم
يحدث، فلماذا لم تطلب
بصفتك مسئولاً عن غرفة
صناعة السينما الحماية
من وزارة الثقافة ؟

● منيب شافعي : الاتحاد الدولي
للمنتجين في باريس سعى لمنظمة
«الوابيه» وأنا عضو في الاتحاد
الدولي.. وهي منظمة تحمي الملكية

● د. محسن هلال : أشكر الاقتصادي على
مبادرته بعقد هذه الندوة وإثني متفق على أنه لم
يصدث اهتمام بشفاصيل إتفاقية «الجات»
بالشكل الذي يسمح لتفخذ القرار سواء في
القطاع الأدبي أو التجاري أو الصناعي
والتنمية، أن يستطيع معرفة أبعاد هذا
الموضوع، وتصور أن للموضوع محاور..
أولها: التجارة الخارجية للأفلام وكما قيل أنها
موجودة في إتفاقية الجات سنة ٤٧ ومصر
عضو فيها منذ عام ٧٠.

ثانيها: أن إتفاقية الجات سنة ٤٧ تكلمت عن
الاستثناءات الخاصة لحماية الثقافة والأخلاق
العامة والصحة وأن الدولة العضو من حقها أن
تفرض مثل هذه الحماية كما هو موجود في
إتفاقية تجارة السلع ونصت إتفاقية تجارة
الخدمات الجديدة التي نتجت عن دورة
أورو جوى على مثل هذه الحماية..

ثالثها: إتفاقية الخدمات وهي تتناول كل ما هو
قابل للتجارة الدولية ومن ضمنها الخدمات
السعوية والبصرية، وكلنا يذكر موضوع النزاع
الشهير الذي حدث في الفترة الأخيرة وعرف
بالخلاف الفرنسي الأمريكي، حيث رفضت
الإنترزام بهذه الخدمات كما هو وارد في
الاتفاقية حماية لثقافتها وإنتاجها الفني وفي
مصر الإنترزام بكل الشروط واستثنينا فقط
الاتفاقيات الثنائية السارية المتعلقة بالانتاج
الفني والسينمائي بين مصر والدول العربية من
شروط الدولة الأكثر رعاية بما يحمي هذه
الاتفاقيات في الفترة الانتقالية القادمة..

رابعها: إتفاقية الملكية الفكرية وما حمله
للمجتمع الدولي من مزيد من الحماية للمنتجات
الفنية والأدبية، وصارت المنازعات الدولية في
هذه المنتجات تعرض على محكمة خاصة
ضمن منظمة التجارة العالمية !



المصدر : الأهمام الاقتصادية

١٦ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- د. مصطفى زهران :
نريد أن نتحدث عن آلية الحماية
وما هي آليات مصر للفيلم الاجنبي؟

● سمير فريد:
الآلية في منتهى الصرامة.. الفيلم يدخل من
الجوارك الى الرقابة مرفقة معه مستندات..
وفي الماضي كانت للمستندات مژرة.. لكن الآن
المستندات تختف من المنشأ كما هو متبع مع
الفيلم الهندي إذ ترفق شهادة من لندن بأنه

اصحاب الحق في استغلال الفيلم.. والآن
الفيلم الهندي مرفق بمستندات من الهند
والافلام الانجليزية من انجلترا.. مصدقا عليها
من السفارة المصرية في بلد المنشأ.

● د. عصام الدين جلال
نحن في موقف المتلقي، لكي احسم لابد ان
يكون هناك مركز بحوث أو دراسات للتصديق
لحل هذه الحقوق، وإن لم تكن من الدولة ملاد
ان تكون من القطاعات لفد
اشترك في «الاندك» وغيرها
واطلعت على دراسات وابحات
من قبل قطاعات تخدم مصالحها
فلا بد ان يقوم القطاع الاقتصادي
في السينما بالقيام بمجموعة
دراسات كافية..

● د. محسن هلال
مع إحترامي لكل ذلك.. فإن هناك
مبادئ عامة للاتفاقية وهي
موضوع آلية تسوية المنازعات
لابد ان يكون لنا خبرة للفهم
القانوني في وجود صيغة قانونية
نستطيع بها الحصول على
الحقوق.. حتى نحصى صناعة
السينما...

● سمير فريد:
ضمن الاتفاقية (اتفاقية الجات)
هناك حماية عالية جدا وهي
مجموعة اجراءات يحسدا عليها
فرنسا وفلندا وغيرهما من
دول العالم:

الفكرية والسعمية والبصرية وطلبت
منى الحضور لمؤتمر يناقش كيفية
وسائل الحماية وابداء رأينا في
التعديلات التي تحمي المصنفات الفنية
وحضرت ومعى مندوب من وزارة
الثقافة (جمال أمين) في عام ٨٩..
وقد تقدمنا بطلبات للخارجية والثقافة لعقد
سلسلة من الاتفاقات الثنائية بين كل دولة لها
مصنفات فنية وبين مصر وحتى لا تتسرب
الافلام وتضيع الحقوق ولم تنفذ هذه الطلبات
حتى الآن "

ثم قابلت السفير روفى سعد وكان مهتما بهذا
الموضوع وخاطب عسدا من الدول التي

استجابت مثل السعودية والكويت والامارات
والمغرب وتونس

أما بالنسبة لاوروبا .. فهناك
منظمة تدعى «الآباء» قالوا اننا
نستطيع الانضمام إليها.. ولكن
العملية متشعبة

فانا أتصور لو أن إتفاقيات
الجات طبقت بحرفيتها من
الممكن أن توفر علينا جهدا
كبيرا فيما يتعلق بالحماية
خصوصا أنه ستقتص ٧٠ ٪
من الموارد التي من المفروض
ان تأتي للفيلم المصرى.

● د. محسن هلال :

حتى عام ١٩٩٣ كان اعضاء
الجات من الدول العربية
المغرب والكويت ومصر ثم
بدأت بقية الدول العربية تحس
بأهمية الاتفاقية فتضمت
الامارات والبحرين وقطر
والسعودية والاردن وقدموا
طلبات ولم يبت فيها حتى
الآن والجزائر أصبحت
عضوا من اول يناير وسوريا تفكر في
الانضمام. وذلك يعطى مساحة أوسع لتطبيق
مثل هذه الاتفاقية وذلك يوفر الاتفاقات الثنائية
، والسعودية اصدرت قانونا لحماية الافلام
الاجنبية والامارات أيضا..



اشرف شمس الدين



عصام الدين جلال



المصدر : الإجماع الإقتصادي

التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقنى
وأما الدول الحديثة فى
العالم وأنا أعنى
أمريكا بالذات وهى
دولة لا تتعدى ٢٠٠
سنة فإن فيها أكثر من
٢٠ ألف متحف فى
٥٢ ولاية بل يزيد
وعندنا فى مصر كلها
حوالى ٥٠ متحفا

فقط

وقد شرفت برئاسة قطاع المتاحف من السيد
الوزير منذ أسبوعين.. وهذا الكم الترائى
الضخم هو فى رأى الذى يشكل تنمية
الاقتصاد القومى التى ستحدث نهضة شاملة
فى جميع المجالات.. المتاحف ضمن الخدمات
البصرية.. ونحن بصدد تجارب منذ ٧ سنوات
لتطوير متاحف مصر.. فقد إفتتحنا هذا العام
٤ متاحف! هناك تعلق فى التمويل.. المسئولية
ليست مسئولية الحكومة فقط ولكن مسئولية
الشعب أيضا.

إن رصيد التراث الموجود عندنا هو قيمة
اقتصادية غير معروفة.

نحن نمتلك ثروات ثقافية بمئات الآلاف من
اللوحات والأعمال الفنية ذات القيمة العالية.

ولقد بنينا متحف ناجى وقد بنى فى عام ٧٥
شهور ولعله المتحف الوحيد الذى يطلق عليه
كلمة متحف فى مصر كلها ويعدده متحف
الاتصاف!!

وسوف نفتتح خلال شهرين متحف محمود خليل
الذى تكلف ١٤ مليون جنيه.. حيث له صفة
معمارية تمثل تاريخ مصر:
وما أقصده من ذلك.. ان هناك تعثرا..

لقد قمنا بأنشاء مركز على مستوى علمى دقيق
بالأجهزة الحديثة بالأشعاعات.. أحدث تكنولوجيا
فى العالم حيث تحليل العناصر بأشعة الليزر.
إن للمتاحف هى جزء من ثقافة الشعب أو أى أمة

.. ممنوع لى دار عرض فى مصر ان تعرض
افلاما اجنبية فى العيدين لانهما للموسمان
الرئيسيان..

.. لابد من وجود الفيلم المصرى فى الاعياد..
وأيضا ممنوع استيراد افلام اجنبية الا
للشركات التى انتجت افلاما مصرية ولكن ما
يعيب هذا القانون انه متوقف على الشركات
التي كانت تعمل وقت صدوره بمعنى انه فى
عام ٧٢ صدر قانون (١٢) اوقف الحق على
الشركات التى كانت تعمل فى هذا الوقت اى
الشركات الجديدة وبعد ذلك تشتري من هذه
الشركات الفيلم الاجنبى وتضعف الفيلم
المصرى..

والمنتج المصرى لا يخسر فى هذه الاحوال لانه

ماع حقوقه بسعر رخيص لأن المنتجين
فوجئوا بالفيديو وصل الفيلم المصرى داخل
مصر فقط الى ٢٠٠ ألف جنيه.
وبفس الشئ بالنسبة لأوروبا وأمريكا.

والنتيجة ان هناك على الاقل ١٠٠٠ فيلم
مصرى مبيعة مدى الحياة لجميع الوسائل
الحالية والمستقبلية لكل العالم . وهناك عقد
مؤتى فى مصر.. لماذا؟

لانها مفاجأة وأيضا الاتمار الصناعية تضعف
من الفيلم المصرى وحوارنا الاصلاح ولا حياة
لم تنادى

● د. احمد نواز:

انا ارى ان وجود محصر كعضو فى هذه
الاتفاقيه يشكل اساس يعتمد على ثقافتها
وحضارتها إلى أخرى.

مصر تنتمى إلى تراث
موجود وبشكل مكثف
يعادل ٤٠٪ من مخزون
العالم الترائى وإن لم
يستثمر.. تظل مصر
بقية عمرها تلف حول
نفسها . لأن كل هذه
الدول دول بتسوق
وسيفنى البترول
عاجلا أو أجلا! لكن
الحضارة المصرية لن



د مصطفى زهران



المصدر: الاعلام الاقتصادي

التاريخ: ١٦ يناير ١٩٩٥

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

واعتقد أن المتاحف هي وصيد ترائى على ايداعى
شكل الوجدان الحقيقي لصناعة السينما



رئ شمس الدين

أنا لا اختلف على العدد الثقافى
للمتاحف لأنها استثمار ولكن
معارضات الحات لم تنته بعد
ومارالت مستمرة فوزارة
الاقتصاد مسؤولة عن
مفاوضات الحات وتسويق
متاحفها فى الأسواق الأخرى
وليس فقط المتاحف لـ "كتب

اسحق عزمى

بصناعة الثقافة لكي يلعبوا
دورا ايجابيا فى المجتمع
● د عصام الدين حلال
فى هذه الجلسة نسمع لأول
مرة عن صناعة الثقافة ونحن

● إسحاق عزمى

دور الحكومة لن يست ١٠
بدوم والمبادرة الآن فى أيدي
رجال الأعمال وعليهم الاهتمام

نعلم جميعا دور القطن
والملاحة وغيرهما
لكن اليوم الثقافة أصبحت
متطلبا من متطلبات الحياة
مثل الهواء والماء وبدونها ندفع

للناس للاستحار الثقافة كسلعة وكصناعة لها
... ابحاسى وتلك هى الدعامة الحقيقية التى يمكن
... نلتنا من دول العالم الفتيير الى الدول
الى

● اسحاق عزمى

مامو الدراسات القادمة حول تشجيع الاستثمار
الثقافى فى مصر ودفع الصناعات الثقافية الى
الامام سواء من البنوك أو الافراد

● اشرف شمس الدين

سؤال مهم جدا الآن الدولة لن تعمل كل شئ
وإن كان من الضرورى لها ان تتبنى سياسة
واصحة فى هذا المجال

وهذه قضية كبرى تحتاج الى تدوة اخرى حتى
تصبح مصر دولة جاذبة للثقافة مرة اخرى



المصدر : الأرقام الإحصائية

1-1 سنة 1990

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشاركون في الندوة :

• **الدكتور عصام الدين جلال**
رئيس مجلس إدارة الجمعية القومية للتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد

• **الدكتور محسن هلال**
المستشار التجاري

• **مهندس زاهي**
رئيس غرفة صناعة السينما

• **الدكتور مصطفى زهران**
عميد كلية هندسة شبرا

• **الأستاذ سمير فريد**
الناقد الفني

• **أشرف حمس الدين**
رئيس قطاع العلاقات الخارجية بالهيئة العامة لسوق المال

• **الدكتور أحمد حواري**
وكيل وزارة الثقافة ورئيس المركز القومي للفتن والمسنول عن المتاحف

• **المصمم إسحاق مزني**

أعدت ورقة الحوار وإدارت
الندوة :

هبت صلاح الدين

الثقافة ملحة بأمر الجات

عقد المجلس الأعلى للثقافة ندوة لمناقشة مشكلة الكتاب وإتقافية لجات ... ومع الأسف رغم وجود شخصيات ثقافية وسياسية معروفة ... إلا أن الحقيقة لا تزال غائبة ... واعتقد أنه لا يعرف الإتقافية إلا القليل ... ولأنها لم تنشر بعد مشاكل حقوق الملكية وحقوق المؤلف وحقوق النشر وإياتي لنا على مدار اليومين في هذه الجلسة - الجميع يتحدث عن تاريخ الجات والبعض يتكلم عن الحقوق وكيفية فض المنازعات .. ولكن لم يتحدث أحد عن المشكلة الأساسية لأنها في رأيي مشكلة الناشر أو مشكلة المؤلف وهما المفروض أكثر إسماعنا في حل المشكلة ولكن ويبقى السؤال في يد من القرار .. ومن المسئول عن إيجاد حلول وتوازن واستعدادات للتصدي لمشكلة الكتاب وتأثير إتقافية الجات عليها ؟ وتبقى أسئلة عديدة ..

هل ستصبح مصر مجالا أو سوقا استهلاكيا فقط ؟

هل يستمر دعم الكتاب المصري ؟

وهل ستتوزم مصر بالامتياز عن دعم الكتاب ؟

وهل في ضمن الإتقافية كما سمعنا في تلك الندوة أن من حق الناشر أن يتحصل بالجمهور مباشرة دون قيود أو رقابة وبذلك ستسرب إلى مصر كتب تخالف تقاليدنا وعاداتها الاجتماعية ؟

وإذا تصدت مصر لذلك هل يكون مخالفا للإتقافية ؟

وما سمعناه داخل الندوة عن أن أمريكا من الممكن أن توفد المعونة الأمريكية في حالات المخالفات الإتقافية أو الأخلاق بها ؟

إننا لما لم يتم التعريف بهذه الإتقافية ولماذا تترك التصدي للمسنولين عن النشر والتأليف في تقديم دفاعهم عن هذه السلعة بما أن الثقافة أصبحت سلعة ثقافية ضمن إتقافية الجات وأصبحت من الخدمات !!



مصر وقعت وانضمت.. خلاص مصر

الملكسية الفكرية والجذبات

السيان تتخوف من «الحالات» وتردسا تصرح منها خاصة في شملها الثقافي. وكان الأمريكيان يخلصون في الحجرة الجارية للام وضع القانون الجديد لحماية حقوق المؤلف. بينما اتهم سرقة للكتاب للمصري تكم الآن في أمريكا وخاصة في نيويورك، حيث يوجد ملوك التزوير في العالم.

٧٠ مليون دولار قيمة الصفقات التي رصدها أمريكا على مصر في اليومين الماضيين. والحقبة أن أمريكا دارية وليسوا راين كليا بدت قرا تها على السورقة.

أسرع مستجوب، لم يزل كاشا في الجيات لم تترجم إلى العربية إلا في مصر. وما يخص الفكرية فيها يصل إلى ٧٠٠٠ صفحة.

كل هذا جاء في لدية اتفاقية الحياة ومشكلات القانون التي تنقلها لدية والنشر بالمجلس الأعلى للقانون الأسبق للنشر ونشرها فيها السعيد من النشطين والذين ومنهم السعيد عبد الرؤوف اليربي والمستشار عيسى القائم الانتشار. ولكن حسان عيسى استعاد القانون بعد ذلك على شعبي السعيد محمد ندمان جلال كما شارك عن الناشرين سمود عبد الميم مراد وأحمد العلي. وأراد القسلة الأولى في محاسن التي لاني الشار إلى أن

تزيد الكتاب هو مشقة الاقتصادية

التي رصدها أمريكا خصيصا للحدائق على جوتها.

السعيد عبد الرؤوف اليربي الشار إلى أن القانون في إيفال به حقوق الفكرية في أمريكا على شقيق أن تاروس صفتها من خلال المات. حيث أن مشقة القانون الأولى في الناشر المعروف سمود عبد الميم مراد أكد أن مصر ليست وحدها

التي رصدها أمريكا خصيصا للحدائق على جوتها.

السعيد عبد الرؤوف اليربي الشار إلى أن القانون في إيفال به حقوق الفكرية في أمريكا على شقيق أن تاروس صفتها من خلال المات. حيث أن مشقة القانون الأولى في الناشر المعروف سمود عبد الميم مراد أكد أن مصر ليست وحدها

التي رصدها أمريكا خصيصا للحدائق على جوتها.

السعيد عبد الرؤوف اليربي الشار إلى أن القانون في إيفال به حقوق الفكرية في أمريكا على شقيق أن تاروس صفتها من خلال المات. حيث أن مشقة القانون الأولى في الناشر المعروف سمود عبد الميم مراد أكد أن مصر ليست وحدها

التي رصدها أمريكا خصيصا للحدائق على جوتها.

السعيد عبد الرؤوف اليربي الشار إلى أن القانون في إيفال به حقوق الفكرية في أمريكا على شقيق أن تاروس صفتها من خلال المات. حيث أن مشقة القانون الأولى في الناشر المعروف سمود عبد الميم مراد أكد أن مصر ليست وحدها



17 يناير 1990

التاريخ :

النشر : الخلفيات الصحفية والعلمية

«جذبات» مصر!

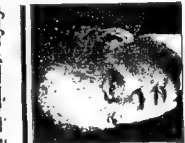
□ بهذه الشـروط:

ولي يدفع على أسئلة الجمهور الك المتعمق أيضا أن تدور التجارة والمنتجات من طال هذه الاتفاقيات لإعشاح الأجواء أمام عقد السلع والخدمات من ضوايفه من قراءات تحكم التجارة الخارجية وبالتالي بتحرير الاتفاقيات التجارية وبالتالي لحماية الإنتاج المحلي من خلال تنفيذ الدولة والصلاحيات التي تؤولها الاقتصادية.

الهيئة الاقتصادية لها قبل لتطبيق. ولما إن مصر لديها لورمة كبيرة في خلال الاتفاقيات من أبرزات التي تؤولها الاقتصادية في مجال التصدير خاصة من مصر لديها صناعات متقدمة مثل صناعة النسيج واللبان وهو ما يدفع نسبة تحقيق النافذة التطبيقية.

للتطبيق. ولما إن مصر لديها لورمة كبيرة في خلال الاتفاقيات من أبرزات التي تؤولها الاقتصادية في مجال التصدير خاصة من مصر لديها صناعات متقدمة مثل صناعة النسيج واللبان وهو ما يدفع نسبة تحقيق النافذة التطبيقية.

اتفاقية، جاءت في مقدمة الموضوعات الاقتصادية التي فرضت نفسها أمس على مائدة النقاش في الندوة الاقتصادية التي عقدت بمعرض الكتاب، وبالرغم من أن المناقشات لم تتعرض لموضوعات كثيرة تضمنتها الاتفاقية إلا أنها كانت مغفلة وأوصع المتحدثون الكثير من الجواند الخاصة بالاتفاقية. وأكدت المناقشات أن انضمام مصر للاتفاقية فرفضه الظروف الاقتصادية الدولية، وأن انضمام مصر هو الفضل الخيارات التي كانت مطروحة كما أكدت المناقشات ضرورة استكمال المزايا والأعطاءات التي توفرها الاتفاقية بما يحقق مصالح الاقتصاد المصري خلال المرحلة القادمة.



لطفى الخولي



مصطفى السيد



سمير غراب

للانتاج المصري في السوق العالمية. ولي كانت خلال الندوة تعرض الاقتصادي سمير غراب رئيس اللجنة الاقتصادية بالبورس الرئيس في المزايا التي توفرها الاتفاقية وتستفيد مصر من خلالها خاصة في مجال تحقيق

للجنة الفكرية حيث أن الاتفاقية تكفل تحقيق المنفعة للفكر والالام وغيرهم من الإبداعات الفكرية. وأشار إلى الاتفاقية تعطي لمصر الحق في الدعم غير المباشر للتجارة من خلال تقديم تسهيلات للمستثمرين

وخفض أسعار الكهرباء، وبيع الأراضي للمستثمرين بأسعار مفضلة. وحول المناقشة التي تحكم اتفاقية التجارة، تحدث خلال المؤتمر طارق شلوبيز وكيل أول وزارة الاقتصاد أن هذه

المبارى، تضمنت خفض التعريفات الجمركية وعدم اعتبارها قيداً على التجارة الخارجية، ثم تعليق المزايا المالية على السلع المستوردة وعدم التفرقة بينها وبين السلع المحلية كما تضمنت إلغاء الدائت اعتبار الدول النامية من الدول الأولى بالرعاية بحيث تخضع هذه الدول لمعاملة الدولة فدية من خلال إعطاء الدول النامية دولاً مستوى متجانستها للدخل في الدائت مع السماح لها بالتصدير المباشر للأردن لحماية منتجاتها المحلية في ظل التجارة الحرة.

الكثير لطفى الخولي تعرض خلال هذه الندوة للتحديات التي تواجه الاقتصاد المصري وأنه ضرورة مواجهة خاصة في ظل التوجه الحالي نحو الشكالات الاقتصادية التي أحدثت شكلا جديا مشهورا إلى أن معدلات التنمية في مصر لا تزال تتراجع ببطء حيث بلغ الدخل السنوي وهو ما يقارب 4.5 في 70، دولار سنويا وهو ما يتطلب إعادة النظر في هذا الأمر.

وأوضح أن السياسات الخاصة بالتصدير لم تكن العوائق التي تمنع الاستثمار في السوق وأشار إلى حيلولة إلى أزمة السكر والاسمنت التي حدثت مؤخرا في السوق.

على مجموع.



لنتمكن من مواجهة اعباء انضمامها الى غات

خبر في الأمانة العامة لمجلس التعاون؛

دبي - الحياة

تدعى المجلس الاقتصادي في الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي السيد علي العامر دول المجلس الى إعادة زيارتها الاقتصادية لتي لا تعمل على تنمية وتطوير قطاعاتها الاقتصادية المختلفة التي تشتهر بميزات إستراتيجية تتمتع من الصمود أمام متغيرات الدول الأخرى نظراً وتبني مكاناً في السوق العالمية.

وقال في برأسه عن زياراته وفست على الجانبين دول الخليج، ان رئيس مفار جبار على رؤاه تشاؤنها واستشبعها والصل على توجيهها الجبروتية وتكثيف جهودها وتعاونها معها المجلس ومع الدول الثمانية، مشيراً الى ان على دول المجلس استغلال وضعها ككتلة اقتصادية بالعمل على التنسيق في ما بينها والتعاون في مواصفات جامعا.

واطلعت الرئاسة التي تقترن في دورية المجلس واجتلت الدراسة الأوروبية على التفتيشات

كما كان الوضع في السابق أو الحاجة وتكريره

في هذه التفتيشات التي تقارن في ٢٠ في المئة

البروتوكولية الاقتصادية ستكون متبادلاً، إذ سيتم خلط الرسوم الجمركية على هذه المنتجات بصفة ملحوظة لتصبح بين ٢٠ في المئة و ١٠ في المئة ومن المتصور أن يتعدا هذا الخليط مطلع السنة الجارية، أما بالنسبة الى الرسوم الجمركية التجارية على دول المجلس، فستبقى على وضعها، وتبقى التكاليف جولة الأوروبية على سلم الولايات المتحدة بخلاف رسومها الجمركية على وارداتها من المنتجات الأوروبية، وبسبب إصدارات دول الخليج

والأحداث دراسة ان النصوص المتوقعة لصناعة البروتوكوليات ان دول المجلس على هذه الصناعة، لكنها حثرت من ان يثار موضوع اللذان المستخدم كمدخلات في هذه الصناعة، واعتبرت ان انخفاض اسعار التجميع ليس نوعاً من أنواع الدعم لأن هذا الانخفاض على الاستثمار لا تكلف الدول أموالاً وهذا يتعلق على احوال المنتج في دول المجلس اذ إنه كان مصاحب التقلع وليس لدول المجلس سوى احواله

جولة الأوروبية وربما تقلدت هذه الصناعات في

ويعتبره بالأسوأ من الخسوف من التفتيشات

البروتوكولية الاقتصادية وهذا الخليط في السهم ليس مشروطاً بأي شكل من الأشكال بتخصيص المنتجات التي تفتت الخليط

والشركات التي من الصناعات التي قد تتأثر بالتأثيرات جولة الأوروبية، صناعة الملابس الجاهزة في الإمارات العربية المتحدة التي تطوّر صناعة الملابس كبرى من إنتاجها الى الأسواق الأوروبية والآفريقية ويخشى ان تكون اثر جولة الأوروبية الجديدة ايجابية على هذه الصناعة ولتحقيق الوضع الجديد انهمأ أسوأاً جديدة تتخلف هذه الصناعة وتعود

تتأثر الصادرات من هذه المنتجات من دول الخليج جبروتية في غير جبروتية ومن دون التخلي سبيل

محدد للصادرات التي يفتت الدول

وتوجب إعادة ترتيب اوضاع المنتجات الصناعية الأخرى ومنها صناعة الآباء والاسمنت والخارجيات وغيرها لرفع قدراتها التنافسية داخلياً وخارجياً إذ تواجه منافسة قوية من جانب الصينيين من الخارج الذين ان وجدوا صمود في الدول التي على الأسواق العالمية بموجب اتفاقية فتح الأسواق التي تضمنتها



المصدر : الحياة اللبنانية

١٧ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دول المجلس بموجب الاتفاق الجديد بعض القضايا التي تفتح بها كالدعم وغيره.

ولاحظت دراسة الاسامة العامة ان تحرير نخاع جولة اوروغواي قد يكون محدوداً على واردات دول المجلس لأن دول المجلس تتبع مبدأ الاقتصاد الحر والتجارة المفتوحة وتتميز برسومها الجمركية المنخفضة نوعاً ما وبمعياب القيود على اسباب حركة التجارة، الا انها اشارت الى احتمال ان تترك جولة اوروغواي أثراً ايجابياً على واردات دول المجلس تشمل في حصولها على عائد كبير من السلع باستعمال المال مما كانت تحصل عليه في السابق نتيجة لاختدام المنافسة بين المنتجين وفتح الأسواق ومحاولة كل دولة الفوز بالكثير نصيب من السوق العالمية مما يجعلها تسعى الى خفض كلفة انتاجها وبالتالي اسعارها. ومن جهة اخرى ربما أدى إلغاء الدعم عن بعض المنتجات في بلد المنشأ الى زيادة اسعار هذه المنتجات خصوصاً المنتجات الزراعية.

وحضت الدراسة بعض دول المجلس على اعادة النظر في بعض الأنظمة التي لا تتماشى مع اتفاقية ملات، خاصة في مجال المصارف والتأمين والنفط.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٥/١/١٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في المجلس الأعلى للثقافة

«الجات» مقدمة للطبع والكتاب المصري في خطر

القول الأمريكي

يخسر مصر
المصري، من الجات
وقال إنها في
جوها هي وسيلة
لسيطرة الدول
الكبرى خاصة
أمريكا على الدول
النامية وسلب
إرادتها والسياس
بالسيادة الوطنية لها
لأن السيطرة على
ثقافة الدول النامية
هو الخطر الذي
يهددها الآن وهو
بداية السيطرة
الاقتصادية.

وقال د. حسان عيسى استاذ
الحقوق بجامعة عين شمس إن
الجات لم تأت بالمثل المصري
فالجديد فيها هو الجزاءات التي
توقع على متخلف الاتفاقية.
ولكن المهم هو الأجهزة الرقابية
التي ترصد عمليات تنفيذ الاتفاقية
ومتابعة عمليات التزوير لأن الوحدة
التي تمتلك جهازا رقابيا للمتابعة
هي أمريكا وهو ما تعاني منه الدول
النامية.

وأضاف لفتاوى إبراهيم المعلم:
إن الكتاب المصري يربط طائفة
شالتزوير يقع من جميع الدول



مصطفى الفقى

متابعة:

هالة عبدالقادر

الاتفاقيات الدولية.

وأضاف السفير
محمد نعمان جلال
مندوب مصر في
جامعة الدول العربية
أن المجتمع الدولي
مشغول بهذه
الاتفاقية منذ الحرب
العالمية الأولى وأنها
جاءت في وقتها
الناسب لأن الكتاب
المصري خاصة
المصري يتعرض
 لعملية سرقة وتزوير
كبيرة وهذه الاتفاقية
تقدم على حمايته
خاصة أن المنظمات

أشنت خصمها في جامعة الدول
العربية للثقافة لم تقم بدورها في
حماية الكتاب.

وأكد السفير عبدالرؤوف الريدى
ضرورة استغلال الجوانب الإيجابية
من الاتفاقية والاستفادة بها خاصة
في مجال حماية المنشآت الفنية
وبالتحديد الكتاب الذى يتعرض
للقرصنة من جانب بعض الدول
العربية لأن بهذه الاتفاقية أصبحت
الدول التي لم تكن أعضاء في
اتفاقيات براين وباريس وغيرها
أعضاء في الجات ويمكن محاسبتهم
إذا تعرض الكتاب المصري للسرقة.

ناقشت الندوة التي عقدها
المجلس الأعلى للثقافة على مدى
يومين ١٠-٩ من يناير موضوع
اتفاقية الجات ومشكلات الكتاب.
وقد أدارها د. مصطفى الفقى
الذى قال إنه لا توجد اتفاقية أثارت
جدلا مثلما أثارت اتفاقية الجات
جميع الدول بأرسلاتها المخططة
امتدت بهذه الاتفاقية وأثارها
السياسية والاقتصادية والثقافية
خاصة دول العالم الثالث التي رأت
أن هذه الاتفاقية محاولة لإحكام
سيطرة الدول الرأسمالية على
اقتصادياتها.

وحذر د. الفقى من آثار الجات
على السيطرة على الروح الثقافية
والذات القومية والمواد المؤثرة في
صناعة الكتاب بالوضع في ظاهره
اقتصادى، لكن، بطلنه ثقافى، بحت.
وسأل المستشار عبدالقادر
النشار إذا كانت الاتفاقية تعنى
أساسا بالتجارة الدولية فما وجه
إحكام الملكية الفكرية فيها؟ ثم علل
ذلك بأن الدول المتقدمة وجدت أن
لها حقوقا فكرية تهدد من جانب
الدول النامية بتقليدها واستنساخها
لطباعاتها التي تتكدس في سبيلها
هذه الدول المتقدمة مبالغ طائلة وأن
هذه الاستفادة لابد أن يقابلها عائد
مجز للدول الأصل فوجدت ضرورة
دخول هذه الملكية الفكرية في مجال



المصدر : الأهرام

١٤٠٠ سنة ١٩٨٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربية ولم يمد مثل الماضي يقتصر
على دولة يمينها مما يزدى
لخسارتنا خسارة فائحة فالجبات
حماية لانفسنا من انفسنا.

الجات والتطبيع

كما حذر السيد وافي من
خطورة الجبات على الهوية العربية
فقال إن هذه الاتفاقية هي فرصة
اسرائيل للتطبيع الحقيقي فعن
طريقها تستطيع ان تثبت الينا كل ما
نريد من كتب وافلام وغيرها دون
رقابة ارمموعات ولذلك اللهم هو ان
تكون لنا اجهرتنا المتخصصه
لحماية الفكر العربي.

واكد د خور فرحات ان خسائر
الجات ستعود على الدول للنامية
فقط أما فرائدها ترجع الى الدول
الراسمالية وعلى رأسها أمريكا التي
كانت وراء تضمين الملكية الفكرية
لاتفاقية الجبات وأرجع السبب في
ذلك حوالي ١٩٣ اشركة امريكية
تخسر خسائر باهظة بسبب الاستثناء
على الملكية الفكرية الخاصة بها من
تزيوير واستنساخ ولهذا نظر الى
الملكية الفكرية على انها قبضة
اقتصادية تنطق بمصالح الدول
الكبرى.



كل يوم

قبول مصر الانضمام لاتفاقية الجات وتطبيق البند الذي تحتويها يمثل تحديا خطيرا وصعبا . لكنه في نفس الوقت يعتبر دالة قوية على قدرة الاقتصاد المصري على التعامل . بنيدة ، مع الاقتصاد العالمي الذي يشهد اليوم متغيرات متلاحقة وسريعة . الاتفاقية بكل بساطة تعني إزالة كل العوائق التي تحول دون حرية تداول السلع في كل بلاد العالم .

وبدخل في ذلك الإلغاء الكامل للجمارك التي يتم تحصيلها كمورد من موارد الدخل أو كوسيلة للحد من تدفق السلع المستوردة . وأخيرا باعتبارها خط الدفاع الأخير لحماية المنتجات المحلية والصناعات الوطنية .

وعلى الجانب الآخر تتيح الاتفاقية حرية كاملة لتصدير المنتجات بشرط مطابقتها للجودة العالمية وهي ميزة تسمح وتؤكد أهمية الارتقاء بجودة المنتجات وحتى يكون لها مكان في الأسواق العالمية . وإذا كانت الدول النامية قد أخذت بعض المميزات أو فترات السماح لتطبيق كل بنود الاتفاقية

هذه عن التحديات التي تفرضها الجات . ولكن دخول هذا . المعترك ، الاقتصادي يؤكد من جديد بعد نظر القيادة السياسية في بلادنا والتي كانت سبقة بالاستعداد لهذا . المعترك ، من خلال سياسة الإصلاح الاقتصادي .

تلك السياسة التي تعني التعامل بالآرقام دون أي مؤثرات أخرى وفي إطار واقع جديد يفرضه تطور الاقتصاد العالمي . الواقع الذي تبدأ فيه الدولة مرحلة التنظير ووضع الاستراتيجيات والخطط دون أن تخوض بنفسها عملية التنفيذ وتركها للقطاع الخاص بشرط استمرار التوافق والتوازن بين الصالح العام لجموع المواطنين ومصلحة الأفراد الذين يمثلون القطاع الخاص . ورغم أن أي تقييم حقيقي لنجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا أن كل المؤشرات تؤكد أنه الطريق الصحيح الذي نسير بخطى ثابتة عليه وقطعنا شوطا طويلا معه .

ممتاز القط



المصدر :

١٨ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعد اليوم الأربعاء بجامعة الدول العربية نموذجا لمنظمة جامعة
الدول العربية على صناعته للقيام في الدول العربية تحت
رعاية الدكتور عصمت عبدالجود أمين عام الجامعة العربية
ويتمثلها الاتحاد العام العربي للتأمين بالتعاون مع الاتحاد
العامة للتأمين الاقتصادية بجامعة الدول العربية. ١٨
وسوف يشارك في الافتتاح الدكتور عصمت عبدالجود
ومحمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
ورئيس الاتحاد العام العربي للتأمين وحسين التيهاني الأمين
العام للاتحاد العربي للتأمين والأمين العام المساعد للتأمين
الاقتصادية بالجامعة.

وسوف تناول جلسات الندوة عدد من المحاضرات تناول
التعريف بالجامعة وبالائاقية الخدمات مع التركيز على قطاع
التأمين كما سيقدم خيري سليم نائب رئيس مجلس إدارة
الهيئة المصرية للرقابة على التأمين في ورقة العمل بالجامعة
للأمانة موضوعا يتناول الوضع الحالي لمصنعة التأمين
العربية. ١٨
وسوف يتناول حسين حافظ رئيس الاتحاد العربي للتأمين
في إحدى الجلسات قضية عامة تتعلق استراتيجيات التأمين
العربي في التعامل مع الأزمات في إطار محاور ثلاثة تشمل
التصديق والمناقشة وأسعار وسوف يطرح فكره في هذا الموضوع
مختشرا للجمعية العربية للتأمين وأرواحه في هذا الموضوع
سجل الشركات الأجنبية للتأمين على سوق التأمين وعالمه
للتأمين العربي في ضوء اتفاقية الجات. ١٨
وسوف يشارك في هذه الندوة عدد من الهيئات والوزارات
المصرية والعربية منها وزارات الاقتصاد والتجارة في الدول
العربية وشركات التأمين وإعادة التأمين العربية وتأمين التأمين
العربي وغرب التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية
والجامعة إلى خبراء من منظمة الجات والاتحادات العربية



المصدر :
.....

١٨ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

ندوة بالجامعة العربية اليوم

حول التأمين والتأمينات

استقبل الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية أمس السيد محمد كاتوني رئيس الاتحاد العربي للتأمين والدكتور حسين بيهياني الأمين العام للاتحاد برؤساء شركات التأمين في مصر.

وصرح السيد كاتوني عقب اللقاء بأنه تم خلال اللقاء بحث جميع الموضوعات التي تناقشها الندوة العربية حول صناعة التأمين في الوطن العربي وأثار انتقادات الجهات عليها التي تبدأ اليوم بمرور الجامعة بالقاهرة وتستمر لمدة ٢ أيام.



المصدر: الطبع الجديد

١٤ يناير ١٩٩٥

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العامل المصري هل يدفع ثمن «الجات»؟! :

رئيس اتحاد العمال :

القانون يصون حقوقنا

دججودة :

«الجات» ستشرد آلاف العمال

رئيس شركة :

يجب اقامة صندوق لمساعدة العاملين المتضررين من الاتفاية

تحقيق :

بسام عبد الحميد

العامل المصري هل يصبح ضحية «الجات»؟ هذا السؤال كاد يتوه بين تخوفات اكبر حول الصناعة المصرية والإنتاج المصري وقدرتهما على المنافسة والبلاغ للجندى لامراتها اهمة هذه القضية اثارها مع اصحاب الشأن الذين اعترف البعض عنهم بوجود مخاطر على العمال من تطبيق الجات .

مصرها سوف يولى والتأكد الى
تقريب صناعات كثيرة واحدا منات
الالات من ارض الصل ويضرب مثلا
على ذلك في مجال صناعة التسيح
فيقول ان ٩٠٠ مصنع في المحلة
وشيرا ان تمت تصفيتها خلال العامين
المتضمنين وذلك نتيجة تهريب الاتشة
فكيف الحال اذا فتح الاستيراد بلا اذى
ضابط .

الخطر
ما د. عبد الحميد جودة استاذ
الاقتصاد بجامعة القاهرة يقول ان
اتفاية الجات يجب ان لا ينتظر منها
الصل خيرا لانهم من الطيفات
الاقتصادية القوية والاتفاية مصممة
على اسياس الوقتين والنظم الغربية او
الارشادية وهذه الدولة لاستهداف الا
تنمية واسمها لفظ بالاشافة الى

سوية الانتكاس التي جاءت في صورة
شركات متعددة الجنسيات وتضع
ضوابط يمكن سلعها من السيطرة على
سوقها كما ان فتح الاسواق على

السود وشد رئيس اتحاد عمال مصر
قال ان للتنظيم النقابي في مصر يسير
مطابقا للثلاثين الصليبية الحالية
لضمان مسيرة التواص السوسية مع
التواص الاقتصادية والاجتماعية
للصل في طريق واحد وقال ان اتفاية
الجات لن تضر الصل او مصالحهم
ولنه متفائل بهذه الاتفاية .

ويضيف ان الدعاوى التي تقول ان
اتفاية الجات سوف تطلق المصانع
غير صحيحة وان كان ثمة مصانع
اغلقت ابوابها فهذا يحدث بسبب سوء الإدارة
وجسع اصحابها ولما اذا وقعت اضرار
فان هناك مواد قانونية تصون حقوق
العامل لانا في اى الاحوال ستقف

بجانب الصل ولن تتغلى عنهم اذا ما
استشعرنا اية خطورة على ارضهم .



المصدر: البورج الجديد

١٤٥٠ - ١٩٩٥

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويضيف أن الدول الفنية مترافقة
تستثمر بالدول الفقيرة وهي (إلى الدول
الفنية) تهتم بمصلحة عمالها
ومصلحتها الرأسمالية وذلك فهي
صاحبة هذه الائتلافية وكذلك على ذلك

حينما اشترقت لواءا بالسكك
المستوردة المدعم من السوق الأوروبية
وكان أرخص من السكر المصري
وكانت مصلحتنا تطلق أبوابها أولا
القرار الجريء للرئيس مبارك يحظر
استيراده أو زيادة الجمرك عليه ..
ويستورد قائلا إن القوانين من الدول
الفنية تهتم بمصلحة حقوق العمال فهناك

التأمينات الاجتماعية الإجبرية واعادة
البطالة التي توكل له القوى بكونه
ولذلك يجب أن تطرح قضية اوضاع
العمالة الاجتماعية في ظل اتفاقية
الجات على مائدة البحث والدراسة
وتكون بناد روسيا ضمن بنود اتفاقية
الجات .

الإدارة

محمد حسن الصاوي رئيس إحدى
الشركات الصناعية يطلب بأن تسيطر
عملية الرقابة على تصفيرات حتى
تحمي المنتج المصري ووضع حساب
العمال وظروفه وما سيلحق به في
المستقبل في الاعتبار لأن العامل ينتج
وتحس نلوه ونخطئه فلا نذب له فيما
يحدث ويقترح تأسيس صندوق
لمساعدة العاملين بالدول النامية

المتضررين من هذه الائتلافية على أن
تساهم فيه الدول الفنية باعتبارهم
المساندين الأعظم منها (إلى الائتلافية)
فالعامل ما أنفيه هو ينتج والائتلافية تقوم
بعملية البيع والشراء والتخزين
والتسويق وحتى تحديد سعر المنتج .
رئيس شركة لفر طلب عدم تكرار
اسمه قال إن أهم مميزات هذه الائتلافية
هو سياسة المنافسة فالتقاء للتصالح
والاجود والأرخص وذلك فالمصانع
المصرية سوف تخلق حلبة المنافسة
من لوسع أبوابها وذلك فطور الحكومة
هذا هو اختيار القويمة والائتلافية في
الشركات بمعايير وليس واقعية وليس
من قبل المجاملة والإتياء الأخرى كما
اقترح إنشاء معهد لتفريق القويمة
الائتلافية في الشركات والمصانع يكون
على المستوى وضرورة سفر القويمة
إلى الخارج للوقوف على أفضل وأحدث
ما وصل إليه العلم والتكنولوجيا في
مجال تخصصهم وكذلك المتخصصون
في مجال البيع والتسويق والتصدير
والاستيراد يجب أن توجد كوادن تساهم
أحدث ما وصل إليه العالم .



رؤية ثقافية

يكتبها: مصطفى الضمراني

النشر الإلكتروني

هناك عالمان للعرض الدولي للكتاب في مورتة الحالية باسبانيا على جبهة نخبة الصحفيين في مختلف مجالات المعرفة وهو مايسبي بالفرص الضوئية الذي يدخل ملامها للكتاب بصورته التقليدية، الورقية، حيث مئات ظاهرة النشر الإلكتروني تزيد في الولايات المتحدة وأوروبا لتتخذ مكانا على خريطة النشر العالمي وبصورة واضحة مع ظهور الأهرام الصحفية والظهور لدول لتكنولوجيا الاتصال واستخدامات الحاسب الآلي.

● وقد أسست مؤسسة الأهرام إحدى أكبر الفلاح الثقافية والصحفية في الشرق الأوسط واستمررا لدورها التثويري في المنطقة إن تقدم لها وللمحدثين والدارسين في مختلف التخصصات في جميعها مايفرغها لاسما خاصة للمطويات الإلكترونية بالعربية العربية يضم العديد من البوابات العربية المارة التي تضمن أول مرة في مصر والعالم العربي في حصة استوائية ضوئية عميقة C-D-Rom والتي تشمل المطويات الكاملة لأحداث الحرية الدولية والكتاب للمصري والفار بعد اكتشافها طبعا لوصول العلمية المتفرد عليها

لتسهيل استرجاع أية معلومات تخصصها هذه المجالات الثرية والثقافية واستخدام الحاسب الآلي، وتعرض أول مرة في صورة الكترونية موسوعة الكويت للتقدم العلمي ومجلة العلوم التي تصدر في الكويت وهي الترجمة العربية لحلة العلوم الأمريكية بالإضافة إلى محركات من الإنتاج العلمي للوحدات العلمية التي تعطي مختلف فروع العلم والمعرفة في مختلف التخصصات والتي يمكن التعرف عليها من خلال التكاليف الخاص الذي تم إنجازه لهذه المطويات الإلكترونية الجديدة ونضمة الأهرام من إيدي فرائها للمصريين والعرب

● ويؤكد هاشم طلحة مدير عام وكالة الأهرام لتوزيع أن قسم المطويات الإلكترونية جناح المعرض يأتي مكملا لحرص الأهرام على تقديم أوسع خدمة ثقافية علمية المتخصصة يقوم بها الأهرام لخدمة أقرانه في مصر والوطن العربي ونسجل مهمة دارسين والمحدثين في الجامعات والمعاهد العلمية الذين يعتبرهم الأهرام ثروة المستقبل الحقيقية كصر وس هذا عقد تم إنشاء قسم خاص مطويات مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات تعرض أحدث المطويات على ميكروفيش تشجيع الأفراد والهيئات والهيئات على ترويج مكنتها من المراجع الجديدة المتقدمة على ميكروفيش ولقسم خاص للأفراد والهيئات الإلكترونية. أمّا، التي يعرض السرايم التعليمية الجديدة بسهولة الاستخدام على الكمبيوتر لطالب المراحل التعليمية، كما وضع جناح الأهرام في أقسامه المتخصصة بالمعرض انشاء اليوم بأعدادهم ضباب الدخا عينا خصص لهم هاشم هاشم خاصا يضم أحدث كتب الأهرام الصادرة عن مركز الأهرام لترجمة والنشر وكبريات دول الشرق والغرب المختلفة وذلك تمهيدا مع اهتمام السيدة سوزن مبارك بذلك، و شروها القوم ملجأ هاشم هاشم للجميع

● وسيتي مكتبة الأهرام التي صممت كمنصة مشروعات الأهرام العلمية لخدمة الباحثين في مصر والعالم العربي ومنضمه من شاعت جديدة مجهزة للاطلاع على أحدث لوائح العلمية والأجنبية والعربية ومطوياتها الإلكترونية. والصحة الخاصة بالصحافة معاركت المعلومات في مصر والخارج لتكون مكانا جيدا في تعاون الأهرام مع



هاني حنة

الاتحاد في إعداد محولهم العلمية ورسائلهم الجامعية من خلال رسم رمزي مع منح ٧٥٠ من الرسوم للفرقة لعضوية نادي الأهرام للكتاب الذي يحتفل خلال هذا المعرض بعيدهم كعلماء الذي جمع في عضويته حتى الآن أكثر من ٢٥ ألف مستفيد من الأهرام والهيئات في مصر والخارج وله منا وكل الفاعلين على نشاطه بعد هذا النجاح الكبير بفضل الهيئة والتأثير.

الثقافة الجلت. ومكتبة الكتاب

اسمعي كثيرا الوضوح والنخبة والجرأة التي تميز بها د. محمد نعمان جلال لنشوب الدائم لصر لدى جامعة الدول العربية في كلمته التي شارك بها في ندوة الثقافة والكتاب ومكتبة الكتاب مدمجة من المجلس الأعلى للثقافة مؤكدا أن هذه الندوة جاءت في يومها وبعد ضرورة غاية الضرورة وهامة غاية الأهمية سواء كان الأمر متعلقا بالثقافة أو النشر أو الترجمة أو التوزيع مستندا في رأيه التواضعا والنخبة على مايلي:

● أن الهوية الثقافية العربية هي القاسم المشترك الأعظم بين الدول العربية.

● أن كل مايتعلق بالنشر والثقافة والترجمة يعد من صميم العمل العربي المشترك ومن الضروري أن تتصالح له الرعاية الخاصة والاعتماد الأكبر. إن صكوك الجلت التي بدأ تلخيصها في بنابر الحالي تشمل موضوعات خاصة بالثقافة واللغة والفكرية وهما وثيقا الصلة بالثقافة والنشر، ويأت على ذلك يجب بوسلة آثار الجلت على حقوق المؤلف والنشر والترجمة العربي فرما ووطدا ولوقدا.

● أن الدور للمصري الفاعل في مجال النشر والثقافة دور رئيسي وإذا فإن كتابها وإبداعها وإشعاعها ونشرها مدفوع لظلالهم بدورهم في هذا المجال.

● إن العديد من الدول العربية أصدمت تشريعات لتنظيم وحماية الملكية الفكرية وولدت الاتفاقيات العربية لحماية حق المؤلف ١٩٨١ ولكن هذه الاتفاقيات غير كافية وتحتاج عليها عدة دول لاختواء بعض نصوصها على عدة استثناءات وبماقتي فإن الدول العربية في وضع غير مألوف في شأن حماية حقوق المؤلف والنشر العربي.

● ولم يعمل د. محمد نعمان جلال عدم إرضائه للاتفاقيات العربية التي ظهرت في مؤتمر اتحاد الكتاب والإبداع العرب الأخير بالفار البيضاء حيث لم تشارك فيه بعض الدول واتكتلي البعض الآخر بمشاركة رمزية ولتشد الخلاف حول انتخاب رئيس الاتحاد بالإضافة إلى أمور لاتخص للكتاب أو الإبداع بقدر مايلي أمور شخصية وبعضها يتكبرها السلس على حقوق المؤلفين والفنانين في الوطن العربي.



المصدر :

الإمام سراج

التاريخ :

١٩ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مؤتمر الجات وأثره على التأمين:

الدعوة لأقامة قطاع عربي للتأمين في مواجهة المنافسة العالمية

كتب - محمد مبروك:

تحديد قطاعات الخدمات التي سنتلزم بتحريرها وبلغت مصر التزامات لتحرير قطاع التأمين وإنشاء شركات مشتركة للتأمين المباشر من أجل لجأح منه للقرائض وتمشيا مع قرارات الدورة ٥٤ للجلسات الاقتصادية والاجتماعية، وأوضح عبد الرحمن السعيداني الأمين العام المساعد بالجامعة العربية للشؤون الاقتصادية أن لدول العربية ثمر بمنظف حاد يمثل في التحيرات الجاية والاقتصادية العديدة وعليها أن تترك طبيعة المرحلة الحالية وتسمى لتبنى برامج تخصصيص مطبوعة والعمل على تعديل التشريعات لجذب رؤوس الأموال من الخارج، وطالب بوضع توصيات عملية لتطوير قطاع التأمين في الدول العربية وتحسين مستوى لهادلات التأمينية.

أكد خبراء التأمين العرب حرصهم على دعم صناعة التأمين العربية وإنشاء قطاع قري للتأمين لواجهة المنافسة العالمية وقال الدكتور محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أن مصر كان لها دور هام ورئيسي في لجأح مطاوضات ثلاثية الجات لتحرير تجارة العالمية وخاصة في مجال الخدمات والسعي لرفع التجاهات للتشجيع للدول للتنمية أثناء المفاوضات وإصراف في كسبه أسس في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الجات وصناعة التأمين العربية والذي بدأ أعماله أمس بقر الأمانة العامة للجامة العربية. أن مصر بذلت في مطاوضات ثنائية مع الدول التجارية الكبرى بهدف



الانفاقية تهدد الاستقرار كيف نظم الاجبات.. ونقل السياسات

السياس والاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار الواردات

تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة التضخم وانخفاض الصادرات أهم آثار اجات على مصر

وانكماش الصادرات والمستفيد
الأحد من هذا هو الدول المتقدمة،
والدكتور يحيى بكر -مدير المنظمة
العربية للتنمية الزراعية-، أن الدول
العربية مستعملين مبدأ ٨٧٥
مليون دولار سنوياً في جراء الانكماش
الجديدة لجهة أروجواي.

تدهور التبادل التجاري

وعلى نفس النوال تنسج دراسة
البنك الأمل المصري، حيث تشير إلى أنه
على الرغم من أن الاتفاق على تحرير
التجارة العالمية قد سمح للدول النامية
بالمعمل على تكيف أوضاعها، وأعطاهم
مهلة لذلك، إلا أنها سوف تتأثر في
سجال تحرير التجارة السليمة من
تدهور ظروف التبادل التجاري لغير
صالحها، وصعوبة التفاوض للأسواق
العالمية، وارتفاع قيمة وارداتها بصورة

عامة، والفتاحة على وجه التحديد،
وانخفاض حصتها في الصادرات
العالمية، خاصة من بعض السلع مثل
النسوجات والملابس، وسوف يتأثر
هذا الأثر من دولة لأخرى وفقاً لمدى
تدعيمها ومرونة اقتصادياتها لآليات
تحرير التجارة.

«اجات» أو الحرمان من

٨٠٪ من التجارة

ومن طلبة الفيزاين تعود إلى

مع بداية يناير الجاري... دخلت الصناعة المصرية في دوامة المنافسة والتكتلات
العالمية، وهي الصناعة التي مازالت في مرحلة البدء في تنفيذ اتفاقية
منظمة التجارة العالمية «الجات». وعلى الرغم من أنه يتوقع لهذه الاتفاقية أن
تنشط حركة التجارة العالمية وتخفض الأسعار بالنسبة للمستهلكين... إلا أنها
«وخاصة بالنسبة للدول النامية ومنها مصر» ستؤثر سلباً على الصناعة
الوطنية.. بل ستحولها إلى دول مستهلكة وليست منتجة في المنافسة والدعم
والإعراق والتقدم التكنولوجي.. وإذا كانت علامات القلق والخوف من المستقبل
على الصناعة المصرية قد ظهرت واضحة على وجوه مصادرها والخبراء... فإننا هنا
نترجم القلق إلى كلمات لنطرح بها تساؤلاً مهماً يقول: كيف نظم الاجبات،
ونقل السياسات في ظل اتفاقية «الجات»؟

تحقيق

حسن التمحاول

السوفيتي سابقاً ٢٧ مليار دولار لكل
منها، ثم الولايات المتحدة الأمريكية ٢٦
مليار دولار واليابان ٢٧ مليار دولار.
لما الدول النامية مجتمعة، فسوف
تحقق دخلاً يتعدى ١٦ مليار دولار..
بل وكما يؤكد د.ع لطفي -رئيس
الوزراء السابق- فإن الدول الأفريقية
(ومنها مصر) سوف تحقق لديها
خسائر مباشرة تتراوح ما بين ١,٥ - ٢
مليارات دولار سنوياً.. وهو أيضاً ما
أكدته كل من عمرو موسى -وزير
الخارجية- في قوله «اتفاقية الجات
ليست في مصلحة الدول النامية أبداً»
والسفير منير زهران -رئيس وفد مصر
في مفاوضات جولة أروجواي- «ميزان
المفاوضات للدول النامية سيصاب
بـ«الخلل نتيجة زيادة الاستيراد

وإلحاق الدول في التفاصيل نشر إلى
الآثار المتوقعة لهذه الاتفاقية على
الاقتصاد العالمي بصورة عامة، واقتصاد
الدول النامية بصورة خاصة، حيث تؤكد
الدراسات التي نشرت مؤخراً أن
الاتفاقية ستحقق دخلاً إضافياً على
المستوى العالمي قدره ٢٤٧ مليار
دولار سنوياً نتيجة لإلغاء الترتوبات
في التجارة العالمية، وتحريرها بعد إلغاء
الدعم والقيود غير الجمركية، ونظام
الحصص.. ومن المتوقع أن يحقق
الاقتصاد العالمي معدل نمو ٣,٥٪
سنوياً يرتفع إلى ٤,٨٪ عام ٢٠٠٥
ويتوقع أن يزيد التجارة العالمية بنسب
تتراوح ما بين ٥٪ / ٨٪ سنوياً، وبما
يقدر بـ ٧٤٥ مليار دولار..
بالتأكيد الدول المتقدمة هي المستفيد
الأكثر من الأرقام السابقة، فعزل
الاتحاد الأوروبي مثلاً ستحصل على ٨٠
مليار دولار طبقاً لدراسة البنك الأمل
المصري، تلجأ الصين والدول الاتحاد



المصدر :

الشمس

للنشر والخدمات الحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ يناير ١٩٩٥

الصنوبر الخفية التي يجلس فيها الفاسيون من الدول النامية، ومنها مصر لئلا يسأوا أهمها يلوح نفسه: إذا كانت مكاسب الدول النامية محدودة جداً، بل إن بعضها سوف يحقق خسائر كبيرة مثل الدول الأفريقية، فلماذا إذن وقعت على اتفاقات جولة أورجواي؟

وقبل أن يجيب د. علي لطيف هذا التساؤل نشير إلى أنه بصرف هذه الاتفاقية وجدت هذه الدول نفسها بين أمرين، كلاهما من إساءة الدخول فيها والخسارة من ورثتها، وأما رفضها والحرمان من مميزات كثيرة تظهر واضحة في إجابة د. علي لطيف -رئيس الوزراء السابق- عندما يؤكد أنه لا يوجد إيجاب في الاتفاقية بمضمونها «الجات» لكن الدول النامية وقعت على الاتفاقية لعدة أسباب:

١- أن ٨٠٪ من التجارة الصناعية يخص الدول الصناعية المتقدمة، ومعنى عدم التوقيع من قبل الدول النامية هو حرمانها من ٨٠٪ من التجارة العالمية.

٢- أن الدول النامية الأعضاء في «الجات» يفقد ٧٧٪ فقط من التجارة العالمية، والأسف فإنها لم تكن موحدة الكفة في المفاوضات، ومعنى ذلك أن أي دولة لا تترقب على الاتفاقية ستكون شبه منزلة عن التجارة العالمية. لأنها تفقد التعامل مع ٨٧٪ منها.

٣- أن عدم انضمام أي دولة يجعلها تفقد العضوية في منظمة التجارة العالمية، ومن ثم لا تستفيد من المزايا الواردة فيها، وأهمها معاملة الدولة الأكثر رعاية والتفضيلات الجمركية المتبادلة بين الدول الأعضاء. لذا فإن الدول النامية كانت مضطرة للهبوط في حصة التجارة العالمية كخروج

من الاضطراب الاختياري في مظهره فقط.

تقاو الفرقة التجارية

ومن المصمحات إلى التفاصيل ننقل لندسة الآثار المتوقعة على الاقتصاد المصري، وهنا أعدت الفرقة التجارية دراسة من آثار «الجات» على اقتصاد مصر انتمت في كثير من توقعاتها بالوردية، إلا أنها تناولت الكثير أيضاً بموضوعة، ففي مجال تجارة السلع، تقول الدراسة إنه من استثناء بعض المنتجات ذات الحساسية في مجال الزرارة، ومن بينها الدواجن والزيوت، حيث تم رفع الجمارك عليها بعد إزالة العطر، كما أننا لم نلتزم بتفضيلنا معظم السلع الصناعية، بل أعطينا مرونة مع الحق في زيادتها بمحصول

٦٠٪ على التعريفات العالية إذا احتاج إصلاح هيكل التعريفات لذلك. وتوقعت الدراسة أن تخلف الاتفاقية بمجيلة التصدير إلى الأمام بعد إزالة القيود المفروضة في أسواق أوروبا وأمريكا. وتعامل الدراسة التخفيف من حدة اللقى والخوف من شدة المنافسة، وارتضاع أسعار المواد الغذائية المستوردة مؤكدة أن الاتفاقية أضحت في حماية صناعاتها، ومراقبة الأسواق المحلية في حالة الإغراق، كما أن نسبة التخفيض في دعم السلع الزراعية هي ٢٠٪ في ست سنوات، فضلاً عن الوسائل التوضيحية التي يمكن أن تستفيد منها مصر، كالتسهيلات التي تمنحها المنظمات المالية الدولية.

وتوقعت الدراسة أن يحدث توازن بين الإنتاج والاستهلاك في الأجل الطويل، واستقرار الأسعار مع زيادة الإنتاج الزراعي في الدول النامية.

وأعربت الدراسة عدم فتح الباب كلية أمام تصدير المنتجات، وإلغاء نظام الحصص تدريجياً خلال عشر سنوات تتلوي في سنة ٢٠٠٤ في صالح مصر، حيث إن إلغاء النظام دفعاً ولعدة معرض المنتجات المصرية للمنافسة الشديدة من جانب الدول الأوروبية، خصوصاً وأن مصر كانت لا تستوعب حصتها بالكامل.

وتتعد دراسة الفرقة التجارية لتتناول مجال الخدمات وهو الذي يشكل نسبة عالية من الدخل القومي لمصر، والمصدر الرئيسي للعملة الأجنبية، وخاصة السياحة والمالة المصرية في الخارج، وتشير الدراسة هنا إلى ضرورة أن يكون مبدأ المنافسة في صالح مصر أكثر منه ضدها، وهذا يتطلب إعداد التزامات محددة في هذه القطاعات يكون معها تشجيع الاستثمارات الأجنبية، والسماح بإنشاء الشركات للشراكة وفقاً للقوانين المصرية، وتوقعت أن تستفيد مصر من التكتل وأوروبا الجديدة، والاتصال بمراكز الطرقات للتلقة بآئنة وتجارة الخدمات في الدول الخفية.

الأمل في المهلة الزمنية

أما دراسة قطاعات البحوث الاقتصادية والبنك الأهلى، فتعجل الاستئالة من «الجات» مشروطة

بشرط يصعب تحقيقه في المدى القريب، حيث تشير إلى أن المكاسب الاقتصادية، وحجم الخسائر التي ستعود على مصر تتوقف على مدى اغتنام مصر للمهلة الزمنية لتدعيم عملية الإصلاح في مختلف المجالات، أما في حالة استمرار هذه المهلة الزمنية، فلن أشاراً خسارة صاحب الاقتصاد، خاصة في المجال السلمي، والتي تنبع أساساً من ارتفاع أسعار الواردات السليمة لمصر، والتي تتركز في سلع استهلاكية ومنتجات وسيطة وغذائية، وهي نوع من الواردات غير قابلة للسلط، بمعنى أنه لا يمكن الاستغناء عنها بسهولة دون أثار جانبية سلبية على النشاط الاقتصادي والاستقرار السياسي، ويؤكد البنك الأهلى أنه يتوقع أن تستمد الصادرات المصرية في مواجهة المنافسة الخارجية، والتعاكس للأسواق الدولية إذا لم تقم مصر المهلة الزمنية، وبالتالي عدم زيادة الصادرات السليمة بنفس الزيادة المتوقعة في الواردات، وتكون المهلة النهائية تقام مشكلة المحن في الميزان التجاري، وانخفاض الفائض في ميزان المدفوعات، أو العودة مرة أخرى لتحقيق عجز ميزان من ف، وهو ما ستتجسّد آثاره على مستويات الأسعار الطبيعية بصورة سلبية، مما يفقد الصناعات التفضيلية للاتصال المصري، ويؤخر جهود السياسات النقدية والمالية التي تطبقها الدولة. وفي مجال تصدير الخدمات المالية تكشف دراسة البنك الأهلى عن تتوغل في إمكانية مواجهة المصارف المحلية للمنافسة الدولية بكل أهليتها المالي والتطبيقي والتكنولوجي، ومن المؤكد أن هذه المنافسة ستكون صعبة وخاصة الأمر الذي يقتضي من المصارف مزيداً من الانعماج والتكامل والتطوير، ومتابعة المشروعات الجديدة، بهدف محاولة الصمود في وجه التصدي الجديد الذي سوف تواجهه.

وزارة التخطيط في تقرير لها في الآخرة تؤكد أن مصر تعتبر من الدول المستوردة للسلع الغذائية، ولذلك ترى أن تخفيض الدعم المباشر والجزئي للتصدير يقتضي «الجات»، من شأنه أن يدفع أسعار هذه السلع المستوردة إلى ارتفاعها، مما يحد من كسبها عليها مصر بأسماء رخيصة، إلا أنها لكونها من الدول الأقل نمواً، لسوف يفيد هذا من قواعد حظر الدعم بالنسبة لإنتاجها من السلع الزراعية أو صادراتها، وبالتالي تستطيع منتج دعم لإنتاج الزراعي، ودعم تصدير السلع الزراعية مع استغنائها من البرنامج



المصدر :

٢٠٠٥ سنة ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القائمة أن تكون من أولية إنتاجها واستخداماتها في ظل السياسة الجديدة.

وتدري أن التكتل على المستوى العربي يكون مكانا أو أن هناك تنسيقا مسبقا بين عدد من الدول العربية يشمل إنشاء مشروعات مشتركة تعمل بتكنولوجيا متطورة، ويواجه كفاءة، وتلتزم بالموافقات العالمية.. في هذه الحالة فقط يكون من مصلحة الدول الأخرى تسهيل هذا الإنتاج فيها.. ومستوية هذا التطبيق تقع على عاتق كسب الدول ورجال الأعمال والمستثمرين، فهنا يستلزم وجود اتفاقات تمنح مزايا للمشروعات العربية المشتركة.. لكن للأسف فإن مواقف الدول العربية تنقسم بمسألة تجاه استغلالها للتطبيق في تطوير سياساتها الاقتصادية، ويقولوا مبادا للمصارف المشتركة والمزايا التبادلية.

أسواق مشتركة

أما إدراجها في طيحي لسياسات الاقتصاد بطرق الزايفين ومستشار وزير الاقتصاد الأسبق - فيولاب باع، الكفاءة الإنتاجية، وتخفيض الأسعار، وتحديد ما يقدر الأسواق العالمية، والتخصص في مجالات معينة لها ميزة نسبية، وإحياء السوق العربية المشتركة، وإنشاء سوق إقليمية مشتركة.. ويرى أننا إذا فكرنا في الأسواق الخارجية، فإننا نرى وراء سراب، ولابد من التكتل فيما بيننا وبإخلاص، وسوف يظل وضعنا كما هو إننا لم يحدث التكتل المنشود.

التكامل هو الأمل

أما د. علي لطفي - رئيس الوزراء السابق - فيخلص استراتيجيته للحل، وهي في الاستفادة من الفترة الانتقالية من مرحلة زيادة الإنتاج، وتقليل الاعتماد بصفة عامة، وفي مجال التصنيع، واللايس والبراءة بصفة خاصة، ودعم تطوير قطاع الخدمات وتصدير هذه الخدمات إلى الدول الأخرى، واتخاذ الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع التصدير، وسرعة إعداد تشريعات الوصفات القياسية - الأيزو ٩٠٠٠ - ٨٠٠٤، وإصدار تشريعات منع الإغراق والاحتكار.. وبالنسبة للدول العربية، فإن التكامل الاقتصادي بينها يصبح المنفذ المستقبلي الوحيد.. ويكفي لتأكيد ذلك أن حجم التجارة الخارجية للدول العربية يصل إلى ٦٦٦ مليار دولار سنوياً، ومع ذلك فإن حجم التجارة

العلية وأليات مراقبة للتطبيق، وقض المنازعات.. والاقتصاد باستصلاح الأراضي الجديدة، ووضع استراتيجية شاملة لتنمية وترويج الصادرات وإعادة دراسة تسويات الضرائب، والفروضة على الإنتاج، ومطابقة الصادرات للمواصفات العالمية، وتنشيط عمل السوق العربية المشتركة، وتشجيع الاستثمارات العربية في مصر، وسرعة تعديل القوانين والتشريعات كي تتماشى مع «الجات».

وتتلخص رؤية وزارة التخطيط في أن القطاع الزراعي مطلب بزيادة الكمية للنتيجة من للمحاصيل الاستراتيجية التي سوف تتأثر برفع الدعم عنه، مثل القمح والمحاصيل الزيتية، والاستفادة من إزالة العوازل أمام مصادراتنا من السلع الزراعية، والتصرف على امتيازات الأسعار الخارجية، وتوسيع في زراعة المحاصيل غير التقليدية للتصدير للخارج.

مراعاة المنافسة

ومن الغيرة تطرح مسألة التنمية الشبكية - محور عام يترك التنمية الصناعية - رؤيتها مؤكدة أن الاستفادة تبدأ في مرحلة اختيار المشروعات التي يتم إنشاؤها - فاللاحظ أن بعض المسؤولين والمستثمرين يفكرون بعقلية «من الإبرة إلى الصاعرة» دون إعطاء وزن للمزايا النسبية، واعتبارات المنافسة الدولية في المستقبل، مما ترتب عليه سياسات كثيرة للمشروعات ذات الأبعاد الكبيرة.

وتشير بداية إلى نقطة مهمة، وهي أن الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إنشاء للمشروعات ليست هي توازن المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج، وليست حجم الواردات العالمية، وتكتفينا، ولكن عند إنشاء أي مشروع لابد من طرح تساؤل مهم هو: هل سيستطيع المشروع بعد استكمال إنشائه، ول هو كفاءته الاستيعابية أن ينتج نوعية تفصح الواردات المستوردة، أو بأقل منها سعراً؟

تقول بداية - لاسلاف للمشروعات الطموحة تشمل كافة المجالات في الوقت الذي لم تعد فيه القضية قضية الإحلال محل الواردات، لأنه يمكن لنا أن نموت في بيوتنا.. وعلى المشروعات

التصويسي عن الآثار السلبية التي ترتب عن تحرير التجارة في السلع الزراعية من خلال استمرار المنح والعمرات الغذائية، ومبيعات السلع الغذائية بشروط ميسرة.

استراتيجيات الحل

ولأن بعد أن وضعت معالم القلق وصورة، نطرح التساؤل المهم على الخبراء والمختصين، هذا التساؤل يقول: كيف نعلم الإيجابيات ونقل من السياسات في ظل المخاطر القائمة من «الجات»؟

وزارة الاقتصاد عززت عن تحديد كمي دقيق للآثار السلبية للمجاهة على الاقتصاد نظراً لعدم توازن المعلومات والبيانات اللازمة.. لكنها وضعت استراتيجية محددة للخروج من دوامة الجهول في تقرير لها، ثم عرضة على محمود محمد محمود - وزير الاقتصاد، أكدت الوزارة في التقرير أن الاستفادة من «الجات» في تنمية الصادرات تتوقف على رسم السياسات، واتخاذ الإجراءات اللازمة على موقفات التصدير، وتخفيض تكلفة الإنتاج، ورفع الجودة، وتنشيط إجراءات التصدير، والاستفادة من التنازلات الجمركية مع مراعاة المزايا النسبية للصناعة المصرية والفرص الجديدة المتاحة في السوق العالمية، وإعادة هيكلة الإطار التشريعي، وتعدد الصادرات التي تستحق الدعم، ومنع في مرحلة التصدير وليس الإنتاج، وبيئة طردية قيمة للصادرات، وتعدد أشكاله، وتمويل جزء من الدعم من اشتراكات أعضاء الغرف الصناعية المختلفة، والاعتماد بالدعم على القابل لاتخاذ أي إجراء على تمويل الأبحاث وتطويرها، ومع وضع نظام دقيق لمراقبة الواردات المدعومة، ووضع نظام مراقبة دقيق من درجة عالية من الكفاءة لتطبيق الإجراءات

القانونية وإصدار قوانين منع الاحتكار والإغراق.

التوعية والتكنولوجيا

أما الغرفة التجارية، فتري ضرورة الاهتمام بتوعية المواطنين بأهمية استخدام المنتجات الوطنية، وتفضيلها على الأجنبية، وإنشاء وحدة متخصصة على المستوى القومي للتعامل مع شؤون «الجات»، ودعم مشروعات البحث العلمي، وتأكيد الصناعات الخاصة بحماية الصناعة



المصدر : السب

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٦ يناير ١٩٩٥

البنية للدول العربية لا يتجاوز ٢١
مليار دولار سنوياً أي ٨٪ من حجم
تجارتها.
والآن، بعد أن انسحب بحجم
الخطر القادم، هل تتحرك الحكومة
لتبني سداء الخبراء والمؤسسات
الرسمية؟ ونحن معها ندعو دياً خفي
الأكلاف نجتاً مما نخافه؟



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العرب في مواجهة ثقافة «الجات»

البرلماني أو القومي، ومن ثم الدول العربية مدعوة لإدوية ترتيبات عربية مشتركة لحماية الإنتاج الفكري والعلمي لإنتاجها وتعرض الدكتور مصطفى الحلبي والدكتور جابر مصطفى والاستاذ الخيمي للويوان التعليمية الفكرية للاتفاقية مؤكداً أن الجات في جوهرها تدعم سيطرة الدول الكبرى وتصلب أركانها الدول القارية مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى المساس بالسيادة القومية لذلك الدول بذلك هو ممكن الخطى.

من جانبه تعرض الدكتور حسام عيسى باعتباره أحد المشاركين في صياغة الاتفاقية لا دار خلف الفكرتين من ضغوط امريكية وأوروبية لكي تشرح تلك الاتفاقية بالشكل الزائف الذي يدعم مصالح تلك الدول وأكدت أن الجات ليس لها طابعاً أخلاقياً وإنما تقسم نطاق اقتصادي بحثاً كما أنها لم تأت بأي جديد في مجال حماية الفكية الفكرية سوى خلق مجموعة جديدة من الجزاءات الحية والأجراءات الانتقامية.

وختماً فإن خلاصة ماخرجت به للثقة هو أن الجات ظاهرة فإن طرأه القرن الحادي والعشرين الذي يشهد تغيرات جذرية في العالم كله الآخر الذي يتطلب منا كرب وضع استراتيجيات واضحة لكيفية التعامل مع البات المستقبل

في نقاش ممتع وطرح متميز شارك فيه نخبة من المفكرين والخبراء السياسيين ثم، واللمرة الأولى، في عالمنا العربي تسليط الضوء بصورة تحليلية شاملة على اتفاقية حماية الملكية الفكرية التابعة للاتفاقية الجات والتأثيرات المتوقعة لها سلباً وإيجاباً على مختلف عناصر الثقافة العربية وفي مقدمتها الكتاب.

فعلى مدى يومين شهد مقر المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة فعاليات أول ندوة تتناول هذا الموضوع الحيوي والفرص والتحديات. وأهل اللات للطر لكل من تابع تلك الندوة هو سألته من طرح وأهتختلف جوابات الاتفاقية، حيث تناول المستشار عبدالقادر الشارح الجاب القانوني للاتفاقية مستعرضاً الراميل التي مرت بها والتطورات التي لحقت بها على مدى ٢٧ عاماً، بينما تعرض السفير الدكتور محمد تيمان جلال الوجهة النظر العربية تجاه الاتفاقية مؤكداً أن الدول العربية اتزأل في وضع دول النامول في شأن حماية حقوق المؤلف والناشر العربي وطلاب بضرورة دراسة الآثار الثقافية للجات فيما يتعلق بحقوق المؤلف أو الناشر أو المترجم العربي سواء على المستوى الفردي أو



مجدي الحسني



الأحرار

المصدر :

١٩٩٥ / ١ / ٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حكايات

عربية

● ناقش خبراء التأمين العرب في الندوة التي عقدت على مدى ٢ أيام بجامعة الدول العربية وبيع استراتيجيات عربية لحماية مصالح الوطن العربي التأمينية وتجنب الآثار السلبية لاتفاقية الجات

وآمال السيد



سمير فايد



عبد الحميد البعيجان

رئيس الهيئة العربية للرقابة على التأمين وخميس حافظ رئيس الاتحاد المصري للتأمين في جانب خبراء التأمين

و قد الاتفاق على وضع استراتيجية عربية لمواجهة التحديات المطروحة من آثار تطبيق اتفاقية الجات من أجل أن تكون الأسواق العربية في مجال التأمين مستجيبة وكفيرة ومألبة وسياسا وقادرة على المنافسة

● عقد في فندق سفير بالقاهرة يوم الأربعاء القادم ندوة عن المشروعات السياحية المشتركة بين مصر والتكوين تحت رعاية السفير عبد الحميد البعيجان سفير دولة الكويت بالقاهرة. ناقش الندوة المساهمات التكوينية في المشروعات السياحية وخاصة القرى السياحية في مصر

● تمكنت الأجهزة الأمنية بالجمهورية العراقية بمنع طريبل الحدودية من تهريب عدد كبير من القطع الأثرية العراقية القديمة. كانت معدة للتهريب إلى خارج العراق

وشار مصير مسئول بالجماعات التي أن القطع الأثرية العراقية تشتمل على عدد من التماثيل الحجرية والووالي الخشبية وأختام أسطورية والأجر طينية متلوثة. وأضاف المصدر أن هذه الأثار يعود تاريخها إلى

العصور الصومرية و زمنية قبل الميلاد لم يتكرر عند القبا. الأثرية التي تم ضبطها واكتفى بقوا بأنها قطع على درجة عالية من الأهمية وتعود الأثرية إلى أن متطوعة طريبل الحدودية تقع على بعد ٢٠ كم شماله كيلو متر من بغداد ولقد أيقظت الوحيد مع الأرض



كلمات

ولا يعلم أن بغضب المصريون
ناصريين كانوا أم سينائيين من
أخوانهم اللبنيين رتلانهم في
المهنة ظلتناش الحر الشريف
قوات كبرى ولعلنا نستطيع أن
نستفيد منهم أو نعمل على مواجهة
هذا التنافس. بشرية سيرتنا
وتلال عيوبنا وأخطائنا وكفنا
رغم كل الأخوة والمحبة التي نسير
بها. نراه اللبنيين. نحول أن
نقل أجراس الخطر ونحول أن
نستفيد مراعنا التي كانت
مرموقة. في كل من صناعتي
الكتاب. والسينما

إن اجتماعنا بالآخرين بين السيد
وزير الثقافة وأعضاء غرفة
السينما. دام ثلاث ساعات دون
الوصول إلى حلول. بل إن القوال
المستحيلين يؤكد عدم التفهم على
التشخيص ومن لم عدم فهمهم على
وصف العلاج. ويومن معركا
البناء. لا يمكن وصف الهواء
ومن الذين لا يعمل في صناعة
السينما. لا نزعج أن لدينا آراء
مختلفة عن آرائها وأساليبها ووسائل
علاجها. ونحن الذين نعمل في
صناعة الفن. نعرف عن مهنتنا
العلم. ولا تختلف آرائنا بشأنها
ومع ذلك كله وضعنا أنفسنا في
الخط. راجين من الله الصبر
والصبر

محمود عبد الحليم مراد

ليس الكتاب المصري وحده هو
الذي يمر بأزمة. ولشعر جنبنا أزمة
ارتفاع أسعار الورق في المقام كله.
فذلك مؤلف جديد يعني منه
الجميع هنا وفي البلاد العربية
والأوروبية والأمريكية وفي كل مكان

الذي اتجهت عن خصوصية
الأزمة المصرية التي كثرت أساليبها
ومع ذلك فإن كل ناشر مصري يعرف
جيدا هذه الأساليب. وإنما نحن كم
نشتغل في تشييد الأولويات
والفرقة بين المهم والأهم. والمهم
والعروض. وأعود إلى سحر الكلام
الأصيل فأقول إن الكتاب المصري
لا يمر وحده بالأزمة. وإنما كم
تضاف إليه قريبا جدا. وسيلة
تقليد وتزايه أخرى في غياهب الأهمية
وأغنى بها السينما

والخطر أو المنافسة الرئيسية
للكتاب المصري تأتي من شقيتنا
لبنان. وكذلك سنأتي المنافسة
الخطيرة لسينما المصرية من جانب
لبنان أيضا. وأزمة السينما
المصرية حقيقة واقعة لا مبالغة
فيها. والفرق بين أزمة الكتاب
وأزمة السينما. هو أن ناشر
الكتاب المصري يطعن أساليب
أزمته ويخمدونها عنها منذ ثلاثين
عاما. ولأنها إزاعها يتغير إلا إذا
كان التغيير في مجال اشتداد الأزمة
وتدهور حلها. أما السينما فإن

أهلها يشتغلون بشأنها وحول
أساليبها ويواعظها. وقد حاول
السينمائيون آخرون أن يعطوا
شوات ومؤتمرات لبحث أزمته
المعقدة ولكنهم للأسف الشديد
لم يصلوا حتى الآن إلى تشخيص
متفق عليه للعرض الذي أصاب
مهنتهم المهمة والجميلة والمترة

وليس بمستبعد أن يعزونا
الأخوة السينمائيون في مجال السينما
كما غزونا في مجال الكتاب

صحيح أن الكتب تكتب عادة
بلغة عربية تكاد تكون واحدة في
المفردات وبيوت. ولكن اللغة في
السينما وهي اللهجات المحلية
تختلف من أصم إلى أخرى.
ولكن هذا الامتثال لن يفلح عليه
أمام الأخوة اللبنيين النشطين
المعلمين الإنجليز المتحررين. من
العودة ومن البيروقراطية إلى
المتنبي يعرف نقرأ بريد. وهو
يستعد لأن يفعل كل شيء في سبيل
تحقيق ما يريد



معرض الكتاب ٩٥ :

إقبال ضعيف وأسعار نار وتزوير بالجملة

- ١٥ مليون عنوان انتجتها البشرية منذ اختراع الطباعة فكيف يكون في معرض القاهرة ١٩ مليوناً؟
- انتشار التزوير بين معظم الناشرين ولم يعد مقصوراً على اللبنانيين.



المصدر : الصحة

٢٠ عام ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

●● تراجع الاقبال على معرض الكتاب هذا العام ، ويبدو ذلك واضحا من تأمل بوابات المعرض وقد انعدم الزحام حولها ، وداخل الأجنحة أيضا .. وربما كان توافق أيام المعرض مع امتحانات نصف العام في المدارس والجامعات أحد الأسباب لكثرة الاقبال مع صرامة الاجراءات الأمنية في الداخل وهو أمر جيد في حد ذاته لكن ينبغي أيضا تصديت هذه الاجراءات ، فهناك مأكينة عند الممثل لابد أن يمر بها كل من يدخل مرة أولى ثم عليه أن يتخلص من المفاتيح أو الأشياء المعدنية التي معه ثم يعاود الدخول وتكون المشكلة أكبر إذا كانت بعض ملابسها بها أشياء معدنية وهكذا ، كل ذلك يرهق الجمهور ●●

تحليلي :

خمسة النظم

عسمة :

محمود عساف

والمعرض هو المتنفس الوحيد لنا بعد أن انتقلنا من سحر الأزياء إلى القراءة حيث لم يتعد الزبون على المكان ، وحده هذا العلم أن ضاعفت إدارة المعرض المبلغ الذي تنفقه كل عام حيث بلغ ١٢٠٠ جنيه للكشك وكان العام الماضي ٦٠٠ فقط ولذا فلابد لنا أن نبيع حتى ولو اضطررنا إلى عرض الكتب بمشوة قروش ..

فكرة بيع الكتب القديمة بأسعار زهيدة التقطها بعض الناشرين الكبار وفي مقدمتهم هيئة الكتاب حيث خصصت قاعة لبيع الكتب المخزونة لديها وبمسحها من أيام الستينيات بسعر خمسة جنيهات للمشتري كتابا وجنيهين ونصف الجنيه كتب التراث مثل بدائع الزهور والجمود الزاهرة . أيضا فعل الشيء نفسه بعض الناشرين اللبنانيين .

المقروء والمقروء

بعد المعرض شهادة تامة بضعف الانتاج الثقافي العربي وانهايار الفوائد العربية التي تتصدى لقزوير .. فاللحظ هو ندرة المعالين الجديدة والجيدة ومعلم

□ أما داخل أجنحة عرض الكتب فقد أدى ارتفاع الأسعار إلى صرف المهنيين عن الشراء ، ويمكن - مثلا أن نلاحظ أن بعض دور النشر الكبرى قد وفرت عددا كبيرا من الموظفين الذين يحررون فواتير البيع كما كانت الحال كل عام ولكن في هذا المعرض نجد هؤلاء تقريبا بلا عمل ، وقد استحدثت بعض دور النشر نظاما جديدا هذا العلم لتلافي الأمر وهو البيع بالتقسيط ولكن حتى الآن لم يوجد الاقبال المتوقع . أحد المواطنين قال لي ولم يبق إلا الكتب لشتريرها بالتقسيط ..

التكشرون يبررون هذا الارتفاع في الأسعار بارتفاع ثمن الورق والمارك وضريبة المبيعات وأيضا ارتفاع أسعار الأجنحة وقال لي أحدهم حوصل إيجار المتر المربع إلى ألف جنيه طوال أيام المعرض مع إضافة ٢٥٠ جنيهها أسمار إنارة و ٢٥٠ ثانية للتنظيف .. هذا الارتفاع في الأسعار سبب في مصلحة تجار كتب مسر الأزياء الذين يشتركون في المعرض .. فقد اشترك ٢٨ بلحا يخرسون كثيرا لا يلبس بها ويحسم تروا من خمسين قرشا ولا تتجاوز خمسة جنيهات بينما متوسط سعر الكتاب الجديد يتراوح ما بين ٢٠ و ٢٥ جنيهها . وقد فاز هؤلاء الباعة بالجمهور الأكبر .. وكما قال أحدهم - صابر عطوة -



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٥

يختار كل ناشر عنواناً جديداً للكتاب ، بحيث يبدو مغايراً في نظر المشتري وفي الحقيقة فإن المضمون واحد .. ويبدو ذلك في كتب ووسائل أبو حامد الغزالي والسبيل وغيرهما .. هناك أيضاً بعض الكتب لمؤلفين أحياء يطبع الكتاب في أكثر من دار نشر في وقت واحد مع فارق كبير في الأسعار ولاشئ من يتم ذلك بمعرفة المؤلفين أو وسطاء الناشرين وكل ذلك يتم ولا أحد يراقب أو يحاسب ولا أحد يشكو ولا المؤلفون ولا الناشر.

الظاهرة اللطيفة لنظر أيضاً هي انتشار بيع أشرطة الكاسيت في أجنحة متعددة بالمعرض ، وهي شرائط تضم إلى جوار الطب والمواظب الدينية بعض الأعمال الأدبية المسجلة على أشرطة وهناك بعض الأشرطة السياسية .. ورغم الأجرامات والأنشطة الصارمة التي أرقت الناشرين والجمهور فإن أرض المعرض امتلأت بالباعة الجائلين ، الذين يبيعون بالونات الأطفال وأشياء من تلك التي يتردد بها الباعة على المواصلات العامة .

أرقام متضاربة

رغم أن «العراق» لم تشترك رسمياً في المعرض فإن الكتب والمؤلفات العراقية وبعضها طبع هذا العام كانت موجودة ومشاركة في المعرض لدى ناشرين مصريين وعرب ، ليتأتى وأردنيين . هذا بالإضافة إلى أعمال المؤلفين والباحثين العراقيين التي نشرت في مصر والعالم العربي وبعضها ظهر أيضاً سنة ١٩٩٥ .

وإذا كان العراق قد اشترك بشكل غير مباشر فإن عدداً من الدول العربية لم تشترك ولم نجد أعمالها داخل الأجنحة مثل اليمن والجزائر .. ويوم الافتتاح أعان .. سير سرحان أن هناك ٧٦ دولة مشاركة في معرض لكن داخل دقاعة المعرض هناك قائمة بنسباء الدول المشاركة وضمتها هيئة الكتاب ومراجعة القائمة نجد أن هذا الرقم - ٧٦ - مغاير فيه

الاصدارات الجديدة إما كتب من التراث أو كتب سياسية تتعلق أغلبها بالمفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل واتفاقيات السلام أو كتب جنسية . والملاحظ وجود حالة من السبيلة الشديدة لدى دور النشر بين التخصصات الثلاثة ، فبعض دور النشر التي تخصصت استوت في طباعة كتب التراث والسلف إذا بها تعرض إلى جوار مؤلفات ابن تيمية وابن القيم الجوزية كتباً للإثارة الجنسية وعين صالحت أحدهم قال لي نحن لا نطبع كتباً جنسية ونقوم بعرضها فقط لأن السوق عاين كفة ..

يسجل المعرض هذا العام ارتفاع نسبة والتزوير فكثيرة هي الكتب المصورة عن طبعات لناشرين آخرين ، ويمكن أن تجد مؤلفات العقاد وطه حسين وجورجي زيدان لدى عشرات الناشرين وكل منهم يكتب اسمه على الطبعة ، بل إن كتاباً مثل «تخليص الإبريز» في تلخيص باريزه لرفاعة الطهطاوي طبعته هيئة الكتاب على أنه من كتب التنوير وطبعه ناشر ليتأتى باعتباره من «أدب الرحلات» ونشرت ثالث اعتبره من «أدب الأسلام» وهكذا .. وكذا في السنوات الماضية نشير إلى بعض الناشرين اللبنانيين على اعتبار أنهم وجدهم المزورين ، وفي العام قبل الماضي ضبط ناشر مغربي زود كتب المستشار سمير العثماني وأخطر الرجل أن يهرب من القاهرة قبل إلقاء القبض عليه . لكن هذا العام انتشر واستشري التزوير وتمعدت أساليب ممارسته .. فقد وجدت لدى إحدى المكتبات الأزمية أعمال الملاج مصورة عن طبعة عراقية .. وقام الناشر نفسه بتصوير «تاريخ الحلاج» الذي وضعه المستشرقان بادل كراي ، ولويس ماسينيون وحذف اسم المترجم ولما فتحت في ذلك قال مكله يصور ولا توجد طبعة أصلية ولهم أن يكون الكتاب موجهاً لأمهاته ومن أشكال التزوير الأخرى في كتب التراث أن



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ يناير ١٩٩٥

أشياء أخرى من هذا القبيل .

لحد العاملين في هيئة الكتاب قال لي إن د. سمير سرهان وحده هو الذي قرر ذلك .. وولاه طحا الآن تشكيل هيئة لهذه الجوائز حتى تضمن لها شروطاً أفضل ولكن تكون جائزة بالمعنى الحقيقي ولا تتخذ شكل المنح الشخصية .

حوار مفتوح

ربما كانت الندوات والصورات الفكرية والثقافية في المعرض في الجانب الأكثر إيجابية وباتت تعطي للمعرض زخماً أدبياً ومضمواً طبقياً وقد اتسمت هذه الندوات لتضم كل التيارات السياسية والفكرية في مصر ففي ندوة المناقشة كتاب د. رمزي زكي «البربرالية المتوحشة» تحدث د. رفعت المسعيد عن البربرالية بمصطلحها القاموسي وتحتي سمة الاتفاق بلا تمصيص . وتحدث عن ترسيخ مبادئ الديمقراطية وفي ندوة وسطية الإسلام تحدث د. أحمد شلبي عن الطائفية باعتبارها حرباً

على الإسلام .

وقد انتمست قلة الإقبال أيضاً على الندوات باستثناء ندوة مناقشة كتاب «الكتب الكبير محمد حسن هيكل ومصر والقرن الواحد والعشرون» فقد تدافع الجمهور إلى الندوة فور ظهور الأستاذ هيكل الذي تحدث بإقتضاب عن الكتاب وقد أكد في البداية أنه ورقة حوار وليس كتاباً بالمعنى الحقيقي للكلمة .

وقد أتبع لهذه الندوة الكثير من عوامل النجاح والتألق .. فقد فُتحت لمناقشة الكتاب كل من سيد ياسين ود. يوفان إبيد بدق ود. مصطفى الفقي والذي لولاه لما حضر هيكل إلى الندوة ، كما أعلن ذلك هيكل نفسه .

ويظل اللقاء الفكري «درة المعرض» وهذا الأسبوع حضر كل من طارق حسن وزير الثقافة والدكتور أسامة الباز ود. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم وأمناء حسن وزير التربية والتعليم .

وكان لكل لقاء مذاقه الخاص .. فحدث سيطرة قضية الأثار على لقاء وزير الثقافة . أما د. أسامة فقد قدم - هو - نفسه لجمهور

كثيراً .. أيضاً أعلن د. سمير أن المعرض يضم ١٩ مليون عنوان بما مجموعه ٤٥ مليون نسخة وهذا الرقم متناقض تماماً لأنه يعني أن المعرض هذا معناه أنه يوجد من كل عنوان أقل من ٢ نسخ بينما بعض الناشرين أحضر تلك نسخة من بعض العنوانين .. لكن د. شعبان خليفة - رئيس قسم المكتبات بجامعة القاهرة - يرى أن رقم ١٩ مليون عنوان غير صحيح ويقول هـ ... الإحصاء الذي قام به اليونسكو أثبت أنه منذ عرفت الطباعة في العالم في القرن للخمسة عشر أيام «ويحتمل جوتنبرج» فإن كل ما أنتجته الانجليزية حتى الآن يختلف اللغات لا يتجاوز ١٥ مليون عنوان فكيف يكون للمعرض ١٩ مليوناً ..

مؤسف .. د. شعبان لا يعتقد أن

المعرض يضم أكثر من خمسة ملايين نسخة وأرض المعارض كاملة لو ملئت بالكتب فلن تستوعب رقم ٤٥ مليون كتاب .. وقد أبلغت مرارا - يقول د. شعبان - أنا والمتخصصون في النشر والمكتبات د. سمير سرهان أن هذه الأرقام التي يعلنها كل عام غير صحيحة ويبالغ فيها ولكنه يفضل ذلك ، ويصر عليه .

هناك أيضاً الجوائز التي استحدثتها هيئة الكتاب في المعرض والتي تمنح لأحسن كتاب وأحسن ناشر . والعقيقة أنه حتى الآن لم توضع معايير واضحة للترويج ولا الاختيار ، ولا أحد يعرف حتى الآن كيف تمنح ؟ .. وقد أعلنت إدارة المعرض أن هناك لجنة تم تشكيلها لذلك .. وأن من بين أعضائها د. مصطفى الفقي . ولكنه نفى ذلك قائلًا ليس هناك لجنة

لذلك ولم يعرض أحد على أي كتاب التحكيم ... والشواهد كلها تؤكد قول د. الفقي فقد أرسلت الخطابات لترشيح لي دور النشر قبل افتتاح المعرض بـ ١٥ يوم وهو وقت غير كافٍ بلورة لدراسة الترشيحات ، وقد حدث كثير من الاضطراب هذا للعام في المنح فقد أعلن - مثلاً - عن فوز رواية د. رمزي عاشور وغرناطة وأعلنت دار الهلال بذلك ثم سحب الفوز وأعلنت دار الهلال ثانية درجنا في كلامنا يعاقب ساعات فقط واستقر الأمر مرة ثالثة على المنح مناصفة بين غرناطة ورواية محمد البساطي مصخب البحيرة وحدثت



المصدر :

المصدر :

٢٠ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولم يهيد أن يدور الحوار من خلال أوراق
مكتوبة وخلف حوارا مباشرا مع الجمهور
وناجا للناشرين بعد اللقاء بالتزول إلى
المقاعد لتابعة الامسية الشعرية ..
ومساء اليوم - الأرياء - سوف يلتقى
جمهور المعرض في اللقاء الفكرى مع الكاتب
الكبير محمد حسنين هيكل ، ومساء غد سوف
يكون اللقاء مع د. مصطفى الفقى .



المصدر : الإحصاء الزراعي

٢١ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خبراء الزراعة يعكفون على إعداد دراسة مكثفة للإجابة عن سؤال محوري:

سفينة الزراعة المصرية

كيف

تواجه أعاصير الجات؟

علمت «مصر الخضراء» أن خبراء وزارة الزراعة قد أعدوا في الآونة الأخيرة دراسة مكثفة لتحديد مدى الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الدولية والمترتبة على اتفاقية الجات على الزراعة المصرية وذلك من جانبين:

- يؤدي التخلص من إجراءات حماية الزراعة في البلاد المتقدمة إلى انخفاض العرض من السلع الزراعية وهذا يؤدي بالتالي إلى ارتفاع سعرها العالمي - يتوقع أن يرتفع سعر الألبان والسكر والقمح بدرجة أكبر نظراً لامتتها حالياً بدرجة عالية من الحماية - يتوقع ارتفاع سعر القمح بدرجة كبيرة في بداية التحرير إلا أنه يقدر أن إنتاج القمح يمكن أن يزيد بعد فترة لإشغال بعض التخصيرات في الترتيب الحكومي لبعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا

- تخفيف نتائج الدراسات إلى أن ارتفاع سعر الأرز سوف يكون أقل من باقي الحبوب، ذلك لأن معظم إنتاج الأرز يتم في دول أغلبها نامية. والأمر المتوقع أن إلغاء إعانات الدعم والحماية للسلع الزراعية في المجموعة سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلع مثل منتجات الألبان واللحم والدواجن والزيت والإسفالة إلى القمح مما يعني زيادة قيمة واردات مصر من هذه الدول وتقليل دول إعطاء الجات.

قاسوا بممارسات لقياس أثر تحرير التجارة الزراعية الدولية على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وبناء عليها تم بناء بعض نماذج للتجارة الزراعية أتمت أغلبها بالتمويل على أثر التحرير على الأسعار المالية للسلع الزراعية مستخدمة في ذلك كلها على مجموعة المرونة السعرية والعمرية. وبالرغم من تفاوت نتائج الدراسات التي نشرت حتى الآن إلا أن هناك بعض المؤشرات العامة التي قد تتفق فيها ومن أهمها

السلع الأولية هو أثرها على زيادة فاتورة الواردات من السلع الغذائية كالقمح والسكر والزيت واللحوم الحمراء الجانب الثاني العمل على تعظيم الاستفادة من الاتفاقية وتخفيف ما قد يترتب عليها من أعباء، وذلك عن طريق زيادة الإشباع والصادرات وتخفيض الواردات وتسليماً للقصور على أهم ما تضمنته هذه الدراسة الاستراتيجية تشير في مجال الحديث عن الجانب الأول أن كثيراً من الباحثين والمعاهد البحثية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتشير البيانات إلى أن قيمة الواردات المصرية بلغت نحو ٢٤ ٤ بليون جنيه منها نحو ٨ ٥ بليون جنيه أو ٢٤ / واردات زراعية في متوسط الفترة ٨٩ - ١٩٩٧

وتستثير البيانات إلى أن نحو نصف واردات مصر من القمح تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٨٪ من أستراليا، ٨.٨٪ من فرنسا، وإذا أخذ في الاعتبار مقدار التغير في الأسعار العالمية نتيجة تبني اتفاقية الجات مع اعتراض أسعار القمح المستوردة من القمح إلى زيادة الإحصائية في قيمة الواردات المصرية من القمح سوف تصل إلى نحو ١٥ مليون دولار. أما عن السكر فكانت فرنسا والبرازيل من أهم المصدرة للسكر لصغر حجم الإنتاج المحلي. أما متوسط واردات مصر من السكر ١٩٧٧ فبلغ ألف طن في متوسط الفترة ١٩٨٨-١٩٩٢ ونظرًا أن تزيد قيمة هذه الواردات بنحو ٢ مليون دولار.

والملكة المتحدة من أهم الدول التي تستورد منها مصر هذه السلع وتقدر الريادة في قيمة وارداتها بـ ٦٧ مليون دولار، أما بالنسبة للحوم الحمراء فكانت ألمانيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية، إيرلندا، فرنسا، هولندا من أهم الدول التي

[illegible]

— أما بالنسبة للجانب الثاني وهو محاولة تقطيم الاستفانة من الاتفاقية وتخفيف ما قد يثرب عليها من أعباء، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج

التاريخ

والصناعات وتخصيص الموارد
فقرصن (الدراسة) أهم الإجهادات
الاستيعابية للتميز الزراعية في مصر
والتي تعمل على تحقيق كل من خلال
العاملين واستثمار القوة اليدوية
وتخصيص تكلفة إنتاج الوحدة المنتجة
وتحسين الجودة وبالتالي زيادة القدرة
على المنافسة في الأسواق المحلية.

- الاستثمار في برامج استصلاح
الأراضي الجديدة يعمل ١٥ ألف
فدان سنوياً مع تزايد ١٥ ألف فدان
منها سنوياً إلى ١٠ ألف فدان من
شباب الخريجين في إطار مشروع

استراتيجيات مرنة

للتصدي لزيادة فائدة

الواردات من السلع

الغذائية تقضى بزيادة

الإنتاج والصادرات

مبارك القوي
للمساهمة في حل
مشكلة الطاقة
وتخصيص المساحة
الباقية للمستثمرين
وصغار المزارعين.
ومن الجدير بالذكر
أن المساحة المزروعة
قد زادت من ٦.٢
مليون فدان عام
١٩٨٢ إلى حوالي
٧.٧ مليون فدان
عام ١٩٩٤ كما أن
المساحة المحصولة
زادت من ١١.٢
إلى ١٩.٤ مليون

٢/ سنويا في بداية
٣/ يبلغ حوالي ٤

إحداثيات مياه الري وما ينبغي برامج الإرشاد مع في زراعة قصب في زراعة وإنتاج السكر وعدم التوسع المستفادة من علوم هندسة الوراثية في صميرة العمر وتحتاج قبل وتتمثل الملحة في إدارة المياه داخل أراضي بالليزر مما

من تقليل استخدام
والمبيدات والاعتماد
البيولوجية للتكاملة
والفرمونات بما يقلل
مستوى الضرر ويمنع
الغالبية والتصدير
في البيئة من التلوث
الجدير بالذكر أنه
ن زراعة حوالي
استخدم مبيدات
ذلك هذا العام في
القطر.

بانتاج الوطنى من
يونان سنديا في

۱۲ سنایر ۱۹۹۵

عام ١٩٩٣ إلى حوالي ١٨ مليون طن سنوياً في نهاية التسعينيات ومن الجدير بالذكر أن إنتاجاً من السمك عام ١٩٨٢ بلغ ٨ ملايين طن فقط.

ويشهد هذا العام بداية استخدام
سلالات القمح الجديدة التي تم
استنباطها وتميزت بمقاومة
الحشرات في النبتة الواحدة مع
استمرار برامج تربية الأرز ومعالجة
إلى المرتبة الأولى إضافة لمعالجة
بالتبعية لمخطوط إنتاج غذاء كما يشهد
هذا العام أيضا نجاح زراعة القمح
الصفراء، كما تم لعلاقات التوليد
احتياجات صناعة الدواجن وفتح
اقتصادياتها وهي الجدير بالذكر أن
إنتاجا من القمح وصل في العام
الماضي إلى ٢٠٠ مليون طن
والقطن ١٠٠ مليون طن
كما أدى إلى تخفيض الواردات
وتصنيع نسبة الكفاف الذاتي من
القمح من ٢٠٪ إلى ٨٠٪ في عام ١٩٨٢ وإلى
حوالي ٩٥٪ في عام ١٩٨٣ وهو زيادة
السكان والاستهلاك ما دعا المجلس
عرضي للقمح إلى صورة الأرز إلى
المزاد التجاري للقمح في لندن هذا
التشريع وكذلك تم المجلس العالمي
لصن مصر لتربية القمح الجديدة
اعتبارا من ١٩٨٥ تقديرا أن تحقق في
مصر من إنجازات في مجال تطوير
إنتاج القمح.

الحفاظ على ماتحقيق من زيادة في إنتاجية القطاع الزراعي (أ) تستأجر زعماء للحد من ٩٠ في المائة من الماشي (الذئب) ويؤم ما حصلوا عليه من زراعة ٨٨٤ فدان خلال ١٠ ملايين دينار زرع وهو يعادل ما كانا تحصل عليه من زراعة ٢ مليون فدان مع تطوير تلك والحفاظ على مكانة القطاع الزراعي في الأسواق المحلية (ب) ما تم تصديره من فطن هذا العام حوالي ٢,٥ مليون دينار وتقرير أنجيحاجات للصناعة المحلية.

— الحلفاء على ما تحقق من زيادة في إنتاجية قصور السكر حيث تمثل مصمم لدراسة الأولى في الصالح في إنتاجية للفدان من قصور السكر (حوالي ٤٤ طن للفدان في ١٦ شهرا) ودراسة تمديد زراعة وتصنيع وتجارة القصب أسوة بما تم في محصول القطن حيث أقرت بخيرا قوانين تحرير تجارة الداخلية وفتح بورصة ميناء البصل واتحاد مصصري القطن من مجلس الشعب المؤر



الجات والملكية الفكرية

إن قيام الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية سيكون من شأنه خطوة هامة في استقرار الأوضاع في لبنان الذي يتصل خطية بملحة نوع خاص من الناس يدفعون الجزية لسرقة والسلب لغير شرعية وتضمن الانتفاضة كل بيوت الحماية الهامة التي تنص عليها اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية وتوضح أن برامج الكمبيوتر تحمي

أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدر على ضمانها ما سبب القرصنة في مجال الأعمال التجارية خارج الولايات المتحدة ما يتراوح بين 170 مليار دولار سنوياً وسواءً إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد استطاعت أن تخلص ضمانها فهل يستطيع نحن نحن نصفي ضماننا في المجرى وفي الولايات المتحدة وفي أمريكا الجنوبية وفي المنطقة العربية وفي المناطق الإسلامية في آسيا وإفريقيا... هل نستطيع وإذا استطعنا نحن ضماننا هل نستطيع أن نخلص للجميع على حقوقه الفكرية؟ أم أننا قد فشلنا نحن الآن مع الحكومة في جمهوريتنا أن نخلص لها على حقوقها وفي التي أصدرت القوانين التي تخص الملكية الفكرية فهل نتجح مع الدول الأجنبية رجوع ذلك.

[illegible]

تكونت مجموعة استشارية العربية في قطاع الأعمال لفتح آفاق جديدة للتعاون بين القطاعين العام والخاص. انشأت اللجنة لبحث القضايا المتعلقة بالبيئة العربية من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة. أما أحدث ككل في الاتفاقية رغم ما تنويها من نقص في بعض جوانبها فقد جدد بعض من الحماية من شامه إلى هذا من الدول التي يزيد عددها على مائة عضو في منظمة التجارة العالمية للجان التي يقدم مساهمة في التقييم الاستراتيجي لى وجهها الاقتصادي العالمي من جوارده اقتصادي صفة



ندوة حول الحجات ومشاكل الثقافة والفكر

كتب / مصطفى عبد الغني :

من شأنها دفعنا للعيش في العالم المعاصر -
 - تبنية الفكر الاشتراكي في ان الحجات ليست اكثر من لحام
 ليدفع الدول الكبرى على الدول النامية. فعملت على انشاء
 العديد من المنظمات (المند الدول، صندوق النقد الدولي)
 وانفردت الحجات للسيطرة على الاقتصاد العالمي وتسييره حسب
 مصالحها. فاشاد د. مصطفى القلي منذ بداية (وكان رئيس
 الجلسة الاولى) الى ان الاتفاقية ظاهرها اقتصادي غير ان
 باطنها سياسي ذات طابع ثقافي. ومن هنا تنبه منذ البداية ان
 تأثير هذه الاتفاقية سيتحدد في الجانب الفكري خلال اثنى
 للثقبة الفكرية والمؤثرة في صناعة الكتاب كما اشار
 قريبا الى هذا الاستشار عبد الحليم التشارين حين قال في الدول
 للتقنية صناعيا رأت ان لها حقا أصبحت تهدد من وجهة
 نظرنا لان الدول النامية تستفيد منها بدوى انها تعتمد
 اسما لتلقيها او استنساخها. فكان هم الدول الكبرى - غير
 السيطرة العلمي - الحصول على عائد هام ضخم من الدول
 النامية غير ان ابراهيم للمعلم توفد اكثر عند الجانب الثقافي
 الضائع بصر خاصة في الوطن العربي او العالم كله. فراح
 يشير في ضوء الحجات الى التراجع الذي يشهده في الهويات
 في السنوات الأخيرة. كما شدد على كارة التزوير والسلبات
 والصلوات التي يستغلها للزورين فمعها اقتراحات عديدة
 للمواجهة متسلسلا غير مرة عن دور الاتصاات العربية
 واتحادات الناشئين العرب واختتم كلمته بضروة الاجتماع
 الكمال باهمية التزوير على جميع المستويات وان يرتفع في
 ضمير الجميع مدى خطورة تلك الجريمة على الادب والثقافة
 خاصة مؤكدا ان الرقابة مصر او تشجيع التزوير الداخلي في
 مواجهة ما يخطط لها على مستوى اتفاقية مثل الحجات.
 وفي هذا اشار لامي لطفي الى خشبيته من لسان
 بالسيادة الوطنية حين تطبيق حجات التي تبنيها الدول الكبرى
 على الدول النامية.
 وكان هني طلبة كثر الجميع تحديرا من هذا النظام العالمي
 الجديد الذي تسيطر عليه المنظمات وفي مقدمتها الحجات ،
 فراح يبعد الاخطار التي تهددنا اليما من جراء خلق الشمال
 لظفاته للسيطرة الاقتصادية علينا ، متسلسلا اكثر من مرة :
 التي للقليل ، فعاد اعيننا نحن لواجهة السيطرة العربية
 الجديد واساليبها التي تطورها عبر البات وتتميزت
 تمنحها صيغة قانونية وحلول توظفها من اجل مصالحها
 فقط.

ولا حظ ان التمهيد لاتفاقية الحجات (الاتفاقية العالمية
 للجمعية الجرمكية والتجارة) منذ سنوات انتهى وهو يحمل
 وجهات نظر وتقارير اقتصادية ومالية كثيرة. دون ان تحظى
 ليه القضايا الثقافية عينناي قدر من الاهتمام رغم خطورة
 هذه القضايا.
 ومن هنا تأتي أهمية هذه الندوة التي عقدت اخيرا بالجنس
 الاي للثقافة تحت عنوان (الحجات والكتاب) بين يومي ١٠
 يناير و١١ يناير ١٩٩٥ للجنس الايلى د جابر عصفور
 منحا مونا وشمعا وشارك فيها صفوة من مثقفينا ذكر
 منهم الكاتبة مصطفى القلي ونعمان جلال ومسحبة القنوبي
 وحسام عيسى ونور ارجات ايضا للسفير عبد الروف الريدي
 والناشر للمهندس ابراهيم المعلم ولامي لطفي وهاني طنبة
 وعبد الحليم التشارين وغيرهم.
 ولول وهلة فان لره يعاني كما اتفق المشاركون من عدم
 فهم واضح لموضوع الاتفاقية المتخصص ليس بين ابناء
 غياب ندوة واحدة تناقش قضايا الثقافة في الاتفاقية. الخ)
 ومن هنا ، فان الندوة كانت فرصة لبلورة عديد من الاسئلة
 كثر من صياغة لاجابات والدية. وهذا الحوار هو الذي فلي
 بالضرورة اكثر على الثقافية ، وعمورا فوق الخسائر للثقافة
 نتيجة لتطبيق الاتفاقية في للجلال الزراعي او تصارة
 المستوجبات او للناس الى غير ذلك. فمن المؤكد ان الدول
 المتقدمة صاحبة الفكرة الاولى للاتفاقية منذ نهاية الاربعينات
 عملت على اضافة بند حماية الحقوق الفكرية في نهاية
 الجولات التي وصلت الى التوقيع النهائي لها في مرتكز اول
 هذا العام ١٩٩٤. وكان الهدف الاساسي هو زيادة تصنيف
 الحلفة على العالم الثالث الى نظام عالمي للجديد. فخطرت
 هذه الاتفاقية على اعضائها - ومنها مصر - ان تعرف الكثير
 من التكنولوجيا ، بل وتوقع علينا انصا العقليات - خال
 الثقافية - حين نقوم باستخدام الصناعات للثقافية
 التكنولوجيا ، وهو ما يصل الى خطر افكار او المنتجات
 الفكرية بعدما أصبحت قبيحة للمنتجات تكن في محتواها
 الفكري بما فيها حقوق النشر والبحث والتطوير والادماج
 الاساسي وما الى ذلك من مظاهر التطور الفكري. وهذا يعني
 ببساطة اننا لنستطيع الافادة من التكنولوجيات المصرية دون ان
 نصاح للدول الكبرى بشروط فرض مستويات عالية من
 حماية الحقوق للثقافة الفكرية. مما يؤدي - في الغالب - الى
 قيام سلطة احتكارية في مجال المعرفة للعاصرة وهو
 ما يصل بنا الى ان الدول المتقدمة ترى ضرورة رفع مستوى
 الحماية للملكات الفكرية لتصل الى ٥٠ عاما لحقوق الطبع
 ١٠ اعوام لحقوق نقل الدوائ الاكترونية وبرامج
 الكمبيوتر. وهو ما يضاعف قيودا على التكنولوجيا
 المتطورة. وبالمختصر ، لن نستطيع الحصول على الافادة
 من نتائج الفكري في مجال مثل ترجمه دون ان تكون تابعين
 لهذه الفكرة الخارجية مما يحوّل كثيرا من العوامل التي تكون



المصدر: السوفيت

التاريخ: ٢٢ جمادى ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الجات» تناقش تعديل قوانين حقوق الملكية الفكرية

كتب - خالد محمود:

انتهت للجمعية الدولية «الجات»
للمفاوضات الخاصة حول تعديل
القوانين التجارية لحقوق الملكية
الفكرية، وحق المؤلف في كاتبة
مجالات الابتاعات التكنولوجية والفنية
وأوصت بإنشاء هيئة تضم أعضاء
من كاتبة دول العالم للمشاركة في
الانفاقية الخاصة بابتاعات المؤلفين
في مجال النشر والفنون والفنون
بمطابقة أنهاء الفهم وسوف تعلن
نتائج هذه المفاوضات خلال أيام في
لوسرنا، ثم يتم إرسالها في
للإسست المسئولة بالعمول للوقعة
على بنود الاتفاقية وعندهم ١١٧
موجة.

كانت منظمة «الجات» قد ناقشت
في إطار مفاوضات لجمعية الخاصة
لها ما يتعلق بالشؤون التجارية
والحقوق الفكرية وحقوق الملكية
الفكرية للمؤلفين والكتاب.



المصدر : نصف الدنيا

٢٢ سنة ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السياسة x برتقالية

الدول النامية .. بين المطرقة والسندان

لعل الكثير منا لا يعرف أو لا يهتم بمعرفة ما هي اتفاقية الجات ، وما هو تأثيرها على أي مواطن في أي بلد ، فقد ظلت لسنوات طويلة بعيدة عن المنظار القريب من أي إنسان .

أما ما هي اتفاقية الجات فيمكن تعريفها بأنها أحد فروع الأمم المتحدة تحت اسم اتفاقية التجارة والتعرفة الجمركية .. أما عمر هذه الاتفاقية فهو منذ سنة ١٩٤٧ بعد قيام الأمم المتحدة على أسس مالية وأمال كبير وكانت الفكرة هو أنه بجانب قيام منظمات تهتم بالمطولة والأمومة ، وأخرى تهتم بالزراعة والصناعة والصحة . أنه لابد من قيام منظمات تهتم بالمواسي المالية والاقتصادية والتنمية والتطويرية . ونجح المجتمع الدولي في إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية ولكنه لم ينجح في ميدان التجارة الدولية إلا في حدود ، وتكرر بين الدول المشتركة العمل بالجانب الخاص بتحرير للتجارة الدولية موز التعرض لبلالي بنود الاتفاقية .

وإذا ساعدت هذه الاتفاقية بعد قيامها على حدوث حركة انتعاش في التجارة الدولية ، حيث تم تخفيض الجمرك على الواردات بما يعادل ٥٠٪ في المتوسط ، وخفض الجمرك مرة أخرى سنة ٨٥ بنسبة ٣٠٪ مما أدى إلى بعض الانتعاش الاقتصادي لفترة بدأت بعدها الدول مرة ثانية في فرض الحماية الجمركية على وارداتها وفي مقدمة هؤلاء اليابان والصور الأربعة الآسيوية .

ولمنا نذكر المشاكل القائمة الآن بين أمريكا واليابان التي فرضت حماية قسبة على وارداتها وفي مقدمتها تلك الآتية من أمريكا لدرجة أن وصل لفض الاحتياطي لدى اليابان إلى ١٣٠ مليار دولار . وأدى إلى أن أمريكا من جانبها أخذت هي أيضا تفرض نوعا من الحماية بواسطة سلسلة من الإجراءات الحمائية . ولم تكن هذه الإجراءات والقوانين تتعارض مع اتفاقية الجات .

ومع تزايد المشاكل بين الدول وأصرار أمريكا على أن تسود مبادئها والتي فرضتها أيضا على صندوق النقد والبنك الدولي وهي حرية التجارة بكل معناها وفتح حدود الدول لم يمكن أن تصدر دولة أخرى بدون حماية جمركية أو بدون قيود على الاستيراد . تكرر عقد اجتماع دول في أوروبا وأمريكا لمناقشة هذه المشاكل والأعداد لقيام منظمة التجارة الدولية .. والذي يبين مدى صعوبة هذه المشاكل على الحل ومدى تعقيدها هو أن دورة أوروبا - كما عرفت - استمرت ٨ سنوات في مناقشات عديدة انتهت بالاتفاق على قيام منظمة التجارة مع وجود بعض البنود التي مازالت معلقة وهي الملكية الفكرية والتي تمتد إلى الكتب والسينما الخ والتي لأمريكا فيها سبق وسيطرة الأمر الذي ولقت لأمه فرنسا إلى أن اتفق على تأجيل مناقشة هذا البند .



المصدر : نصف الدنيا

٢٢ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفي الدار البيضاء في المغرب في العام الماضي اجتمعت ١٢٠ دولة وافقت على قيام المنظمة على أن تقوم الدول الممثلة بالتصديق عليها في خلال عامين وحتى الآن صدقت عليها ٧٤ دولة إما مصر فقد وافقت عليها ولم تصدق عليها حتى الآن .
والسؤال هو لماذا يحدث إذا لم تدخل أي دولة في عضوية هذه المنظمة .. الرد يأتي سريعا بانها سوف تكون في عزلة عن باقي الدول حيث لن يوافق لها على أي قرض أو استيراد سلعا . على أن الآراء كلها اتفقت على أن هذه الاتفاقية إنما سوف تكون لصالح الدول الغنية حيث سلعا أكثر جودة وتكنولوجيا أكثر تقدما وأنه نتيجة لهذه الاتفاقية سوف يدخل ميزانياتها ٢٠٠ مليار دولار وتنفذ الدول النامية حوالي ٧ مليار دولار .
أما مصر التي تستورد ما قيمته ١١,٥ مليار دولار فسوف يرتفع هذا الرقم إلى ١٥ مليار دولار نظرا لارتفاع أسعار الواردات نتيجة لهذه الاتفاقية .
انجي رشدي



المصدر : **الإحصاء الاقتصادي**

التاريخ : **٢٢ يناير ١٩٩٥** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ندوات

الزراعة بين : مصر وأوروبا والجات

مقدمة
قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة
الاسبوع الماضي ندوة لاستعراض الدراسة التي
اعدها القطاع تحت عنوان «السوق الأوروبية المشتركة وتجارة
مصر الزراعية الخارجية في ظل اتفاقية الجات»

وناقشت الندوة التي عقدت تحت رعاية الدكتور يوسف والي -
نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضي -
الفنانج التي توصلت اليها الدراسة.

وصرح الدكتور سعيد نصار - المشرف على قطاع الشؤون

الاقتصادية
بوزارة الزراعة -
بأنه قد تمت
مناقشة
التوصيات التي
تضمنتها الدراسة
فيما يتعلق
بالزراعة المصرية
خلال السنوات
القادمة في ظل
التفسيرات
الاقتصادية
الجارية بعد
تطبيق اتفاقية
الجات.



د يوسف والي.



المصدر : الأمانة العامة

٢٤ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مستقبلنا الاقتصادي وتحديات الجات

سوف يكتمل في جودة المنتج مع رخص سعره الأمر الذي يوضح منه خطورة هذا الوضع على الدول النامية ومنها مصر. نظرا لتأمين الدول المتقدمة بحكم امتلاكها وتقدمها العلمي في إنتاج سلعة ذات جودة مرتفعة بتكلفة معقولة ورغم أهمية هذه الاتفاقيات التي ولعها مصر منذ أكثر من تسعة أشهر، ورغم أن أكثر من ٧٠ دولة من بينها الولايات المتحدة واليابان والمانيا أسد صمغت مجالسها التشريعية عليها، فإن موقف المسؤولين في مصر - رغم استنساخهم مدى خطورة نتائج اتفاقيات الجات على مستقبل القمعة في مصر - لم يتحول بعد. كذلك لم ينتظر مجلس الشعب هذه الاتفاقيات حتى الآن.

ولما كان قدر مصر يحكم لقلها الدولي هو الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي فإنه يجدر لمانا من قبول تحدي الجات لا من شأن التفاوض من ذلك هو مزيد من المشاكل الاقتصادية لمانا. الأمر الذي يستلزم تصالح كافة قطاعات الدولة بصفة فورية على توفير كافة الامكانيات للمعنة لإنتاج سلعة مصرية تتواءم فيها مواصفات الجودة العالمية، كما تتطلبها المؤسسات العالمية المتخصصة مثل الأيزو، بإسراع متنامية الأمر الذي يتطلب سرعة أحداث ثورة في الجاهز الإداري تهدف إلى تحطيم البيروقراطية البيروقراطية. وقد يكون اللحل الذي شربه الرئيس مبارك مؤشرا بانخراطه ففراوات تساعده ومرة لتحطيم البيروقراطية في مجال الاستثمار بالقوة لكافة أجهزة الدولة لتحرك بجدية نحو الوصول إلى الهدف المنشود.

ليس من قبيل المبالغة القول أن توقيع اتفاقيات الجات في مدينة مراكش في أبريل ١٩٩٤ يعتبر أهم حدث اقتصادي يشهده العالم منذ نصف قرن ويكافئ منذ توقيع اتفاقية بريختون وواين في عام ١٩٤٤. والتي فتح عنها إنشاء منظمة للتجارة العالمية في جنيف. إلى أن العالم قد وضع لأول مرة قسي التسيير في الحسب حيث الأسس لنظام جديد للعالم للتجارة العالمية وذلك بعد مفاوضات متعددة استمرت لمدة ٤٧ عاما.

عمرو عبد اللطيف هاشم

سفير سابق بوزارة الخارجية

والأخفى طبعاً على القارئ الإصمعية القسوى للتجارة العالمية بالخصمية للتنمية في أية دولة من دول العالم متقدمة كانت أم متخلفة. وما يزيد من أهمية هذه الاتفاقيات أنها بوضعها أساس للتجارة العالمية تكون يفتقها قد وضعت لصور الفاتح الذي يقوم عليه الاقتصاد العالمي بعد أن وضعت اتفاقية بريختون وواين المشار إليها كلا من محور النظام النقدي العالمي الذي يتواءم صندوق النقد الدولي ومحور النظام المالي العالمي فتتوحد باليتك الدولي.

وتهدف اتفاقيات الجات باختصار إلى ما يلي:
١ - تحرير التجارة العالمية مما يرد عليها من قيود وذلك من خلال تخفيض الدعم على المنتجات الصناعية والزراعية الأمر الذي يهيئ المناخ للمنافسة الحرة.
٢ - عدم التمييز بين الدول المختلفة بالخصمية للعلاقات التجارية فإذا أضعنا النظر في هذين الهدفين يتضح أن العنصر الأساسي في المنافسة على صعود التجارة العالمية



المسائى



«التوليفة» صعبة .. لكنها ليست مستحيلة

لم يعد هناك مفر في ظل اتفاقية الجات الجديدة من أن نعد أنفسنا لكي تكون جزءا من الاقتصاد العالمي يؤثر فيه ويتأثر به.. وتحاول الاستفادة قدر المستطاع من إيجابياته كما نسمى بجذبة لتلاقي مائد يفرسه علينا من سلبيات.

وإعرف دون شك أن قيام تكامل اقتصادى عربى يقوينا على سوق عربية مشتركة في أسرع وقت ممكن هو نصف الطريق إلى شاطئ الأمان أمام العرب جميعا بدلا من الشرق في أمواج الصراع الاقتصادى للعالمى العاتى أو مجرد القنعة بلفات مولد الأقوياء.

ومع ذلك.. والى أن يقنع العرب بجنوى تكاملهم الاقتصادى باعتباره ضرورة مصر.. فإن هناك في حركة الاقتصاد العالمى اتجاهات إيجابية كثيرة يمكن أن تستفيد منها دولة مثل مصر ذات وزن سكانى كبير وذات موارد اقتصادية معقولة لو أنها أحسنت حساب خطواتها واتخذت الإجراءات اللازمة لذلك.

وفي مقدمة الاتجاهات الإيجابية في الاقتصاد العالمى تسعى الشركات الكبرى في الدول الصناعية المتقدمة للهجرة إلى الدول ذات الاقتصاديات الناشئة وفى العالم الثالث، أو المتحولة من الاقتصاد الأوامر المركزية إلى الاقتصاد السوق خاصة في شرق أوروبا.. والشركات الكبرى تقوم بهذه الهجرة لعوامل متعددة أبرزها الارتفاع الهيب في أجور عمال الدول الصناعية كعنصر أساسى في زيادة التكاليف إلى جانب رغبة هذه الشركات في الاقتراب من أسواق التصدير.

أما الاتجاه الإيجابى الثانى فهو سعى صناديق الاستثمار العالمية وشركات إدارة المحافظ المالية إلى العمل في الاقتصاديات الناشئة والاستفادة مما يتحقق فيها من أرباح عن طريق العمل في البورصات وأسواق المال.. والمراهنة على الشركات والمضروعات التي تقام في تلك الاقتصاديات الناشئة. ويرتبط بذلك اتجاه ثالث أرتباط السبب بالنتيجة وهو اتجاه الدول الصناعية إلى تقليل حجم القروض والمعونات التي يمكن أن تتدفق منها إلى العالم الثالث سنويا مع تعويض هذا النقص عن طريق عمليات الاستثمار المباشر التي تقوم بها هناك أي أن الاستثمار المباشر سيحل تدريجيا في السنوات القادمة محل القروض.

ولذلك إن الاستفادة الحقيقية من هذه الاتجاهات الثلاثة القائمة في الاقتصاد العالمى المعاصر تتطلب إقدام دول الاقتصاديات الناشئة على عمليات إصلاح اقتصادى ومالى وتقنى واسعة النطاق تتيح للدر المنسحب من حوافز الاستثمار وحرية الحركة أمام رموس الأموال وبناء أسواق مال وبورصات متطورة تستخدم أحدث ميكنات تكنولوجيا الحاسبات الآتية في إطار من الاعتماد الأساسى على الجات السوق الحرة.

وليس معنى هذا أننا ندعو إلى أن يكون هذا التطوير عملية عشوائية بلا ضوابط ولكننا نريد أن يكون قائما على تخطيط علمى سليم يمكننا من القيام بتنمية اقتصادية شاملة تعتمد



المصدر : الإهداء، المصاحف

١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على الاستثمار الوطني عام وخاص، والعربي والاجنبي في ان واحد.

وتقديرى ان مصر تسير بخطوات ثابتة ومبروسة على هذا الطريق وان الرئيس حسنى مبارك شخصيا يواي هذه العملية كل عنايته ورعايته ويثابرها باستمرار من خلال اجتماعاته المتصلة مع الخبراء ورجال الاعمال الى جانب المسؤولين الاقتصاديين في الحكومة والحزب الحاكم .

ولاشك ان البيانات انى اعلنها امس السيد صفوت الشريف وزير الاعلام عن مؤشرات النمو في سوق المال المصرية عقب الاجتماع الاقتصادى الموسع الذى عقده الرئيس مبارك برئاسة الجمهورية تؤكد اننا تسير على الطريق وقد يكفينا من هذه البيانات هذا رقم واحد او رقمين حول نشاط سوق المال منذ بدء عملها عام ١٩٨٥ ففي ذلك العام كان حجم التداول السنوى للجنينة المصرى فى سوق المال ٥٠٠ مليون جنيه ارتفع الى ٣ مليارات جنيه عام ١٩٩٤، وكان حجم رأس المال المقيد فى السوق عام ١٩٨٥ لايتجاوز ٥٠٠ مليون جنيه ارتفع الى ٥ مليارات جنيه عام ١٩٩٤.

وفى النهاية لايسعنا الا الاعتراف بان ضبط وتوليفة التحرير المالى والنقدى مع حوافز الاستثمار بحيث تصبح اليد ممتكنة نمونا الاقتصادى هى مهمة صعبة .. ولكنها امام خير لنا الوطنيين لايمكن ان تكون مستحيلة .

المحرر



«مسار» .. و«الأخبار»

وضغوط الدول الكبرى وتدخل الى حلبة المنافسة والصراع الصناعي العالمي .. والمعارضون يضعون يدهم على لوبيهم يقولون لكنا سنغرق في .. هوجة .. المنافسة غير المتكافئة من الشرق والغرب سوف نذهب منتحلتنا الوطنية وصناعنا سوف تواجه ماذنا حقيقيا ..

الاتفاقية بالفعل تستعمل بل كل الدول وليست مصر فقط .. فهو نظام اقتصادي جديد .. يضعنا مع أنظمة عالية عملاقة وجها لوجه .. لتصبح فيه المنافسة على اشدها ويكون البقاء للأقوى

لأيام ويبدأ مجلس الوزراء في مناقشة اتفاقية « الجات » .. وهي اتفاقية دوليتهدف الى تحرير التجارة الدولية الى اطلاق حرية التبادل التجاري بين الدول المشاركة .. والتي بلغ عددها حتى الآن ١٢٥ دولة ..

لكل الاتفاقية تخلى في السوق المصري نوعا من الترفيق والقلق .. البعض لا يعرف بعد ماذا تعني كلمة الجات او كيف بدأ التفكير فيها والى أي قرار انتهت ..

والآخر انقسم بين مؤيد ومعارض يرى المؤيدون أننا بنجاحنا في هذه الاتفاقية سوف نخرج من سيطرة

وقبل مناقشة الاتفاقية والدول الذي يمكن ان تلعبه بالمسية لخصر تعاملوا تتعرف على ماهية هذه الاتفاقية .. وكيف نشأت لغزتها ..

ما الهدف منها ؟ .. هل وضعها عقول اقتصادية جبارة هدفها احتكار السوق ووضع الدول الفقيرة والنامية في موقف لا تحسد عليه ..

عثرات الاسئلة .. تبحث عن اجابات .. ولينبدأ بقصة « الجات » ونشأتها .. وتاريخها ..

هل ننضم الى المستفيدين من اتفاقية تحرير التجارة ؟

المؤيدون : تنظيم لا يسمح بضغوط الدول الكبرى

المنظمة

حديث :

عواطف الكيلاني

هدف الاتفاقية !!

يقول الدكتور خلاف ان هدف الاتفاقية هو تسهيل التبادل السلمي فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية حيث من الضروري تصريف منتجات هذه الدول عن طريق التجارة الخارجية .. ولقد كان هناك قيود موضوعة في هذا الشأن .. ومهمة الجات ازالة هذه القيود .. او التخفيف عنها .. وسط هذه المهمة منحت الدول النامية التسهيلات وهنا ظهرت ظروف جديدة .. واكبت الدورة الأخيرة من محاضرات الجات .. وهي دورة اورجواي

لقد واكبت الدورة الأخيرة للجات نظروا قاسية لم يشهدها العالم من قبل .. من أهمها ان الكساد التضخمى توطد في كل دول العالم تقريبا شعرت في الدرجة .. والدول النامية في ظل هذه الدورة .. لم تستطع ان تخلق ثروة بعض الأنشطة الاقتصادية وخاصة في الزراعة .. واكبت الدورة الأخيرة من كفاءة انتاجها وتحتاج لدعم مستمر من الدول الاقتصادية .. وموصل هذا الدعم لارقام ٢٢٠ الى ٢٥٠ مليار دولار ..

كلمة تحمل الحروف الأولى لاسم المنظمة .. وللجات سكرتارية ورئيس وتنسج الدول الأطراف فيها التفاوض .. وتأسست بصفة دورية .. ولها مجلس وزاري مكون من وزراء الاقتصاد والتجارة للدول الأطراف في الاتفاقية .. يجتمعون في مؤتمر سنوي .. يقرر ما انتهت إليه المفاوضات التي تتلخص مستمرة .. طوال أيام المنظمة هذه المفاوضات تتم بين الحضور يتقدم بكتابة السمع التي يريد التخفيف عنها .. وهي سكراتية في أسواق الدول التي تتناول في الاجتماعات .. وتتقدم بالتأمل السلع المراد دخولها سوقا هو هناك وتقتات بين التفاوض بشأنها .. ما بين الدول الأطراف .. قائمة براد التخفيف عنها .. وقائمة بالسلع التي تستطيع ان تخفف عنها معقول السوق

وتعترض نتيجة هذه المفاوضات على المؤتمر السنوي للوزراء ليقرروا ما جاء بهد القوائم .. وهذه هي طريقة عمل

الدكتور خلاف عبد الجابر خلاف .. استاذ المالية العامة بجامعة القاهرة فرع بني سويف .. وهو عضو اللجنة العليا للتصدير .. وعضو لجنة متابعة آثار دورة اورجواي للجات وأخيرا لقد كانت اتفاقية الجات موضوع رسالة للحصول على الدكتوراه ..

قال تأسست الجات في عام ١٩٤٧ بموجب فئوتين عظميين في العالم .. فقد تعاملت الجات مع الدول النامية

في أواخر الخمسينيات ومنعنها مزايدين شامل في العملات وتقدمت الدول الفنية - الأطراف في الجات ١٩٤٧ بمشروع تضمن دخول الصادرات الصناعية للدول النامية الى السوق المتقدمة .. كما تضمنت تخفيضات من الرسوم الجمركية .. وهذا مستطيع القول ان الدول النامية .. لها نصص الرأيا في عام ٤٧ واستمرت الجات في جهودها .. بعدد دورات معاراضات الى ان جاءت الدورة في اورجواي لتقرر سادى أخرى يمكن التفاوض عليها في الجات

الجات هي منظمة اسمها منظمة الاتعا العام للتجريات والتجارة وهي

الرافضون: مناقشة
ظالمات
تؤثر
على
الناجيات
الحسنة

● إن الاعباء التي على مصر، هي ذات الاعباء التي على الدول النامية جميعا من مصر قد تخلصت من عبء هام وقت السوق الخاص بها، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، من تفهيم الرسوم الجمركية على ٧٠٪ من المتوسط، وإلغاء القيود على نظام الحصص، وإلغاء الدعم خاصة على الانتاج الزراعي، وغير ذلك من اجراءات وطولات الإصلاح. وبالتالي تكون مصر قد انتهت جانباً من جانبى الاعباء التي تشهدها الانمائية.

ويقول الدكتور خلاف عن المزايا الأولية في الاتفاقية فتحت أسواقاً لصادراتنا... إذ أكتسبت التصدير بالجملة وبالسعر الذي يطلبه السوق العالمي... وتصديرنا يكون... سعيها... أو خدمها أو حوّلها لانتاجها العكسي... وصادرات إيراداتنا منه... وسيتضمن في مقابل ذلك ارتفاع أسعار بعض الواردات الزراعية والذواينة... لأن هذه المنتجات كانت تدعم من دولها... وعندما يرفع الدعم ستترفع أسعار هذه المنتجات فيحدث عندها استيراد بأسعار أعلى مما قبل.

● يتوقع عددًا بعض أسعار السلع الغذائية، وسيكون مجال المنافسة شديداً على الخدمات، ولابد أن تكون قارنين عليه .. كما سيكون في حاجة للتكنولوجيا ولا يستطيع الحصول عليها .. ولا استطاعت الحصول عليها
لنستكون بأسعار مرتفعة نترتب على ذلك أن المنتجات منها ستكون مرتفعة السعر، وسيكون فيها ستكون مرتفعة منها ومن مزاياها فمثلاً لا يمكن أن تحصل على اكتشاف فوائد حديث لأمراض الفشل الكبدى، لا يمكن أن تحصل عليه إلا إذا دفعت عليه رسوماً.

ويقول: إن كل الدول النامية الأطراف في الاتفاقية ملقى على عاتقها

الاول : انها ستحذر سوقها ، بمعنى انها ستترفع الحماية الجمركية المفروضة على انتاجها المحلي لتحميه ، وستجعل سوقها مفتوحا للتجارة الخارجية ، وهذه الدول ستبدل جهودا كبيرة لان تتواءم مع هذه الحركة العنيفة الضاهية ، ان تطور انتاجها حتى يصدد في المنافسة ، اما نحن في مصر فقد انتهيينا من العيب الاول الخاص بتحرير السوق ورفع القيود على الواردات .

قال الدكتور خلاف الاتفاقيه
نصت علي منح الدول النامية فترات
انتقاليه تتراوح من ٥ إلى ١٠
سنوات.

ولتحقيق ذلك يجب أن يكون لدينا دراسة عن موقف السلع الزراعية سلة سلة موقعها من ناحية الإنتاج ومن ناحية التصدير ومن ناحية الاستيراد.

أجري لما يسفر عنه تنفيذ الاتفاقية من
سليبات، وتدريب الكوادر المصرية على
تقنية التعامل مع الاتفاقية.

● إمكانية ترويج المنتجات في مناطق
المهجر في استراليا وأمريكا، فضلا
عن الدول العربية، والحفاظ على

تصميم هياكل الإنتاج الجلي على المدى المتوسط والطويل، تتمثل في الإنتاج بكفاءة عالية، والاستغلال الأمثل لأوقافنا المشربة والطبيعية، والمالية المتاحة علاوة على ضرورة إزالة العقبات التي تعترض السلطات الحكومية الأخرى، في وجه إمكان قيام مشاريع اقتصادية عربية، ويمكن أن نتبع تصرف المملكة المصرية في هذه السبيل بدرجة كاملة. هذا من جانب ومن جانب آخر هناك إمكانية التنسيق الاستثماري بين الأرواح العربية لاستنتاج سلع وخدمات منافسة، على الصعيد الدولي.

مناقشة الطاقة

وهناك سلبيات كثيرة يغفلها
براء الاقتصاد منها
ارتفاع أسعار الواردات عند رفع
دعم المقرر لها من قبل حكومات
حول المصدر لهذه الواردات .
يستكون السوق المصرية بعد الفترة
الانتقالية محلا للمنافسة من الخارج
ما يعرض للجهاز الانتاجي المحلي
ضربات ، ما لم تكن وحدات هذا
جهاز مستعدة للمنافسة ، وطورت
سما

وأياها ترتب على استمرار العمل التجاربي في الدولة العربية تصاعد دور هذه العمالية، واستحدثت الحركة والحركة، وخلال هذه السنين إلى أن طرأ التراجع الخارجي في هذه الدول، كانت لا تسلب بشكل كبير من هذه الفترة الهزلة، سيق الكلمة الشرقية، وتظهر الحياة الجديدة خاصة بفضل في العالم الجديد، ورمز نقل الأشخاص عبر الدول بشكل توسع لتسليم، وأصبح التقليل استخدام إلى أخرى للعلوم في الفلكس والتكنولوجيا وغيرها وأصبح هناك نشاط حمى نسبي توسعا فيها في العالم أيضا وهذا كان استيعاب في الفاضلات في العام ١٩٨٦ وفي التي انتهت في العام ١٩٩٤ وأوقفا عليها في ديسمبر ١٩٩٢ وفي العراق مجلس الوزراء الدول الأطراف في الجات في أبريل ١٩٩٤ في مراكز بين وأوقفا في الفاضلات الجديدة، وهنا تأسست منظمة تسعى لتنمية التجارة العالمية بين الجات، ما أدخل عليها من اتفاقيات وأصبحت مثل مجموعة من الاتفاقيات التي تسري كروتوكول أطلق عليها جات ١٩٩٤.

وقد سارعت جميع الدول بالانضمام إليها، إلا أن عدد الدول الصورية يتبقى فقط طويلا، وقد استغرق استيفاء صغر كمزوف كامل ست سنوات.

ولم ترتبها مراقب ثم ربح في كامل، ثم طرف كامل.

الحاسبات الإتفاقية

يقول الدكتور خلاف سيكين تعامل مصر الفاسيوي السبلي والخدمي والتكسليوي في أعلى ألقار منقطع لا يسمح بظهور أو تصف من الدول الكبرى، حيث أن الاتفاقية الجديدة بظمت طريقا للنفاذ أمام أية مصر المزاغات تمصيل واضع، وفرة وجزية، باعتبارها دولة منتجة للملاص الجافة القطعنة، وبمك زواج سبسية لتاتها، أن الدول المستوردة لهذه المنتحات هي الدول الصناعية - وخاصة أمريكا وكالنت أمريكا تعرض كمية محددة لكل دولة مصدرة لهذه السلع ولا تخاورها مثل ما حدث في حققة القصاص الصيني

حينما تناورض مصر حصرها في
صفحة التقييم المصري، نظرا لمر
الانتاج المحلي، احتجت وزارة التجارة
الأمريكية، بنسب زيادة الصادرات
المصرية في شأنها أيدت اضطراب
السوق الأمريكي وبحث هذا
الاضطراب في تعطيل الأيدي العاملة -
ورأس المال من ألت وخلافه - ومن
ثم منته في ظل الاتفاقية الجديدة
سيزعم الخصم بالكمثل في عام
٢٠٠٥ لحد هذا التباين يمكن
التفاوض المصري لنمو الحصة المقررة
للمصر في السوق الأمريكي بمعدل
تراكبي. قد يصل حتى عام ٢٠٠٥
إلى زيادة تبلغ ٢٧ / عما هو عليه
حاليا.

المصدر: www.al-akhbar.com

1990 年 5 月 10 日

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثانياً . ان نتكشف المزاي النسبية لكل سلعة لدينا زراعية أو صناعية ، فإذا كانت رديئة فلابد ان نتركها تذهب حتى يمكن ان نتقل العناصر التي تنتج هذه السلعة الى سلعة أخرى أكثر مبادأة

الفترة الإنتقالية

قال الدكتور خلاف لدينا فترة انتقالية من ١٠ سنوات ، وإن يفتح باب الاستثمار الى مصر إلا بالشروط الموجودة لدخول السلع حاليا .

واستطيع في هذه الفترة الانتقالية
 أن نعمل أن أضعها حتى تكون
 مسألة للنقاش الداخلي
 الخارجية، واستطيع بذلك إبعاد
 التركيز المصغر في التراجع في
 الأرض القوية الجديدة وندرس
 إنشاء الخدمات التي نطرحها،
 والإشراف عنها، والخدمات التي من
 أجل أن تكون محل التفاوض...
 وهذا ليس مسألة... من إن
 الجانب أضعنا وسلك حياطة وإن
 نفس الممارات، واستطيع أن نعلم
 إليها، وأني مضطرة وأصبح مهم
 استعانتها، وأني أصبحت
 مراقبتها صعبة جدا... وأعطيتنا
 تلك كيفية تطوير انتاجي، التي
 وكيفية مع الإغراق، وكيفية حماية
 المستهلك



المصدر : الأهرام

٢٧ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

وبدأ عصر الجات منذ ٢٧ يوما

هل نكسب أم نخسر .

وكيف نستعد للمستقبل ؟

منظمة جديدة تراقب التنفيذ

وتطبق الثواب والعقاب

البنك الدولي - صندوق النقد

منظمة التجارة العالمية

الأمم معقود على نظام اقتصادي عربي

لمصلحة كل بلد عربي

ثلاثة يحكمون
النظام الاقتصادي
العالمي الآن



ليس مهما كما مرة تدق الأجراس .. المهم ان يصل رنينها إلى الآخرين .. وفي الأسبوع الماضي نشرنا نتائج ندوة «الاستثمار العربي والقرن الحادى والعشرين» التى عقدها «الأهرام» وقدم خلالها مشروعاً لإنشاء «اتحاد المستثمرين العرب»

فوافق عليه المشتركون فى الندوة من رجال الأعمال والمستثمرين العرب وتحولت آخر جلسة فى «الندوة» إلى جمعية تأسيسية للاتحاد اعتمدت النظام الأساسى للاتحاد الذى قدمناه وانتخب أول مجلس إدارة له . ليكون التنظيم

الأساسى والرئيس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب .. وإحدى الآليات الاقتصادية شديدة الأهمية لبناء الاقتصاد العربى فى المرحلة القادمة وخاصة فى ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية وبدء تنفيذ اتفاقية الجات .

الاستثمارات بين الدول تمهيدا للتخلص من لبريات النموذج بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية .

كيفية التنفيذ

لما عى كيفية تنفيذ قرارات الجات فقد ولعت الدول حلال المعاملات التى جرت فى مراكش فى ربيع ١٩٩٤ على تمويل الاتفاقية العامة للتجارة والتمريفات . GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE

WORLD TRADE ORGANIZATION

إعتباراً من شهر يناير ١٩٩٥ لا أن هذا لأرض لها تطبيق فعلة واحدة وفى الحال ولما سيتم تطبيقها تدريجياً بحيث لتكتمل للناس كنهانية النظام العالمى للتجارة الجيد إلا فى عام ٢٠٠٠ والصدية لأزمات التطبيق فقد تقرر إعطاء امتيازات خاصة

الدول الأولى لمرأ التى يلى فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القوسى المحلى الإجمالى عى إلف دولار سنوياً لتسهيل السماح لها بأجراء أعمالاً اقتصادية دولية واستعمال القويود التكميلية وغير التكميلية إذا حدث لاضطرار كبير فى ميزان المدفوعات أو إذا تعرضت لاضطرابات مالية كبيرة . كما أصبح لها قدم المعاملة المثلية مع قراها بعيداً عى التمييز بين واردات الدول المتقدمة ومن لمتسوح به أيضاً لهذه الدول القبول فى اتحادات جمركية أو فى منطقة تجارة حرة مع تمييز شركائنا فى تلك المنطقة على غيرها وتقرر أيضاً أن تخضع الدول القارية القوية للجمركية المالية التى عيها عند بداية مرحلة أورجواى فى مدة أطول من لسانحة للدول النامية .

أورجواى عى تخيير نوعى بالغ العمق للاتفاقية الزمنية للتعريفات والتجارة المروية بأقل ومن أهم ملامح هذا التطوير

١- توسيع نطاق أقسام التى تخضع لتجارته تنظيم دولى لتتسلل السلع الزراعية بما فيها تجارة المايس والتسوجات لأول مرة فى تاريخ الجات

٢- تنظيم التجارة الدولية فى الخدمات كالتساريف والنقل والمصارف . والقنوات والسواحة لأول مرة باتفاقية عالمية تقضى بعدم التمييز بين مقضى الخدمات التجارية حسب الجنسية وتحرير القويود الداخلية المفروضة على لشركات الأجنبية فى مجال الخدمات فى أسواق الدول الأخرى . ويبنى موضوع لتتلاقى المعاملة بين الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية فى إطار تحرير التجارة فى الخدمات . مفاوضات قبل يناير ١٩٩٥ لسة بإضاهى اللجنة وقتل خبرى والاتصالات للزمنية وتنشمل هذه القضية موضوع تخفيض قايود التامسة عى حرة القبول منها فى دول الشمال وجماعة المعاملة للمهاجرة من التمييز بين الأجور فى ظروف العمل فى الدول النامية وتنظيم لخصاى التعريفات وتخفيض نهاية المعاملة والمحقق للزمنية التامل للمهاجر

٣- إجراء موضوع حقوق الملكية الفكرية . تحقيق التوافق وتحقيق برادات الاشتراح . ضمن اختصاصات ووزارة منطقة التجارة العالمية . وتخلل سوق تحقيق الفكرية الفكرية وإقرار الدول الموقعة بجمعيل عوان الفكرية الفكرية وبرادات الاختراع والعلامات التجارية لخاصة لاسمبال . تلك الحقوق

٤- فخلل معاملات والتكاملات العكسية عى أطول طبعه التجارية . ضمن الاتفاقية تحرير التجارة العالمية وقتل باب القويود المالية العالمية على عدم التمييز باستثناء بعض للشعارات الانتزاعية فى تشخيص القويود المفروضة على

عن اتفاقية الجات لندور نموها الجيدة ، فقد دأ عى منظمة التجارة العالمية ، المكلفة بتنفيذ الاتفاقية التى وافق عليها رسمياً وتضم ١٢٦ دولة . غير أن الهيكل التنظيمى والتفصيلى لهذه المنظمة لم يتكامل بعد ولم يتم اختيار كرامرها البشرية .. قبل يتبقى سكنين مبعدين عن هذا . أم سيكون لنا اسهلنا ورجونا المادى والمعنوى ؟ ولما كان الحديث قد كثر عى الجات . فاهما يرمع هذا لأثرل بعيدة عن النهم الكامل بما سيستتبعها من آثار عاية فى الاممية على الاقتصاد المصرى والعربى . فقد انقسمت لها حتى الآن نضع دول عربية . وديار . يبنى القول أن الدول النامية . مثلاً . قد جرى استئصالها من التشريع القويود الاممالاتية واخذت مهلة للتطبيق التدريجى خلال عشر سنوات تنهى عام ٢٠٠٥ .

وتبقى الجات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الدولية . أى فيها ليست منطقة دولية وأما الثانية فاشتت لها أمارة عامة يتوفاها الآن «ميتز سوزولاند» . وهى إطار الجات ثم عتد ثانى جولات للمفاوضات والاضرابات الدولية بدأت عام ١٩٩٢ . حيث تم فى لفرسبا عام ٩٤ . وفى برينخابا ١٩٩١ . وفى جنيف عام ١٩٩٦ . وفيها أيضاً عامى ٢٠٠٠ . ثم انتقلت إلى واشنطن عام ٩٤ و٩٧ وإلى طوكيو ٩٧ و١٩٩٧ وأخيراً كانت الجولة الخامسة فى أورجواى ١٩٩٤ وهى التى تنتج عنها صك ٤٠ وثيقة تتنوع عى أكثر من ٥٠٠ صفحة بصمت على أهوال الاممالات العامة للجات وقائمة منظمة التجارة العالمية مع بداية عام ١٩٩٥ والتطبيق التدريجى لقويود أورجواى خلال عشر سنوات لقد أدت المفاوضات للتخفيف من الأطراف التى أجريت على مدى ثمانية عقود فى



المصدر :

الأهرام - ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ - ١٩٩٥

حق تصعيد التزاماتها بشأن القطاعات
اقتصادية ومعدات التصدير
٢ - توتر العلاقات التجارية الخارجية في مجال
الإيجابات وبسبب لمر في ضوء إجراءات
مصر في مجال الإصلاح الزراعي ومن
أهم هذه الزاوية

١ - تنامي هذه التناقضات مصر فرصة
غير متجددة للحصول على عائد عال
تجاريا في الخدمات وتتيح لها أرضية
التفاوض مع البلدان العربية بخصوص
حقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف والميراث
المصري، كما تتيح فرصة لضمان حقوق
المصريين العاملين بالخارج، وتقديم أسواق
جديدة لهم

ب - من الناحية في الأدب إذا مات
تصميم نوعية الخدمة في مجال شركات
المطارات والتأمين أن تحصل هذه الأرضية
للمصرية على صفة كبيرة خاصة في
الجالين العربي والأفريقي وقد تزد بعض
الحاصلات الزراعية المصرية التي كانت
تفقد من قبل لمصر بجهود نوعية في
السوق الأوروبية على فرصة أفضل في هذه
الأسواق كما أنه من المحتمل أن من
تصميم الإنتاج المصرية من للمصناعات
المحصول على فرصة كبيرة في السوق
أوروبا والولايات المتحدة

ج - بالنسبة لحقوق الميراث للمصريين
من مؤلفين وممثلين وغيرهم من الجوانب
التعليمات الجاهت مصنفين من فرص
السوق على الكتب والأفلام والإنتاج
للمصرية المصرية وإعادة مساهمة خارج
مصر

د - التوافق في اتجاهات الجاهت على
حصول مصر من بين دول أخرى على
تمويلات من الائتمار الرقابي في زيادة
القدرة الكفاءة للمصريين من العالم المتقدم
هـ - نتيجة تنفيذ مصر منذ أوائل ١٩٩٠
إجراءات بطرح الإصلاح الاقتصادي التزمت
فيه بأجراء تعديلات معينة في التشريعات
المجرية بإزالة الكثير من العقبات في أمام
الولايات المتحدة في نظام المحصر
وترشيد استخدام العملة الأجنبية، فإن
مستقبله لتقنيات البات من التزامات

يكون فيه الكثير من المصير والناهي، فإن
القدرة على استغلاله ستكون كبيرة
و - كما سبق القول فإن التزامات
الولايات باتجاهات الجاهت سيتم الوفاء بها
خلال فترة انتقالها من غير مشروطات
المنح خلال هذه الفترة دراسة الجاهت
في إرضاء التمتع الجاهت المصرية وهذه
التزامات بشكل بطال الأضرار وبمخطط
النظام وتمتلك اللجنة المصرية للمصرية
الشركة لتأمين الآثار للزيت في تقنيات
الجاهت على دراسة العمل للزيت في ذلك
بجانب المشاركة في المفاوضات المتعلقة
بالأصول التي لم يتم حلها بشكل نهائي
بعد

ويمكن القول بأن اتجاهات الجاهت سوف
تكون لها بعض الآثار السلبية في الأدب
المصري، ومن الممكن أن تكون لها آثار
إيجابية في الأدب الأفريقي، بشرط
أساسيين ألا هو الإبقاء، بوجبة الإنتاج
السلمي والخدمى المصري والمثلثي هو

يمر السمر المرتكز الزراعي على زيادة
الإنتاج كما قد يؤدي إلى تزايد الاستهلاك
وترشيد التجارة الخارجية في مجال
الحبوب الغذائية والتفكي الذي للتوسط
والطويل وعلاوة على ذلك، سيجرى
التشريف بين نوعين من الدعم الحكومي
للمنتجات الزراعية:
نوع الأول: الدعم الجاهت للتمويل
في دفع الحكومة لسداداً للمصريين
لتعويضهم عن تخفيض أسعار البوب
تكاليف الإنتاج، وكذا دعم محلات الإنتاج
للشعلة، وهذا سيشكل بالطبع وتأثيرات

الجاهت، أما الدعم السلي للتمويل في حصول
المصرية على محاصيل بأسعار تفل من
سعر السوق، وهو ظاهرة شائعة في مصر،
وكثير من الدول النامية فسوف يلقى إلى
تشجيع الزراعيين على زيادة الإنتاج
المحصول للحصول الزراعية خاصة
الحبوب ما يساعد بدوره على الولاية بين
العرض والطلب سعر اثنى من للفكر في
حالة بل، كل الأمر الأخرى على حالها كما
ستشكل مصر بالسلف في الأدب القصير
نتيجة تدوير سوق للمصريين والملايين
حيث من الناحية في حالة تدوير السوق
الداخلية لتجارة الملايين والمصريين أن
تتخذ السوق المصرية ميمما من للمجات
الأممية الرئيسية على حساب المنتج
السلي، مسلم تخرج مصر في إنتاج
لتن
ل

هـ - من المنظر زيادة تعديلات عوائد
حقوق الملكية الفكرية والاستثمارات
والابتكارات في الخارج في الأجل القصير.
كما أنه من المحتمل أن تتعرض مصر على
معيد تدوير تجارة الخدمات آثار سلبية
في المدى القصير على مجال المصارف
مثلا - بالاط أن أربعة مصارف مصرية
مخط تدوير ضس أكبر الك بك على مستوى
العالم، وفقا لحجم رؤوس أموالها مثلا من
أها تهي في ترتيب متناقص، وهي: البنك
الأعلى المصري وترتيبه ٤٧٢، ثم بنك مصر
وترتيبه ٥٢٥، ثم المصرف العربي الدولي
وترتيبه ١٤٦، ثم بنك الإسكندرية وترتيبه
١٦٥، ويكنى القول بأن حجم أصول أكبر
يكن أن إجمالي رؤوس أموالها المصرية
الزيرة المذكورة ٢٤.٨ مليار دولار فقط وهذا
فإن تدوير الخدمة للمصرية سيصبح
المصارف المصرية في مواجهة منافسة كبيرة
وتستوجب تحسين مستوى التنمية وتوزيعها
وسيتأثر ذلك بالطبع على فترة من الوقت
من منا قد رأت مصر في تدوير المحطات
أمر قد أجهتة الاقتصاد المصري حاليا.
وقد استجابت الدول الأعضاء في الجاهت
لهذا الطلب للمصري، وفردت أن لكل دولة

أما الدول المتقدمة فقد التزمت بتخصيم
دعم الصادرات الزراعية: بمعدل ١/٦ وتم
الاتفاق على إلغاء دعم في الدول السياسية
الاقتصادية لتزمت بمساعدة الدعم الجاهت
بالاستثمار والإنتاج مع الإبقاء على للنح
والقرىز المدعمة الموجهة للأصناف
الاستثمار ودعم النقل عبر الولاية والإنتاج
وبرام الدعم المرتبطة بالمعاقلة على البيئة
وأعادت الدعم للخدمة للمزارع الغذائية في
السوق المحلية على أن يتم التخلص منها
فيما بعد

الآثار المترتبة

وبالنسبة لنا فإن أهم الآثار المترتبة على
اتفاقيات الجاهت الأخيرة، وتعديل سبل
معالجة الأضرار المحتملة والاستفادة من
الفرص المتاحة، يمكن إجمالها فيما يلي:
١ - ستواجه مصر مجموعة من التحديات
من جراء هذه الاتفاقيات أهمها:

أ - تقليل هامش الربحية أمام مصانع
السياسة الاقتصادية بالسلف إلى أنه مع
سقوط السوق التنافسية وبرواي استقرار
نظام جديد يقوم على ثلاثي التضخم والركب
ونضمة التجارة الدولية، ويتضمن قواعد
أساسها تخفيض التعامل مع دول العالم، داه
كما تسبب صندوق النقد الدولي والركب
النسبي من أحد من السياسة القديمة في
مجال صنع القرار الاقتصادي، منه من
المحتمل أن تقلل من قيمة التجارة الدولية من
حدود السياسة القديمة في مجال التجارة
الخارجية

ب - ستؤثر هذه الاتفاقيات بالسلب أيضا
كثيفة لاهل، للزاي التنافسية التي كانت
قائمة بين مصر والأحد الأوروبي التي
تدوير الخوازا ومع تخصص الرسوم
المصرية التي كانت تحصل عليها
الصادرات الزراعية المصرية والتي كانت
تتراوح بين ٢٠ / ١٠٠ من معدل الرسوم
المصرية المفروسة على السلع المصنعة
المستوردة من دول أخرى

ج - من المرتب أن يرافق تطبيق اتفاقيات
الجاهت تأثر بعض الصادرات المصرية من
السلع الصناعية بالسلف مما يؤدي إلى
تعاظم مشكلة البطالة نتيجة تقليص فرص
العمل العاملين في المصناعات القائمة بهذه
الصادرات خاصة في ضوء تيمناات
المصنعة الجارية

د - قد يترتب على تدوير تجارة السلع
أزاجية أيا، إحصائية بالنسبة لمصر التي
تستورد قرابة ٣٠ من الزاير الغذائية من
الخارج، من القول أن يؤدي ذلك إلى تزايد
العبء الفعالي، وزيادة عبء القروض من
القمع بصادرات ٣٠ حتى عام ٢٠٠٥
والامانة إلى ذلك فإن تقليص الدعم
الصادرات الزراعية بالويل للمصرية للأزاجية
سيؤدي إلى تقليص المناطق المحصورة
لإنتاج المحصول، وقلة للمصري منها بالتي
وزيادة المصروف وأن كان ذلك أكثر حاصلا
بالتي المصروف، وقد يكون أثره في المدى
القصير محدودا نظرا لانتشاء، لتقنيات
الجاهت الأخيرة الخرون الحالي من الجاهت
الزراعي من العالم، الدعم القصير، أيضا
قد يؤدي ارتفاع السعر إلى إعادة النظر من
جانب مصر في الترتيب للمحصول، وقد



مزيد من التصديق والتنظيم الاقتصادي مع البلدان العربية، خاصة وأن شروط تلك الاتفاقيات تسمح للبلد، كما أنه يقدم بدوره من المرفق التجاري للمصر والمصريين.

أوضاع العرب

أما من آثار قرارات المجلس العربية على اقتصاديات البلدان العربية فتجدر الإشارة إلى أن مؤلفين عربيين، هما سوريا وإيران، كانا من أول المؤيدين على اتفاقية «الجات» سنة ١٩٤٧ ومع هذا فإن علاقة الدول العربية بهذه الاتفاقية تتركز في البداية بعدة عوامل أهمها:

- المطالبة الاقتصادية العربية لإسرائيل.
- المربط الباردة بين المصيرين حتى سقوط الاتحاد السوفيتي.
- موقف منظمة الأوبك من أسعار البترول خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.
- معزول أن تقع دول عربية في مصر، والجزائر والكويت والمغرب ولبنان وتونس واليمن والصين وموريتانيا والأمارات في التي وقعت على وثائق حولة إيزراي في مراكز العام للناسي.

ومن أهم القضايا التي تترتب للسلمة العامة للدول العربية في الاتفاقية العامة للتجارة الحرة، وتجارة حرة، جاراتها أن «الجات» تصدر على أساس أحكام المطالبة العربية لإسرائيل بمثابة إجراءات تمورية تتعارض مع مبدأ عدم التمييز الذي يمثل أحد المبادئ الأساسية التي تركز عليها «الجات» كما تنهم «الجات» البلدان العربية الأعضاء في الأوبك والجارح لتتقاضى من جانب «الجات» إلا أن الظروف التجارية المتعلقة بالدول العربية ووسائل التصدير السليم في الشرق الأوسط قد دفع بالعديد من الدول العربية إلى الانضمام في «الجات» خاصة في ضوء التغيرات التي طرأت على شكلها بعد الأزمة منطقة التجارة العالمية حيث من المرجح أن تكون عضوية هذه المنظمة حزاما كاملا للاتحاد في كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ومن أهم مزايا ومساوئ اتفاقيات جولة إيزراي بالنسبة للبلدان العربية:

- ١ - الدول العربية تنتمي إلى مجموعها في الدول التجارية التي تسيطر عليها القوى وسكرتارية «الجات» بأنها مستحضرين لخصائص اقتصادية تهيئها لانتفاضة جولة إيزراي، كما ستزيد بها التجهيز الاقتصادي مع الجهد، في تطبيق تحرير تجارة السلع الغذائية وسيزيد تحرير سعر القمح في زيادة سعره، والإيجل تحرير سعر البترول ضمن اتفاقات إيزراي.
- ٢ - سياسة الإصلاح الاقتصادي في معظم الدول العربية لا تزال في مراحليها الأولى ولذا من المتوقع حدوث تصاريح بين الاقتصاد العربي وأجوريات تحرير التجارة المالية.

٣ - رغم أن السودان تعدد في نظر الخبراء صلة هذه العالم العربي باعتبارها الاقتصادية الكائنة بأنها تستورد أغذية تعادل خمس إجمالي وارداتها. وانفتح تسع دول

عربية في سوريا، ليبيا، ومصر والسودان والمغرب والأردن وسوريا وتونس والجزائر والسموينة، مشيرة إلى أن دولاً في عام ١٩٩١ على إدرات «الجات». ومن الزئبق أن يزدى تحرير سعر القمح في الذي التصدير والتصدير في انخفاض العرض وارتفاع الأسعار باقتراض بقاء الطلب على حالته ولكن هذا الأمر السليبي سيهدد منه لجوء البلدان العربية إلى إجراءات مثل: تغيير التركيب للمصنوع وتزويد المستهلك، وأن يكون هذا الأمر السليبي سوريا نظراً للاتفاق على استثناء للخبز العالي من القمح من على الدعم التصديري.

٤ - ومن جهة أخرى فإن بوسع الدول العربية الاستفادة من تخطيط اتفاقيات إيزراي وزيادة محتواها في السوق المالية والتشريعات والقيودات المفروضة، كما تستفيد اتفاقيات «الجات» في تحرير سوق السلع الزراعية بالكامل في الدخل، والنشاء على ظاهرة الدعم السليبي الهائلة في معظم الاقتصادات العربية والتي تعني حصول الحكومة على بعض للخدمات الزراعية بالثمن من سعر السوق، إلا أن الأمر سيكون على عكس ذلك بالنسبة للبلدان النفطية التي تقدم دعماً إيجابياً للمزارعين كالمصرية حيث سيؤدي انضمامها إلى «الجات» إلى تحويلها إلى استيراد القمح بدلاً من التزكيز على الإنتاج المحلي.

٥ - أما بالنسبة للتصدير لتجارة السلع في الدول العربية في دول الاتحاد الأوروبي مزيداً من المنافسة من المنتجين أصحاب الاتحاق الأقل تكلفة، وتصدر للمغرب البلدان العربية التي ستتأثر بالسلب في هذا الصدد، لأنها ترفض ثم مصر، وأن يتخسر هذا الأمر على حصة هذه الدول في السوق العالمية لهذه السلع، بل سيهدد في السوق المحلية للمنتوجات والملابس التي ستتعرض في حالة عدم أو تخفيف لإجراءات الحماية التجارية التي تمنع بها الآن إلى منافسة كبيرة. وما لم تتجه البلدان العربية في تدمير تكاليف العمل وإنتاج مستحضرات صيدية بأسعار رخيصة تتعاقد لها ميزة نسبية ما هنا لا تنفجر أسواقها الخارجية فخطير بل ستكون مهددة أيضاً بالقدح أسواقها المحلية.

٦ - سيؤدي تحرير التجارة في مجال السلع المصنوعة على الصعيد العربي في فتح أسواق السلع الكهربائية والإلكترونية، ما يهدد إلى حرمان البلدان التي لم تنتج هذه الصناعات بعد تهديد المنافسة متزايدة، وأن يكون سهل الانسحاب من معسكر المستهلكين إلى معسكر المنتجين.

٧ - حقوق الملكية الفكرية - سوف تنشأ مؤسسات وبعثات ومنها متباينة في مجال التنفيذ السليم للمبادئ في سوق الملكية الفكرية، وستحتاج الدول العربية إلى هذه السوق خاصة في مجال صناعة الأدوية وحماية العلامات التجارية من الفسح وحماية المستهلك. إلا أن بداية تزيين سوق الحقوق الفكرية الفكرية على المستوى العالمي سيؤدي إلى زيادة انتفاخات من عزائد حقوق الملكية

٨ - سيؤدي تحرير تجارة الخدمات في اتجاه فرنسا كمجموعة الشركات العاملة في الخدمات في قطاع التأمين والصناعات والخدمات المالية للاستثمار بسبب كبر من الأصول العربية، ويمكن أن تزداد سلباً وتقلص إلى أن يتم تحرير وإصلاح بناء نشاطات الخدمات في الدول العربية على أساس مصري يسمح بمكانة المنافسة على المستويين المحلي والإقليمي.

وخلاصة القول بل تنسك معظم الدول العربية بالنزعة الحرة، ومع الانضمام إلى «الجات» بعد هذا خيارا عملياً وخيارا عملياً هو أن تعيد البلدان العربية مساهمة ومندما الاقتصادية في الدول العربية على



المصدر : الأمانة العامة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ أ. يناير ١٩٩٥

خيوط الاقتصاد العربي

عن ضرورة خلق اليات عربية تولىها المتغيرات الاقتصادية العالمية يقول الدكتور إبراهيم فوزي وزير الصناعة والذروة للمدينة ان حجم التجارة بين الدول العربية لا يتجاوز 28 من حجم تجارتها الخارجية الكلية. وإذا ما وضعنا محل الاعتبار ان حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي يبلغ ٦٧٠ مليار دولار بينما حجم الاستثمارات العربية داخل الوطن العربي ذاته بأموال العرب لا تتجاوز ١١,٩ مليار دولار.. وإذا ما عرّفنا ان اسرائيل تصدر بطريقة غير مباشرة إلى دول عربية ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار عبر شركات هولندية وفيرصية مما ينعكس سلباً على الكيان العربي بوجه عام.. لذا يجب على الدول العربية ان تسعى بالخطط والدراسات والتحويل لأحداث التكامل بين دول المنطقة العربية... بتجميع خيوط الاقتصاد العربي

تطور الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة

السنوات	الاستثمارات العربية في الدول العربية (بمليون دولار عربي)	معدل النمو
١٩٨٩	٢٥٨٤٥٨	
١٩٩٠	٤٠٠٨٤٥	٥٥
١٩٩١	٩٢٦٦١١	١٣٠,٢
١٩٩٢	٤٨٧٨٢٠	٤٧,٦
١٩٩٣	٢٠٨١٢٦	٣٦,٣

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عن السنوات المشار إليها



المصدر : العالم الجديد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ - ٢٩ ١٩٩٥

آثار مفاوضات اوروجواي على الدول العربية (1-6)

تحليل العناصر الرئيسية للاتفاقيات

وتتطوى جولة اوروجواي على سلسلة جديدة من التخفيضات، وهي تشمل تخفيض متوسط التعريفات الإلزامية حتى مستوى 3.6 بالمئة - أي تخفيض بنسبة وسطية قدرها 38 بالمئة. وقد تمت أكبر التخفيضات المتراوحة ما بين 40 و70 بالمئة.

في القطاعات التي توجد فيها التعريفات على أدنى المستويات مثل ذلك للفخيب، والورق وعجينة الورق، والأثاث، والمعادن، والآلات غير الكهربائية، والمنتجات شبه المعدنية، والآلات الكهربائية، والمواد الكيميائية ولوازم التصوير الفوتوغرافي. وتمت أيضا تخفيضات أقل تتراوح ما بين 20 و25 بالمئة في قطاعات أكثر حماية كقطاعات المنسوجات والملابس، وأجهزة النقل، والأسماك ومنتجات الأسماك، والجلود والمطاط والأحذية، ومنتجات السفر. ولأن هذه القطاعات الأكثر حماية هي أهم قطاعات التصدير في البلدان النامية، فإن ما تواجهه صادرات البلدان النامية من تخفيض في التعريفات الجمركية الوسطية يقدر بنسبة 34 بالمئة.

ومن الإنجازات الرئيسية لجولة اوروجواي أنها أدرجت الزراعة بشكل شامل في نظام من القواعد أكثر شفافية، وذلك على أساس تحرير تدريجي يمتد على ست سنوات في حالة البلدان المتقدمة وعلى عشر سنوات في حالة البلدان النامية، وبالتالي، فإن جميع البلدان المشاركة قد تعهت بتحديد تعريفات على جميع التدابير الحدودية غير التعريفية، ووسيط جميع التعريفات على المستويات الجديدة، كما تعهت بإجراء تخفيض وسطى قدره 36 بالمئة بالنسبة إلى ما يعادل تعريفاتها الوسطية خلال الفترة 1986 - 1988 ونتيجة لذلك لوحظ أن تغطية التجارة بالمنتجات الزراعية قد تكون، لأول مرة في

بدا من هذا العدد تنشر «العالم الجديد» دراسة مهمة أعدها بول شابرييه ومحمد العريان وراقية علي قتيبي الخبراء في إدارة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولي عن «النتائج المحتملة لجولة مفاوضات اوروجواي فيما يتعلق بالبلدان العربية». هذه الدراسة قدمت للحلقة الدراسية التي نظمها

صندوق النقد العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع صندوق النقد العربي، وعقدت في الكويت يومي 17، 18 يناير 1995 تتناول الحلقة الأولى تحليل العناصر الرئيسية للاتفاقيات التي انبثقت عن جولة مفاوضات اوروجواي التي بدأت عام 1947.

أدت جولة مفاوضات اوروجواي إلى اتفاقيات بعيدة المدى في مجالات تحرير التجارة عن طريق تخفيضات إضافية في الحواجز الجمركية وغير الجمركية، بما في ذلك تخفيضات في قطاعات الزراعة والمنسوجات والملابس، وتوسيع قواعد التجارة الدولية لتشمل مجالات جديدة هي تجارة الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة، والتدابير الخاصة بالاستثمارات ذات العلاقة بالتجارة. وتدعم القواعد المطبقة، ومنها خصوصاً القواعد المتعلقة بالإعانات المالية، والرسوم التعريفية، ومكافحة الإغراق، وتدابير الحماية، وأخيراً تدعيم البنية المؤسسية بوسائل منها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

والواقع أن فهم كيفية تأثير هذه الاتفاقيات في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، هو أهم وسيلة لتصميم استجابة ملائمة على صعيد السياسات الاقتصادية.

تمت منذ سنة 1947، سبع جولات للمفاوضات في إطار منظمة الجات، وهي جولات أسهمت في تخفيض رسوم الاستيراد الوسطية على السلع الصناعية من مستوى يزيد على 40 بالمئة حتى مستوى 6 بالمئة.



المصدر : **العالم اليوم**

٢٨ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن الممكن أن نتوقع أن عنصر التحرير التجاري سيؤثر في البلدان النامية بشلافة سبل رئيسية مترابطة هي: المكاسب الناجمة عن تحسين المدخول إلى أسواق البلدان الشريكة والمرتبطة بالتغيرات في الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وهي مكاسب متوازنة في بعض الحالات الخسائر الممكن حدوثها بسبب تقلص الأفضليات التجارية، مكاسب الساطية الاقتصادية للمرتبط، إلى حد كبير، بسياسات التحرير التجاري للبلدان المعنية، التغيرات المتوقعة في معدلات التبادل التجاري والمرتبطه خصوصاً بتحرير التجارة في القطاع الزراعي.

إن إمكانية دخول البلدان النامية كمجموعة إلى أسواق البلدان الصناعية ستتغير بشكل ملحوظ نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية. ولكن هذا التغير سينجم، إلى حد أكبر بكثير، عن إلغاء الحواجز غير الجمركية أو التسهيل فيها، خصوصاً في قطاعات الزراعة والمنسوجات والملابس، ومن المتوقع أن التنصن في دخول الأسواق سيؤدي إلى مكاسب مصدرها نشوء تبادل تجاري يتصل بإعادة تخصيص الموارد تبعاً للميزة المقارنة، أما المكاسب الحركية والمزجج أن تكون أهم من المكاسب الساكنة فستنشأ عن آثار خارجية ترتبط بإزدياد المنافسة وولوجات الحجم وتزايد الابتكار مما في ذلك الآثار الانتشارية للتكنولوجيا، كما ترتبط بما لارتفاع الانشاجية من أثر في الانخار والاستثمار.

تاريخ الجات، أكبر مما في حالة المنتجات الصناعية وقد تعهدت البلدان الصناعية بتخفيض قيمة إعانات التصدير بنسبة 36 بالمئة على أساس الفترة 1990 - 1986. كما تعهدت بتخفيض تدابير الدعم الداخلية للمنحوسة لجميع المنتجات بنسبة 20 بالمئة بالقياس إلى فترة الأساس 1986 - 1988، أما البلدان النامية الأعضاء في الجات فقد طبقت عليها أحكام مختلفة تقتضى إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية، وتدابير الدعم الداخلي، وإعانات التصدير، وذلك بنسبة لا تتجاوز ثلثي التخفيضات المطلوبة من البلدان المقدمة.

وتنص إتفاقيات جولة أوروغواي أيضاً على إلغاء تدريجي للقيود على المنسوجات والملابس، وبصورة خاصة، فإن التدابير غير الجمركية، ومنها الاتفاقات من نوع إتفاق المنسوجات المتعددة الألياف، يجب أن تُلغى خلال فترة عشر سنوات. كما يجب إلغاء القيود على المنتجات التي تمثل، من حيث الحجم وعلى أساس سنة 1990، نسبة لا تقل عن 16 بالمئة من البنود التي يشملها إتفاق المنسوجات المتعددة الألياف، وذلك عند وضع الإتفاق الخاص بالمنسوجات موضع التنفيذ. وهناك ثلاث مراحل إضافية ستصبح نافذة في بدء السنتين الرابعة والثامنة وفي نهاية السنة العاشرة، بحيث إن نسباً إضافية تبلغ، على التوالي 17 و 18 و 49 بالمئة من أحجام الاستيراد في سنة 1990 يجب إدراجها كلياً في النظام التجاري الأساسي.



المصدر : الأهرام وام

التاريخ : ٢٨ - ٢٩ - ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية «الجات»... مليارات وإيجيات!!

٢٥
مليون دولار سنوياً نتيجة لخفض الرسوم الجمركية على الفاكهة والخضروات، وارتفاع أسعار الواردات في الأسواق المحلية. أما معدلات إغراق السوق المصرية ببعض المنتجات، بما سيبتغ منه من انصراف للمنتجات والصناعات المحلية

الإيجيات:

١- فتح الأسواق المالية أمام الصادرات المصرية.. مما يتيح فرصاً تصديرية أفضل ويشكل أوسع نتيجة لخفض الرسوم الجمركية، وإلغاء القيود الكثيرة. ورفع الدعم هناك على المنتجات المحلية. كما أن إزالة حواجز تدفق السلع والخدمات، وزيادة التبادل التجاري والاستثمار المشترك ينتج عنه نقل

«التكنولوجيا» التي تأتي مع المنتج والمستورد والمصدر. كما سوف تجبرنا «المفوضية العالمية» نتيجة للدخول في هذه الاتفاقية إلى إعادة النظر بجملة مبررات في

٢- الإصلاح التشريعي.. فلو أن العمل.. حقوق الفاكهة.. حقوق التمثيل.

٣- الإصلاح الإداري والتنظيمي، والثورة على البيروقراطية والروتين الحكومي.

٤- إعداد كراسٍ تسويقية، وحلق برامج للتسويق بطوبه ونفوذ محلي وعالمي.

٥- إقامة أسواق ونظم مالية قوية. ٦- استثمار وإيجيات شديد علينا أن نعرف جيداً أنه بالتوقيع النهائي على هذه الاتفاقية وبالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يتأثر الاقتصاد المصري بمرجة خطيرة في المستقبل القريب والبعيد سلباً أو إيجاباً. وهذا يتوقف على دور القطاع الخاص والدولة.

٧- اضئيراً نتحول إلى «الوئيب» العالمية يشوق على القدرة على المنافسة، وذلك أن يتلقى الأربوع الخطط وصياغة الاستراتيجية. ولتكتيرت، وكل ذلك أسسه الإدارة والوزارة ووضع الهدف والاستراتيجية حتى الدولة تشار نتائج الاتفاقية أمراً مشكوكاً فيه!!

٨- قبل نهاية الشهر القادم سوف تعرض على مجلس الشعب المصري اتفاقية الجات بعد ترجمتها باللغة العربية لأقرارها حتى يمكن لمصر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كمعضو مؤسس، ويعرفون أن هناك ١٢٠ دولة قد وقعت بالفعل، ويتقرر أن يصل عدد الدول الموقعة إلى ١٧٠ دولة في العالم.

٩- ورغم أن شمسنا كسفت قد ولست بالأحمر الأولى على هذه الاتفاقية فقد رفض مجلس الأمة الفرنسي لإسراء الاتفاقية وعارض النواب بعض النصوص الخاصة بمجال الزراعة، والثقافة!! وبدأت المفاوضات بين أمريكا وفرنسا واستمرت عدة أشهر حتى تم تعديل هذه النصوص لصالح فرنسا، وتم إقرار الاتفاقية بالتوقيع النهائي.

١٠- ويقام هذه المنظمة العالمية للتجارة سوف تصبح القوى من صندوق النقد، والبنك الدولي، ومستشكلاً معهما «الثلاث» للخصم رسم السياسات الاقتصادية المحلية في التجارة والنقد والتأمين والتعاون لتحقيق التناغم وتكون في السياسات الاقتصادية العالمية لإرساء قواعد النظام الاقتصادي العالمي للنسب، القادم بمليارات وإيجيات علينا!!

١١- وهناك عشرات الأمثلة ومئات الاستفسارات عن مدى تأثير توقيع هذه الاتفاقية والانضمام لهذه المنظمة الجديدة وخاصة على قطاع الزراعة المصري! الحقيقة أن هناك مليارات وإيجيات سوف تؤثر على الاقتصاد المصري خاصة في قطاع الزراعة والريزران التجاري وسوف يتكسب أثرها مباشرة على المستهلك والمنتج المصري.

١٢- ولتهدد بالمليارات.

١٣- ارتفاع أسعار الواردات الزراعية نتيجة لرفع الدعم مرتين الأولى من قبل الدول المنتجة والتي كانت تدعم للتصدير هناك.. والثانية أن مصر مضطرة أيضاً لرفع الدعم كلفة خلال خمس سنوات بحلول عام ٢٠٠٠، وبالتالي فإن أسعار المنتجات الزراعية سوف ترتفع في الأسواق المحلية المصرية بنسبة ١٨٪ سنوياً!!

١٤- تهديد بعض الصناعات المحلية كمصناعة «الدواجن».



المصدر : **العالم العربي**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٥

آثار مفاوضات اوروجواي على الدول العربية (2-6)

العرب مطالبون بسرعة استخلاص النتائج

أعلن الكثيرون أن جولة مفاوضات أوروجواي تشكل تقدماً رئيسياً في سياق التحرير الدولي لتجارة السلع والخدمات وفي تدعيم القاعدة المؤسسية المساندة، وإن سمحت هذه الجولة إلى جعل القضايا القديمة والمثيرة للجدل المتعلقة بتجارة المنتجات الزراعية والمنسوجات تخضع لقواعد محددة ولأنظمة الاتفاق العام للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات)، بالإضافة إلى توسيع هذه القواعد والأنظمة لتشمل مجالات أخرى، فقد اعتبرها الكثيرون أكثر الجولات طموحاً في إطار منظمة الجات، وإذا تفتت إتفاقيات هذه الجولة تفليذاً تاماً فالتوقع منها أن تعزز التبادل التجاري الذي يسهم في ازدياد الرفاه ونمو الاقتصاد العالمي.

لقد حاولت دراسات عديدة إثبات المكاسب الإجمالية الممكنة انشائها من ازدياد التحرير التجاري، فالدراسات الأولية ذات الطابع الكمي التي تناولت المنافع الساكنة للتحرير التجاري تشير إلى أن مكاسب الدخل الحقيقي السنوي ستتراوح، بحلول سنة 2005، بين 200 و270 مليار دولار (أي حوالي 1 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي ومن المتوقع في هذا النطاق، أن تستفيد البلدان النامية من مبلغ 80 مليار دولار (أي حوالي 1.5 بالمئة من إنتاجها المحلي الإجمالي).

وستكون المكاسب الاقتصادية الإجمالية التي ستجنيها البلدان النامية على الأرجح، موزعة بشكل غير متساو فيما بينها، وبصورة عامة فالبلدان التي سوف تحقق أفضل المكاسب هي البلدان ذات النظام الاقتصادي الحر نسبياً. فمثل هذه الأنظمة تزيد قدرة البلدان المعنية على الاستفادة من تحسين فرص السوق وعلى التكيف بسرعة مع البيئة الجديدة. ونظراً لخصائص إتفاقيات جولة أوروجواي، من المتوقع أيضاً أن البلدان النامية التي هي من أهم مصدري المواد الغذائية ستكون من أهم المستفيدين، ومقابل ذلك، يرجع أن تتأثر بعض البلدان سلباً من جراء التقلص في الأفضليات التجارية والتدهور في معدلات تبادلها التجاري، وذلك بسبب الإرتفاع المتوقع في ثمن السلع الزراعية المستوردة.

ويقتضي التوزيع غير المتساوي للمكاسب والفسائر من صانعي السياسات الاقتصادية أن يدركوا في مرحلة مبكرة ما يتطلبه عليه ذلك من عمليات تتعلق بإعادة تخصيص الموارد والسياسات ذات الصلة التي تحسن العلاقة بين المنافع والتكاليف وهذه هي بنوع خاص حالة البلدان العربية وتشير بعض الدراسات في الواقع إلى أن هذه البلدان قد تكون في عدد الفاسرين، مما يدفع بإلحاح إلى تحليل التعديلات المرتبطة وتصميم الخطط اللازمة لتخفيف ثمن التكيف القصير الأجل إلى أدنى حد ممكن وهذا يشمل خصوصاً القيام في مرحلة مبكرة، بتحديد النتائج التي يتطلب عليها نظام التجارة الدولية الجديد، والتقدم المحرز في السياسات التي تستهدف زيادة المكاسب الممكنة إلى أقصى حد ممكن.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠٩ يناير ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهناك ثلاثة تحفظات لا بد من إبدائها منذ البدء أولاً، تسمى هذه الدراسة إلى تقديم إطار عام، لبحث مدى تأثير البلدان العربية بالإتفاقيات الأخيرة المتعلقة بزيادة تحرير التجارة الدولية. ترمي بشكل أعم إلى تدعيم النظام التجاري الدولي وكذلك فهمه، في حد ذاتها، لا تحقق ولا تسعى إلى تحقيق الأهداف الأكثر تفصيلاً التي تتضمنها الدراسات القطاعية والقطرية ذات الطابع النوعي. إنها بالأحرى، تشير إلى القضايا العامة التي يجب أن تعالجها مثل هذه الدراسات. ثانياً، إنها دراسة تركز أساساً على آثار المتاجرة مع البلدان الصناعية، وهي لا تحاول تحليل الأثر الناتج عن التبادل التجاري فيما بين البلدان النامية. ومع أن هذا التبادل هو من الناحية الكمية، أقل أهمية في هذه المرحلة فإن أهميته ستزداد مع الزمن بسبب تحسين الأداء الإقتصادي للبلدان النامية وتزايد أهميتها في النشاطات الإقتصادية والمالية العالمية، فضلاً عما تشمله من إمكانات. ثالثاً، ما زال العمل مستمراً في تقييم الأثر الإجمالي لاتفاقيات جولة أورجواي من حيث الأسعار والطلب أي في ما يتعلق بمعالم هذه الدراسة. ولذلك يجب النظر إلى التقديرات المقدمة على أنها تشير إلى نطاقات واسعة أكثر مما تشير إلى تقديرات دقيقة.

دراسة أعدتها: بول شابريريه ومحمد العريان ورالية معلل لفتيني



المصدر : **البيان**

التاريخ : **٢٩ يناير ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

✓ تقرير إقتصادي يؤكد : صناعة المنسوجات المصرية أفضل في ظل اتفاقية الجات

ذكر أحد التقارير الاقتصادية / أن تطبيق اتفاقية (الجات) الاتفاقية العامة للتعريف الجمركي والتجارة لا يعني تدمير المنتج في مصر بل يعني إعطاء فرصة لتحسين مستوى جودة المنتج المصري لأن باب المنافسة سيكون مفتوحا . وأشار التقرير إلى أن مصر ستستفيد كثيرا من اتفاقية الجات فور انضمامها حيث أن البديل لعدم اعتمادها في مصر هو الاعتماد على المفاوضات الثنائية مع الدول المهمة على الاقتصاد العالمي الأمر الذي سيجعل الاقتصاد المصري في موقف ضعيف . وأوضح التقرير أن مصر ستحصل على مزايا هامة من وراء الجات لأنها تتيح للدول الأقاليم تطبيق نظم جمركية خاصة بها كما توجد معاملة تفاضلية بين الدول النامية بعضها ببعض . ولما يتعلق بصناعة المنسوجات المصرية أكد التقرير أن وضعها في ظل الجات سيكون أفضل لأنها تضمنت خفضا جمركيا أقل من الخفض الجمركي المتضمن في برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري . حيث أن التعريف الجمركي على المنسوجات وفقا للاتفاقية ستصل خلال العامين القادمين إلى ٦.٤٥ ٪ على حين ستصل وفقا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري إلى ٤.٥ ٪



الجات ومستقبلنا الاقتصادي

عقدت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة اختصاراً باسم جات GATT في أعقاب الحرب العالمية الثانية في أكتوبر عام ١٩٤٧ وبدا سريانها من أول يناير عام ١٩٤٨ بموافقة ٢٣ دولة وعشرين دولة فقط وقد استهدفت هذه الاتفاقية تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود واعتبار التعريفات الجمركية هي الوسيلة الوحيدة لحماية الصناعة الوطنية مع العمل على تخفيض التعريفات الجمركية لتحقيق أفضل الشروط لتسود المنافسة وعدم التمييز في المعاملة.

وقد اجريت عدة دورات من المفاوضات في نطاق هذه الاتفاقية أسفرت عن تشكيلات متتالية في التعريفات الجمركية، وكان آخر وأهم هذه الدورات هي دورة أوروجواي، التي امتدت سبع سنوات وأسفرت عن تطور جتري في اتفاقية الجات وذلك في ١٥ ديسمبر عام ١٩٩٢ مع إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لعرض الاتفاقية على السلطات التشريعية في كل منها بحيث تنفذ اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥، ويبلغ عدد أعضاء الاتفاقية الآن ١٧ دولة، وقد انضمت مصر إلى اتفاقية الجات عام ١٩٧٠.

وقد تمخضت هذه الاتفاقية عن إنجازات كبيرة في اتجاه تحرير التجارة الدولية ومن أهم مآثرها ما يلي: هو إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO وإلغاء كافة أساليب الحماية غير الجمركية مع خفض التعريفات الجمركية، والتخليق الجديد للتجارة الخارجية في مجال الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وخفض الدعم على المنتجات الزراعية تحرير صناعة النسيج، وغير ذلك من الأمثال وقد

تباينت الآراء في هذه الاتفاقية ما بين مؤيد ومعارض حيث تصممت الدول الصناعية للتقدم للاتفاقية باعتبارها المستفيد الأكبر منها دون أن تدرك، بينما انتقدتها بعض الدول النامية بشدة لأنها تهدد مستقبل الصناعة الحديثة فيها وتعوق مسيرة التنمية الاقتصادية بينما تخدم الاقتصاديات الصناعية المتقدمة في تخطي عثراتها الرهانة في الركود والبطالة والتضخم، وبين المؤيدين والمعارضين وقفت بعض الدول - ومنها مصر - موقف التحفظ تجاه الاتفاقية لأنها وإن كانت خطوة

محمومة في سبيل تحرير التجارة الدولية للإفادة من كل ثمار هذه الحرية فإنها تفتح لسراق الدول الأعضاء منافسة غير متكافئة بين إنتاج الدول المتقدمة والصناعات الوليدة في الدول النامية فضلاً عما تضيق من أعباء على اقتصاديات هذه الدول على نحو يهدد مستقبل التنمية الاقتصادية فيها.

ولا يتسع المجال هنا للخوض في هذا الجدل حول مآخذه هذه الاتفاقية من نثر الخير أو الضير لهذا الجانب أو ذلك، ولكننا نعرض للفكر شبه المتجانس من نشأتها حيث توالفوا على أن تنسحبها سويسرا مع الدخل العالي بما يتراوح بين ٧٠٠ إلى ٣٠٠ مليار دولار في العام، وإن المجموعة الأوروبية ستحصل من هذه الزيادة على حوالي ٦٦ مليار دولار وتحصل روسيا ودول الكومنولث السوفييتي على ٣٧ مليار دولار وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية على ٢٦ مليار دولار. أما الدول النامية فهي أقل الدول استفادة واكثرها تضرباً في الدول المستوردة للغذاء وتشمل لثالينية العظمى من

الدول الأفريقية وكثيراً من الدول الآسيوية، وذلك حيث تشير التقديرات إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بما يتراوح بين ١٠٪ إلى ١٥٪ نتيجة إلغاء الدعم على السلع الزراعية.

ولاشك أن أسوأ ضحايا الحماية من الصناعات المحلية في البلدان النامية وفتح أسواق جميع الدول الأعضاء

لكن، جلية منافسة حرة بين منتجاتها ولاشك أن ذلك في غير صالح الصناعات الناشئة للدول النامية، بل إنها في كثير من الحالات ستكون مبرارة من جانب واحد ONE SIDE من GAME كما يقول الرياضيين

ولكن أين نحن في الوطن العربي ومصر من هذه الاتفاقية؟ الجواب على ذلك يتحدد بالنظر إلى نسق التجارة الخارجية العربية والمصرية أي نمط التصورات والبرادرات في كل منهما حيث نجد أن الجانب الأكبر من نسق التجارة الخارجية العربية ينحصر في الدول المتقدمة أساساً ففي مطلع التسعينيات بلغت الصادرات العربية لهذه الدول ٧٤٪ من إجمالي الصادرات العربية، وبلغت واردات ٧٧٪ من إجمالي وارداتها، وتأتي بعد ذلك الدول

د. محمد عبد الباق



تحقيق هذا الهدف إلى بعض الوات
لكنه محقق في النهاية. ومن مناب
الاتفاقية أيضا أنها قد تعزز الزراعة
العربية المصرية على التقدم والزراعة
مع ارتفاع لم حمار السلع الزراعية
خاصة وأن الوعان العربي تنهيا له
ميراث تسمية في هذا المجال سواء في
اتساع المساحة أو لوفرة الانتاج أو
مصلحة المناخ. ولأبقي بعد ذلك إلا أن
يتجه الاستثمار العربي الضخم إلى
قطاع الزراعة وقد أصبح مريحا، وأن
يعود المزارعون العرب والمصريين إلى
أراضيهم بعد أن هجروها وانعزوا
بسواكند مخدثراتهم في بلادهم إلى
خارجها بخلوا معها إلى الكسل
والرعاية الزائفة، وأولا بدم الله الناس
بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن
لله ذو فضل على العالمين.

٢٦/ والسلع المصنوعة
ومن السلع الوسيطة ٢١٪
تقريبا وبالأعتماد على ذات
المعايير وفي ظل هذه النسب
يكون الاقتصاد المصري في
وضع أفضل نسبيا.

وفي ضوء ذلك يصعب
القول بأن الاتفاقية ضرور
محفز كما يصعب القول أنها فح
محفز، والأرجح من ذلك أنها دائرة بين
النعم والضرر كما يقول فقهاء الشريعة
الاسلامية، وكما أن تدور معها والنعم
وأن تحيد بها عن الضرر، فبالك
لهذه الاتفاقية مخالي من أمها ملسوف
تجوه من حافظ لانسرفه على الرافى
بالصناعة المصرية والصيرة إلى مستوى
الجودة الذي يكفل لها المنافسة مع
صناعة الدول المتقدمة. وقد يحتاج

التاسعة بنسبة ٢٥٪
للمصادر، ٢٥٪ للواردات،
ولباقى دول العالم ١١٪
للمصادر، ٨٪ للواردات.
لذا كان ذلك وكانت العالمية
العظمى من المصادر
المصرية من المواد الخام
ولتنط بنسبة ٨٠٪ تقريبا،
وحوالي ١٥٪ من السلع
المصنوعة، والعكس بالنسبة
للواردات حيث تبلغ نسبة
السلع المصنوعة ٢٧٪،

والغذاء ١٥٪ تقريبا. إذا كان
ذلك وكان اتجاه معدلات التبادل الدولي
في ظل حرية التجارة لصالح السلع
المصنوعة ذات الجودة العالية والسلع
الخفيفة وفي غير صالح المواد الخام
فإن محصلة آثار الاتفاقية في غير
صالح الوطن العربي

أما الوضع في مصر فهو أفضل
نسبيا من ذلك فتجارها الفارحية وإن
كانت مركزة أيضا مع الدول المتقدمة
والدول النامية فإنها بنسبة أقل حيث
تبلغ الصادرات المصرية للدول المتقدمة
٥٠٪ من إجمالي الصادرات المصرية
والواردات ٢٧٪، ومع الدول النامية
٢١٪ للصادرات، ١٦٪ للواردات. وكذلك
الامر في توتج الصادرات حيث تبلغ
نسبة الصادرات من البترول ومشتقاته
٥٠٪، ومن السلع المصنوعة ٢٦٪، أما
الواردات فتبلغ نسبة السلع الغذائية



المصدر : **أكتوبر**

التاريخ : **٢٠ يناير ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشوار

(الجات)

الطويل

وسلياته

وايجاياته

المتوقعة

!

شخصيات وحوادث



محمود عبد المنعم مراد



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النشر

في البداية كانت هناك اتفاقية دولية وقعتها ٢٣ دولة في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ ، باسم الاتفاقية العامة للتصريفات والتجارة The General Agreement on Tariffs and Trade وبدأ سريان هذه الاتفاقية من أول يناير ١٩٤٨ وكانت تتضمن أحكاماً خاصة بتحرير التجارة العالمية وكان أهم أحكامها في البداية النص على تطبيق شروط الدولة الأولى بالرعاية على أعضاء الاتفاقية الذين كان يطلق عليهم اسم الأطراف المتعاقدة ، وبمقتضى هذا الشرط كان يجب لكافة الأطراف أن تتسع بأية مزايا أو تنازلات جمركية تقدمها إحدى الدول. كما أن كل الدول تترجم بعدم الفرقة في المعاملة بين السلع المحلية الصنع والسلع المستوردة ، من حيث القوانين والقواعد التي تحكم تجارة هذه السلع في الداخل وفرض الضرائب والرسوم وغيرها من الإجراءات الأخرى .

وفي بداية الستينات دعت الدول النامية إلى عقد مؤتمر دول للتجارة والتنمية لأن هدف الجات كان قد انحصر على تحرير التجارة الدولية على طريق إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية لدى معالجته لمشكلات التنمية في الدول النامية . وفي عام ١٩٦٥ ، تمت إضافة فصل رابع إلى الاتفاقية الأصلية وكان عنوانه « التجارة والتنمية » ، وكان يتناول أحكاماً خاصة باحتياجات الدول النامية مثل تشجيع الدول المتقدمة على مساعدة الدول النامية وفتح شروط تفضيلية لتصدير منتجاتها إلى الدول الصناعية وإتساع الدول المتقدمة عن فرض عوائق جديدة أمام الصادرات ذات الأهمية الخاصة للدول النامية وغير ذلك . وهكذا بدأت الدول النامية تنضم إلى الجات وتزيد عدد المضمينين إليها حتى تحولت الجات من منتدى خاص بأغلب أعضائه من الدول المتقدمة إلى ملقى عام يضم دول العالم متقدمة ونامية على السواء ، وتطلت وظائف الجات في وضع القواعد والأحكام التي جم الاتفاق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف وبمحكم سلوك الحكومات في مجال التجارة الدولية ، وتشرف الجات على تجارة السلع في العالم التي تبلغ حوالي ٩٠٪ من التجارة الدولية باستثناء البترول ، ثم كان من وظائف الجات أيضاً إنشاء محكمة دولية لنسبة المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء وروح إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف جم فيها تحرير التجارة الدولية . إما من خلال فتح أسواق الدول وإما من خلال تعزيز وتطوير أحكام الاتفاقية نفسها .

المصدر :

التاريخ :

٢٩ يناير ١٩٩٥

وقد جرت ثماني جولات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف تحت إشراف الجات منذ نشأتها ، بدأت كما قلنا بجولة جنيف سنة ١٩٤٧ وشاركت فيها ٢٣ دولة وانتهت بجولة أوروغواي التي استمرت من سنة ٨٦ حتى ديسمبر عام ١٩٩٣ .

وكانت أول جولة تشارك فيها مصر هي جولة طوكيو من ٧٣ إلى ٧٩ وشاركت فيها مائة ودولتان وأسفرت عن مجموعة من التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء على السلع الصناعية والسلع الزراعية . كما أسفرت عن التوصل إلى عدد من الاتفاقيات لوضع أسس جديدة للتجارة في بعض الحالات وتوضيح وتفسير أحكام الجات في حالات أخرى .

وقد قدمت مصر في جولة طوكيو التزاماً بثبت رسومها الجمركية لم تنفيها على الدواجن المدبوخة في نهاية مفاوضات جولة طوكيو ، كما تضمنت إلى الاتفاقيات التي أسفرت عنها الجولة ودخلت حيز التنفيذ في أول يناير ١٩٨٠ فيما عدا اتفاق المشتريات الحكومية والتزوم الجمركي . وفي ديسمبر ١٩٩٣ وافقت وزارة المالية

للمصرية على انضمام مصر إلى اتفاق التزوم الجمركي ، وأصبحت عضواً في كافة الاتفاقيات الناتجة عن جولة طوكيو ، ماعداً اتفاقاً واحداً خاصاً بالمشتريات الحكومية .

وكانت جولة أوروغواي الأخيرة هي أكبر الجولات التي عقدت في إطار الجات من حيث عدد الدول المشاركة فيها . فقد بدأت الجولة بـ ٩٧ دولة وفي نهايتها بلغ عدد الأعضاء المضمينين إليها ١١٧ دولة شاركت فيها الدول النامية مشاركة فعالة وإيجابية حيث تضمنت المفاوضات موضوعات مهمة وحساسة بالنسبة للدول النامية بالذات كموضوعات السلع الزراعية والنسوجات . وقد تأجلت وتعدلت المفاوضات خلال جولة أوروغواي الأخيرة لاختلافات جذرية بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية حول نسب تخفيض الدعم المالي الحكومي لإنتاج وتصدير السلع الزراعية وتخفيض الرسوم الجمركية عليها . وهكذا استمرت المفاوضات خلال عامي ٩٢ و ٩٣ حتى انتهت في ١٥ ديسمبر ٩٣ .

وأسفرت مفاوضات هذه الجولة التي استمرت سبع سنوات عن التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات والقرارات حول الموضوعات التي تضمنها إعلان بدء الجولة ووافق عليها وزراء التجارة الخارجية في الدول المشاركة . كما عقد بعد ذلك المؤتمر الوزاري للدول المشاركة في مدينة مراكش بالغرب في أول أغسطس عام ١٩٩٤ وبدء هذا الاجتماع ثم عرض نتائج الجولة على السلطات التشريعية في الدول



المصدر :

٢٠ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عُصِمَ سنوات قبل تنفيذ الاتفاق فيما يمنح الدول المتقدمة علما واحدا فقط . ولا يتضمن ذلك عدم الالتزام بتطبيق شرط المعاملة الوطنية وشرط الدولة الأولى بالرعاية الذي يطبق من بداية تنفيذ الاتفاق . وكذلك يمنح الاتفاق هذه الدول النامية فترة خمس سنوات إضافية بالإضافة إلى السنوات الخمس للشار إليها قبل الالتزام بتطبيق أحكام الاتفاق الخاص بمرءة الإضرار على المنتج كما يتعلق بالإضرارات الجماعية الخاصة بالأغذية والمطابخ الطبية والمركبات الصيدية . وينص الاتفاق أيضا على الدول النامية في تطبيق نظام الترخيص الإجباري إذا ما تصف صاحب الرءاءة في استخدام الحقوق المخولة له أو مارس إجراءات غير تجارية ، وكذلك يقضي الاتفاق بتقديم الدول للخدمة مساعدات فية ومالية إلى الدول النامية بشروط يتفق عليها من الجانبين عدد اعداد تشريعات من حابة حقوق الملكية الفكرية ومنع سوء استخدامها وإنشاء أجهزة متخصصة بتطبيق الحماية وتدريب الأفراد .

لقد شاركت مصر في جولة أوروجواي منذ بدء الجولة في سبتمبر ٨٦ ، وفي الاجتماعات المتعددة التي لها وشركت على المستوى الوزاري في اجتماعات بروكسل ٩٠ ، حيث كان للسعي لإنهاء الجولة ولكن حالت دون ذلك الخلافات الحادة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية حول موضوع تحرير تجارة السلع الزراعية . ولما نذكر جيدا مظاهرات التلاحين والمزارعين القريسين في تلك الفترة احتجاجا على ما تضمنته اتفاقية الجات من منع استخدام معونات الدعم لتسعى المحاصيل الزراعية ، وفي فرنسا كانت الحكومة تقدم دعما لهم لمواجهة المنافسة الأمريكية الشديدة .

وفي المفاوضات التي دارت في جيف طوال السنوات السبع الماضية شاركت وفود مصر في كافة الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية ، وكانت مصر تدعى إلى الاجتماعات غير الرسمية التي كانت تتقد داخل جيف وخارجها لما تتمتع به مصر من هؤل دولي ونشاط في المشاركة في المفاوضات . كما شاركت مصر في العديد من الدورات والمخلفات التي عقدت في مختلف المدن بهدف شرح أبعاد موضوعات التفاوض وتحسين المواقف بين وفود الدول المشاركة .

كما شهدت القاهرة نفسها عدة ندوات عن موضوعات الزراعة والخدمات والملكية الفكرية ، شارك فيها الخبراء والخصون في الدورات الرسمية وكانت فيها فرص تبادل الآراء وجهات النظر بين هؤلاء الخبراء والخصين ونظرهم على من الدول النامية الأخرى . كما ساعدت هذه الدورات على بلورة مواقف حصة لمجموعة الدول النامية في المفاوضات وتوضيح موقفيها ، كما تشابهت الصالح في مواجهة مواقف الدول المتقدمة التي اتسمت بالشد والضعف على الدول

المتقدمة تمهيدا لاتخاذ الإجراءات المصورية اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقيات بدءا من أول يناير ١٩٩٥ ، وجولة أوروجواي تخلط عن جولة طوكيو في أن نتائج الجولة الأولى يجب قبولها ككل أو رفضها ككل ولا يجوز اختيار بعض الاتفاقيات للموافقة عليها أو الانضمام إليها دون البعض الآخر .

وأهم ما توصلت إليه هذه الاتفاقيات المتعددة المعروفة باسم الجات والتي استغرقت سنوات كثيرة ، هو أنها أسفرت عن إنشاء منظمة عالمية في منتهى الأهمية والخطورة بالنسبة للتجارة العالمية وللشؤون الاقتصادية والمالية الدولية أيضا ، وقد سُميت بالمنظمة العالمية لتجارة World Trade Organisation وهي عبارة عن إطار تنظيمي مؤسسي يحمي على كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة أوروجواي وهي تشمل الإشراف على تجارة السلع وتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية فضلا عن الاتفاقيات التي نتجت عن جولة طوكيو والاتفاقيات التي تم التفاوض بشأنها في إطار جولة أوروجواي .

إن منظمة التجارة العالمية التي تتضمن النظام الجديد لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء ومراجعة سياساتهم التجارية ، منظمة لها شخصية قانونية مستقلة تلعب دورا أساسيا في النظام التجاري الدولي وهي بمثابة الضلع الثالث في المثلثات يبرهن ووزع للنظام الاقتصادي الدولي ، إلى جانب الضلعين الآخرين وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإنشاء والتصور . وقد حددت الاتفاقية أسلوب التعاون مع هذين الضلعين وكذلك مع المنظمات الدولية الأخرى .

وتضمنت الاتفاقية أحكاما خاصة بمنح بعض الدول استثناءات للتحال من بعض التزاماتها بصفة مؤقتة ، وتعديلات أحكام الاتفاقيات وعدم تطبيق الاتفاقية في الحالات التي تنص على ذلك .

وقد أصبح في منظمة التجارة العالمية ثلاثة مجالس ، أحدها للسلع والثاني للخدمات والثالث للملكية الفكرية . وذلك القطعة الأخيرة تمسحت في الاتفاقيات وجرمت بشأنها مشاحنات بين بعض الدول الكبرى كأمريكا وفرنسا . حيث كانت فرنسا ترى أنها لا يصح أن تعامل المواد الثقافية على

أنها سلع . وكانت تبني المحافظة على هويتها الثقافية وخصيتها المميزة ، وانقسمت دول أوروبا إلى قسمين بشأن الخلاف الأمريكي الفرنسي . قسم يؤيد أمريكا ويعامل المواد الثقافية كالسلع الأخرى . وقسم يؤيد فرنسا في رأيها الخاص بالمخاطف على هويتها وخصوبتها الثقافية ولحما التورمية إزاء العزو الأمريكي الكشح وخاصة في مجال السينما .

إن اتفاقية الجات أو منظمة التجارة العالمية تمنح للدول النامية فيما يتعلق باتفاق الملكية الفكرية فترة انتقالية مدتها



المصدر :

التاريخ : ٢٠٩ - ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناحية خلال مراحل المفاوضات المخفية .

وقد عبت المجالس القومية المتخصصة بإشراف الأستاذ الدكتور محمد عبد القادر حاتم المشرف العام عليها ، بإعداد تقارير وإرفاقها عن اتفاقيات الجات ، وما تضمنته من أحكام ومدى ما تنبئ له من نفع أو ضرر . وقد استعملنا في كتابة هذا المقال على تقريرين مهمين من هذه التقارير . كما عبت وزارة التجارة للصورة الممنطة في المجلس الأعلى للتجارة ولجنة الكتاب والشربها ، بإعداد ندوة خاصة عن اتفاقيات الجات ومشكلات الكتاب المصري ، شارك فيها بعض المختصين ، وقد أشرت إلى هذه الندوة المهمة في مقالتي التي نشرتها ها هنا بأسرع .

وقد عني الكثير من الباحثين والمفكرين السياسيين والاقتصاديين بهذا الانجاز المائل الذي توج بإنشاء منظمة التجارة العالمية . غير أن القراء العاديين والكثيرين من المختصين أيضا يتطلعون للمزيد من الشرح والتطليل على هذه الاتفاقيات التي تقع في أكثر من ألف صفحة من قطع البولسكاب ، وهي تتضمن عبارات في منتهى البلية من حيث صياغة القوانين والقواعد ، بحيث يصعب على أغلبية القراء السامعة أن تراجم هذه الاتفاقيات ، حتى لو كانت مترجمة إلى اللغة العربية ، وقد سألت أحد زملائي من ناشري الكتب المصريين أن أدله على خير هذه الاتفاقيات يستطيع أن يترجم عنها كتابا سهلا العبارة واضحا ومسابها ليقدم إلى القراء العرب النفع منه - بعد التجربة والغبرة - بأن هذا الموضوع ورغم صعوبته أصبح موضوع اهتمام عالم بالغ في محتلف المستويات الثقافية .

وهذا هو الذي دفني إلى محاولة كتابة شيء سهل واضح مفهوم ، للاتفاقيات الجات وإنشاء المؤسسة الدولية الجديدة أضحى بها منظمة التجارة العالمية . وبقي بعد ذلك أن نحاول الوقوف على مدى ما يحققه لنا انضمامنا إلى المنظمة من نفع ، وما قد يسببه من ضرر .

وقد لا يسع القلم هنا لتطليل على تفاصيل ما تضمنته الاتفاقيات الجديدة التي بيت على أساسها منظمة التجارة الدولية ، غير أننا نستطيع القول في إيجاز أننا وانفقا على الانضمام إلى هذه الاتفاقية ، كما حرصت دول ثمانية عديدة على المشاركة فيها . فلم يعد من الممكن أن تترك أية دولة نفسها عن هذه المنظمة التي تمثل التيار الرئيسي للتجارة العالمية ، ولهم الآن هو أن نهيئ نفسها للقيام بدور نشيط في أعمال اللجان الرئيسية والفرعية التي تشكلت في المنظمة ، وأن تعمل قدر استطاعتها على الاستفادة من الاتفاقيات التي قد نليناها بوجه خاص . ونحن نعلم أن مجموعة الدول الثمانية تفاوتت مصالحها في تضارب أحيانا فيما يخص التجارة الدولية . فليست هناك مصلحة موحدة تتم الجميع ، ولكن هناك احتمال التوصل إلى حدود دنيا

للمصالح المشتركة للدول الثمانية . وعليها نحن بالذات أن يكون لنا دور نشيط في تكميل جهود الدول الثمانية لوحدة مراقبها .

وتحرير التجارة الدولية من شأنه زيادة حجم التبادل الدولي لجميع الأطراف وتوسيع الأسواق وبخاصة في الدول المتقدمة التي تهدف مصر والدول الثمانية إلى الحصول على نصيب مناسب منها . وهذا يقتضي تكيف سياساتنا الداخلية لتسمح بزيادة صادراتنا وتخفيض تكلفتها ورفع مستوى جودتها .

وسوف يسع المجال أمام مصر في تصدير سلع معينة أهمها المسوجات والملابس الجاهزة لأن الاتفاقية تلغي نظام الحصص (الكوتا) وهي تحدد مقدار معين يسمح بتصديرها إلى دول معينة من سلع معينة) وهكذا يجب أن نعمل من الآن على تشجيع هذه الصناعة وتحسينها ورفع كفاءتها الإنتاجية وإزالة معوقات تصديرها .

أما عن تخفيضات التعريفات الجمركية التي تقضي بها الاتفاقيات ، فإن مصر قامت من جانبها وتقوم بهذه التخفيضات ، بحيث لا يترتب على ذلك زيادة في التخفيضات الجمركية ، على أن الأضواء التي قد تحصلها مصر نتيجة مشاركتها في هذه الاتفاقيات قد تضمنت زيادة أسعار بعض السلع الزراعية الأوروبية التي يسلف الدعم الذي تقدمه الحكومات الأوروبية لتسعى هذه الاغصايل ، وأهمها القمح الذي سوف يرفع سعره ، رغم أن الزيادة في الأسعار سوف تكون محدودة عن كل سنة على حدة . كما أن الاتفاقيات تضمنت نظاما لتعويض الدول الثمانية عما قد تحصله من زيادة في أرباح استيراد السلع الزراعية .

وفي مجال حقوق الملكية وبراءات الاختراع ، فإن الاتفاقيات يمكن أن تفيد للمصالح المصرية الحقيقية أكثر من أن تضرها ، فلنسا من حيث للبا نعمل على إمداد حقوق الآخرين والاستيلاء على حقوقهم فيما نسورده من سلع ثقافية . بل على العكس ، نحن نقاسي من ضياع حقوقنا لا نقدر بالملادين ، نتيجة انحصار الآخرين لحقوقنا في كثير من المجالات مثل حقوق مؤلفينا وناشرينا فيما تصدره من كتب ، وحقوق الأداء العلني لسانينا والحقوقيين الملحقين بالأفلام السينمائية وأشطرة الفيديو والتسجيلات الصوتية . وبهذه المناسبة يجب علينا إنشاء آليات أو أجهزة تخصص بمصاحبة حماية حقوق المصريين في مجال الملكية الفكرية والأدبية والثقافية التي لا تصح حاليا بإحالةها الكلية لحقوقنا في الخارج . ولعلنا بذلك نستطيع أن نوقف حركة القرصنة على الكتب للصورة التي نشكر منها من الشكرى منذ ثلاثين عاما ، ولم نستطع حتى الآن وقف حركة تزوير الكتاب المصري التي تعد أخطر ما نواجهه في حركة النشر المصرية ، وحيث أن



المصدر : ا ك ت و ب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٩ يناير ١٩٩٥

الإتفاقية تسمح للدول الأعضاء بممارسة حقها في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الاتاج اهل من ممارسات الدول الأخرى فيما يتعلق بإفريقيا بالسلع الرخصة للدعوة من الدول المصدرة ، فلابد لنا من وضع نظم فعالة لتعديد حالات الإغراق طبقا للمفهوم الدولي واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لحماية مشروعاتنا الصناعية ومتجانسا الوطنية من المنافسة غير المشروعة لبعض الدول الأجنبية ، وحيث إن تحرير التجارة العالمية التي تتضمنه اتفاقيات الجهات أو المنظمة العالمية للتجارة تسمح بفترات انتقالية متفاوتة تصل في بعض الحالات إلى عشر سنوات ، لذلك ينبغي أن تعمل على اجراء تعديلات هيكلية في أنشطتنا الزراعية والصناعية والخدمية حتى يمكن الاستفادة منها إلى أقصى درجة ولإزالة الآثار السلبية المحتملة حتى لا نحتاجا بإتخاذ قرارات الانتقال دون اجراء هذه التعديلات الهيكلية والشرعية ونعرض في المستقبل لخسائر محققة . ولذا ينبغي أن تشكل لجنة عليا تختص بمتابعة تنفيذ الإجراءات الواجبة وتوقيتاتها الزمنية مع كافة الجهات التنفيذية المعنية .

إن هذا ليس كل ما هو مطلوب لكي يكون المواطن العادي على بينة من حقيقة المنظمة المالية للتجارة التي تتضمن الكثير في مجالات عديدة ، وسنحاول أو نستمر الاهتمام العام بهذا الموضوع وشرحه وتبسيطه ، فلفظة الجديدة للتجارة المالية سوف تلعب دورا في غاية الأهمية لتعديد مسار النشاط التجاري العالمي الذي يخشى أن يكون حساب البعض المظقم على حساب البعض الآخر المامي .

□



المصدر : **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

التاريخ : **٢٠٠٩ سنة ١٩٩٥**



نعمان جلال

الاعضاء المكونين للاتحاد ولم تشارك دول مثل
اليمن - عمان السودان، كما اكتفت دول أخرى
عديدة بمشاركة رمزية وبساد الخلاف حول
انتخابات رئيس الاتحاد... الامين العام الحالي
من الأردن والسيد محمد الاشعري من المغرب ثم
تم إعادة المشع الأردني، ولكن التغطية الاعلامية
اظهرت الاختلافات انها ذات طبيعة شخصية.
اكثر منها اختلافات نابعة من مواقف تخص
الكتاب والادباء... ولا شك ان ذلك يفسر إلى
الأسف؟

وأسأل د. نعمان عن مدى ثقائه بهذا الوضع :
إن قواعد الملكية الفكرية وتقيدها في رأي
حاضر للكتاب والمبدعين على الخلق في الدول
النامية.

يمصو مثال على قوة الإنتاج الفكري... كما
أن لدينا وسائل عديدة لحماية هذا الانتاج.
وماذا عن المرحلة القادمة

اعتقد ان الوعي هو أهم دور أما يكون عن
طريق وزارة الثقافة - أو الاعلام أو الخارجية
حتى يعلم الكتاب والمؤلفون دور النشر كيف
يدافعون عن حقوقهم وما هي القوانين الدولية
لذلك؟

ايضا المتابعة الحقيقية في الاطار الدولي... إما
عن طريق السفارات أو البعثات الخارجية في
الخارج.

وعوما فالدور العربي مهم وإن مقدرتنا كعرب
على إيجاد مكان لنا على خريطة العالم في القرن
الحادي والعشرين تتوقف على ما لدينا من
معارف في اللغات المختلفة. وايضا على ما
نملكه من مقدرته على التعامل الإيجابي مع
التحدى الحضاري الذي تتردد مقلته كثيرا هذه
الأيام .

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحن والجات

ما زال الحديث عن إتفاقية «الجات» والجزء
الخاص بالخدمات يحتاج كثيرا من النقاش. ولا
زالت هذه القضية بالغة الحيوية. لكل مثقف
عربي.

ولقد تقضيل د. نعمان جلال المنسوب الدائم
لصير لدى جامعة الدول العربية ليشرح بعض
النقاط التي قد تفيد القارئ في هذه القضية .

فيقول... لقد تطور أسلوب معالجة الجامعة
العربية في الموضوعات الثقافية بوجه عام
وموضوعات الكتاب والنشر بوجه خاص...

إن جامعة الدول العربية كتنظيم دولي اقليمي
ليست مجرد رابطة بين دول تنتمي إلى اقليم
جغرافي معين بل هي رابطة بين دول تنتمي إلى
حضارة وثقافة وتراث...

إن هناك هوية ثقافية هي القاسم المشترك،
ولذلك فإن الثقافة والتراث يتم نقلهما بوسائل
عديدة أهمها النشر.

إن صكوك «الجات» كما تم التوصل إليها وبدأ
تنفيذها في يناير ١٩٩٥ تضمنت موضوع
الخدمات والملكية الفكرية وذلك وثيق الصلة بين
التأليف والنشر...

ولا شك ان اتصاف الفاشيزم العرب الذي تم
إنشائه في ابريل ١٩٨١ واتخذ من مدينة
طرابلس مقرا له، ما زال حسب معلوماتي محدود
الفاعلية والنشاط. وإذا فهناك ضرورة ملحة
لإعادة تنشيطه بما يحقق الفائدة المرجوة منه.

حتى يساعد على الحفاظ على حقوق الناشئين
والمؤلفين العرب ويضفي د. نعمان: أن الدور
المصري هنا مهم وفعال ففيها أكبر سوق للكتاب
العربي أو بعض آخر أنها أكبر منتج وأكبر
مستهلك للإنتاج الثقافي بحكم موقعها الجغرافي
ودورها الحضاري.

وقد لاحظت من متابعة أعمال المؤتمر التاسع
عشر للاتحاد العام للكتاب والأدباء العرب الذي
انعقد في الاسبوع الأول من شهر يناير ٩٥ في
تندار ان، يخضع أن الخلافات ما تزال قوية بين



البنك الدولي وانعكاسات جولة اوروغواي على الدول النامية

الملايين المستترة بمقدار ٩٦ بلون دولار سنوياً. وقد يرتفع دخل الدول النامية التي تحصل الألبسة

□ واشنطن - من بنساي لون للعولمة

والمستوجات مثل الصين وتايلاند وتشويسيا ودول جنوب اسيا، ١٢ بلون دولار، على رغم ان هذه الدول مستغلي عن حصصها من الأسواق المستترة بموجب الأنظمة والقوانين التجارية الدولية الجديدة. لكن خسارة هذه الحصص قد تجبر المنتجين الأقل قدرة على المنافسة على الخروج من السوق.

ولمّا - ان الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات تعتبر نقطة تحول من حيث انها تعطي الخدمات باتفاق تجاري دولي للمرة الأولى. لكن الخبراء الاقتصاديين اشاروا في المؤتمر الى ان هذه الاتفاقية لم تحقق نتائج كبيرة في الطريق نحو التحرير العمومي للتجارة العالمية. ويعلمون ان الصادرات من الخدمات، خصوصاً الخدمات السياحية تزايدت أهميتها بالنسبة للدول النامية. لكن هذه الدول كانت أقل استعداداً من الدول الصناعية لتقديم تعهدات بفتح أسواقها أكثر. ولذلك فإن الاتفاقية الخاصة بالخدمات تشكلت برأي الاقتصاديين خطوة مهمة نحو ايجاد إطار اساسي للتعامل الدولي. لكن من الواضح ان الأنظمة والقوانين بحاجة الى اصلاح اذا كان المراد ان تقدم الدول النامية القرامات ملموسة وان تحقق مكاسب مهمة.

ويشار الى ان نتائج الأبحاث اللفظة التي عالمياً ما يتم الحصول عليها عن طريق تطبيق الأبحاث الاقتصادية من المعلومات من برامج كمبيوتر متطورة، كشفت في ما يزيد على ١٢ دراسة منفصلة. وكانت هذه الأبحاث شاملة وموسعة اضافة الى ترجيحاتها العلمية الأكاديمية. وكانت الغاية منها التتبع وتشجيع الحوار بين المدونين الآخرين الذين حسموا المؤتمر والذين زاد عددهم على ٢٠٠ متخصص في الشؤون التجارية.

وحذر خبراء البنك الدولي الحضور بالقول ان النتائج التي توصل اليها الباحثون هي سلبية، وان التوقعات بالمكاسب التجارية خرى القليل من اميبتها تحداً لبعض الأبحاث الكاذبة. وقال برونو ميس «الصرار الاقتصادي لا يجيبون دائماً بتقدير الاستقلال وتوحيه». وكانت هذه التحليلات تعالاً فان قيمة الأبحاث شاملة الالتزامات الفعلية للدول التي قدمت لـ «معات»، وليس على الغرامات المعلقة لهذه الدول في تحرير التجارة. لكن قيمة هذا التحسين في دراسة آثار اتفاقية جولة اوروغواي تكون محدودة عندما ينطبق الأمر بدراسة الانعكاسات على دول للشرق الأوسط وشمال افريقيا. وفي تقدير أكثر السهولة تعالاً فان قيمة الأبحاث الخاصة عن تطبيق الاتفاقية بالنسبة لتجارة البضائع في العالم هي ١٨٨ بلون دولار. وان يحصل الشرق الأوسط وشمال افريقيا - إلا على ١٢ بلون دولار فقط من هذه المكاسب.

لكن ربيع مارتين الحبيب الاقتصادي لدى البنك الدولي، قال ان هذا الباع على عقده يدعو الى الارتياح. لأن المكاسب ستكون بالفعل الى برلين وفقدت النطقة مما تونس وتركيا، التي كانت الدولتين الوحيدين اللذين قدما معلومات الكترونية شاملة عن مشابهنهما التجارية وتغيريهما الجمركية الى قاعدة المعلومات الجمعة

■ سيكون لتطبيق الاتفاقية التي اسفرت عنها جولة اوروغواي من محادثات «غات» لتحرير التجارة العالمية أثر كبير على اقتصادات العالم النامي. لكن بعض الفوائد الناجمة عن هذه الاتفاقية قد يكون اصبحت مثلاً ما كان يعتقد على حد قول الخبراء الاقتصاديين الذين سعوا الى تحليل هذا الأثر وحضور الاجتماع الجاري في مقر البنك الدولي في واشنطن مؤتمراً استمر يومين عرضوا فيه نتائج دراستهم لانعكاسات تطبيق اتفاقية جولة اوروغواي. وقال مايكل برونو، كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي للمصالحات المحيية المامي لدى بدء جلسات المؤتمر، «ان الاتفاقية التي اسفرت عنها جولة اوروغواي من محادثات غات تشكل معلماً مهما بالنسبة الى الدول النامية» عللواصل اليها يعني نهاية بداية العملية الخاصة التي تتناول دمج لدول النامية كلياً في الاقتصاد العالمي.

ووضع المؤتمر المخطط في واشنطن خبراء اقتصاديين من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وخبراء من مؤسسات علمية، عرضوا جميعاً نتائج أبحاثهم عن انعكاسات الاتفاقية على التجارة الدولية والمنتجات الزراعية والسلع والبضائع المختلفة وهي المجالات التي ستتأثر بأكثر الاتفاقات التجارية الدولية طموحاً حتى الآن.

وفي ما يأتي الاستنتاجات الرئيسية التي توصل اليها الاقتصاديون:

أولاً - ان الاتفاقية ستؤثر على الزراعة الدولية أقل مما اشارت اليه التقديرات في الماضي. إذ يقدر ان المستهلكين

في العالم سيحصلون على مكاسب قيمتها ٤٨ بلون دولار من الاتفاقية الدولية. لكن هذه التقديرات أقل مرتين ونصف مرة من المكاسب التي كان العالم يسميها لو تمسكت دول نامقاً حصص التفرقات الجمركية التي وافقت عليه عام ١٩٩٢، أي قبل ان تفر اصلاحات أكثر توافهاً. الا ان هذا كله قد يعني أيضاً ان انعكاسات اتفاقية «غات» على الدول النامية، التي تعتمد في صوره كبيرة جداً على المستورات من المواد الغذائية، ستكون أقل إصراراً بهذه الدول مما اشارت التقديرات السابقة، ما قد يلغي حاجة هذه الدول الى مساعدات اتفاقية خاصة.

ثانياً - ان خفض المصاعب على تجارة البضائع سيزيد الدخل الفعلي للدول النامية بما يراوح بين ٦٠ و١٠٠ بلون ومئة بلون دولار سنوياً، أو بين ١٢ و١٣ في المئة من دخلها. وفق التقديرات التي قدمت في المؤتمر. وقد خسبت هذه المكاسب وكان اتفاقية جولة اوروغواي من محادثات «غات» تم تطبيقها عام ١٩٩٢. لكن هذه المكاسب لن تتباير فعلاً وتصبح ملموسة قبل مضي ما بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة بسبب الوقت الذي تتطلبه القوانين التجارية الجديدة ليبدأ تأثيرها في النظام التجاري الدولي.

ثالثاً - ان المكاسب الناجمة من «غات» متناقص الانسجة المتعددة، مهمة، نظراً للحدود الكبير والقيود التي تنسب بها العمليات التجارية المعقدة والتي تطورت في ظل الاتفاقات على من الأعرام، مما كبد الدول الصناعية والنامية على السواء تكاليف باهظة جداً. وسيكون يوسع المستهلكين في الولايات المتحدة وأوروبا وكندا ان ينفعوا تراجع أسعار



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخاصة باتفاقية «غات» والتي استخدمها الباحثون في
التوصل إلى التفسيرات وأصاب مارتن له بلوقع خفاق
المنطقة مكاسب أكبر مما سبقت الإشارة إليه، إذا أصبحت
إلى قاعدة المعلومات الممنعة مطبوعات من دول أخرى في
المنطقة ومنها.



معرض الكتاب .. وحقق المؤلف

يرتبط الاحتفال ببعض الفاعلين الدول للكتاب بالأضواء التي تشهدها الفكرة، ولشمت بانكار حربية وفراوات مشعرة - مسطور الزكاف الأديبية والاعية



دوس حليم سينوت
بلعام الدكتور

تلك الفكرة طوبية الساطع الأول لها الإخبار الأول . ليس لأنها جوهرة على مصفحة طواف حياه وبعد ذلك ولكن لأنها أفضا تشبه وهذه الذي بعد نشره يستلزم أن يصبغ من الأصوار ويصنع الكبر من تلافه . وه انفسا حق التعديل والتشديد والأضواء .. كل ذلك لأن الحق الأديبي يرتبط بشخص المؤلف وسعت وكثافت الثقال

وتلك بعد ذلك الحق المال . أي حقه في استغلال فكره بالخارجة في كتابات يقوم الناشر بنشره لينفسه الربح مع نسبة يتفق عليها فيما بينهما

وأذا كان الحق الأديبي لا يمتد بالتمام فإن الحق المال يتقدم بعضه ختمت على طواف المؤلف لتجسّد حق طبع الكتاب إن شاء دون تأخير من ربح المؤلف

وتأسيسا على ذلك يستلزم المؤلف أن يتنازل عن حقه المال كله أو بعضه

هنا . ولكن لاستيعاب الشال في حقه الأديبي لا يتعدى حق لسلط مشعرة ، وأضمت فيه تارة من تارة فكر المؤلف وحيطت فيه ومراء مشعرة . من في مشعرة من مشعرة هذه المشعرة مشعرة من مشعرة من كل حليم سينوت

وتلك حق المؤلف أو أفضاها للناشر ٢١ نسبة ١٩٩٤ المؤلف هو صاحب الإنتاج الجديد المكتبة الذي يشترك حليم سينوت أو الأديبي بالذات سواء في تجميعها أو طبعها غيرهما والتي يصبغها الناشر في الحق الأديبي في شكل خاص يجمع المهرض في الإخبار أو الأديبي في حقه الأديبي أو الإخبار أو الإقتصاص على القواعد العامة - في انتهاز لغة مسطرة أو لغة

أدبية قانونية لاتتأثر أوقات النشر . ولعل مسطرة النطق الفرنسية ، وقامت قانونية لاتتأثر أوقات النشر .

تلك الفكرة طوبية الساطع الأول لها الإخبار الأول . ليس لأنها جوهرة على مصفحة طواف حياه وبعد ذلك ولكن لأنها أفضا تشبه وهذه الذي بعد نشره يستلزم أن يصبغ من الأصوار ويصنع الكبر من تلافه . وه انفسا حق التعديل والتشديد والأضواء .. كل ذلك لأن الحق الأديبي يرتبط بشخص المؤلف وسعت وكثافت الثقال

وتلك بعد ذلك الحق المال . أي حقه في استغلال فكره بالخارجة في كتابات يقوم الناشر بنشره لينفسه الربح مع نسبة يتفق عليها فيما بينهما

وأذا كان الحق الأديبي لا يمتد بالتمام فإن الحق المال يتقدم بعضه ختمت على طواف المؤلف لتجسّد حق طبع الكتاب إن شاء دون تأخير من ربح المؤلف

وتأسيسا على ذلك يستلزم المؤلف أن يتنازل عن حقه المال كله أو بعضه

يرتبط الاحتفال ببعض الفاعلين الدول للكتاب بالأضواء التي تشهدها الفكرة، ولشمت بانكار حربية وفراوات مشعرة - مسطور الزكاف الأديبية والاعية

تلك الفكرة طوبية الساطع الأول لها الإخبار الأول . ليس لأنها جوهرة على مصفحة طواف حياه وبعد ذلك ولكن لأنها أفضا تشبه وهذه الذي بعد نشره يستلزم أن يصبغ من الأصوار ويصنع الكبر من تلافه . وه انفسا حق التعديل والتشديد والأضواء .. كل ذلك لأن الحق الأديبي يرتبط بشخص المؤلف وسعت وكثافت الثقال

وتلك بعد ذلك الحق المال . أي حقه في استغلال فكره بالخارجة في كتابات يقوم الناشر بنشره لينفسه الربح مع نسبة يتفق عليها فيما بينهما

وأذا كان الحق الأديبي لا يمتد بالتمام فإن الحق المال يتقدم بعضه ختمت على طواف المؤلف لتجسّد حق طبع الكتاب إن شاء دون تأخير من ربح المؤلف

يرتبط الاحتفال ببعض الفاعلين الدول للكتاب بالأضواء التي تشهدها الفكرة، ولشمت بانكار حربية وفراوات مشعرة - مسطور الزكاف الأديبية والاعية

تلك الفكرة طوبية الساطع الأول لها الإخبار الأول . ليس لأنها جوهرة على مصفحة طواف حياه وبعد ذلك ولكن لأنها أفضا تشبه وهذه الذي بعد نشره يستلزم أن يصبغ من الأصوار ويصنع الكبر من تلافه . وه انفسا حق التعديل والتشديد والأضواء .. كل ذلك لأن الحق الأديبي يرتبط بشخص المؤلف وسعت وكثافت الثقال

وتلك بعد ذلك الحق المال . أي حقه في استغلال فكره بالخارجة في كتابات يقوم الناشر بنشره لينفسه الربح مع نسبة يتفق عليها فيما بينهما

وأذا كان الحق الأديبي لا يمتد بالتمام فإن الحق المال يتقدم بعضه ختمت على طواف المؤلف لتجسّد حق طبع الكتاب إن شاء دون تأخير من ربح المؤلف



المصدر : العالم الجديد

التاريخ : ٢١ - ٢٢ - ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

آثار مفاوضات أورو جواي على الدول العربية 3-6

مخاوف من الآثار المحتملة للتخفيضات الجمركية

هناك قلق بخصوص اثر التخفيض في التعريفات الجمركية وذلك فيما يتعلق بالخسائر الممكنة نشوئها عن تقلص الافضليات التجارية ففي حالة الواردات التي تتمتع بمعاملة تفضيلية اعطائية نجد ان تخفيض معدلات الرسوم الجمركية يحد بوضوح من هوامش الافضلية مما يثير تحولا في التبادل التجاري وفي حالة الواردات التي لا تتمتع بمعاملة تفضيلية اعطائية نجد ان الاثر هو اكثر تشعبا لانه يتوقف على كيفية التغير في شروط المنتج بالتفضيل فيما لهبوط الرسوم الجمركية فإذا عدلت الرسوم التفضيلية لتحافظ على علاقتها العالية فإن تحول التبادل التجاري المرتبط نتيجة تقلص الافضليات قد يفوق التبادل التجاري الناشئ عن الرسوم الجمركية المخففة وفيما يتعلق بأي بلد يتوقف الاثر الاجمالي على ما اذا كانت المكاسب التجارية المحتملة نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية على السلع غير المتمتع بالافضلية ستوازن الخسائر المتوقعة من المصارف المتمتع بالافضلية.

وفي دراسة بولنديين وموراي عن انقضاء البلدان النامية من نظام الافضليات المعمم يشير المؤلفان إلى أن الخسائر الناجمة عن تقلص الافضلية التجارية بموجب هذا النظام يرجح أن تكون قليلة وقد توصلوا إلى هذا الاستنتاج على أساس أن المنفعة التجارية التي تجنيها البلدان النامية في هذا الإطار تتألف من عنصرين: منفعة منشئة للتبادل التجاري وناجمة عن استبعاد المنتجين في البلدان الصناعية لصالح المنتجين في البلدان المستفيدة من نظام الافضليات المعمم ومنفعة محولة للتبادل التجاري تنطوي على استبعاد المنتجين في البلدان غير المستفيدة من هذا النظام لصالح المنتجين في البلدان المستفيدة منه وفي تقديرهما أن معظم التوسع التجاري الناجم عن الرسوم التفضيلية بموجب نظام الافضليات المعمم يمثل عملية انشاء للتبادل التجاري في حين أن عنصر تحول التبادل التجاري لا يمثل سوى 12 بالمئة من مجموع ذلك التوسع ويشير هذا الدليل المعمل إلى أن الخسارة الناجمة عن تقلص هوامش الرسوم التفضيلية في إطار نظام الافضليات المعمم هي خسارة قليلة كذلك فإن توسع التجارة بكثير من المنتجات بموجب هذا النظام يواجه حدودا من حيث الحجم تمثل اثر التفضيل على التوسع التجاري.

وهذا وجه آخر من الواقع لا يبرك لاحيانا كثيرة الا انه قد يكون مهما وهو ان البلدان النامية قد تجني مكاسب من تقلص الافضليات التجارية فيما بين البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كذلك فإن التبادل التجاري داخل الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة ودخل الاتحاد الاوروبي هو معنى من الرسوم لصالح البلدان الاعضاء في كل منهما. ان تخفيض الرسوم الجمركية نتيجة جولة أورو جواي سيجعل قسما من هذا التبادل اقل قدرة على المنافسة هذا يحول لصالح جهات خارجية.

ان مكاسب الفاعلية الاقتصادية ستعتمد بمستوى جهود التحرير التجاري التي تبذلها البلدان النامية وهي ستعتمد عن تخفيف الخسائر



الناشئة عن الحماية الحالية والواقع ان معظم الدراسات ذات الطابع الكمي عن النتائج الاقتصادية التي ينطوي عليها تحرير التجارة المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالدخل الحقيقي تبين دوماً ان المنافع تتوقف الى حد كبير على نطاق سياسات التحرير التجاري التي يقيمها كل من البلدان المعنية ومن المتوقع ان يكون الاثر الرئيسي متصلاً بالأسواق الأوروبية لأنها كانت مقارنة بسوق اليابان والولايات المتحدة تشمل عدداً اكبر من عناصر الانحراف.

ان تحرير التبادل التجاري في القطاع الزراعي سيؤثر للبلدان التي لديها طاقة انتاجية زراعية ان تزيد انتاجها وبالتالي ان تحسن مستويات المعيشة والمعيشة في المناطق الريفية وتخفف النزوح إلى المناطق الحضرية ولكن بما ان اتصالات جولة أوروبية ستؤدي في الوقت نفسه إلى تضيق في نطاق المصادرات الزراعية المدعومة من المتوقع ان ينجم عن ذلك ارتفاع في الاسعار النسبية للمنتجات الغذائية مما يسهم في حدوث نتائج غير مواتية من حيث معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية المستوردة للأغذية صاعياً. ومن جهة أخرى فان اثر إلغاء الحواجز غير التعريفية أو التساهل فيها خصوصاً بشأن المنتجات الزراعية والمنسوجات يتوقف على مدى تمتع البلد المعني بامتيازات الدخول إلى أسواق معينة في إطار الحواجز غير الجمركية القائمة حالياً وكما سنرى بالتفصيل في القسم التالي في هذا البحث فان هذا امر له صلة وثيقة ببعض البلدان العربية المصدرة للمنسوجات إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

ومن المتوقع ان توسيع نطاق القواعد الدولية لتشمل تجارة الخدمات ومنها خصوصاً قواعد عدم التمييز وقواعد الشفافية سيضع على تحرير تجارة الخدمات ويرى بعض المراقبين ان بإمكان خطوة كهذه ان تكون عاملاً منشطاً للاقتصاد العالمي قد يعادل في أهميته التشطيط الذي نجم بعد الحرب العالمية الثانية عن تحرير تجارة السلع اما شمول تلك القواعد لحقوق الملكية الفكرية فينبظر إلى أهميته من زاوية الاثر الطويل الاجل لمستويات الاختراع والابتكار والبحوث والتنمية على صعيد عالمي وهو تقدم من شأنه ان يفيد جميع المستهلكين في العالم عن طريق خفض تكاليف الانتاج وزيادة تنوع المنصات غير انه من الممكن على المدى القصير ان ترتفع اسعار بعض المنتجات القائمة على حقوق الملكية الفكرية مثلاً، اسعار المنتجات الصيدلانية والبذرة.

اخيراً من الممكن التوقع بأن تشديد القواعد التي تؤثر في عدد من ادوات السياسة التجارية إلى جانب اجراء تحسينات في نظام تسوية المنازعات وتدعيم القاعدة المؤسسية هو امر سيعزز سلامة الدخول إلى الأسواق ويحسن قدرة الحكومات على مقاومة الضغوط الصناعات المحلية مقاومة فعالة ان نشأة المنظمة العالمية للتجارة التي ستمارس رقابة على السياسات التجارية للبلدان الاعضاء وتشرف على تطبيق نظام معزز لتسوية المنازعات ستضع النظام التجاري وقواعده على أساس أقوى من الناحيتين القانونية والمؤسسية ومن الممكن التوقع بأن هذه التطورات ستقدم الثقة في قطاع



المصدر : العالم اليوم

٢١ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

الاعمال بتحسين شفافية نظام التجارة المتعدد الاطراف وقابليته للتنبؤ والواقع ان بعض المراقبين يرون ان هذا الاثر هو من اهم النتائج الايجابية التي تنطوي عليها جولة مفاوضات اوروجواي.

وتشير مناقشة العناصر الرئيسية لاتفاقيات جولة اوروجواي إلى ان اثرها في الاقتصادات العربية سيوقف على مجموعتين من العناصر المترابطة الاولى هي انفتاح هذه الاقتصادات والخصائص العامة لتجاريتها بالسلع والخدمات وتتعلق الثانية بحساسيتها تجاه بعض خصائص هذه الاتفاقيات بما في ذلك التغيرات في الافضليات التجارية والتعرض لتحولات في معدلات التبادل التجاري.

ولاشك ان درجة الانفتاح في الاقتصادات العربية قد ازادت خلال السنوات الاخيرة وبصورة خاصة من المقدر ان القيمة المطلقة لما تصدره وتستورده المنطقة من بضائع قد ارتفعت من مستوى كان ادنى من 40 بالمائة في سنة 1970 حتى حوالي 50 بالمائة في اوائل التسعينات فتتلف بلدان المنطقة بعضها عن بعض اختلافا كبيرا من حيث انفتاحها الاقتصادي ومن حيث ارمدة مواردها الخارجية وعلى وجه الخصوص فان نسبة تجارة البضائع ديمت في ذلك عمليات الاستيراد واعادة التصدير إلى اجمالي الناتج المحلي هي على اعلاها في البحرين والامارات العربية المتحدة وهي ادناها في الجزائر ومصر والسودان. ومن حيث السلع التي تتألف منها تجارة التصدير فلا شك في اعتماد المنطقة على منتجات النفط اذ تمثل هذه الأخيرة اكثر من 60 بالمائة من مجموع صادرات المنطقة مع اعلى المستويات في الكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية ولناها في الأردن وموريتانيا وقد شهدت السنوات الأخيرة تيدا ديناميكية بين قطاعات التصدير الرئيسية الثلاثة أي الزراعة والتعدين والمصنوعات ومن الجدير بالاهتمام ان حصة التصدير في قطاع الصناعات التحويلية الذي يعتبره الكثيرون اكثر القطاعات نشاطا في عملية التنمية قد ارتفعت من 4 بالمائة في السبعينات حتى 20 بالمائة في اوائل التسعينات ونجد داخل هذا القطاع ان فئة المنسوجات والملابس هي اهم فئات المنتجات وهذا امر له أهمية خاصة بشأن بلدان: كمصر والمغرب وموريتانيا وتونس اذ يمثل في معظم هذه الحالات اكثر من نصف مجموع صادرات السلع المصنعة ومن جهة أخرى من المهم ان نلاحظ في ميدان الاستيراد اعتماد البلدان العربية على المواد الغذائية المستوردة فان الانتاج في البلدان الواقعة في منطقة الخليج والمغرب العربي قد غطي حوالي 75 بالمائة من طلبها المحلي في سنة 1990 ومن السلع الاساسية التي سجلت ادنى تغطية القمح والارز والسكر والابواب وفي سنة 1990 بلغ متوسط نسبة التغطية في البلدان العربية الاخرى 86 بالمائة لكنها سجلت على عكس بلدان منطقة الخليج والمغرب العربي ارتفاعا في الاعتماد على الاستيراد منذ سنة 1985

دراسة اعدها بول شاريه ومحمد العريان ورافية محلي فتيحي
الاخيرة بصندوق النقد الدولي بإدارة الشرق الأوسط.



المصدر :

الأخبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥

جريمة اسمها «قانون براءة الاختراع» مشروع مشبوه لقانون جديد يهدد الأمن القومي المصري

تحقيق

أحمد سيد

ولم يتوافق حزب القانون الجديد عند هذا الحد ولكنها أصدرت لتشكيل التواهي القانونية أيضا يقول المستشار شريف كامل إن القانون الجديد لم يحترق على إشارة إلى معنى «الاختراع» ، وأفضل

التحديد العقيق لمفهوم نموذج النفعمة ، ولم يجد الفرق بينهما . ويجب أن تشير هنا إلى أن القانون الجديد هو الذي استحدثت مائسسي بنموذج النفعمة إذا كان منصوصا عليها في القانون القديم ، ومن ثم كان يجب تحديد معناها تحديدا دقيقا وأقرار الأحكام القانونية الخاصة بها والتي تتميز عن الأحكام الخاصة ببراءة الاختراع .

كسما أن الفقرة الأولى من المادة السابعة تتميز بالغموض حيث تضمنت من التزام شخصي بمقتضى عقد مع شخص آخر لتحويل إلى اختراع معين ، وهنا يجب التماسيل ، ما هو مشتمل هذا الالتزام ، وهل المقصود التزام شخصي بأن يبتكر شخص آخر لم

مزايا كما أن المادة ١٢٠ من المشروع حينما تحدث عن الرسوم التي يجب دفعها عند طلب الحصول على براءة اختراع أهدرت وجوب تسخير الاختراع ؟! وفي من الأمور المسم بها في العالم حيث يعني تماما لاختراع من دفع أي رسوم في البراءة لفحص الحصول عليها . وبالمطلب لاختراع يدفع ثمن رسوم عنها لا أنه مدد حضي عدة سنوات من حصول عليها . لذا فإن المادة ١٢٠ تتعامل مع الاختراعين بذات المعاملة التي تتبع مع لاصحاب الملامى والصوير ماركات ؟! أيضا ورد في المادة ١٢٧ من المشروع جواز الحصول على براءة اختراع خيلا لأحكام قانون الإفراعات وهذا يعني أن المشروع نظر إلى براءة الاختراع وكأنها من التقلات التي يجوز الصحن عليها ويعبها في مزايا ؟!

الحد الوحيد من القانون بقاء مصر في تلك الدول البحرية

دون إبداء الأسباب ، ويسؤاله عن ذلك قال : إن مشروع القانون للزبح أصدره جاء في إطار اتفاقية الجهات ، ويتضمن على الحد من قنوتات في استخدام التكنولوجيا التطورية حيث تنص المادة الأولى منه على منح براءة الاختراع للمبتكرات الزراعية والأغذية والعقاقير الطبية والتركيبات الصيدلانية والسلاسل الحيوانية وخطورة هذه المادة تكبر في أنها تحرم استخدام أي ابتكار في هذه المجالات إلا بعد شراء حق الاحتكار الذي غالباً ما سيكون في أيدي الدول المتقدمة ومن الطبيعي أن ترفض هذه الدول ذلك لأن حرصها على بيع منتجاتها ، أكبر من حرصها على بيع الابتكارات ، من ثم ستظل تأخير لهذه الدول .

احتكار

وتحتوى هذه المادة أيضا على مسمى باستقلالية قراراتنا السياسية حيث تشمل التركيبات الصيدلانية والأغذية وهي لثاء تكل في جميع استهلاكها الحيوي وتصرف باسم السلع الاستراتيجة بالإضافة إلى أن القانون الجديد يمد فترة احتكار براءات الاختراع إلى ٢٠ عاماً بعد أن كانت ١٥ عاماً في القانون القديم .. ومعروف أن مستويات التكنولوجيا تتغير كل عشر سنوات وتستحدث أساليب جديدة ، لكننا إذا أردنا استخدام الأساليب القديمة علينا الانتظار لمدة عشر سنوات أخرى ، وبتلك نأجل نأور في تلك الدول الكبرى وهذا هو الهدف ..

وفي القانون الجديد كسما يفسد دحسام يتحول مفهوم الاحتكار من حق صناعة السلعة فقط إلى صناعة السلعة والانتاج فيها .. وكل هذا يعني بيماسة أن القانون الجديد جاء لاصحيا للغير وليس لحماية مصر ..

في إدراج مجلس الوزراء في الوقت الحاضر مشروع قانون خاص ببراءة الاختراع وتنظيم حقوق المبتكرين . الخبراء يقولون إن هذا القانون يشكل خطراً على الأمن القومي المصري حيث تمت صياغته وفق مطالب أمريكية صريحة وتهديد بقطع المعونة المالية للبحث العلمي في مصر ويطلبون بسرعة تدارك قبل تحويله إلى مجلس الشعب لإقراره التفاصيل الكاملة تسهما السطور التالية .

يسمى عملية الاختراع في مصر قانوني بمحصل رقم ١٢٧ لسنة ١٩٩٤ وفي المذكرة التفسيرية لهذا القانون قال الرامح الدكتور عبدالرازق السميوي أنه سيكون في حاجة إلى التعديل بما يتواءم مع الجديد على ساحة البحث الطبي وفي الأمر الذي يتعلق بالفعلة عندما صدر قرار وزيرى بتشكيل لجنة إعداد مشروع قانون جديد لبراءات الاختراع تضم نخبية من التخصصين من أساتذة الجامعات ورئيس جمعية المستشرعين ورئيس مكتب براءات الاختراع باكاديمية البحث العلمي . وما أن علمت الولايات المتحدة الأمريكية أن مصر بصدد إعداد قانون جديد لبراءات الاختراع حتى أرسلت وفدا برئاسة رئيس مكتب الاختراع الأمريكي بعمل مذكرة تدعى الجديد من الاقتراحات التي يجب تنفيذها في القانون الجديد . كما اخبرته المذكرة على تحديد صريح بقطع المعونة الأمريكية التي تقدمها لبركا مراكز البحث العلمي في مصر والتي تصل إلى ٣٠٠ مليون دولار سنويا .

أمنصاحب

وعلى الرغم من خطورة القضية فإن اللجنة المشكلة لإعداد مشروع القانون الجديد لم تأخذ الأمر بالجدية اللازمة فاصبحت القائمة غريب معظمهم عن المحصر ، وقام بعضهم بالتوقيع نيابة عن الجميع من أجل هدف واحد فقط وهو الحصول على البديل التقني الذي يصرف في مقابل حضور الجلسات ، بالإضافة إلى انصاحب .. دحسام عيسى استأثر القانون الدولي بكيه الحقوق جماعة عين شمس من عضوية اللجنة



النصارى . الأحرار

التاريخ: ١٩٩٧/١/٢١

للأشهر والخدمات الصحفية والمعلومات

مما يعد قصورا في مفهوم براءة الاختراع التي تعتبر شهادة تسجيل أسناد هذا الاختراع لاصحبه وما كان الخريد طبقا للقانون انه لايجوز الحجز والبيع إلا للممولات المادية فقط. فإن المادة ٢٧٠ تكون مخالفة للاحكام العامة لقانون براءات الاختراع. وكان الاصول قانونا ان

تتمسك على جواز الحجز والبيع لربحية
استقلال الاختراع وأيس برائة الاختراع
والأصلح الشروع أبسط من بعض
المتفلسين في موافق المال على ذلك المادة
٢١٦ التي تنص على أنه يجب لوزير
البيوتات منح ملكية الاختراع
لصاحب ذلك الوزير الشخصي أنها قد
تقدم الفتح العام وفي ذلك ثلثي مادة
سابقة لها المادة ١٢ والتي تقول ملك
الاختراع دون غيره الحق في استغلال
الاختراع بجميع الطرق!

تعدیل

بإقامة القانون للشعوب كافة خلوها
ببرهانية الختصين اذ الشايب رئيس
جميعه القوميين يقول انهم قد وضع
الشكله قانون مشرع القانون
الذي يقول فيها يجب تعميم القانون
والمعاني والادب في دراسة مجموع
القوانين الدولية الاساسية في كل الدول
لا انما لي تقول ان الرغف من ان اراق
بها ١٢ مستعدا في دراسة تعميم
القانون. ول ان عدم اهتمام
الدولة بجمالها مشروع قانون
والعلماء الذين يرون في الفقه يبررات
الاشخاص في المستحق الدولي
ومشروعها بنسب الدول القومية
وتنقد اعدادها حسب سجون، وهي
تتخذ طريقا خاصا قلما من دراسة
القوميين القوميا مشرع قانون
يقول في ١٢ ما يتشاكل عيوب
القانون المبدع لكل اللجنة اصرت على
عدم دراسة ايشا

لذلك طلبنا من أكاديمية البحث العلمي
والثقافة - ما تزال على لسان المهوس
أحمد التلاوي - تعديل بعض الأقسام
المنشورة من خمسة مخبرين
والشروع الذي أعدت اللجنة التي منحتها
والإيرباء لدراساتها واختيار الإصل
لصاحبها. وعندما تم ذلك تم درس
النسخة العربية الشريفة وتم اكتشاف
تقصير مشروح دالة ذات أهمية
كبيرة. وعندما تم إرسال اللجنة
بموجب دراسة دراسة شريفة واكتفت
بإعداد النسخة التي نرى في هذا
مشروحها رغم اختراع الواضع بينهما
واضرت على موقعه من عدم تعديل
أي مواد في أي تعرض عليه
لذلك تمتدت مدة الدراسة
كامل وزينة البحث العلمي للطلاب
مما يشكل لنا حادثة لكنا

تستجيب وتم تحويل القانون بعبارة إلى
مجلس الوزراء

وعندما وقعت مصر على اتفاقية
اتجات اميد المشروع مرة أخرى إلى
اللجنة ذاتها لتعديل بعض البنود بما
يتفق مع الاتفاقية الجديدة ، وقامت
باحتفاء برادة الدفاع السريّة التي يجب أن
يضمن عليها هي القانون وهو ما يهدد
الامن القومي المصري ..

يسيرة

قد طرح صندوق مسئول رفض نكح اسمه إلى مصر جبرية على أفرادها هذه القلائد في امسح وقت ، إلى الخشنة العائلي الملكية الكبرى البرابوية التي المصمم لإحدى الصناعات الكبرى اشترحت السرية في أداء مشروع القاتل وفوق البنية التي وضعها خبراء السفارة الأمريكية القاتلة التي تطعم مديرتها السعيدة والتي تلعب ١٠ آلاف دولار تندها الكاثوليكية البنية الطنبي وازاء كل هذه الحقائق كان من الضروري التوجه إلى الكاثوليكية التي المصمم للفرق على أفراد المستوطن هناك حول هذه الحقائق الخفية ، فكانت دسمةج القاتلين ويؤسس لعدة اعداد مشروع القاتلين إلى اعادة سياسة الجوع لبرنامجهم مع اتفاقية الجوع ام صحيح ان مصر وقعت على هذه الاتفاقية بين سرعات ذات وإسكان ان المشروع مع انشروع حماية انكازره وفي الاحتكاك لهذا الانحراج من الطبيعي ان يكون انشروع في خدمة القاتل للتمسك بالشرع في مجال الابتكارات الزراعية نرياتهم في مجال الابتكارات الزراعية والعمليات والعمليات ، إلى هنا انتهى كلام دسمةج القاتلين إلا ان القاتلين سألوا في ادرج الجوع ، البؤساء ، من حلالهم بعد هزيمة لجان القوي المصري ، على حاجة إلى قرار بعيد الامور إلى نصاها المصمم .



الجات.. والتكامل الاقتصادي العربي امام رجال الاعمال والمستثمرين العرب في مؤتمرهم السادس

عاطف عبدالله



د. بهرمان الدجاني

وعلى تمثيل
العملات التي
خلفت بدرجة
كبيرة كانت من
أهم العقبات
التي واجهت
الجهود من
أجل تطوير
التجارة العربية
البيئية. ويشكل

قيام السوق العربية المشتركة للتعامل
الأمثل مع استحقاقات اتفاقية الجات.
خاصة أن هذه الاتفاقية تميز إقامة اتحاد
جركي أو منطقة للتجارة الحرة بين الدول
للجارية.

وأكد أن التطورات العربية والوالية
تصع على عائق الفرق العربية سهام
ومسؤوليات لميابة القطاع الخاص
وتوجيهه ليكون بمستوى تحديات التنمية
الاقتصادية في المرحلة المقبلة.
ومضى يقول: إن الاتحاد العام للفرق

من المقرر أن يفتتح المؤتمر السادس
لرجال الأعمال والمستثمرين العرب في
الإسكندرية خلال النصف الثاني من مايو
ال القادم صرح بذلك د. بهرمان الدجاني
الأمين العام لفرق التجارة والصناعة
والزراعة للبلاد العربية.

وقال: سوف يفتتح على هامش المؤتمر
ثروة من «الجات» وانكاساتها على
التجارة والاستثمار العربي وأضاف أن
المؤتمر سيستعرض الأوضاع العمل
الاقتصادي العربي المشترك وتطوره.
خاصة أن الأوضاع الاقتصادية الراهنة
في البلاد العربية تؤكد حتمية التعاون
والتكامل الاقتصادي نظرا لما بينها من
مصالح مشتركة ومن طبيعة تكاملية على
صعيدى الأسواق والموارد. ولفت الانتباه
إلى أن العمل الاقتصادي المشترك يمر
حاليا في مرحلة من المراجعة لأسباب من
بينها تركيز اهتمام الدول العربية على
أوضاعها الاقتصادية الهيكلية للتعامل مع
مشاكل النموية وواجهة التحديات
ويرى أن الأوضاع الاقتصادية تسير
باتجاه وضع الفصل لقيام السوق العربية
المشتركة باعتبار أن للفرد على التجارة

التجارية العربية الذي أسهم مساهمة
كبيرة في الجوانب الفكرية والعملية في
وضع التصورات المستقبلية للبلاد العربية
في ظل الواقع العالمى والتغيرات العالمية.
ويسهم في بناء القاعدة التي يرتكز إليها
العمل الاقتصادي العربي المشترك في
جميع مجالات وإطاعته من اتفاقيات
وتحادثات. يرى أن الخلافات العربية باتت
تهدد كامل رسائله وجميع ما أنجزه
بالتعاون مع سائر الدول العربية في
المجالين للتكامل والتطوير. كما تهدد
الوجود العربي ذاته.

ويرى أن الوسيلة الوحيدة لتحويل
المسيرة العربية كلها إلى اتجاهات إيجابية
بعيد عن كل تناقض أو تضام. هي بناء
إطار اقتصادي عربي مشترك على غرار
السوق الأوروبية لتشجيع كل القدرات
العربية نحو البناء والاستثمار والتنمية
على أساس سوق واسعة قادرة على إقامة
الؤسسات الكبيرة. واستشهاد التكرار لاجبا
للتقمة وتوفير الحاجات والخدمات
وفرص العمل للأجيال الصاعدة. واتخاذ
مواقع فعال في الاقتصاد العالمى □



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة لخفض تكاليف المكاتب الاستشارية

تحت - حنان حلوى:

الشوايط الفنية على أن جميع الدول المشتركة تلتزم بالمراسمات الفنية العالمية التي تقرها منظمة الأمم المتحدة، وبما أن الهيئة العالمية للمواصفات والمقاييس قد قررت الأيزو ٩٠٠٠ فكان هذا التزاماً من التزام الأديبي لنا وأضاه أن اتفاقية الجات تفتح المجال للمنافسة حاصلة بعد فتح الأسواق، وشهادة الأيزو تعطي الجهة التي أنتجت هذا المنتج دليلاً على أنها تسيير على نهج متجه في الأداء وجدير بالثقة أن الأيزو غير ملزم طيلة الإنتاج يتخذ من السوق المحلية، وإذا كان الإنتاج سلعة بسيطة تصل من مصانع وأسواق الخارج بموجب عدد أو لثلاث تجاري، وأشار د. حسن إلى أن هناك الأيزو من ٩٠٠١ إلى ٩٠٠٤ والأيزو ٩٠٠١ يستفيد المصانع التي تصمم منتجاتها وتحتاج للتنفيذ إلى ٢٠ تبدأ من بود الأيزو، أما الأيزو ٩٠٠٢ فهو للجهات التي ليس بها تصميم للمنتجات □



د. حسن موالى

قال د. حسن موالى الخبير الاقتصادي أن العمل يجري حالياً لإعداد برنامج يهدف لخفض التكلفة التي تحصل عليها الشركات الاستشارية في مصر من خلال تدريب العمال في المصانع والشركات وأعداد جزء منهم كمستقلين لبرامج الأيزو، للشقة. وأضاف د. حسن أن وزير قطاع الأعمال العام د. عاطف عبيد قد أبدى رغبة في أن تحصل العمالة على التدريب الكافي وأشار د. حسن إلى أن هناك فرقاً بين الأيزو والحدوة الشاملة، فالأيزو تطور لوائح ونظم العمل بما يتفق مع مواصفات الأيزو ٩٠٠٠ لضمان استجابة العمل وتقليل الفاقد والهدنة، وأيضاً لضمان استمرارية جودة الإنتاج والضمان للعائد القوي وانتقل الدكتور حسن بالحديث عن الجودة الشاملة، وقال إنها تتطلب تغييراً كاملاً في آليات الإنتاج من معدات وآلات وصولاً لهدف منتج جيد، وذلك تفعل على الأيزو التي تصف إجراءات العمل ولا تدخل في الإنتاج ولا نوعية المنتج وقال د. حسن إن اتفاقية الجهات تمت في باب



المصدر : **الإفهام**

التاريخ : **١١ - ١٢ - ١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توصيات ندوة البنك والائتمان على صفة التأمين العربية

١ - التنسيق بين تشريعات والقوانين التأمينية والمالية على التأمين في الدول العربية.
٢ - أهمية التنسيق بين الدول العربية في شأن الانضمام للاتفاقية لحد في الاعتراف اهداف السياسات الاقتصادية لكل دولة وصولا الى قيام تجمع للتأمين عربي.
٣ - استغادة الدول غير المنضمة بضرورة الدول التي انضمت الى منظمة التجارة الدولية حتى تتمكن من الاستثمار بها عند نفاذها.
٤ - تطوير قوانين وتشريعات التأمين القائمة بما يتفق مع التطورات الدولية واصحاب الحال امام شركات التأمين العربية للدخول الى اسواق التأمين العربية الاخرى.
٥ - أهمية العمل المستمر لزيادة الاحتمال المالي لتأمين بشكل يؤدي الى تحقيق فائض في تأميني جميع في دعم الهيكل المالي للشركات.

٦ - أهمية التعاون العربي وتقديم دعم لجانة من قبل التأمين العرب تحت مظلة الاتحاد العام العربي للتأمين.
٧ - ضرورة تبنى الشركات التأمين العربية خطوات جديدة لدعم قواعدها المالية وتطوير كفاءتها الفنية لكي يكون راس المال والقاعدة الفنية لهذه الشركات في وضع يمكنها من مواجهة اتجاه الاسواق.
٨ - أهمية العمل المستمر لزيادة الاحتمال المالي لتأمين بشكل يؤدي الى تحقيق فائض في تأميني جميع في دعم الهيكل المالي للشركات.

٩ - أهمية العمل العربي للتأمين في الدول العربية.
١٠ - أهمية العمل العربي للتأمين في الدول العربية.
١١ - أهمية العمل العربي للتأمين في الدول العربية.
١٢ - أهمية العمل العربي للتأمين في الدول العربية.
١٣ - أهمية العمل العربي للتأمين في الدول العربية.
١٤ - أهمية العمل العربي للتأمين في الدول العربية.
١٥ - أهمية العمل العربي للتأمين في الدول العربية.
١٦ - أهمية العمل العربي للتأمين في الدول العربية.
١٧ - أهمية العمل العربي للتأمين في الدول العربية.
١٨ - أهمية العمل العربي للتأمين في الدول العربية.
١٩ - أهمية العمل العربي للتأمين في الدول العربية.
٢٠ - أهمية العمل العربي للتأمين في الدول العربية.



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ١٤٩٥ هـ / ١٩٧٥ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس المفاوضين المصريين في الجات: مصر ملتزمة بتخفيض الجمارك وتحرير الخدمات كتب محمود الحضرى:

علمت «الإسكندرية» أن الحكومة تلقت بالترتيب من في اتفاقية الجات بخفض أحدهما بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات. ويقضي الآخر بتحرير تجارة الخدمات والتي تشمل البنوك والتأمين وسوق المال والسياحة والفنادق والأنشطة.

وكشف الوزير المفاوض محمد مامون رئيس مجموعة المفاوضين المصريين في اتفاقية الجات، أن مصر طابت تمويها خلال مناقشات جولة أربواي نتيجة تأثر مصر بالصعوبات الأجنبية مما أدى لتحويلها من دولة مكثفة ذاتياً عام ١٩٧١ إلى ثالث دولة مستوردة للغذاء حالياً. وقال إن مصر حصلت بصعوبة على إعلان باستمرار للمساعدات وللخض لثلاثي أي زيادة في أسعار الغذاء.

وأعلن - في ضوء مغلفة - أن الدولة ظلت تدعم الفلاح الأمريكي ضد مصالح الفلاح المصري مؤكداً على أن مهم لاستهلاك هو مهمة الحكومة وليس مهمة المنتج وقال إن مصر تقدمت برسوم جمركية أعلى مما هو مطبق حالياً ليصل إلى ٢٠٠٥ عام ٢٠٠٥ وهي نفس للترجمة التي يتم تطبيقها عام ١٩٩٥، متنبهاً إلى أن الالتزام المصري بدأ بنسبة ٢٨٠ عام ٩٥ ويتم تخفيضه بنسبة ٢٠ كل سنوات. وأشار إلى أن حقوق الملكية الفكرية هي أخطر ما جاءت به اتفاقية الجات وأضاف أن مصر حصلت على حماية ٢٠ سنة مقابل ١٥ سنة حالياً كما حصلت في قطاع الدواء على سنوات أخرى.



آثار مفاوضات أورو جواي على الدول العربية «4-6»

الأفضليات التجارية الممنوحة للعرب

إن البلدان العربية ومنها خصوصاً البلدان غير الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول قد تمتعت بأفضليات تجارية متنوعة منحتها إياها البلدان الصناعية الرئيسية التي هي في عداد شركائها التجاريين ومن الممكن تلخيص السمات الرئيسية للأفضليات التجارية على الشكل التالي: منحت موريتانيا والصومال والسودان المعاملة المفضلة لاقبل البلدان نمواً بموجب نظام الأفضليات المعمم من جانب الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة كما استفادت هذه البلدان من أفضليات إضافية منحها إياها الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية لوميه بوصفها أعضاء في مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

تستفيد كل من المملكة المغربية وتونس والجزائر من الأفضليات التجارية منحها إياها الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقات بينه وبين هذه البلدان تدعى اتفاقات الاتحاد الأوروبي للغرب العربي- بموجب هذه الاتفاقات الشبيهة جداً باتفاقات الاتحاد الأوروبي- المشرق العربي- تتمتع جميع صادرات المنتجات الصناعية من بلدان المغرب العربي بحق دخول أسواق الاتحاد الأوروبي دون حصص محددة ودون رسوم جمركية وذلك باستثناء بنود محددة من المنسوجات والملابس التي تخضع لتقيود تصدير وحصص طوعية وتمتع هذه الاتفاقات أيضاً بمعاملة تفضيلية للصادرات الزراعية.

تشمل اتفاقات الاتحاد الأوروبي المشرق العربي التفضيلات التجارية الممنوحة من جانب الاتحاد الأوروبي لصر والأردن وسوريا. تتمتع جميع البلدان العربية بمعاملة نظام الأفضليات المعمم من جانب اليابان كما أن الولايات المتحدة تمنح المعاملة ذاتها للبلدان العربية غير الأعضاء في منظمة الأوبك. ومن الممكن النظر إلى مجموعتين مختلفتين من المؤشرات لقياس مدى هذه التفضيلات التجارية الأولى هي حصص الخطوط التعريفية للمعقبة أو المنتمعة بمعدلات تفضيلية للشأنية للفرق بين التعريفية البوسطية التي تواجهها صادرات البلدان العربية والتعريفات الوسطية التي تواجهها صادرات البلدان المنافسة في الأسواق الثالثة إذا ما نظرنا إلى الوضع الحالي لتعريفات

الاتحاد الأوروبي التي تواجهها البلدان العربية فسوف نجد عدة ملاحظات في صالح بلدان المنطقة العربية إذا ما قورنت ببعض البلدان النامية الأخرى.

أن صادرات البلدان العربية باستثناء مصر وليبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية

وتونس هي صادرات محصورة بعدد قليل جداً من الخطوط التعريفية علماً بأن مجموع الخطوط التعريفية المصدرة لا يفوق الخمسة مئة.

هناك تواتر مرتفع للغاية في الخطوط التعريفية المعنية من الرسوم وبالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 20 بالمئة من الخطوط

المعقبة نجد أن الخطوط المعقبة الخاصة بالصادرات العربية تتراوح بين 65 و 97 بالمئة

وبالتالي فإن معظم البلدان العربية تتمتع فضلاً عن معدلات الرسوم على أساس الدولة الأكثر

رعاية أو الإعفاءات التفضيلية بمعدلات تفضيلية ذات أهمية. إن معاملة أقل البلدان نمواً التي

تتمتع بها موريتانيا والسودان والصومال بموجب نظام الأفضليات المعمم تؤدي إلى إعفاء

أكثر من 97 بالمئة من خطوطها التعريفية المصدرة أما البلدان العربية الأخرى التي تتمتع

فقط بنظام الأفضليات المعمم من جانب الاتحاد الأوروبي فما زالت لديها نسبة مرتفعة جداً من

خطوط التصدير المعقبة أكثر من 80 بالمئة في كثير منها وتشير أيضاً المعلومات المتاحة إلى أن

اليابان تمنح أهم شركائها التجاريين من البلدان العربية تفضيلات تجارية ذات أهمية.

ويشأن القياس الثاني للتفضيلات التجارية المقصدة للبلدان العربية من جانب الاتحاد الأوروبي واليابان بالمقاييس إلى ما يقدم لبلدان

مصدرة أخرى نجد أن موريتانيا تتمتع في السوق الأوروبية بأعلى التفضيلات التعريفية مقارنة بصادرات البلدان العربية إذ تواجه على

صادراتها تعريفية وسطيية معدلها 0.2 بالمئة فصب مقابل تعريفية وسطيية بلطية البلدان المنافسة بمعدل 4.1 بالمئة وتتمتع المملكة المغربية



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : 1 - 1990

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والجزائر والصومال بتفضيل تعريفى يقارب
ثلاث نقط مئوية أما لبنان فيبدو انه يواجه اعل
تعريفه وسطية اذ يولجه رسوما تفوق بنسبة
0.6 بالمئة ما تواجه البلدان المنافسة وتجد في
السوق اليابانية ان الهوامش التفضيلية التي
تتمتع بها جميع البلدان العربية هي اقل مما
تتلقاه في السوق الاوروبية وهذا امر يعبر إلى حد
كبير عن الروابط الاقوى بكثير القائمة بين اليابان
والبلدان المجاورة كما يتضح من الهوامش
التفضيلية الاعلى الممنوحة لكوريا ومقاطعة
تايران الصينية.

دراسة لعددا بول شاريه ومحمد العريان
وراقية معلى قتيبي الخيرة بصندوق النقد
الدولي بإدارة الشرق الاوسط.



الامن الغذائي العربي على مشارف عام ٢٠٠٠

دول عربية كثيرة تحت خط الجوع

واتفاقية الغات ترفع اسعار السلع

□ بيروت - من بيان عمالة

أكد الأمين العام لاتحاد المصناعات الغذائية العربية للتكثيف فلاح سعيد جبر، أن الواقع الغذائي في الدول العربية لا يشر بالخير، خصوصاً وأن معدل ما تنفقه الدول العربية على استيراد المواد الغذائية يشكل عشرة في المئة من سوق التجارة الخارجية لهذه الدولة. واعتبر جبر أن معدل اتفاق الفرد العربي على الغذاء يتراوح بين ٣٠ و ٦٠ في المئة من إجمالي الدخل القومي، وهذا ما يستوجب مواجهة سريعة لهذا الوضع، خصوصاً وأن هناك الكثير من الدول العربية التي تخشى من خط الجوع، وأضاف: إن البطالة تزداد تفاقماً، وإذا ما تواصلت عوامل المال والتكنولوجيا ساءت لما لا شك العديد من سد الفجوة الغذائية ومواجهة خطر الجوع الذي يهدد العرب.

جاء كلام جبر في حوار مع «الحياة» التي انتقلت في بيروت أثناء انشغالهم بمواءمة الجودة والموعية، التي تفتتها جميع المصانع اللبنانية، وفي ما يلي نص الحوار.

● كيف تقيم الأمن الغذائي العربي على مشارف عام ٢٠٠٠؟
- الدول العربية تمر في مرحلة شبح غذائي، إذ يبلغ عدد سكان الدول العربية ٢٢٠ مليون نسمة، يستوردون ١٠ في المئة من قيمة ما يدخل في سوق التجارة الخارجية من هذه المواد العرب يستوردون ٧٠٠ مليون ريف كيز يومياً منها ٤٠٠ مليون تستورد موادها الأولية، ويشمل هذا الوضع باقي أصناف الحبوب للخبز التي تشكل مدخلها إلى صناعة الإعلاف لقطاع الدواجن والبيض والإعلاف المبردة للحليب، ويصل العجز أيضاً قطاع الزيوت النباتية إذ يستورد العرب أكثر من خمسة ملايين طن زيوت خام أو مصفاه، كذلك يستوردون سبعة ملايين طن من السكر. كما يستهلك العرب ١٥ مليون طن من الحليب الخام الذي يدخل في صناعة الألبان والأجبان (كل كيلو

غرام زبدة يحتاج إلى ٢١ كيلو غرام حليب، وكيло غرام الجبن يحتاج إلى ١٤ كيلو غرام حليب). جعل هذا الوضع المطارات والمرافق مصدراً لعدم من السلع الغذائية الأساسية وليس الريف والسهول الزراعية. ويبلغ معدل استهلاك الفرد العربي سنوياً نحو ٧ في المئة، بزيادة قدرها ٣,٥ في المئة عن معدل الاستهلاك العام نتيجة الزيادة في عدد السكان وارتفاع نسبة الاستهلاك وارتفاع معدلات الدخل. في حين أن إنتاج الغذاء يرتفع بنسبة ١,٧ في المئة، وهذا الفارق بين الاستيراد والإنتاج يعرض غير الاستيراد من الخارج. منذ عام ١٩٧٣ تاريخ أزمة الغذاء العالمية وارتفاع الأسعار الذي

رافقها، تعيش الدول العربية انكسافاً غذائياً خطيراً. وسوف ترتفع كميات الغذاء المستوردة إلى ٦٠ بليون دولار بعد اتفاقية «الغات» في حين تشير الإحصاءات الحالية إلى أن قيمة الاستيراد ٢٤ بليون دولار والصادرات ٤ بلايين دولار. رغم الصادرات صحيح لكن قيمة الاستيراد تبلغ أكثر من ٣٤ بلايين لأن هذه الإحصاءات لا تحسب استيراد مراكز العصور، أفنية الاطفال، المنتجات السكرية والمكولات الجاهزة، وإذا ما تعاملت الدول العربية في ما بينها كوحدة اقتصادية، الله على صعيد التنسيق لا يشر الواقع الغذائي العربي بالخير. أسعار الغذاء سوف ترتفع سنة ٢٠٠٠ لأن أمريكا وأوروبا سترفع الدعم تدريجياً عن المزارعين، بناء على مقررات «الغات» أضف إلى ذلك أن انتاج روسيا (الاتحاد السوفياتي) وكمية الغذاء التي يستوردها من السكر والزيوت النباتية رفعت أسعار هذه السلع، وبالتالي قد تمسك الدول العربية بأبال لكنها لن تجد ما تستورده من غذاء.

بروعة الغذاء

● كيف تقيم الوضع الغذائي العربي مقارنة بباقي أسماء العالم، هل هناك جياح في الدول العربية؟

- بعض الدول العربية بحاجة في الدول العربي لفتح لا يحتاجوا للغذاء العربي على غذائه بمنتجات بين ٣٠ و ٦٠ في المئة من إجمالي الدخل الفردي، لكن السؤال ما هي نوعية الغذاء الذي يتناوله العربي، خصوصاً المعدل الأمثل لعدد السكان في الدول العربية يتراوح بين ٧٣ و ٤٠ سنة أي أن المعدل العام هو ٥٠ سنة. أما في الدول المتقدمة يتراوح بين ٧١ إلى ٨٠ سنة، ذلك أن ما يتناوله المواطن الأوروبي من مصاص بروتينية حيوانية يبلغ ٢٥ مرة ضعف ما يتناوله المواطن العربي، لكننا إذا

أرنا ما يقع معدل الاستهلاك فرأى واحداً في اليوم من البروتينات فحتاج عنها إلى بروتين دولار سنوياً. وفي هذه الحال لا يصل غذاء العرب بالجيد، هناك مليون حالة وفاة تسجل بين ٨ ملايين طفل عربي يولدون سنوياً، والسبب الرئيسي سوء التغذية خلال المراهقة أو لخلل ذلك نتيجة ارتفاع الأسعار وعجز رب الأسرة عن تأمين الغذاء.

نعم هناك جياح في الدول العربية، في الصومال مثلاً، لكن الاستيراد في الزيادة ضلّل جسد، وانزاعا العربية تعتمد الدول القديمة أضف إلى ذلك أن البطالة تزداد، ويجب التفكير في السبل التي يتخطاها الطعام العربي جيد لكنه ليس متكافئاً، وهناك التفكير من



الصدر: الحياة للإنسانية

التاريخ: ١٩٩٥ / ٩ / ٩

للنشر والمعلومات الصحفية والمعلومات

العرب يعيشون دون خط الجوع

الاكتفاء الذاتي
● تتمدد عن التكامل الاقتصادي، ما مدى القدرة على صوغ أسس عدلتي عربي متكامل على طريقة الوحدة الأوروبية؟
- في الإمكان على المدى المتوسط أن تحقق الاكتفاء الذاتي إذا أحسن استعمال الأراضي المتاحة في السودان، المغرب، سورية، العراق واليمن طبعاً أي صناعة أو زراعة تحتاج إلى المال والتكنولوجيا وإذا توافرت هذه العوامل بإمكاننا أن نسد الفجوة الغذائية في اعتقادي أن الصناعة سوف توجد العرب هناك اتفاقاً تحريراً التجارة العالمية، الفاتح الذي يخلص رفح الدعم عن المواد الغذائية تدريجياً حتى عام ٢٠٠٠

وعندما لا تكون علاقات البسط والصياغة قادرة على تلبية حاجة العرب الاستيرادية، لأن المواطن العربي يملك ٦٠ في المئة من دخله على الغذاء وبالتالي، سمدفع هذا الوضع العرب إلى الاعتماد على الزراعة الاستراتيجية في العالم العربي؟
السبع الاستراتيجية المصنعة عالمياً هي المواد الغذائية الضرورية التي يتناولها الإنسان ليستمر في الحياة والنمو والتكاثر. هذه السلع بعد المحسوب وتحديداً قمح ثم الزيوت واللبان والسكر والأسمدة يستهلك العرب منها ٤٠ مليون طن قمح سنوياً بينما ينتجون ١٥ إلى ١٧ مليوناً. الزيوت الثمانية بسمة الاكتفاء الذاتي منها لا تتعدى ٤٠ في المئة

والناعم يجلب من الخارج إلا أن بسمة الاكتفاء الذاتي ٥٠ في المئة والسكر أقل من ٣٠ في المئة واعتقد أنه في المدى القريب، من الصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه المواد، ويقتصر الاكتفاء على قطاع الخضار والواكاه

أما بالنسبة إلى الثروة السمكية فهي غير متوافرة في كل الدول العربية لأنها مهارة، وتكر موقع للاستثمار في الدول العربية يقع في موريتانيا لكن المياه الإقليمية والاستثمار هناك بسيط جداً، وهذه السواحل، مرتع للتهرب العالمي في إسرائيل الإنتاج السمكي لا يأتي من الصيد في البحر لكن من زراعة الأسماك التي تغطي إنتاجاً كبيراً وضخماً

صناعة الغذاء العربية على التناغم مع تحديات السوق العالمية
- السوق الشرق أوسطية هي مشروع مارشال جديد، وهي مشروع الأس في ظل ما يسمى السلام وأنا أسأل لماذا حل مآل الفترات العربية التي أحدثت، بين السوق العربية لأوجهة لتحديات القرن ٢١ العرب مخدعون في مسألة السوق الشرق أوسطية أو إدخال العمل الإحصائي إلى اقتصادهم ومخالفهم السؤال هو هل إن العرب عاجزون عن العطاء والإنتاج، ثم إن ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية ليست حكراً على إسرائيل بل تضم دولاً عدة ومنها تركيا

● السلام العالمي له وجه الشرق الأوسط، وجه الشرق الأوسط



آثار مفاوضات أوروغواي على الدول العربية (5-6)

التأثيرات على قطاع الصناعة والزراعة

الزراعية وهي نماذج تركزت على الحداثة الأساسية التكنولوجية : إن سياسات البلدان الصناعية تميل لعملا إلى منح القطاع الزراعي حماية إيجابية تنشط الانتاج وتخفض الأسعار العالمية فإذا الغيت هذه الحماية هبط العرض من جانب البلدان الصناعية وارتفعت الأسعار العالمية وعلى العكس فإن الضرائب الضخمة الكبيرة على الصادرات الزراعية والدعم غير المستهدف للمستهلكين وأسعار

السفر للقيمة بإفراط هي كلها عوامل تميل إلى فرض عبء ثقيل على القطاع الزراعي في البلدان النامية مما يؤدي إلى هبوط في الانتاج وارتفاع في الأسعار العالمية وأد يؤدي التدهور التجاري في البلدان النامية إلى إلغاء هذه الحماية السلبية فهو ينشط انتاجها ويضغط على الأسعار العالمية باتجاه الهبوط.

وفي إطار تصور ينطوي على تحرير تجاري تام محصور بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تتنبأ النماذج بارتفاع في الأسعار العالمية وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة فهي تتوقع أن يكون الارتفاع على أشده في أسعار منتجات الألبان والسكر واللحوم المحمية نسبيا حماية شديدة كما تتوقع أن يكون الارتفاع في سعر الارز أقل من الارتفاع في أسعار سائر أنواع الحبوب لأن لانتاج الارز في البلدان الصناعية اعمية ضئيلة نسبيا. وعندما يؤخذ في الاعتبار التدهور التجاري في كل من فتي البلدان الصناعية والنامية فالنتائج التي تؤدي إليها مختلف النماذج هي أقل انسجاما أي أن هبوط الأسعار الناجم عن التحرير التجاري في البلدان النامية يعمل إلى موازنة ارتفاع الأسعار الناجم عن التحرير التجاري في البلدان الصناعية أن أثر ذلك في البلدان العربية يتوقف على ميزانها التجاري فيما يتعلق بالمنتجات المأثرة وعلى المستوى الإجمالي تشير دراسات

تنطوي جولة مفاوضات أوروغواي على تخفيضات تعريفية تختلف من قطاع صناعي إلى آخر دخل البلدان الصناعية وتتركز اهتمامات التصدير لدى البلدان العربية بشكل أساسي على ثلاثة قطاعات من أصل عشرة وهي المعادن والجزائر والبحرين ومصر وموريتانيا وقطر والامارات العربية المتحدة، والمنتجات الكيماوية خصوصا المواد البتروليكية كيميائية الجزائر والاردن والكويت وليبيا والمغرب وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والمنسوجات والملابس مصر والمغرب وسوريا وتونس والامارات العربية المتحدة، كذلك فإن لدى موريتانيا اهتماما بتصدير السمك والمنتجات السمكية ونجد أن مدى التخفيض في التعريفات متباين في هذه القطاعات فهو على أعلاه «بالنسبة المشوية» فيما يتعلق بالمعادن وعلى أدناها فيما يتعلق بالمنسوجات والملابس والسمك والمنتجات السمكية.

التدريجي للاتفاقات من نوع اتفاق المنسوجات المتعددة الألياف سيؤدي في حال عدم تغير العوامل الأخرى إلى نتائج إيجابية في هذه البلدان غير أنه من الممكن في الوقت نفسه حدوث نتائج سلبية بسبب تقلص المعاملة التفضيلية وبالتالي من الشوق أن يؤلف اللقاء اتفاقا للمنسوجات المتعددة الألياف تأثيرا كبيرا في المعاملة التفضيلية التي تمنحها الأسواق الأوروبية للمملكة المغربية وتونس وبصورة خاصة على هذين البلدين أن يواجه منافسة أشد نتيجة منح بلدان أخرى معاملة أفضل « مثلا البلدان الآسيوية المنافسة» كذلك فإن على بلدان المغرب العربي أن تواجه التحدي الذي تطرحه بلدان أوروبا الشرقية التي تعيد تشكيل صناعاتها النسيجية والتي عقدت اتفاقات تجارية ثنائية ملائمة مع الاتحاد الأوروبي. إن قربها من السوق الأوروبية المشتركة وقدرتها التنافسية قد يؤديان إلى تحول في قسم من التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بالتعاقد الفرعي.

وإذا ما انتقلنا إلى القطاع الزراعي نجد أن السياسات المنحرفة كانت على أشدها فيه ومن ثم فالنتائج الأصعب تنبؤا في هذا المجال هي التي ينطوي عليها التحرير التجاري فيما يتعلق بالأسعار العالمية للسلع والرفاه وقد صممت لتقدير أثر التحولات الاقتصادية عديدة لتقدير أثر التحرير التجاري في الأسعار العالمية للـ

غير أنه من المتوقع نظرا للتفضيلات التعريفية المذكورة أنفا أن تصاب تلك البلدان العربية بخصائر نتيجة لتحويل التبادل التجاري مثال ذلك أن صادرات موريتانيا من خام الحديد ومن السمك والمنتجات السمكية التي تمثل أكثر من 95 بالمئة من مجموع صادراتها تدخل دون رسوم إلى أسواق البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في البلدان الاقتصادية وبالتالي فالرجح أن خفض معدلات الرسوم الجمركية على هذه البند استنادا إلى معاملة الدولة الأكثر رعاية سيحدث تحولاً في التبادل التجاري ومن المرجح أن تتضرر الجزائر والمملكة المغربية وتونس من خفض الرسوم استنادا إلى معاملة الدولة الأكثر رعاية على المعادن والمنتجات الكيماوية والمنسوجات والملابس في سوق الاتحاد الأوروبي السدني يشكل سوقها الرئيسي لأن جميع صادراتها الصناعية إلى هذه السوق معفية من الرسوم وستكون خسائر المملكة المغربية وتونس نسبيا أكبر من خسائر الجزائر لأن حصة هذه القطاعات من مجموع صادرات كل منها هي حصة أكبر.

يمثل قطاع المنسوجات والملابس أهمية استراتيجية بالنسبة إلى مصر وسوريا وتونس وما يفوق 50 بالمئة من صادرات هذه البلدان من المنتجات المصنعة وكذلك بالنسبة إلى المملكة المغربية الأكثر من 40 بالمئة من صادراتها من المنتجات المصنعة وينتظر أن الانضاء



العالم اليوم

المصدر :

٢ جمادى ١٩٩٥

التاريخ :

للتشرو والخدمات الصحفية والمعلومات

عديدة إلى أن البلدان العربية قد تتأثر
سلبيا لأنها بلدان مستوردة للأغذية
ومن الواضح أن مدى تأثر كل من
الاقتصادات العربية يتوقف على
التركيب السلمي لتجارتها بالمواد
الغذائية وكذلك على البلد المنشأ
والبلد المقصد في هذه التجارة وتشير
البيانات المعروضة سابقا إلى أن
التأثر بارتفاعات الأسعار بقدر ما
تحدث فعلا سيكون على أشده في
بلدان الخليج وبالدرجة التالية في
البلدان الأخرى غير بلدان المغرب
العربي.

دراسة أعدتها بول شاربيه ومحمد
الصريان وإليسة معلى قتيبي الخبراء
بمستشفى النقد الدولي بإدارة الشرق
الأوسط.



المصدر : الاسم
.....

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :
.....

المستقبل لمن المنتج أم التاجر؟

وحقون الملكية
المحرية

التجارة
العالمية
تزداد بنسبة
١٢٪ خلال
السنوات العشر
القادمة

الإنتاج
محموم
بالجودة
والطير



المصدر :

التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبسبب
عصر الجات منذ
٣٤ يوما

من المهم ان نتوقف طويلا عند الجات .. فهي ليست اتفاقية محدودة، وانما مجموعة من الاتفاقات تعددت بعد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات والمناقشات جرت على مدى الاعوام السبعة والاربعين الماضية منذ سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٩٤ .. ويبلغ عدد صفحات الجات نحو ألف صفحة غير ملحقاتها ومذكراتها التفسيرية، وهذا ما يجعل قراءتها

ودراستها وفهمها أمرا ليس سهلا، وليس إلا في مقدور عدد قليل من المتخصصين .. ونظرا لشدة أهميتها ولاتصاق تأثيراتها بحياة المواطن، أيا كان، فلاننا نحاول عرض مفرداتها في بساطة تمهيدا لمناقشتها ولبيان حصاد المكسب والخسارة .. منها .. ولقد عرضنا في الأسبوع الماضي دراسة عن الجات وتطوراتها منذ بداية المفاوضات

الدولية في جنيف ١٩٤٧ حتى جولة، أورو جواي الشهيرة والاخيرة في الدار البيضاء في ربيع العام الماضي .. واليوم نعرض دراسة أعدها الدكتور فاروق عبد الحليم شقوير وكيل اول وزارة الاقتصاد تحت عنوان «ملاحظات أولية على اتفاقية الجات وأثر هامة .. وللامانة فلاننا نعرض للمضمم الثاني من الدراسة وهو الأكثر اتصالا بنا .. والأذن نقرأ معا:

كان انضمام الدول النامية في المفاوضات السابقة على جولة أورو جواي هو تمديد الاستنتاجات التي ترغى في الحصول عليها من القواعد العامة إلا ان انضمام الدول النامية في جولة أورو جواي كان في الواقع تحسين نظام التجارة العالمي وهو مائلاها إلى التسوية بالحصول على شروط ممتيزة والذي يتطلب توفيقا ملائمة لتعديل أوضاعها ويمكنها من القيام بالتزاماتها بدلا من الاستنتاجات التي كانت قائمة حينئذ دون وقد عجلت لاتهاها

والنسبة للتعريفات من المعروف ان معظم الدول النامية تنضم قوبها على كيفية تنفيذ الاسواق ان كانت قد حصلت على مزيدا في اتفاقية الجات كانت في انما لم تلتزم في الواقع بشخصي سمح لتعريفاتها الجبركية وان كانت بعض الدول وسعت حدودا قصوى على التعريفات الجبركية التي سوف تطبقها وان كانت التعريفات في التزامات سوف تخضع تروسيما خلال الفترة الانتقالية لجولة أورو جواي، وقد اعطيت الدول ذات الدخل الذي يقل عن ١٠٠٠ دولار في السنة من هذا البلد والنسبة للسلم الاخرى غير الزراعية لتتوافق مطروحات كاتبة في الالتزامات الاخرى للدول النامية، في مجال الخدمات ما هو ٧٠ دولة تامة التزم بفتح اسواقها امام الخدمات من اقل ذلك حق انشاء بنوك امنية او حق مزاولة مهنة المحاماة في دول لثمان من دول اخرى، هذا وقد قامت الدول النامية بتخفيض كثير من العوائق غير الجبركية، وهذه الاجراءات سوف تقلل من ضغط السياسات التجارية وتزيد من المنافسة في السوق المحلية وتوسع من فرص تنفيذ الاسواق اخرى ويعتبر ايماج التزامات الدول النامية في ميكل واحد تحت مظلة منظمة التجارة العالمية يعني ان كل المصنوع المعلق عليها سوف يتم تطبيقها بواسطة اطراف الاتفاق، ويوجه عام فان الاحتياجات الخاصة للدول النامية قد اخذت في الاعتبار منذ فترات انتقال اطول في تنفيذ التزاماتها مع استثناء الدول الاقل نموا من بعض الالتزامات وقد تمتعت للزامات الدول النامية في

- زيادة عدد الالتزامات الخاصة بالتعريفات الجبركية التي تقضي، واجراء بعض التحفيشات على السلع الزراعية والصلح الصناعية مع وضع قيود تنظيمية على السلع الزراعية.

- قامت اكثر من ٧٠ دولة بوضع التزامات على الخدمات من بينها عدد من الدول التي لم

موا والزامها بتطبيق لطار الاتفاقية على الخدمات
- إزالة القيود التجارية الاخرى على الاستثمارات خلال فترة ٧-٥ سنوات.
- الالتزام الاقتصادي بتطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية في كثير من المجالات.



توسيع نطاق الجات - القواعد والمؤسسات

يعتبر وضع قواعد لسلوك التعاملات والأطراف التي ينظم ويراعي هذا السلوك أحد العناصر الهامة لكيفية أداء التجارة الدولية، ومن المتوقع أن تكون إدارة قواعد العمل في الاتفاقية تحقق التطبيق الدائم من الالتزام بالقواعد ويظهر ذلك من القبول التي تدبرها الاتفاقية وخاصة في الحماية والأمانات، والرسوم المالية ومواجهة الاتراف.

تحتوي اتفاقية الجات على مصوص (١٦) وتهدف لحماية المنتج المحليين من الضرر الذي يتسبب من الزيادة السعرية في الواردات. وقد كان ضعف أداء القواعد الخاصة بالحماية في ظل الاتفاقيات السابقة مستولا من ظهور الإجراءات غير المحددة، وقد طورت اتفاقية الجات من إجراءات الحماية ومستوى بحيث يمكن الاتفاق عليها لتفرض الدول بالالتزام عن الإجراءات غير الواضحة والتي لا يمكن التحكم فيها.

١ - الإعانات (SUBSIDIES)

وغم أن جولة طوكيو قد أسفرت عن اتفاق بشأن الدعم إلا أن جولة اورجواي اتخذت إجراءات أكثر تقييدا وضمت نظاما لفرض الرسوم التعويضية على السلع الممنعة وكيفية إثبات الضرر، وقد شملت الاتفاقية الدعم إلى ثلاثة أنواع:

- دعم محظور وهو ذلك الدعم الذي يستخدم لزيادة صادرات سلع بأكملها.
- الدعم الذي يزيد على ٥٪ من قيمة السلع وقد لا يسبب ضررا لأطراف للتعاقد، وقد يتكبد اتفاق لإجراءات وثائقية في مرحلة من المراحل.

- دعم لا يستوجب اتخاذ أي إجراءات تعويضية مثل المساعدات التي تقدم للإصلاح الصناعية ودعم الفلحة ودعم خالص بالتعديلات الهيكلية وكما دعم البحث والتطوير.

ب. اتفاق مكافحة الإغراق (ANTI DUMPING)

حصلت جولة اورجواي إلى اتفاق لمكافحة الإغراق يعتبر تفسيراً وتوضيحا لاتفاق جولة طوكيو مع تحديد معايير الإغراق والضرر الذي يقع على المنتج المحلي وإجراءات مكافحة الإغراق وكيفية تنفيذها والتي جانب ذلك تم إكمال بعض التعديلات على أحكام ومواد اتفاقية الجات.

- اتفاق الموائمة الفنية للتجارة
- اتفاق تجارة الطائرات المدنية
- اتفاق لشبكات الحكومية
- اتفاق القوالب (SAFE GUARD)

الدولة المصدرة الحق في اتخاذ إجراءات وقائية لحماية صناعاتها من زيادة غير متوقعة للواردات تسبب ضررا لهذه الصناعة، ويحدد الاتفاق هذه الإجراءات مثل فرض حصص، فرض رسوم إضافية، وسحب التزام بتأثيرات جمركية ويمكن تطبيق هذه الإجراءات لمدة سنوات ويمكن مدتها لتستمر سنوات في حالة استمرار الضرر.

٥ - اتفاق الخدمات (GATS) GENERAL AGREEMENT ON TRADE IN SERVICES

وكما سبق ذكره يعتبر اتفاق الخدمات ضمن اتفاقية الجات أهم إنجازات جولة اورجواي والتي تستعمل على تأسيس نظام دولي متعدد لممارسة التجارة في الخدمات، هو مايسمى بـالتحرير التدريجي للتجارة في هذه الأنشطة داخل كل دولة وتضمن الاتفاق ثلاثة محاور رئيسية:

- ١. اتفاق للمبادئ والأحكام العامة أهمها شرط الدولة الأولى بالرعاية.
- التوضيح والشفافية في الإجراءات.
- تنظيم تجارة الخدمات على المستوى المحلي.
- مفاوضات حول بعض الشؤون.

- ك ملاحق تتضمن أحكاما خاصة ببعض قطاعات الخدمات التي لا تخضع أحكام الاتفاق العام لمعالجتها مثل:

- الخدمات المالية
- النقل الجوي
- الاتصالات
- انتقال الأفراد للعاملات

ك عملات الالتزامات التي تتحملها كل دولة بالمطاعات التي تنظم بتحريرها من خلال فتح أسواقها أمام الأجانب ومعاملتهم مثل المواطن.

د. اتفاق حماية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) حيث يشرح هذا أننى كمحيط الحق للاقية الفكرية لصاحبه في سبعة مجالات وتوفر ميكانيكية لتطبيقها وإزالة بعض التارزعات الخاصة بذلك وتشتمل الاتفاقية على أحكام عامة ومبادئ أساسية مثل شرط الدولة الأولى بالرعاية وضرب المنافسة الفعوية، وتقدم الدول للخدمة بتطبيق الاتفاقية خلال عام من تاريخ بدء تشريعات الاتفاقية بينما منحت الدول القائمة خمس سنوات لبدء التنفيذ.

اتفاق إجراءات الدولة المرتبطة بالتجارة (TRIPS) وتضمن دعم قيام الأعضاء بالحدود باتحاد إجراءات للاستثمار تزيد إلى تقوية وتشجيع التجارة الدولية وتضمن الاستفادة من فرص الاستثمار ووضعت الاتفاقية الشروط التالية:

- عدم اشتراط استخدام نسبة محددة من المنتج المحلي في المنتج النهائي للمشروع.
- التخلص من مبدأ التوازن التجاري والاشتراطات المماثلة.
- إلغاء شرط بيع نسبة معينة من الانتاج المحلي في السوق الخارجية.
- إلزام شرط ربط بين موارد المشروع واستثمارات البلد الأجنبي.

تقييم أولى لاتفاقية الجات

مثل الشواهد التاريخية أن الاتفاقية قد ساهمت وستتواصل تساهم في نمو التجارة العالمية وكذا الاستثمار والنقل. والمنفعة المباشرة والغيرية. ساهمت بشكل من حيث تكلفة لا لزوم لها في حالة فشل المفاوضات والتي كان من اللزوم ستدبر آثارا خطيرة في العلاقات التجارية الدولية وتقليد كبريا في بدء الانتماء الاقتصادي العالمي، والمنفعة المباشرة الثانية هي بث الثقة بين أطراف التجارة العالمية بتفويض درجات عدم التكتف في السياسات التجارية، وساهم يؤدي ذلك إلى تشجيع مباداة التجارة ووسيل الاستثمار في مجالات ذات مردأا نسبوية



واقعة ولكن معظم النافع التي سوف تتحقق في الأجل المتوسط والأجل الطويل حيث يبدأ تطبيق الاتفاقية بإساحتها وقواعد ممارستها تدريجياً خلال ٥ - ١٠ سنوات وهي فترة من الزيادة سوف تحل الاستحقاقات المنفذة في كلتا هاتين الواقعتين وأيضاً على الأجل الطويل سوف تمكن جولة إردجاني على وجه الخصوص فواتر تتصل في جانبها الاستراتيجي في رفع كفاءة استقلال الدوائر وزيادة نصيب الدول العربية من الثروة من أجل العمل العالمي الذي من أجله أن يزيد بنحو ٢١ ستوياً وأن كان الدور الأكبر من الفوائد يتوقف على درجة امتصاص الدول فالدول التي تحررت من الانحصاريات تحصل على مزيداً من الفوائد من تلك التي لم تعمل تلك أما الفوائد الناتجة من الجوانب الاقتصادية للاتفاقية الجوانب من تغلب عوامل المنافسة. اتساع نطاق الشروعات. الابتكار والتجديد بنمو الاتفاقية

١ - الخصائص للدول الصناعية
من المتوقع أن تزيد التجارة العالمية على مستواها الحالي بنحو ١٧٪ خلال السنوات العشر القادمة. أي بمعدل سنوي يصل في المتوسط بين ١ - ٥ ٪ وسوف تنعكس معظم هذه الزيادة للمنتجات ذات القيمة المضافة العالية على اللامس
ب - الآثار المتوقع على الدول العربية
شمل التقرير الذي أعدته الأمانة العامة للتشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية عن نتائج اجتماع الخبراء العرب مرفقاً تفصيلياً للأثار المحتملة للاتفاقية على الدول العربية والتي فتحت بوجه عام إلى
١ - الآثار على الصناعة

من وجهة النظر الجوانب البشري من مجال المفاهيمات لكنها سعة ذات وضع عالمي خاص وإذا فإن تحليل الزاوية يمكن أن يبدأ من قطاع الصناعة وخاصة في مجال الصناعة التحويلية وما يتبعه العمل على توسيع وجود هذه الصناعة في السوق العربية والتوجه لرفع القدرة التنافسية لها وتحسين أوضاعها واستكمال مراحل تطورها. في نفس الوقت انتاحت الاتفاقية للدول العربية مدى زمنياً قدره عشر سنوات لتعمل على توسيعها فضلاً عن حق الدول العربية اتخاذ إجراءات لضمان انتاجها من مخرجات الدعم والأوراق.
وإن كانت صناعة التحويلية العربية سوف تواجه تحديات في أسواق الدول النامية بعد انتهاء فترة السماح الممنوحة لها كما أنها ستواجه تحديات تطبيق قواعد الملكية الفكرية واعتبار انخفاض تكلفة المنتج نوعاً من الدعم قد تواجهه بإجراءات مواجهة الأرباح

ومن المتوقع أن تواجه صادرات الدول العربية من السلع والمنسوجات منافسة شديدة من دول جنوب شرق آسيا بعد اندماج تنافسية للمنسوجات من اتفاقية الجات.
أما بالنسبة للادوية فإن ٨٠ ٪ من مبيعاتها في السوق العالمية للادوية الأساسية سوف انتصها الجوانب وإنما تقع المشكلة في الأدوية الجديدة والبروتينات الجديدة وحيث أن معظم مبيعاتها في السوق العالمية تتم في الدول النامية فإنه من المتوقع ارتفاع تكلفة هذه البروتينات ويمكن للبلدان العربية للمشكلة والاستثمار العربي المشترك لمواجهة ذلك بمزيد من الاتجاه نحو خلق صناعات دواء عربية بانتهاج الفترة للتنافسية.

٢ - الآثار على الزراعة
من المتوقع أن الدول العربية مستورد صاف للمنتجات الغذائية الزراعية ولذا فإن الزالة الدعم من الأبحاث الزراعي سوف يمكن بعض الإنتاج العربي الكفاف من الحصول لأسواق الدول الصناعية وإن كان في نفس الوقت سوف يؤدي إلى ارتفاع تكلفة استيراد السلع الغذائية للدول ذات المعز الرخيص في اكتفائها الذاتي. وإن كان من المتوقع ألا يكون هذا الأمر قديماً نظراً للتوجه في تخفيض تكلفة الدعم وتفتح الدول العربية للسوق العالمية لنظام القمح لخزائن الحبوب الحبوب وكذا تنمية التجارة العربية البينية بها.

٣ - الملكية الفكرية
تخصم نظم الملكية الفكرية إلى عدد من الاتفاقيات العالمية وقد اعتمدت الجهات هذه الاتفاقيات وهي من الاممية بحيث يجب على الدول التماثل معها بمعدل من حيث ضرورة إصدار القوانين والتشريعات التي تضمن تحقيق مواطنيها من تنمية وإيضاح مواجهة

التمتع بالأجساد الذي يمكن أن تستخدم من هذه الحقوق لدخل الدول العربية من قبل الدول الأجنبية. من ناحية أخرى وإذا فإنه من المتوقع إيجاد تنسيق قوي بين الدول العربية بالنسبة لمسائل الملكية الفكرية. وعموماً فإن أمام جميع الدول عام كامل قبل الانضمام للاتفاقية. كما أن هناك ثلاثة أعراف لمصانيع بالنسبة للدول النامية

٤ - قطاع الخدمات
نظراً لأهمية البنية التحتية للقطاع الخدمي في الدول العربية واتساعها على خدمات كثيرة العمل فإن قدرتها محدودة في الأسواق العالمية وعلى الدول العربية اتباع سياسة حذرة في فتح أسواقها للمنافسة الدولية في قطاع الخدمات منها ترغيب للانضمام للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) ويتوقع الخبراء. بعض مزايا موحدة متناسلة في شتات المصارف والتمويل والأسواق المالية وقطاع النقل البحري والاتصالات والنقل الجوي

مصر والجانب

انضمت مصر إلى عضوية الجيات منذ ٢٤ عاماً أي في عام ١٩٧٠ بعد مفاوضات مكثفة استمرت ما يقرب من سبع سنوات. وتتل تجارة مصر مع دول الجات ما يزيد على ٨٠ ٪ من إجمالي تجارتها الخارجية. ومنذ ذلك التاريخ تلعب مصر دوراً نشطاً فيه وتشارك في أعمال مختلف لجانه بل وتزاد رئاسة الجوانب من تلك البلدان فيه
استضافت مصر من هذه العضوية من خلال استضافتها من التفتيشات الجمركية للزيادة بين الدول الانضمام المصاحبة إلى مزيداً من جمركية مصاحبة (في إطار النظام المعم



للمزايا (GSP) باتومارها ثانية .
- ويرت الجيات الخاصة لمر من بعض ممارسات الدول الكبرى عندما تترصد لاجراءات
ضد بعض صانعيها (العمل - الاقويتم - القويرونكيز) بدوى ان هناك حالات دعم أو
اتراق في هذه الممارسات .
- تحصل مصر على مونة فنية من الجيات مثل برامج التدريب الخاصة بالسياسات
التجارية أو المساعدة الفنية في مجال وضع تشريع وبني ونظام لمكافحة الدعم والاتراق بما
يكفل لها حماية مصلحتها القومية من المنافسة غير العادلة .
فيما يتعلق بمصر وجولة اروجواي يصبح الانتارة إلى النقاط التالية التي قمتها وزارة
الاقتصاد إلى مؤتمر الحوار الوطني في شأن وجهة نظر الحكومة للانفاقية
اولا: شتبهت مصر منذ البداية إلى أهمية هذه الجولة ومبرمجتها واتارها المتروعة على
الصعيد الدولي والوطني . ولذا منذ شاركت فيها بعاطية منذ مرحلة التحضير لها وفي
كل مراحلها وبني مختلف لجان الفواض في جيب وبني ونظام لمكافحة الدعم والاتراق بما
يتناسب مع باقي الدول الدامية كلما كان ذلك ممكنا . كل ذلك له أثر إيجابي في وضع
مصالح مصر في الاعتبار في هذه المفاوضات
ثانيا: من أجل ضمان المتابعة للمستمر للمفاوضات وتقريبها وإعطاء التوجهات
المعاصرة المصرية من تشكيل لجنة قومية لمتابعة جولة اروجواي برئاسة وزير الاقتصاد
والتجارة الخارجية تسمى في عضويتها كافة الوزارات ذات الاختصاص والأجهزة المعنية
بما في ذلك القطاع الخاص .
ثالثا: أن الجيات والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ليست بالأمر الجديد على

مصر . فهي عضو في الجيات منذ عام
١٩٧٠ وقد سبق لها للمشاركة في
مفاوضات الجولة السابقة وفي جولة
طوكيو .

وأما: أن العسلة الاقتصادية التي
تلقها مصر منذ نهاية الثمانينات (وفي
الفترة التي واكبت عملية التفاوض في جولة
أروجواي) قدس على أساس خلق نظام
اقتصادي يعتمد على قوى السوق ويعتمد
على الحوار مع العمل على تحقيق نمو
اقتصادي غير متخمس . وقد تم في سبيل
تحقيق ذلك اتخاذ نوعين من الإجراءات
الاول يستهدف إعادة التوازن على مستوى
الاقتصاد الكلي . ويشمل ذلك خفض معدلات
التخمس وتخفيض الممن في الحساب
الحاري والموازنة العامة . تميرر سعر
الصرف والملاحة أسعار الفائدة لتسوي
العرض والطلب . اتباع سياسات مالية غير
تخمس . إعادة تنظيم قطاع البنوك وبيع
الأل ما يجعلها أكثر تجاوبا مع قوى
السوق . أما النوع الثاني من الإجراءات
فهو اجراءات ميكيلة تهدف إلى توفير
السيولة اللازمة لمنع عجلة الاقتصاد
الوطني وتحقيق معدلات نمو إيجابية .

ويك القبول بأن ما استنفذه الإصلاح
الاقتصادي المصري بشأن خلق اقتصاد
يبنى على أساس قوى السوق ومتفتح
عالميا يتميز بالكفاءة في خلال الاستدلال
الأصل لعناصر الانتاج ومحقق معدلات نمو
إيجابية على المدى المتوسط . كل ذلك سار
في خضم مراحل التفاوض في الجولة
والتالي ومع نهاية المفاوضات كانت مصر
قد قامت بالفعل بتطبيق نسبة كبيرة من
الاتزامات التي تضمنتها الجولة بل أنها
سبقت في تنفيذها

خاصة: راعت نتائج الجولة ظروف
والكميات الدول التنامية وتشكل هذا في أنه
بالرغم من تساوي الدول المتقدمة والنامية
في الحقوق إلا أنه فيما يتعلق بالتزامات
قد تم توفير مرون أكثر ومستويات أقل
بالنسبة للدول النامية والأقل نمو . كذلك تم
توفير فترات انتقالية في عدد من الاتفاقيات
تراوحت مابين ٥ و ١٠ سنوات للدول
النامية قبل تعميم التزاماتها لمرافاة ظروفها
وتعديل وتوقيع أوضاعها .

وهذا تجسد الانتارة إلى أن الاتزامات
التي تترتب على مصر في إطار هذه الجولة
كانت في بعض الأحيان أقل بكثير مما
ترتب على دول نامية أخرى وتم ذلك نتيجة
تطبيق بعض المعايير التي توفر معاملة
الفضل أو التفرقات أقل للدول صغيرة
المجم في التصدير أو للدول ذات الدخل
الفردي في حدود معينة
سابعاً: أن العملية الحقيقية لأي دولة
صغيرة للمجم في التجارة الدولية هي

الحماية التي يوفرها النظام التجاري متعدد الأطراف من خلال مبادره من قواعد ومبادئ
تطبق على جميع الأطراف كجبرها وصغيرها . وتوفر حماية من الضغوط الثنائية
والإجراءات الانتارية .
ولهذا السبب وزير الاقتصاد الشوم بمسيرة مستمرة على عدد من نتائج الجولة
وتثيرها على الاقتصاد المصري في المجالات التالية

في مجال التخفيضات الجمركية

روعي في إعداد العرض المصري الخاص بتخفيض الرسوم الجمركية ثلاثة اعتبارات
أساسية أولها توفير المستوى المناسب لحماية الصناعة الوطنية وحفزها على المنافسة تانها
مراعاة أهمية العميلة الجمركية باعتبارها أحد عناصر إيرادات الدولة وأهميتها في خفض
المجم في الموازنة العامة ثانياً أن تتماشى مع التزاماتنا في إطار برنامج الإصلاح
الاقتصادي بل أكثر من ذلك توفير مرون مبررة حركة أكبر خاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى
والحد الأقصى للتخفيض . ومن ناحية أخرى فإن فترات تطبيق خفض الرسوم الجمركية
تضرب لأول من البرنامج الزمني في إطار برنامج الإصلاح
وفي المقابل مستمفد مصر من التخفيضات الجمركية التي تتقدم بها باقي الدول
الأخرى سواء متقدمة أو نامية بما يتيح فرصة أكبر للوصول إلى أسواق تلك الدول خاصة
بالنسبة للمنتجات التي تتوافر فيها الميزة التنافسية لمر .

في مجال الزراعة

سعى للتمتع الدولي إلى إزالة التقييدات في التجارة الدولية للسلم الزراعية من خلال
الحد القويرونكيز وتحويلها إلى تعريف جمركية وأمرها خفض على مستويات مختلفة
لنطقة إحصائية إلى خفض بعض الإنتاج والتصدير . ومن ثم قد تبه المعايير المصري إلى
لأن الغاء الدعم والتي من شأنها زيادة أسعار استيرادها . كما أن من شأنه إضفاء وحدت
القياسات وبدأ تحويل الدول النامية المستوردة للدول الفدائية ومن بينها مصر ويكون
هذا التحويل في شكل منح ومساعدات ومرونة مبررة
إلا أنه من ناحية أخرى فإن لقطاع الزراعة الجديد له آثار إيجابية في المدى البعيد على
الاقتصاد المصري حيث أن ارتفاع الأسعار العالمية . نتيجة إزالة الدعم . من شأنه زيادة
فروض التوزيع في إنتاج المحاصيل الزراعية مثل القمح والحبوب الزيتية وغيرها التي كان
انتاجها في اقتصادنا نظراً لاختلاف أسعار استيرادها . كما أن من شأنه إضفاء وحدت
معدية من الأراضي المصرية لاستيرادها والتي كانت تكافة لملامحها مرتفعة . وباختصار
لأن الدعم آثار سلبية على قوة الإنتاج الزراعي المصري في المنافسة الدولية
كما أن إزالة الدعم على السلم الزراعي من شأنه تعزيز القدرة التنافسية للسلم الزراعية
التي تصورها مصر وأمرها للفظ واللفظ والتخفيض والتفكية



في مجال الخدمات

قدمت مصر التزامات محددة في عدد من قطاعات الخدمات التي تتناسب مع قدرتها الذاتية أو التي تم تسريعها بالفعل وفقاً للشروط والفوائد التي تحكم أنشطة هذه القطاعات. رأت مصر أن تدعيم تلك الالتزامات أن تكون متماشية مع القوانين والفوائد المصرية التي تحكم تجارة الخدمات دون تحمل إيراد الالتزامات فوق إمكاناتها مع العمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال السماح بإنشاء الشركات المشتركة وفقاً لأحكام قانون الاستثمار.

وتتيح التزامات التصدير التي قدمتها الدول الأعضاء في الاتفاق فرصاً أمام المصارف المصرية من الخدمات خاصة القطاعات التي بلغت مرحلة متقدمة من القدرة على المنافسة مثل فروع البنوك المصرية في بعض الدول، وكذلك البنوك المصرية والأجنبية سواء في الدول للتقدم في الدول الأخرى كما أن قطاع التأمين يمكن أن يمارس نشاطه في الدول العربية والأفريقية نظراً للحيرة الكبيرة لهذا القطاع وسابق إصله في تلك الدول بالإضافة إلى ذلك فإن اتفاق الخدمات يتيح لمصر من خلال التزامات محددة الحصول على التكنولوجيا الحديثة والوصول إلى قنوات الاتصال بمرکز المعلومات المتعلقة بالتجارة وتجارة الخدمات في الدول الملتزمة بالاستفادة من تجارب تلك الدول من حيث القدرة على الجلاء على كافة النظم والقواعد التي تطبقها الدول الملتزمة المتقدمة والمتنامية.

في مجال الملكية الفكرية

من المؤكد أن هناك التزامات أساسية تتضمنها تلك الاتفاقية أعلى من تلك التي تتضمنها التشريعات الوطنية أو الموجودة في الاتفاقيات القائمة حالياً سواء فيما يتعلق بخلق أو مدة الحماية ولكن في مقابل ذلك هناك لدى مصر إضفاء أو مواءمة تلحق في الاعتبار أوضاع وفترات دولة مثل مصر، وعلى سبيل المثال:

- سيؤدي رفع مستويات الحماية ووضع الوسائل التي تضمن الحصول على حقوق الملكية الفكرية في مجال حق المؤلف إلى تحقيق مزايا إضافية في مجال الأعمال الأدبية والمؤلفات والكتب وفي التشريعات والأسطوانات وإفلام السينما والتسجيلات والتلفزيون.

- لن تكون مصر ملزمة بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية قبل مرور خمس سنوات من بدء سريانها حتى تتاح لها مواءمة ظروفها طبقاً لخصائص هذا الاتفاق كما يتيح لمصر حصر سنوات كلفتها انتقالية قبل التزامها بتوفير حماية لبراءات الاختراع على أساس المنتج فيما يتعلق بالاختراعات الكيميائية الخاصة بالأدوية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلانية.

ليس هناك في الاتفاقية ما يحول دون قيام مصر بفرض نظام لضبط أسعار الدواء في إطار حلها في حماية الصحة العامة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الأدوية الأساسية (ESSENTIAL DRUGS) طبقاً لتصنيف منظمة الصحة العالمية قد دخلت في تلك أو لاستحقاق براءات اختراع ولم يبق سوى نسبة ضئيلة من تكون مصر مطالبة بتوفير براءة اختراع بالنسبة لها على أساس المنتج إلا بعد انتهاء الفترة الانتقالية. إذا كانت لم تسمح في ذلك العام بعد، كذلك فلا يوجد ما يمنع مصر من استيراد الدواء حتى بالرغم من عدم الحصول على موافقة صاحب البراءة إذا تم الاستيراد من دولة أخرى تنتجته بترخيص من صاحبه (تعتبر إيطاليا والبرتغال من أربح دول العالم في إنتاج الدواء).

كما تجدر الإشارة إلى أن توفير الشروط الأساسية لحماية الملكية الفكرية يسهم إلى حد كبير في جذب الاستثمار الأجنبي وتقليل التكنولوجيا الحديثة المتاحة له.

في مجال المنسوجات

يحقق الاتفاق مطلب الصناعة المصرية التي رأت أهمية أن يتم تحرير التجارة الدولية للمنسوجات بأسلوب تدريجي وعلى فترة زمنية قدرها عشر سنوات باعتبار أن هذه الفترة تعتبر كافية لإبراج القدرة على المنافسة العالمية.

وهناك مصر على معاملة أكثر تفضيلاً من بعض الدول القائمة الأخرى وذلك باعتبارها دولة صغيرة الحجم في التصدير، وبالتالي فإن الحصص الخاصة بها ستكون بمعدل أعلى من البراءة في حصص تلك الدول، وسيلعب إجمالي نسبة الزيادة في حصص التصدير المصرية طبقاً لهذا الاتفاق ١٥/١٠ خلال الفترة الانتقالية.

أما بالنسبة للخصائص الجمركية على مختلف بنود المنسوجات لقد رعى فيها أن تكون في حدود الخفض الجمركي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي بل أن الخفض سيتم على فترة زمنية أطول. كما احتفظت مصر بحقها في الاتفاق على القيود الكمية بالرغم من أن عدم تلك القيود سيتم في برنامج الإصلاح الاقتصادي في فترة زمنية أقل.



المصدر : : المصنوع

التاريخ : : ٢ من شهر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نظرة

لجنة قومية

توجد في الحكومة لجنة
للمتابعة اتقافية الجات
ويوجد اشخاص مسئولون
عن هذه العملية خاصة في
الوزارات المعنية مثل
الخارجية والاقتصاد
والشؤون الدولي.. لكننا
نقترح تشكيل لجنة قومية
موسعة تضم مسئولين
ومتخصصين وشخصيات
عامة اي ماسمعيهم اهل
الخبرة واهل الراى تختص
بدراسة تطورات الجات
ومتابعة مايدور بشأنها
وينشر او يقال عنها وكذلك
التحليلات المختلفة.

ويدخل في نطاق عمل هذه
اللجنة القومية كل مايتصل
بالمنظمات الثلاث التي
صار تحت الحكم الاقتصادي
العالمي وهي: البنك الدولي -
صندوق النقد - منظمة
الاخيرة (منظمة التجارة)
هي التي ستحل مكان امانة
الجات لتشرف على
تنفيذها، وانصور انه من
المهم جدا ان يكون طاقم
هيكليها التنظيصى يضم
بعضا من خبرائنا.

اعود فاقول ان هذه اللجنة
القومية للقرحة ستجد
امامها مهاما كبرى
وحسوبة، وانصور انها
تكون دافعة فعالة ومؤثرة
للجهاز الوزارى.

ويودع ادعاء.. فإنا ونحن
في بداية عصر الجات
تختلط الآراء حول تأثيراتها
ايجابيا ام سلبا على صناعة
ما او تجارة ما.. وتتناقض
بشأن ماإذا كانت ستساعد
النصير ام لا.

كذلك تختلف الآراء
والفهميات حول الميزة
النسبية، وحول ما إذا كانت
حقوق الملكية الفكرية
ستفيدنا ام ستضرنا..
وكيف

ان كل هذه خلافات..
سائدة وستستمر وستتضا
تعقيدات تحتاج إلى حلول..
وهذا مايجعلنا نطالب
بلجنة قومية تكون البية
مستمرة خاصة بالجات
ومايصاحبها ومايتضا
عنها.. وتكون هذه الآلية
دافعة للدولة.



آثار مفاوضات أوروغواي على الدول العربية (6-6)

التأثيرات على السياسات الاقتصادية

للتصدير والإصلاح.. ونجد أن
عصر القطاع الخارجي في هذه
البرامج يشمل ترشيد هيكلية
التعريفات، وتخفيف الحواجز غير
التarifية، وإصلاح نظام الصرف،
والغاء القيود على المدفوعات
والتحويلات الجارية، وتسهيل
الاستثمار الأجنبي المباشر وغير
المباشر واستثمارات المحافظة، وقد
تحقق في المملكة المغربية وتونس
أبرز تقدم في هذه المجالات، إذ قامت
السلطات إلى جانب تخفيض كبير في
القيود التجارية الكمية وفي
التعريفات، باعتماد قابلية تحويل
العملة في إطار حساب العمليات
الخارجية. وسيكون تحقيق تقدم
أوسع في تحرير القطاع الخارجي
عاملاً رئيسياً في تحديد قدرة
البلدان المعنية على اغتنام الفرص
المتاحة نتيجة لعملية تحرير التجارة
المتصدرة الأخراف.. كذلك فإن
الجوانب القطاعية الموصوفة سابقاً
تثير تساؤلات بشأن تدابير معينة
في ميدان السياسة الاقتصادية..
ونجد في القطاع الزراعي، أن بعض
المسائل الشاغرة عن تدهور
معدلات التبادل التجاري بسبب
ارتفاع ثمن المنتجات الغذائية هي
خسائر يمكن التوصل فيها إلى
بلدان عديدة إذا اتبع لتغيرات
الأسعار أن تعمل كحافز على زيادة
الإنتاج الزراعي.
ولذا فإن على الحكومات ألا تمنع
أكثر تغيرات الأسعار من الانتقال إلى
الأسواق المحلية.. والسؤال أن
التحدي الذي يثيره تقلص
الاضطرابات التجارية في وجه قطاع
النسوجات والملابس يشدد على

في الوقت نفسه، ثباتاً بين مختلف
البلدان العربية.. وبالتالي، تبعاً
للتنوع المذكور أيضاً في تركيب
مصادر البلدان العربية، فإن
التغطية التجارية للتدابير غير
التarifية هي مرتفعة جداً بالنسبة
إلى بعض البلدان خصوصاً التي
يسيطر فيها تصدير النسوجات
والملابس كمر والمملكة المغربية
وسوريا وتونس.. ولذلك فإن
تأثر هذه البلدان بتحرير التدابير
غير التعريفية سيكون أكثر إيجاباً.
وحتى تتمكن البلدان العربية من
تحسين قدرتها التنافسية في
الأسواق الدولية التي ازداد فيها
عصر المنافسة، لا بد لها من تحقيق
تقدم في إصلاح وتحديث
اقتصاداتها.. ونظراً لعوامل عديدة
مفها المرحلة الطويلة التي مرت بها
عدة بلدان في المنطقة خصوصاً
البلدان غير النفطية، فيما يتعلق
بصناعة بلائل الاستيراد في إطار
القطاع العام، فقد مالت المصداقات
القطعية للحماية نحو مستويات
مرتفعة وبلغت على الانحراف، مما
أدى إلى ارتفاع في التكاليف المحلية
وإلى إعاقة قدرة هذه البلدان على
المنافسة في السوق العالمية.. كذلك
أحدثت هذه الاستراتيجية ضعفاً في
عوامل المنافسة، وقد نجمت عنه
حالات من عدم الفاعلية في ميادين
الاستهلاك والإنتاج... فضلاً عن
تقويض قدرة هذه الاقتصادات على
الاستجابة للتغيرات غير المرتقبة في
الأوضاع الدولية للأسعار والطلب.
لقد أدرك هذه الجوانب صانعو
السياسات في المنطقة فانطلقوا ببلدان
عديدة في تنفيذ برامج شاملة

لا شك أن القيام، دون إبطاء،
بإلغاء التدابير غير التعريفية على
السلع الزراعية، والإلغاء التدريجي
لائقاً للنسوجات المتعددة الألياف
في خلال عشر سنوات، وتعمد
البلدان الأطراف في جولة
أوروغواي بإلغاء التدابير غير
التarifية في خلال أربع سنوات هي
كلها عوامل ستحدث تحفيزاً كبيراً
تواجهها البلدان النامية، مما يسهم
في تحسين إمكانيات وصولها إلى
أسواق البلدان الصناعية.. وتشير
التقديرات إلى أن متوسط نسبة
التغطية التجارية للتدابير غير
التarifية ضد السلع المستوردة من
البلدان العربية ستعطي نتيجة
التنفيذ التام لاتفاقات أوروغواي،
من 9 بالمائة إلى 6 بالمائة.. ومع أن هذا
الهبوط ليس خالياً من الأهمية، فهو
يملك كسباً أقل بكثير من مكاسب
البلدان الأخرى.. وبالتالي نقدر أن
متوسط نسبة التغطية التجارية
للتدابير غير التعريفية ضد السلع
المستوردة من جميع البلدان النامية
سيهبط من 18 بالمائة إلى ما يتراوح
ما بين 4 و 5 بالمائة.. علماً بأن بعض
البلدان جنوبى آسيا ستشهد هبوطاً
بمقدار 33 نقطة مئوية.
وفيما يتعلق بالبلدان العربية
كخصوصية، يعود التحسن الأقل
درجة إلى أن التدابير غير التعريفية
الطبقية في بلدان منظمة التعاون
والتنمية في الميادين الاقتصادي ضد
المصادر العربية هي حالياً على
مستوى منخفض.. وهذا يعبر عن
سيطرة منتجات لا تخضع عادة
للتدابير غير التعريفية.. غير أن هناك



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٥

ضرورة تعزيز القدرة التنافسية لهذا القطاع، وذلك بوسائل عديدة منها تحسين جودة المنتجات واستهداف مجالات السوق التي هي أكثر عرضة للمنافسة من حيث الجودة. وهناك في ميدان السياسة الاقتصادية قضية أخرى تتعلق بتفاعل البلدان العربية مع النظام المعزز للتجارة الدولية المبني على قواعد، والنتائج التي ينطوي عليها هذا التفاعل من حيث الجهود المبذولة حالياً في المنطقة بهدف تنسيق السياسات.. وبإمكان العضوية في هذا النظام، وهي تشمل العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، أن تحسن مصداقية سياسات التحرير التجاري للبلدان المعنية بتعزيز شفافية أنظمتها التجارية وقابليتها للتنبؤ. وقد تكون لذلك آثار خارجية إيجابية في توجه أموال الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.. وهذا يعني أن على البلدان العربية ألا تكتفى بالانضمام، في الوقت المناسب، إلى منظمة التجارة العالمية بل أن تظل أيضاً إلى أقصى حد ممكن من استخدام الترتيبات الانتقالية كعصم ربط الخطوط التعريفية، التي تسهل العضوية لكنها تفرض عنصر المصادقية.. أخيراً، لا بد من إجراء تسيق دقيق بين هذا الجانب والجهود المبذولة حالياً للتوفيق بين الأنظمة التجارية الإقليمية مكالاتي تبذل برعاية مجلس التعاون الخليجي، دراسة إعدادها نول شباريه ومحمد القريري وراقصة مهدي الخزيه بإدارة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولي

اتفاقية دورة اوروجواى هل توقف حركة تزوير الكتباب المصرى؟



■ د. صليب بطرس ■

صدرت اتفاقية الجات
الاول ولم يمض على انتهاء
الحرب العالمية الثانية اكثر
من سنتين فقد كان ذلك في
سنة 1947، وعقدت عدة
جولات شملت مقارضات
بلغ عددها ثمانى في حنيف:
1947 وفرنسا عام 1949
والملكة المتحدة 1951
وجنيف 1956 و64 و67

وراشنطن 1979 وأخيرا في اوروجواى 86 لم تشمل واحدة
منها حق الملكية الادبية الخاصة بالكتاب. وكان من نتيجة ذلك ان
اتجهت البلاد العربية - ومن بينها مصر - إلى اتفاقية بين واتفاقية
اليونسكو وكتسابهما كانتا ادائين ضعيفتين لحماية حق الملكية
الفكرية لانه حق هش تسمح طبيعته بالاعتداء عليه والاتجاه إلى
القضاء العادى ليس مجددا في استرداد الحقوق المفقدة عليها.
ولم تكن البلاد النامية - ومن بينها البلاد العربية - وحدها هي
التي خسرت من هذا الوضع بل ان البلاد المتقدمة فقدت الكثير
هي الأخرى.

وترغمت الولايات المتحدة بصفة خاصة اثناء مفاوضات دورة
اوروجواى جمع البيانات والمعلومات التي ساعدتها في اقناع
الدول تفضين الاتفاقية الأخيرة ما ينظم الوسائل الكفيلة بحماية
حق الملكية الادبية والفكرية.

بدرجة أخرى بكثير في البداية وسوف تزداد قوة مع مرور
الزمن.

وتزوير الكتب المصرى في بعض البلاد العربية الأخرى هو
الأفة الحقيقية التي قد تقضى على الكتاب المصرى من الناحية
الاقتصادية وقبل أن نستعرض افضل ان استبدال كلمة السرقة
بعبارة تزوير الكتاب، وتقضى قواعد اللغة العربية للصحة ان
تدخل الياء على الشيء المترك وغير ذلك مما هو شائع خطأ.
ولم يعد هناك محل لبقاء عبارة «خطا شائع» من صواب

١٩٩٥

وتكمن خطورة السرقة «التزوير» أولا في انه يتناول الكتاب
الرائع في الاسواق العربية التي تدفع القيمة بالمعاملات الاجنبية
وبذلك تحرم السوق المصرية من جانب كبير من هذا اللورد وتكمن
ثانيا في ان التقنية الطباعة الحديثة تمكن السارق. من أن يتفادى
الكثير اجزاء العملية الطباعة ككفسة وهي الصف والتجهيز
والتوضيب ثم ثالثا يتفادى لصوص الثقافة من جيلال عملية



المصدر :

١٩٩٥ - ١٩٩٦

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خوام اقتصلاية

اقتاتية البات والكتاب المصري



يقلم :

د . صليب بطرس

عبارة : خطأ متلع خير من صواب مهجور - وممضرة في هذا الاستطراء)

وتكمن خطورة السرقة (التزوير) : أولا في انه يتناول الكتب الرابع في الأسواق العربية التي تدفع القيمة بالمعاملات الاجنبية وبذلك تحرم السوق المصرية من جانب كبير من هذا المورد . وتكمن ثانيا في ان التقنية الطبيعية الحديثة تمكن السارق من ان يتفاد اكثر اجزاء العملية الطباعية كلفة وهي الصف والتجهيز والتوضيب ثم ثلثا يتفادى اصوص الثقافة من خلال عملية السرقة بدفع حقوق المؤلف . ومما يزيد الطين بيله ان هذه الكتب تدخل الى مصر بطرائق احتيالية لتباع في اسواقها ولتمة وقلة هذا في ان المؤلفين المصريين لجأوا منذ منتصف الستينيات عندما ضيقت سلطات العهد الناصري على المصريين جميعا . ان التعامل مع ناشرين لبنانيين مقابل الحصول على حقوقهم بالمعاملات الاجنبية وهم لا يعلمون ان ذلك التعامل يصل الى مرتبة القتل عن حقوقهم الى الابد لان الناشرين يحاولون استغلال هذا التعامل في

صيرت اتفاقية الجات التي ولم يفض على انتهاء الحرب العالمية الثانية اكثر من سنتين فقد كان ذلك في سنة ١٩٤٧ . وعقدت عدة جولات شملت مفاوضات بلغ عددها ثلثي في : جنيف ١٩٤٧ وفرنسا عام ١٩٤٩ والمملكة المتحدة ١٩٥١ وحينيف ١٩٥٦ و٦٤ و٦٧ وواشنطن ١٩٧٩ واخيرا في اورجواي ٨٦ لم تشمل واحدة منها حق الملكية الايبية الخاصة بالكتاب . وكان من نتيجة ذلك ان اتجهت البلاد العربية - ومن بينها مصر - الى اتفاقية بين واتفاقية اليونسكو وكلاهما كلتا اادتين ضعيفتين لحماية حق الملكية الفكرية لانه حتى مثل تساعد طبيعته الاعتداء عليه والاتجاه الى القضاء العادي ليس مجديا في استرداد الحقوق الملعدى عليها . ولم تكن البلاد النامية - ومن بينها البلاد العربية - وحدها هي التي خسرت من هذا الوضع . بل ان البلاد المتقدمة فقدت الكثير في هذه الغيبة .

وتزعت الولايات المتحدة بصفة خاصة النساء ملفوظات دولة اورجواي جمع البيانات والمعلومات التي ساعدتها في اقطاع الدول على تضمن الاتفاقية الاخيرة ما ينظم الوسائل الكفيلة . في حماية حق الملكية الايبية والفكرية بدرجة اقوى بكثير في البداية وسوف تزداد قوة مع مرور الزمن . وتزويد الكتاب المصري في بعض البلاد العربية الاخرى هو الاثمة الحقيقية التي قد تقضي على الكتاب المصري من الناحية الاقتصادية . وقبل ان نستمرل افضل ان استبدل كلمة السرقة بعبارة تزوير الكتاب (وتقضى قواعد اللغة العربية الصحيحة ان تدخل الباء على الشيء المزكوك وغير ذلك مما هو شائع خطأ - ولم يعد هناك محل لبقاء

اكثر حقوق المؤلفين بالكتاب . وهناك صفة قللت تريبها احدى دور النشر العربية في مصر الحكومية الليبية لم تلت هذه الدار الصفة التي بلغت قيمتها حوال مليوني دولار وكان ذلك عام ١٩٧٩ . ولم تنطق هذه الدار ببنت شفة . وشاعت الصفة . ولتمة حقيقة لايد ان انكرها في هذا المقام وهي ان حكومة المملكة العربية السعودية لا تقبل استلام الكتب المتعامل عليها ما لم تكن مصحوبة بشهادة رسمية تثبت ان الناشر على علم بذلك الصفة . واخيرا عمل نشرو البلاد المتقدمة وعلى راسهم الولايات المتحدة في ان تضمن اتفاقية الجات (دورة لوجواي) تضمنوا لصحابة حق الملكية الفكرية في مجال الكتاب وغيره . وعن هذا الطريق يمكن لمحرم وغيرها من البلاد العربية - الاخرى ان تحصى حقوقها ولكن ذلك ايد من ان تسبقه - في تصوري - خطوات تنطوي على تنظيم العلاقة على صعيد الوطن العربي عن طريق ابرام اتفاقية حقوق الملكية الفكرية . اجسوبة الجات كتلة واحدة . وهذه الاتفاقية تمل الجانب الاكبر من مشكلة الكتاب في مصر اذا ما حدث وان ابرمت ولهذه المناسبة اعادت ورقة في منتصف السبعينيات بناء على



المصدر :

٥ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

طلب منظمة الثقافة والمعلومات العربية لتلقيها إلى مؤتمر لبار الذي اقربها وكنت لتضمن الاقتراح عقد اتفاقية كهذه ووضعت مسودة لها .

ان تزوير (سيرة) الكاتب المصري لايقال في جوهره - في تصويري - عن احتلال بلغة من أرض مصر لايجوز السكوت عليه وبخاصة بعد اتفاقية اروجواي ولم يعد مستساغاً ولايمكن ان نظل نسمد خيولنا باليمين في انتظار ان يكف اللص عن جرائمه . وكان الوقت الذي يتقدم على الناظرين عن طريق انجدهم الذي انقض على انفسه ثلاثون عاماً للقانون ولم ٢٥ لسنة ١٩٦٥) .

ومعذرة ان اهتم حديثي هذا بواقعة حفيظة . فقد جمعني جلسته مع بعض الناظرين وسئل احدهم عن حالة النشر اريد للالا : لاد هجرته . ولما سئل عن التجارة التي يستثمر امواله فيها اجاب استثمرها في تجارة الحمير (اي والله يحفر الهاء) لست امزح ولكنها حفيظة .



قطار الجات لن يصل محطة صناعة السيارات في مصر

5 مليارات جنيهه استثمارات و 9 مصانع
و 67 ألف عامل و 80 شركة

تحقيق - عاطف فهم

رغم أن الجات هي اتفاقية الفرص الممكنة .. من يملكها يستطيع النفاذ للأسواق العالمية..
إلا أن
قطار الجات على ما يبدو لن يصل محطة صناعة السيارات في مصر .. فقد رفعت مصر
رأية العصيان ومقتاة ضد قرارات الجات المطالبة بخفض التعريفات الجمركية على السيارات
المستوردة ولجأت القرار حتى منتصف عام 95..
وهكذا رفعت الحكومة المصرية شعار «الصناعة الوطنية للسيارات أولاء» ووفرت لها
الحماية حتى وصل حجم استثمارات القطاع الخاص المصري في صناعة السيارات الوطنية 5
مليارات جنيه وأصبحت الصناعة المصرية تغذى 50٪ من السيارات المصنعة في مصر
وتسمى الحكومة لرفع هذه النسبة إلى 100٪ خلال الفترة المقبلة ووصل حجم الانتاج إلى
472 ألف سيارة سنوياً.



المصدر: **المعاليق اليوم**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: **١٩٩٥**

محمد منصور: تستهدف إقامة صناعات وطنية مغذية بنسبة 100٪ قريبا

سائل الصيرفي: عدد السيارات المستوردة لا يتجاوز 40 ألفا سنويا بنظام الجمارك الحالية

هين أباطة: مصر تشترط تصنيع 40٪ من مكونات السيارة مقابل الإعفاء الجمركي

ببب النعم سعودي: مطلوب من الدول العربية التكامل في الصناعات المغذية

مهن هلال: لهذه الأسباب فرضنا تعريف جمركي مرتفعة على السيارات



المصدر : **العالم اليوم**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **نوفمبر ١٩٩٥**

في البداية .. يرى د. محسن هلال مدير إدارة «الجات» سابقاً في وزارة الاقتصاد أن التصدير أصبح الشعاع السائد حالياً على الساحة العالمية فالجات من حيث السوق الدولي تعنى فتح الاسواق للمنافسة بحيث إن الذي يحكم قرارات دخول السوق من عدمه : «الجودة والسعر». والجات تحقق شيئاً مهما هو المنافسة العادلة بمعنى الحد من سياسات الحصص وتحديد الكميات المستوردة من سلعة معينة، والحد من سياسات الاغراق (المضاربة في الأسعار وبيع السلم بأقل من أسعارها الحقيقية). وفي ضوء انتهاء مصر لسياسة الاصلاح الاقتصادي فقد فتحت باب الاستيراد للواردات الأجنبية بما فيها السيارات، إلا أنها أبقت على تعريف جمركي عالٍ لتحقيق هدفين أساسيين هما :

أولاً : إيجاد حصيلة عالية من الجمارك لسد العجز في ميزانية الدولة.
ثانياً : توفير حماية مقبولة أو معقولة للصناعة الوطنية.

ثالثاً : إنه في ظل السياسات العالمية الجديدة لم يعد هناك مكان لما يسمى بـ «الاكتفاء الذاتي» للصناعة ما عداها الوطني.

ولكن تصد الرؤية المستقبلية لصناعة السيارات في مصر يقول د. «محسن هلال» لا بد من معرفة مايل : الحجم المناسب لإقامة مصنع سيارات، حجم الصناعات المغذية وأنواعها وقدراتها التنافسية، الأنواع المطلوبة في السوق المصرية وحجمها ولا توجد مشكلة في الجات تحول أمام قيام صناعة سيارات في مصر. ولكن المسألة تكمن أساساً في قوى السوق ومن ثم علينا أن نجد إجابات صريحة وأوضحاً لسؤالين هامين هما : (هل هناك مقومات لصناعة السيارات في مصر أم لا ؟ وما هي إمكانيات التصدير؟).

ويتفق «محمد لطفي منصور» رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات منصور للسيارات مع ما ذكره د. محسن هلال بأن مصر وإن كانت لم تقدم التزاماً في مفروضات الجات بخفض التعريفات الجمركية على السيارات نظراً إلى تشكك حصيلة الجمارك من أهمية ليزانية مصر، إلا أننا يجب أن نرى وتدرك جيداً أن الاتجاه العالمي ككل يسير نحو اقتصاديات السوق الحر مما سيدفعنا عاجلاً أو آجلاً للخضوع لآليات السوق.

ومن الأمور المهمة التي تشهدها مصر حالياً هي قيام صناعة سيارات وطنية لها أبعادها الاجتماعية المهمة إلى جانب أبعادها

وما تم من إجراءات في هذا الصدد من قبل الدولة إنما سبق تنفيذ اتفاقية الجات من حيث الناحية الزمنية. لأن هذه الاتفاقية حتى الآن لم تؤخذ موضع التنفيذ في المجتمع الدولي حيث لم تنه بعض الدول حتى الآن الإجراءات الدستورية الخاصة بالتصديق عليها فالجات لا تضع قواعد لصناعة معينها، وإنما تضع قواعد عامة للسلوك التجاري الدولي وتنطبق على جميع الصناعات بما فيها صناعة السيارات وفي هذا الصدد فإن مصر لم تقدم التزامات محددة فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية على السيارات وقد راعى المجتمع الدولي أهمية الدخل من جمارك السيارات بالنسبة ليزانية مصر، وأن ما يتم من تخفيضات جمركية في هذا المجال إنما يتم في ضوء سياسة التوازن بين حق المستهلك المصري في الحصول على السلعة سواء كانت مستوردة أو محلية وبسعر مناسب وحق الدولة في توفير الحماية لصناعاتها الوطنية.

ويرى د. «محسن هلال» أن الاسواق المصرية بالرغم من أنه سوق ضيق لأي صناعة بما فيها صناعة كبيرة لقيام صناعة سيارات للسوق المحلي في ظل التعريفات الجمركية العالية. ولكن لا بد لرجال الأعمال والمستثمرين المصريين في هذا المضمار أن يضعوا نصب أعينهم ثلاثة اعتبارات مهمة



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٥ - فبراير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عامة من الصناعات الباهظة والمكلفة جدا، وبالرغم من اعتمادها في الدول الغنية على تكنولوجيا عالية والتي من شأنها الاستغناء عن عدد كبير من العمالة، إلا أننا في مصر نحرص كل الحرص على البعد الاجتماعي حيث تعتمد هذه الصناعة على أيد عاملة كثيرة سواء في المصانع التسعة الرئيسية والتي يقرب عدد العاملين فيها من نحو 12 ألف عامل، أو في الشركات الثمانية الغذائية والتي يقرب عدد العاملين فيها من 55 ألف عامل والدولة تشجع بالفعل إقامة صناعة وطنية للسيارات، فهي هي سبيل المثال تشترط على أي شركة عالمية للعمل في مصر أن يتم تصنيع 40٪ من مكونات السيارة في مصر مقابل إعفاء جمركي يتراوح ما بين 30 - 40٪ وكلما زادت نسبة التصنيع في مصر زاد الإعفاء الجمركي على ما يتم استيراده من مكونات يصعب تصنيعها في مصر في المرحلة الراهنة.

ويرى حسين أباطة - إن صناعة السيارات مصر وأن كانت حديثة العهد إلا أنها ستتحسن وستصل إلى درجة تمكنها من الصمود والمنافسة ومصر بحكم موقعها ومكانتها وعلاقاتها الوثيقة مع العاملين العربى والأفريقى تستطيع أن تغزو هذين السوقين الكبيرين وأن كنت أرى أن الدخول للسوق العربى وهو كبير جدا لن يتحقق إلا من خلال تعاون عربى وثيق بين المستثمرين هنا وهناك من خلال إقامة صناعات مغذية متوقعة في أكثر من بلد عربى على أن يتم التجميع النهائي في مصر.

ويؤيد د. عبيد المنعم سعودى - رئيس مجلس إدارة نيسان وسوزوكى إيجيبت

الاقتصادية، فصناعة السيارات في أي دولة من الصناعات المكلفة، والتي تستوعب عمالة كبيرة ومن ثم كانت للبادرة الحقيقية من قبل الدولة بتشجيعها لنا نحن المستثمرين على إقامة صناعة وطنية في مصر ليس بحسب من أجل الإنتاج للسوق المحلي، وإنما للتصدير أيضا لزيادة العملة الصعبة بهدف استثمارية عجلة التنمية الاقتصادية ككل. ويرى محمد منصور أن التوسعات الكبيرة التي تشهدها مصر في صناعة السيارات تتم دائما في ظل حماية الدولة ودعمها فنحن كمستثمرين مصريين نستهدف إقامة صناعات مغذية كاملة في المستقبل القريب، ومساندة الدولة لنا واضحة في هذا المضمار فالمحكومة تقوم بمنح المميزات للشركات العالمية العاملة في مصر.

والهدف هو وصول نسبة التصنيع كاملا في مصر إلى 100٪ خلال السنوات القليلة القادمة حيث تغطي الصناعات المصرية المغذية حاليا ما يقرب من 50٪ من السيارة المصنعة في مصر.

ويؤكد محمد منصور أن السوق المصرى وأن كان ضيقا بالمفهوم الاقتصادى العالمى إلا أنه قادر على استيعاب مزيد من التوسع في حجم الطلب لا يزال كبيرا على المنتج المحلي والذي يعتبر على أمل مستويات الجودة، فالسوق قادر على استيعاب نحو 100 ألف سيارة سنويا، وبالنسبة للتصدير فإنه يمكننا من خلال البروتوكولات والاتفاقات الثنائية الدخول في الأسواق الخارجية.

ويرى «حسين أباطة» رئيس مجلس إدارة ديبجو مصر أن صناعة السيارات بصفة



وحتى تتحقق القدرة التنافسية للشركات الوطنية يجب أن يتم التشغيل على أسس اقتصادية أساسها الوحيد الكفاءة التي تحقق الجودة الأعلى والتكلفة الأقل وعلى ذلك فقد أن الأولان لفصل الاعتبارات الاجتماعية والسياسية عن عمل الآلة الاقتصادية على أن يتم تحقيق الاعتبارات السياسية والاجتماعية بوسائل أخرى بعيدا عن عمل آلة الإنتاج ويمكن تحرير التكلفة الاقتصادية للنقل وغض النظر عن التكلفة الاجتماعية تدريجيا وعلى فترات زمنية طويلة مع التمهيد لذلك مع النظر في إلغاء الامتيازات المجانية تدريجيا والتي تمثل نحو 45٪ من جملة دخل النقل في مصر. والسماح بتأسيس شركات النقل للشركة والمتخصصة وفقا لما يلي :

البدء أولا بالمحلات غير التقليدية مثل عربات التلاجة والحافلات - أن تعطي الأولوية للمحلات التي تحتوي على تكنولوجيا متقدمة ثم باقي المحلات وفقا لقدراتها التنافسية ومستويات نموها - تحديد برنامج زمني بالنسبة للنقل البري على أن يتم البدء بقطاع نقل البضائع مع استيعاب نقل الركاب بين الاقاليم في خطوط منتظمة في المرحلة التالية.. ولجميع الاحوال يجب الا تقل نسبة مشاركة الجانب المصري عن 51٪ من رأس المال وفيما يتعلق بخطوط النقل البري الداخلي يجب العمل من الآن على انساب الدولة في هذا المجال تدريجيا وتحويله إلى القطاع الخاص بحيث يتم تحويل بعض الخطوط إلى القطاع الخاص بنسبة قدرها 5٪ من الخطوط كل عام ويضيف عادل المصري أن على رجال الأعمال المصريين المستثمرين في صناعة السيارات أن يتحركوا في ظل مساهلة 70٪ منها في مليون سيارة تسير في مصر 70٪ منها في القاهرة وخمسا ولو أن الدولة تصدر تشريعا يلزم استبدال نحو 10٪ منها سنويا لاصبح السوق المصري بحاجة لنحو 100 ألف سيارة سنويا ولكن شيئا من هذا لم يتم وأن عدد السيارات المستوردة لا يتعدى 40 ألف سيارة سنويا بنظام الجمارك الحالية، وأن كانت الدولة قادرة بل ويحق لها وضع ضوابط فيما يخص استيراد دون تعارض مع الجات حماية لما يتم تصنيعه في مصر ولكن هذا لا يتم أيضا ولذا فإن الأمر يستلزم تحركا قويا وعمالا من جميع القائمين على صناعة السيارات أن أرادوا دواما واستمرارية لمخليا وخارجيا.

وجهة نظر حسين باطحة في أهمية الاتجاه نحو السوق العربي نظرا لكونه جميعه وقدراته الاستيعابية الهائلة فالرؤية المستقبلية لصناعة السيارات في مصر تحتم علينا أن نتحدث كعالم عربي وأن نحدد استراتيجيتنا في ضوء (العهد الاقتصادي والاجتماعي) وعليه أن نستفيد من الامتيازات الممنوحة لنا ضمن دول عديدة من دول العالم النامي والمتصلة في فترة السماع للممنوحة لتسا لمواجهة الاخطار الناتجة عن تحرير التجارة العالمية والسوق العربي بما فيه دول الشرق الأوسط تعد بمثابة سوقا جيدة لمصر في مجال التصدير ولهذا فإن من الأهمية القصوى لمصر بل وللدول العربية ضرورة التكامل العربي في مكونات الصناعات المغذية وعلى هذا فإنني أودع الدولة لأن تعامل الصناعات المغذية للسيارات والتي تقام في أي بلد عربي على اعتبارا أنها صناعات محلية أسوة بما هو متبع في دول شرق آسيا.

ويرى المهندس عادل المصري ورئيس مجلس الإدارة والمعضل للشركة مصر لتجارة السيارات أن اتفاقية الجات وضعت من قبل الدول القوية ولم تمنح الدول النامية الوقت الكافي لدراساتها الدواسة المتتالية حتى يمكن الأخذ بأرباحها بل ويمكن القول إن هذه الاتفاقية قد فرضت على الدول النامية ومن ثم فإن عواقب الجات على الدول النامية وخيمة فتحرير التجارة وتخفيض الجمارك يظلم الدول النامية ومن بينها مصر ولا مخرج لهذه الدول الا بالاسراع بالتصنيع المحلي بجودة عالية حتى يمكن التصدير للدول الأخرى المجاورة وهذا الهدف يجب

أن يوضع نصب اعين القائمين على صناعة السيارات وتجارتها بمصر فيغير الجودة لا يمكن اطلاقا منافسة السيارات المصنعة في الدول المتقدمة تكنولوجيا والمستوردة بعد تخفيض الجمارك ولو أنه في ظل اتفاقية الجات من الممكن وضع ضوابط لاستيراد كميات أقل من السيارات المستوردة حماية للتصنيع المحلي.

وفي تقدير المهندس عادل المصري فإن وزارة النقل في مصر كانت اسرع الوزارات في مصر استفادة من الجات حيث تقدمت بطلب للجات لتستفيد مما هو متاح فيها، وتمكنت بالفعل من الحصول على فترة سماح مدتها 10 سنوات، يتم العمل خلالها على تحرير هذا القطاع المحسوس بحيث يؤدي دوره بفاعلية وبكفاءة مواكبة للتطورات والتغيرات العالمية اضافة لوضع خطط جريئة لتطوير أوضاع النقل البري في مصر على أسس اقتصادية.



المصدر : الأمم المتحدة

... ٥ ... حزيران ١٩٩٥ ...

التاريخ : النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر رئيسا للأطراف المتعاقدة في الجسات

باريس من - شريف الشويباشي :
انتخبت الدول الأعضاء في
منظمة الجسات مصر رئيسا
للأطراف المتعاقدة خلال الفترة
الانتقالية التي ينتهي فيها العمل
بمنظمة الجسات وتدخل فيها منظمة
التجارة العالمية حين التنفيذ فقد
انتخب أمس الأول السفير منير
زهران رئيس وفد مصر الدائم لدى
المقر الأوروبي للأمم المتحدة
بجنيف رئيسا للأطراف المتعاقدة
في الجسات وهي المرة الأولى التي
ينتخب فيها مصري رئيسا لهذا
التجمع العالمي وكان د. زهران قد
انتخب في العام الماضي رئيسا
لجلس الجسات الذي يضم ٤٨ دولة
فقط من الأعضاء بالمنظمة وانتهت
رئاسته في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤

سوق التأمين

خلاف

إشراف

زينب إبراهيم

في نادي الأغنياء ونوادي الفقراء

تعتبر منظمة التجارة الدولية W.T.O الوريثة الاولى للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة الدولية حدثا اقتصاديا كبيرا له ابعاد عديدة على مستوى العالم النامي والمتقدم وسوف تعمل هذه المنظمة - اذا نجحت - على هيكلة الاقتصاد العالمي وفض منافذاته التجارية بشكل ملموس. وليس من قبيل المبالغة ان منظمة التجارة الدولية سترفع حجم الدخل العالمي بمقدار ٥١٠ مليارات دولار سنويا وستحدث زيادة في حجم الصادرات السلعية الدولية بمعدل ٢٠٪ في عام ٢٠٠٥ الا انه مازال توزيع النفع والضرر من اتفاقيات الجات موضع جدل وخلاف في نادي الأغنياء ونوادي الفقراء. والحقيقة تشير في المدى القصير والمتوسط إلى نفع كبير للدول المصدرة والغنية ونفع بسيط وضرر لبعض الدول النامية.



■ ٣ نواى عالمية

وقد ركز الدكتور بسام الساكت وزير الصناعة والتجارة الأيرنى [سابقاً] والخير الاقتصادى

والمحاضر بجامعة الإسكندرية فى بحثه عن « التعريف باتفاقية الجات مع التركيز على قطاع التأمين » على أن الجات تطلب من العضو الجديد أن يثبت من البداية سقوف تعرفته الجمركية ويعطى مهلة زمنية للتأقلم تتراوح بين ٤ و ١٠ سنوات حسب وضع الاقتصادى وحسب نوعية السلع والخدمات التى يطلب فيها مهلة لإلغاء التعريف

أو التخفيض التدريجى، وتعتبر المهلة فترة تصحيح وتهيئة للتعامل مع قواعد الحرية التجارية وانفتاح الأسواق وتعطى الدولة التى يقل فيها دخل الفرد عن ألف دولار سنوياً مهلة لرفع مستوى الدخل فيها، كما يطلب من العضو تجنب سياسة الإغراق والتعرف على قائمة السلع التى لايجوز فيها الدعم والسلع التى يلغى عنها الدعم.

وفىما يتعلق بالتأثيرات المتوقعة لاتفاقية الجات وورثتها منظمة التجارة الدولية يقول: توجد تأثيرات ايجابية كثيرة للاتفاقية ترتبط بمزايا التسوق الواسعة والتنافس وتأثير ذلك على تحسين الكفاءة ورفع القدرة التنافسية والتكنولوجيا.

ويضيف: نحن أمام ثلاثة نواى عالمية مميزة بالقوة والنمو والمصالح هي: نادى المصدرين

للخدمات حيث بلغت صادراتهم من الخدمات لعام ١٩٩٢ ... الولايات المتحدة الأمريكية ١٤٨ مليار دولار أمريكى، فرنسا ٨٤ مليار دولار، ألمانيا ٦٠ مليار دولار، اليابان ٤٦ مليار دولار.. نادى مصدري السلع حيث بلغت صادرات السلع لعام ١٩٩٢ فى الولايات المتحدة الأمريكية ٤٤٧ مليار دولار لألمانيا ٤٤٨ مليار دولار، اليابان ٢٤٠ مليار دولار.

ويخضع اقتصاد الدول العربية للدرجة والكيفية التى تنسق فيها مفاوضاتها فإن كانت ثنائية فستعتمد على ضغط وقوة كل اقتصاد على حدة، وإن كانت عربية

جماعية فستكون للنافع كثيرة وذلك يرجع إلى التنسيق وقوة المساومة الجماعية، ولذلك يجب علينا فى المنطقة العربية مراقبة ودراسة منظمة التجارة الدولية W.T.O تلك المؤسسة الهامة الموازية لمنطق

التفقد الدولى والبنك الدولى والتى تلخر ظهورها كمؤسسة دولية مدة تقارب نصف قرن.

وصناعة التأمين تلعب دوراً استراتيجياً فى الاقتصاديات المعاصرة فى ثلاثة مجالات هى إدارة المخاطر والالتزام وإدارة اللخزات للفردية والمؤسسية والحكومية وإدارة الاستثمار ولذلك فالتقدم فى صناعة التأمين له انعكاسات واضحة على معدل النمو الاقتصادى فى الأجلين القصير والطويل.

ونسبة الاقتصاد العربى ممثلاً فى المشروعات المشتركة والشركات العربية الدولية خارج المنطقة العربية تساوى عشرين ضعفا لحجم الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية فى حين أن مخاطر الاستثمار العربى خارج المنطقة العربية يعادل خمسين ضعفا لحجم المخاطر فى

للنطقة العربية، وتعتبر الطاقة الاستثمارية لسوق التأمين العربى كبيرة بالقياس لحجم الأعمال الفعلية الآن.

وسوق التأمين فى هذا العدد يتناول الموقنات التى تواجه صناعة التأمين العربية وكيفية التطلب عليها والدور الاقتصادى للتأمين العربى فى إطار العمل العربى المشترك من خلال بعض الأبحاث التى قدمها خبراء التأمين المصريين والعرب فى ندوة اتفاقية الجات وأثارها على صناعة التأمين العربية التى نظمتها الاتحاد العربى للتأمين والإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية.



■ نادى الدول النامية أو حديثة النمو ويتمثل بقية دول العالم.

وسوف تشكل المنظمة الدولية للتجارة شرعة تجارية دولية وقاضيا وحكما لفض المنازعات ولزمنة المخالف ولذلك فلا بد من مراسة تفصيلية ومسبقة لإعداد الدخول للنادى التجارى الدولى، وإرسال مبعوثين من نوى الكفادات والخبرة نورا إلى المنظمات الدولية للتصديق والتصديق على القوانين والأنظمة التى تحكم الدخول والممارسة حتى يكونوا نواة التحرك والتفاعل الوطنى المستمر مع هذه المنظمة العالمية للجديدة التى ستحكم حياة ومستقبل الدولة الاقتصادى والاجتماعى.

ويؤكد الدكتور بسام السكاك: أن العديد من الدول العربية غير مهية للدخول فى الجات بالكامل ولابد من التدرج من خلال جدول زمنى مندرج محليا وعربيا أى ضمن كتلة اقتصادى عربى أربع خريتنا على المساواة وتحسين شروط الدخول وهذا مسوم به ضمن اتفاقية الجات.

■ أسس الانضمام للجات

أن صناعة التأمين تحتاج إلى عناصر متعددة منها كثافة نسبية فى رأس المال ومخترين من الخبرة العلمية والتقنية فى التأمين وإلى بنية أساسية من المعلومات والأدارة وإلى البنية المالية الناتجة عن خدمات المال والمصارف بجانب سلسلة من الاتصالات للمؤسسات للتسويقية داخل البلد وخارجها.

وهذه الاحتياجات غير متوافرة بالفعل فى الدول العربية وما يزيد الأمر صعوبة على قطاع التأمين هو اتجاه بعض الشركات العالمية الكبرى صاحبة الخدمات التأمينية إلى توحيد قدراتها ودمج موجوداتها ورفع رؤوس أموالها وذلك يمكنها من عرض خدمات تأمين سريعة جيدة وبأسعار منافسة ويتم ذلك أيضا ليس من خلال عمليات الاندماج من الشركات التأمينية الكبرى بل من خلال شراء شركة لاسهم شركات أخرى، ويتعدى التأثير السلبي على القدرة التنافسية لقطاع التأمين فى اسواق البلاد النامية ليصل إلى اضعاف قدرة صناعة التأمين للدخول فى

اسواق الدول للتقمة أيضا. وعن الأسس التى يجب على الدول النامية مراعاتها عند الانضمام للجات يقول الدكتور بسام السكاك: أول هذه الأسس هو مفهوم التدرج فالحمية المؤقتة التدريجية التى تتيحها اتفاقية الخدمات ذاتها هى أداة لحماية الإضرابات الوطنية وهرسة للمفسر للتضيق لتتبع إنتاجه فى قطاع الخدمة وتطويره. ضرورة قيام الدولة بوضع سقف لاعداد شركات التأمين التى يحتاجها اقتصادها وذلك لحماية المستثمر المحلى ووحدة السوق وعدم تفتيته.

ضرورة تجنب التحرير السريع لبعض نشاطات التأمين الأساسية ذات الأثر على حشد للدخات الوطنية والاستثمار المحلى كنشاطات التأمين على الحياة والصحة.

مرحلة بقيقة للتشريعات المالية والنقدية ووضع برامج للتدريب ونقل المعرفة التقنية فى مجالات التأمين ووقاية التأمين لخلق وتطوير طبقة مهنية فنية تخدم سوق التأمين لديها وتحضى منجزاتها.

ضرورة تعاون القطاع العام والقطاع الخاص فى البلاد النامية فى قطاع التأمين فى مجال المفاوضات الدخول فى الاتفاقية لوضع برنامج زمنى متكامل لعملية التحرير.

■ دور قطاع الخدمات

ويؤكد الدكتور معتصم سليمان مدير إدارة المال والتجارة والاستثمار بالادارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية - فى بحثه - أن القطاع الخدمى يلعب دورا رئيسيا فى عملية النمو الاقتصادى للدول العربية حيث ساهم بحوالى ٦٧٪ من نمو الناتج المحلى للدول العربية غير النفطية خلال عقد الثمانينات وحوالى ٤٠٪ للدول العربية النفطية لذلك ازادت أهمية قطاع الخدمات - خلال هذه الفترة - فى الاقتصادات العربية فارتفعت قيمته للضافة من ١٣٧.٢ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ١٩٢.٥ مليار دولار عام ١٩٩١، ومن ثم ارتفعت أهميته فى الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية من ٣٠٪ إلى ٤٦٪ خلال نفس الفترة.



■ معوقات صناعة التأمين

ويطرح الدكتور فريد النجار الضبيب الاستشاري بجامعة الدول العربية - في بحثه - المعوقات التي تواجه صناعة التأمين العربية فيقول إنها تتمثل في التخصم الاقتصادي المتزايد حيث يجب تطوير عقود التأمين لتغطي أخطار تقلبات الأسعار في الواردات وأسعار الجملة والتجزئة للسلع العربية، بجانب قلة انتشار المشروعات الصغيرة الحجم والنسبة للشركات المساهمة كبيرة الحجم والشركات العربية المشتركة مما يؤدي إلى قلة الطلب على خدمات التأمين.

أيضا منافسة مجالات الاستثمار الأخرى لشركات التأمين بعيدا عن تكامل الأدوار يقلل من الطلب على خدمات التأمين بالإضافة إلى أن انتشار فلسفة التأمين الذاتي لدى الأفراد مما يقلل من فعاليات شركات التأمين.

سيطرة عدد محدود من المؤسسات في شركات التأمين الجديدة وعدم العمل على توسيع قاعدة الملكية مما يقلل من انتشار أنشطة شركات التأمين.

ما زال الوعي التأميني محدودا بين فئات المجتمع العربي بسبب غياب تقسيم السوق التأميني إلى قطاعات وشرائح بالإضافة إلى التركيز على الإنتاج التأميني وعدم تطبيق التسويق التأميني الفعال.

ويضيف الدكتور فريد النجار: يمكن سد الفجوة بين جانبي الطلب والعرض في صناعة التأمين العربية عن طريق تعبئة الميخرات العربية في قنوات التأمين العربية وتوزيع المخاطر وزيادة الوعي التأميني في المجالات الاقتصادية المختلفة بجانب أولويات إعادة التأمين العربي والاستثمار الفعال لأموال التأمين العربي، وتنمية كوابر عربية لصناعة التأمين وتخفيض أسعار الخدمات التأمينية والمخاطر، وتطبيق وثيقة التأمين العربية الموحدة على سير السيارات عبر الدول العربية والتوسع في السماسرة للتخصصين وإنتاج خدمات تأمين جديدة.

الدكتور معتمد سليمان: ويتربط على صعوبة سد

ويتكون قطاع الخدمات في الاقتصادات العربية من أربعة قطاعات رئيسية هي قطاع الخدمات الحكومية، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق، وقطاع النقل والمواصلات وقطاع المالية والتأمين والبنوك وهو القطاع الأقل أهمية في قطاع الخدمات للدول العربية حيث لا تزيد نسبة مساهمته عن ٥% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة ضعيفة مقارنة بأهميتها في الدول الصناعية حيث يسهم بحوالي ٢٠% من الناتج المحلي لتلك الدول - والحديث مازال للدكتور معتمد سليمان - بجانب أن هذا القطاع لا يحظى بالاهتمام الكافي لدخل البلاد العربية حيث لا تزيد مساهمته في القيمة المضافة لقطاع الخدمات عن ١١% في الدول العربية خلال عام ١٩٩١، ويساهم قطاع التأمين بنسبة ١% فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

ويضيف الدكتور معتمد سليمان: بلغت قيمة واردات الدول العربية من الخدمات حوالي ٤٦.٥ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨١ - ١٩٩٠، بينما بلغت صادرات الدول العربية من الخدمات حوالي ١٧.٤ مليار دولار خلال نفس الفترة، أي أن العجز الإجمالي في ميزان تجارة الخدمات يصل إلى حوالي ٢٩ مليار دولار سنوياً. وذلك نتيجة

تخصص الدول الدكتور بسام السكاك: العربية في تصدير عسند وزير الصناعة والتجارة اليمني (سابقاً)

مصدود من سلع الخدمات ● العديد من الدول هي الخدمات كثيفة العمالة مع كثافة رأسمالية محدودة بينما هي مستوردة للخدمات ذات الكثافة

الرأسمالية والخبرة العالية مثل خدمات المعلومات والاتصالات والخدمات المالية والمصرفية والتأمين.



النظم التأمينية وإدارة المخاطر من خلال تطوير
سماسرة التأمين، وتحسين أسواق التأمين
وتشجيع المنافسة وإستقرار أسعار الصرف
وأسعار الفائدة والرقابة التأمينية للفعالة.

■ مواقف البلاد العربية

ومن مواقف البلاد العربية من لتفاقية الجات
يقول السيد حسن النبهاني الأمين العام
للإتحاد العربي للتأمين:

وقعت على الإتفاقيه ست دول عربية هي
الكويت وعمورقانيا ومصر والمغرب وتونس
والبحرين، وبذلك تكون هذه الدول قد جملت
بشروط الإتفاقيه وتعهدت بتكليف أوضاعها
القانونية والهيكلية بما يتناسب مع متطلبات
الإتفاقيه.

ويضيف: يمكن تصنيف الدول العربية إلى
ثلاث مجموعات تشمل: مجموعة يحتكر القطاع
للعام فيها نشاط التأمين ولايسمح للقطاع
الخاص الوطني فيها بممارسة هذا النشاط
ولذلك فإذا وجدت هذه المجموعة ان مصلحتها
هي من الإنضمام لإتفاقيه الجات لأنها تحقق
لها منافع في مجالات أخرى في النشاط
التجاري السلمي أو الخدمي فليها السماح
لأواطنيها بتأسيس شركات تأمين خاصة سواء
برؤوس أموال وطنية أو بالمشاركة مع رأس المال
الخارجي والخبرة الخارجية عربية كانت أو
أجنبية وينبغي كذلك وبصورة مترامنة وضع
وتعزيز قواعد لتنظيم ورقابة نشاط الشركات
الجديدة بشكل اكفأ وأوسع وأشمل لحماية
مصالح مواطنيها المتعاملين مع هذه الشركات.
مجموعة تتمتع فيها الشركات الأجنبية بحرية
العمل ليس عن طريق الشركات المشتركة فقط
بل عن طريق التوكيلات والفروع وبصورة

أوسع وأكثر تحراً مما تسعى الإتفاقيه إلى
تحقيقه لذلك فإن قرار إنضمام هذه المجموعة
إلى الإتفاقيه يعتمد على تقييمها لمصالحها
الأخرى من خلال الإنضمام إلى الإتفاقيه.
مجموعة أخيرة تأخذ بتعدد للشركات
الوطنية ولايتطلب تكليف أوضاعها لتجارب مع
متطلبات الإتفاقيه إلا تغييرات هيكلية غير
جوهرية، وهذه المجموعة إذا وجدت لها مصلحة
وطنية في الإنضمام إلى الإتفاقيه فإن تكليف

مدير إدارة المال والتجارة الففسية
والاستثمار بجامعة الدول
العربية:

زيادة للمخاطر
مما يقلل من
فرص
الاستثمار،
وفقدان نسب
مستزيدة من
المخزرات في
قنوات التأمين،
وغياب فرص تسويقية لشركات التأمين
العربية بالإضافة إلى زيادة فرص الشركات
الأجنبية للتأمين وإعادة التأمين وبالتالي غياب
الدور الإقتصادي لشركات التأمين في
الإقتصادات العربية.

قطاع التأمين

العربي يهاهم ١٠ %
نسبة من الناتج
المحلي الإجمالي!

■ نموذجاً مستقبلياً للتأمين

ويقدم الدكتور فريد النجار نموذجاً مستقبلياً
لصناعة التأمين العربية يناسب التحولات
الدولية مثل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة
الدولية والإتجاه نحو التكتلات الإقتصادية
ويستفيد أيضاً من الطاقة الإستيعابية لسوق
التأمين العربي، ويعتمد هذا النموذج على

إبخال خدمات تأمين جديدة ومحاولة التغلب
على مشاكل ارتفاع أقساط التأمين بسبب
عوامل المخاطرة المالية وتطوير أسلوب تحمل
الناتج لكل شاحن وتطوير أساليب التأمين على
الصادرات وتيسير إتاحة التأمين الائتماني
داخل الدول العربية من خلال زيادة القدرات
الخاصة بالمسمره وإعادة التأمين ويتطلب ذلك
إنشاء شبكات من شركات التأمين الائتماني
بالإضافة إلى التأمين الإلكتروني عن طريق
النقل الإلكتروني لخدمات التأمين ومفوعات
الأقساط والتعويضات وذلك بهدف زيادة
الكفاءة وتخفيض التكاليف وتقديم معلومات
دقيقة وسريعة وتحسين الإقتصاد العربي
وإيجاد معاملات تأمين أفضل.

ووفقاً تكامل أسواق التأمين العربية التغلب
على الأزمات والمخاطر وزيادة في المخزرات
والاستثمار وتقليل المخاطر ويتطلب ذلك تطوير



المصدر :

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أوضاعها التأمينية يعتبر أمراً ثانوياً.

ويؤكد: أن نشاط التأمين في الدول العربية شهد قديماً كبيراً من التطور والتقدم ولذلك لم يعد مهدداً بشكل مطلق من المنافسة الأجنبية خاصة إذا تعززت أجهزة الرقابة الفنية والمالية والإدارية على نشاط التأمين بما يحمي القطاع الوطني من المنافسة غير المشروعة ويحمي المواطنين من الممارسات غير السليمة كما أن للمنافسة الأجنبية في مجال تطوير الخدمات أثر إيجابياً في تطوير قطاع التأمين الوطني لمصلحة المواطنين وإرخال تغطيات تأمينية جديدة وخطط تسويقية وأساليب ائتمانية غير متعارف عليها.

ويضيف حسين الشبهاني: أن حجم التأمين الذي تمتعت به الاقتصاديات حتى الآن والمتمثل في الخبير الاستثماري بجامعة الدول العربية: توقيع ٢٤ دولة عليها في أن

وأحمد وتوقع
إلتزام دول
أخرى إليها في
المستقبل سيجعل
الدول التي قد
تختار عدم
الإلتزام إليها
بصورة قاطعة

تميز في عزلة دولية عن حركة التجارة العالمية.

كما أنه في حالة اختيار أي دولة الإلتزام إلى الاتفاقية فإن عليها تكيف أوضاعها خلال خمس سنوات من تاريخ إقرارها وعليها اتخاذ عدة إجراءات منها:

وضع دراسة إقتصادية دقيقة لدى حاجة السوق إلى المزيد من الشركات تعتمد في اتخاذ أي قرار بشأن إنشاء شركات جديدة وطنية أو مشتركة.

وضع شروط مشددة لتأسيس شركات التأمين تتناول تحديد حجم رأس المال المدفوع، وتحديد حصة رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي في الشركات المشتركة، وتكوين مجلس

الإدارة والشروط الواجب توافرها في أعضائه بجانب تحديد الحد الأدنى للمؤهلات الفنية والمالية للمدراء التنفيذيين في الشركات وتحديد مجال مناسبة كونيعة لقاء ممارسة أنواع التأمين المختلفة، وتحديد أسلوب استثمار أموال الشركات بما يخدم الإقتصاد القومي وضع نظام شامل وكفء للإشراف والرقابة

وتكوين هيئة متخصصة تضم مؤهلات فنية ومالية وإدارية تتولى تنفيذ نظام الإشراف والرقابة

الإستفادة من تجارب الدول الأخرى في ممارسة الإشراف والرقابة بالإضافة إلى إجراءات رادعة وعقوبات مشددة لتجنب ارتكاب المخالفات.

الإهتمام ببرامج التدريب للعاملين في قطاع التأمين وفي هيئات الإشراف والرقابة وإلزام الشركات بوضع خطط وبرامج لتنمية الوعي التأميني وتوسيع قاعدة انتشار التغطيات التأمينية المختلفة وإنشاء جهاز خاص لمتابعة شؤون الإنفاذية ومراقبة حسن تنفيذها.



منظمة التجارة العالمية ..

. خارج الأمم المتحدة

دكتور / وليد محمود عبد الناصر

اتفقت الدول الاعضاء في اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية في اجتماع راسته سنغافورة على انه لن يكون للمنظمة توصية من اللجنة الفرعية للشؤون القانونية والمؤسسية والإجرائية. وقد اتخذ هذا القرار على اساس عدم وجود ارضية لاية ترتيبات مؤسسية رسمية بين المنظمات، الا ان هذا القرار لم يحل دون التأكيد على الحاجة لاقامة أو اصر علاقة تعاونية بين المنظمات.

وكان وراء هذا القرار اساسا الدول الأطراف الرئيسية في التجارة الدولية وهي الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان التي تحرص على تجنب السماح للأمم المتحدة بممارسة أى تأثير مباشر على المنظمة الجديدة، كذلك شاركت دول نامية في معارضة وجود صلات

مؤسسية بين المنظمة الجديدة والأمم المتحدة خوفا من ان يؤدى ذلك الى فرص الدول الكبرى ادارتها ونفى أى مكاسب تكون بعض الدول النامية أو مجموعاتها تكون قد حققتها في اطار معارضات ذات صبغة تجارية بحتة. وقد استند المعارضون لاقامة أى علاقة مؤسسية بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية الى أن اتفاقية مراكش التي انشأت الأخيرة لم تحتو على اية احكام تدعو لأن تكون المنظمة الجديدة جزءا من نظام الأمم المتحدة أو لأن تدخل في علاقة مع الأمم المتحدة، بل أكدت على الاستقلال التام لهذه المنظمة الجديدة كما استند المعارضون الى تباين العلاقة التعاقدية التي تتصف بها منظمة التجارة العالمية بما عليه من حقوق وواجبات على

كاتب هذا المقال شغل منصب المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ في جنيف حول موضوع العلاقات التجارية والاقتصادية فيما بين الدول ذات الأنظمة المختلفة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٢ كما شغل خلال نفس الفترة منصب المتحدث باسم المجموعة الأفريقية في جنيف حول موضوعات التجارة والخدمات ونقل التكنولوجيا ، وهو حاصل على درجة الدكتوراة في العلاقات الدولية من جامعة جنيف.



الأطراف المتعاقدة عن الطبيعة السياسية لعمل منظمة الأمم المتحدة، وكذلك إلى أن اتساع عضوية الأمم المتحدة عن عضوية منظمة التجارة العالمية قد يفتح الباب لتدخل دول غير أعضاء بالمنطقة في أعمالها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر

إلا أن اتفاقية مراكش لم تحل دون اتخاذ المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية الترتيبات اللازمة للتعاون الفعال مع منظمات دولية أخرى لها مسئوليات ذات صلة بولاية منظمة التجارة العالمية، ومن المتوقع أن تتولى اللجنة الفرعية المعنية بالوسائل القانونية والاجرائية والمؤسسية صياغة اقتراحات للجنة التحضيرية للمنظمة بشأن مثل هذه الترتيبات

وقد تطلبت وجهة النظر الداعية لاقامة ترتيبات ذات طبيعة عملية مع الأمم المتحدة دون ترتيبات مؤسسية رسمية، وإلى إمكانية إقامة ترتيبات على أساس كل حالة على حدة طبقا لحاجات العمل بالمنظمة الجديدة. ومن المؤكد أن منظمة التجارة العالمية ستجد نفسها مضطرة للتعامل - بل والتعاون - مع عدد من المنظمات والوكالات الدولية الأخرى بخصوص قطاعات مختلفة في مجال السياسات التجارية. وإن يقتصر ذلك فقط على مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وإنما أيضا سيتضمن جهات أخرى أكثر التصاقا بالأمم المتحدة مثل الائتلاف (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) والرابيو (المنظمة العالمية للملكية الفكرية)

ونذكر هنا أن السكرتير العام للأمم المتحدة كان قد أعرب عن الأمل - في خطابه أمام ندوة الأمم المتحدة الدولية الخاصة بالكفاءة التجارية التي عقدت بأوهيو - في أن تصبح منظمة التجارة العالمية جزءا من أسرة مؤسسات الأمم المتحدة، وطرح البعض تصورهم في أن تتمتع المنظمة الجديدة بوضع الوكالة المتخصصة - خاصة في إطار حديث عن إنشاء مجلس أمن اقتصادي بالأمم المتحدة - أو على الأقل إيجاد صلة معائلة لتلك القائمة بين الأمم المتحدة وكلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على اعتبار أن منظمة التجارة الدولية شكلت أصلا الركن الثالث - مع الصندوق والبنك - لمؤسسات بريتون وودز في إطارها الأصلي بحيث تصبح المنظمات الثلاث هي المنظمات الدولية الأساسية في القطاع المالي كذلك كان السكرتير العام للأمم المتحدة قد أعرب عن الأمل أيضا في أن تلعب منظمة التجارة العالمية دورا في إطار تنفيذ خطته للتنمية - AGENDA FOR DEVELOPMENT - وتقريره حول المنظمات الدولية العاملة في مجال التجارة المتعددة الأطراف والذي قدمه للجمعية العامة في دورتها



الآخيرة ، وبالمقابل اقترح بيتر سذرلاند مدير عام الجات صياغة المنظمة الجديدة علاقتها مع المنظمات الأخرى بما يتفق مع الاحتياجات العملية والمحددة للمنظمة الجديدة كما تحددت في الاتفاقية النهائية لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ويجدر الذكر هنا أنه قد تكررت الاشارات في بيانات العديد من الوفود الاعضاء في الاجتماع المذكور سلفا للجنة التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية الى الرسائل المتبادلة في عام ١٩٥٢ بين السكرتير التنفيذي حينذاك للجات (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات) وبين السكرتير العام للأمم المتحدة، وهي الرسائل التي تناولت امكانية ايجاد صلة مؤسسية بين الجات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بهدف

تجنب الازدواجية أو تدخل العمل فيما بين المظمتين وتوصلت تلك الرسائل الى استنتاج مفاده انه . في ضوء الترتيبات الوثيقة والفعلية بين الجات والأمم المتحدة ، فليس من الضروري وجود ترتيب خاص أو منفصل أو رسمي بين المظمتين، وبالتالي لم تتوصل للجات حينذاك الى اتفاق مع الأمم المتحدة لجعلها وكالة دولية متخصصة.

الا ان المدير العام للجات قد حصل على عضوية اللجنة الادارية للتنسيق للأمم المتحدة ، كما حصلت الجات على كافة الحقوق التي تحظى بها الوكالات المتخصصة . خاصة تبادل المعلومات والوثائق والتمثيل المتبادل في الاجتماعات وأنشطة التنسيق كذلك تشارك سكرتارية الجات في عدد من الاجتماعات عبر القطاعية وعبر المؤسسية خاصة تلك التي تعنى بالتنمية المستدامة وتغير المناخ واحصائيات التجارة الدولية

وغير ذلك وقد اعتبرت الدول التي اشارت الى تلك الرسائل المتبادلة بين السكرتير العام

للأمم المتحدة والسكرتير التنفيذي للجات في عام ١٩٥٢ ان الاستنتاج الذي توصلوا اليه حينذاك يجب أن يسرى على علاقة الأمم المتحدة بمنظمة التجارة العالمية

ويعتقد انه من الهام بشكل خاص أن نتعرض هنا للعلاقة المتوقعة بين منظمة التجارة العالمية والائكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) ومن منظور تاريخي. فإن العلاقة بين الجات والائكتاد لم تنظمها أي اتفاقية عامة وانما حكمها ماورد بالجزء الرابع من اتفاقية الجات (الجزء الخاص بالتجارة والتنمية) من احكام بشأن التعاون في المسائل المتصلة



المصدر : **الأمم الاقتصادية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٢٢ فبراير ١٩٩٥**

بالتجارة والتنمية مع الانكساد وتحضر
سكرتارية الجات بالدعوة لحضور اجتماعات
هيئات الانكساد بما في ذلك مجلس التجارة
والتنمية واللجان الدائمة ومجموعات العمل
المختلفة بصفة المراقب، كذلك دعيت سكرتارية
الجات لحضور الاجتماعات غير الرسمية
التي عقدها مجلس التجارة والتنمية بالانكساد
لمراجعة تطورات جولة اوروغواي للمفاوضات
التجارية المتعددة الاطراف في مراحلها
المختلفة

كذلك تحظى سكرتارية الانكساد بدورها
بوضع المراقب في كافة الاجتماعات العادية
والدورية بالجات وانطبقت نفس القاعدة على
الوضع الذي حظيت به سكرتارية الانكساد في
عدد من الاجتماعات الرسمية لبعض
مجموعات التفاوض بجولة اوروغواي وقد
جسد مركز التجارة الدولية الذي اصبح منذ
عام ١٩٦٨ تحت ادارة مشتركة بين الجات
والامم المتحدة ممثلة في الانكساد مدى التعاون
الوثيق بين الجات والانكساد وهما معا مسئولان عن وضع السياسات
والبرامج للمركز والاسهام في ميزانيته

وقد اشارت اتفاقية التجارة في الخدمات - التي تقع ضمن الاتفاقيات
النهائية لجولة اوروغواي والتي تم توقيعها في مراكش - الى ان
منظمة التجارة العالمية ستحدد الترتيبات اللازمة للتشاور
والتعاون مع الامم المتحدة والوكالات المتخصصة
المعنية بالخدمات - بما قد يشمل الانكساد

ومن المفترض ايضا استمرار التعاون بين
الجات والانكساد في مجال برامج ومشروعات
المساعدة التقنية - خاصة للدول الاقل نموا -
في المجالات المتصلة بالتجارة كما من
المستطاع ان يتمتع مدير عام منظمة التجارة
لعالية بما يتمتع به مدير عام الجات من
حق مخاطبة مجلس التجارة والتنمية
بالانكساد، بينما يستمر سكرتير عام
الانكساد في مخاطبة الاجهزة المعنية في
المنظمة الجديدة - خاصة بما يتعلق منها
بمطامح التجارة والتنمية
كذلك من الوارد اجراء دراسات مشتركة بين



المصدر : الإعرام الإقتصادي

٢ - الجزء ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سكرتاريته المنظمين في إطار خطوط توجيهية
متفق عليها بشكل مشترك وايضا تنظيم ندوات أو
مؤتمرات في مجالات معينة ذات اهتمام مشترك ويمكن تبادل
المعلومات بشكل دوري ومنظم بين السكرتاريته بالإضافة الى عقد
اجتماعات بين كبار المسؤولين في سكرتاريته المنظمين بهدف تجنب
ازدواج العمل بينهما، على ان يخضع مثل هذا التعاون والتنسيق بشكل
عام لمعايير مشتركة وعلى اساس دراسة كل حالة على حدة واعتماد مبدأ
المرونة في هذا السياق



المصدر : الشوق الأوسط

التاريخ : ٩ تموز ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مواجهة تجارية بين الإمارات وأميركا في مباحثات براون بأبوظبي اليوم

الإمارات بـ «الجات»... وأبوظبي تطالب بأن يشمل الإلغاء النفط أميركا تطالب إلغاء الرسوم الجمركية كشرط لقبول



ابوبتلي :

من تاج الدين عبد الحق

١٠ قالت مصادر اقتصادية في الإمارات أن اعتراض الولايات المتحدة على فواتير السلع التي حيدتها دولة الإمارات العربية المتحدة في المفاوضات الخاصة بانضمامها إلى اتفاقية «الجات» ستكون محسورا ورئيسها في المحادثات التي يجريها رونالد براون وزير التجارة الأمريكي مع نظيره الإماراتي سعيد غشاش في ابوظبي في أول زيارة لوزراء تجارة أميركيين للإمارات.

١١ وقالت المصادر إن هذه المحادثات ربما كانت حاسمة لجهة استمرار الإمارات في مساعيها للانضمام إلى «الجات» مشيرة إلى أن اللجنة الوزارية الخاصة المشكلة من وزراء الاقتصاد والمواصلات والبنك المركزي في دولة الإمارات انتهت في الانضمام الذي علمته في السابع من يناير (كانون الثاني) الماضي إلى أن الإمارات تضع في اعتبارها عند اتخاذ قرار نهائي للانضمام للمنظمة الاقتصادية الإقليمية الوطنية وكذلك التزامات الدولة في إطار مجلس التعاون الخليجي والاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس.

وأكدت المصادر أن انضمام الإمارات لعضوية «الجات» يجب أن يحافظ على المكتسبات الاقتصادية والتجارية الوطنية. وكانت الولايات المتحدة قد طلبت من الإمارات اجراء مفاوضات بخصوص تخفيض السقوف العليا للرسوم الجمركية التي حيدتها دولة الإمارات في جداولها.

ووفق وجهة نظر الولايات المتحدة فإن الرسوم الجمركية التي حددتها الإمارات في جداولها بنسبة 40 في المائة عالية جدا ويجب تخفيضها كما جرى ويجري مع دول أخرى. وأشارت الولايات المتحدة إلى أنها تفاوضت مع بعض الدول لاتناع نمط تبادل عدم فرض رسوم جمركية على بعض السلع الصناعية في التعامل التجاري معها. وأنها ترغب في أن تنضم نفس النمط مع دولة الإمارات. وطالبت الولايات المتحدة

الإمارات ألا تصد أي رسوم جمركية على البوق والاعشاب والصلب والمعدات الزراعية والمعدات الطبية والأدوية وفرض نسبة 5.5 في المائة فقط كحد أعلى على الكيماويات. وكان ممثل دولة الإمارات قد أجرى مفاوضات مع ممثل الولايات المتحدة لاجتماع اللجنة

التجزئية لمنظمة «الجات» في الرابع من نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي للمصادقة على جداول التزامات التي تتضمن السقوف العليا للرسوم الجمركية المقترحة على المنتجات الزراعية والصناعية.

وقد أعلمت الإمارات الممثل الأميركي بأنها قد حددت السقف الأعلى للرسوم الجمركية بنسبة 40 في المائة على جميع المنتجات الزراعية والصناعية بدون استثناء حيث أنها قريبة من النسب التي فرضتها العديد من الدول الفاسية. وأشارت إلى أن نسبة 100 في المائة التي حددتها الكويت بنسبة 35 في المائة التي حددتها البحرين في جداولها قد تم قبولها ووافق عليها جميع أعضاء الجات. وبما أن الإمارات هي عضو في مجلس التعاون الخليجي فلا يمكنها فرض رسوم جمركية تختلف كثيرا عن تلك التي تحيدها باقي الدول الأعضاء في المجلس كما وأنه لا يمكن مقارنة الدولة بدول أخرى مثل تاوان التي تسبق الإمارات بمراحل في مجالات التصنيع والتصدير.

وأضاف ممثل الإمارات أن الوفود التي ستجيبها بلاده لعدم فرض رسوم جمركية على السلع الزراعية والصناعية ستكون أقل بكثير من الوفود التي ستحصل عليها الدول التي ستصدر لها وذلك نتيجة لمحدودية الصادرات غير النفطية للإمارات. وقد طلبت الولايات المتحدة تحديد نفس الرسوم الجمركية التي ستطلبها من السعودية وبحيث تكون منخفضة أو معدومة على الأقل.

كما رفضت واشنطن من جانب آخر فكرة خفض الرسوم الجمركية على النفط الذي هو السلعة الرئيسية في صادرات الإمارات

بحجة وجود قيود قانونية تمنع الولايات المتحدة من تنفيذ ذلك. وكان سعيد غشاش وزير الاقتصاد والتجارة بدولة الإمارات قد ابلغ مجلس الوزراء في مئكرة له إلى اجتماع قيام الإمارات بتخفيض الحد الأقصى للجمركية على السلع المصنعة من 40 إلى 35 في المائة بهدف تميرير الجداول وهي نفس النسبة التي حددتها البحرين كذلك تخفيض الجمركية الجمركية على منتجات الألبان إلى حدود 50 في المائة بدلا من نسبة 100 في المائة المحددة في الجدول.

وتجدر الإشارة إلى أن الجداول التي لقيتها الإمارات من قبل إذا اعترضت عليها أي من الدول الأعضاء مما يجرم الإمارات من إمكانية الانضمام لمنظمة

«الجات» في الوقت الحالي الأمر الذي يعرضها في المستقبل إلى اجراءات انضمام أطول وأكثر صعوبة.

على صعيد آخر ذكر تقرير اقتصادي أن الولايات المتحدة تعد ثاني اكبر شريك تجاري للإمارات بعد اليابان حيث بلغ إجمالي واردات الإمارات من السلع الأميركية عام 1994 حوالي مليار 600 مليون دولار في حين بلغ إجمالي صادرات الإمارات لولايات المتحدة حوالي 600 مليون درهم.

وتستورد الإمارات من الولايات المتحدة المعدات ووسائل النقل والمعدات الإلكترونية فيما تصدر الإمارات للسوق الأميركية النفط الخام والملابس الجاهزة. وتقول مصادر أميركية أن براون سيقابل خلال زيارته الحالية للإمارات مع الشركات الأميركية للحصول على بعض العقود الباعية ومن بينها شراء معدات بحرية وتفتيش بعض الممرات المائية والبترولية. ويرافق الوزير الأميركي وفد يضم عددا من رؤساء الشركات الأميركية الكبيرة وتعتبر الإمارات هي الحطة الأساسية في جولته الحالية التي شملت حتى الآن لبنان والكويت وإسرائيل وطاق غزة ومصر.



الاعتراضات الأميركية تمنع الإمارات من الانضمام إلى غات

وقالت المصادر أن براون دعا دولة الإمارات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية المبتدئة من اتفاقية «غات» وكانت الإمارات أعطت الشهر الماضي لشارات قوية على عدم رغبتهما في الانضمام لهذه المنظمة بسبب اعتراضات أميركية على جدول خاصة بالتعريفات الجمركية قدمتها الإمارات للجنة التمهيدية الخاصة بالمنظمة.

وقال مصدر رفيع المستوى لـ «الحياة» أن المسؤولين في دولة الإمارات «يشعرون بأنه في ضوء الاعتراضات الأميركية» مؤكداً أن الإمارات الانضمام للمنظمة «مؤكداً أن الإمارات ستستخذ الموقف الذي يتفق مع مصالحها الوطنية وينبع من كونها عضواً في مجلس التعاون دول الخليج العربية والالتزام بتنفيذ أحكام الاقتصادية الواحدة».

وطالب براون من المسؤولين في الإمارات تقديم مساعدات لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأطلع غيبات على نتائج اجتماع طابا بين وزراء الاقتصاد والتجارة في الولايات المتحدة ومصر والأردن وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني وإسرائيل.

■ أبو ظبي - «الحياة» - كشفت مصادر اقتصادية في أبو ظبي أن موضوع المقاطعة العربية لإسرائيل كان أحد أبرز المواضيع التي طرحها رونالد براون وزير التجارة الأميركية مع محدثيه في أبو ظبي أمس.

وعقد براون محادثات فردية وصوله مساء أمس إلى أبو ظبي مع سميد غيبات وزير الاقتصاد والتجارة وقالت المصادر أن وزير التجارة الأميركي أكد أن رفع المقاطعة العربية لإسرائيل سيساهم في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط وكانت الإمارات أعلنت أمس رفضها في صورة «غير مباشرة» رفع المقاطعة واعتبرت على لسان وزير الدولة لشؤون المال والصناعة السيد أحمد حميد الطاهر أن المقاطعة «حق تكمله الأعراف والقوانين الدولية».

وذكرت المصادر لـ «الحياة» أن وزير التجارة الأميركي لم يوجه أي طلب رسمي للإمارات برفع المقاطعة مع إسرائيل، مؤكداً أن براون أعرب عن أمله في أن يتم التمهيد في موضوع المقاطعة العربية لإسرائيل في اجتماع مجلس الجامعة العربية الذي سيعقد في آذار (مارس) المقبل.



وبدأ عصر الجات

منذ
أيام

نظام الحكم العالمى

الحازم

الأخلاق باتفاق الجزء

يستوجب عقاب الكل؟

هل ننجح فى تعظيم الفوائد

ألم نترأخى لنحصد الخسائر؟



لدينا ما يدخل في قانون حماية الملكية الفكرية .. الفكر والثقافة والفن .. الكتب والفيلم والمسرحية .. الأغنية والوسيقى وسائر ألوان الإبداع .. فهذه كلها كنوز مصرية تجرى سرقتها والتعامل معها بالفن والتقليد لتجلب في الصوامع الغربية وأوروبا وأمريكا وغيرها من أي بلد على المنتج والمبدع المصري .. ولدينا أنواع معينة من حاصلات الزراعة والبساتين يمكن أن تنتج في فترات معينة لتسويقها في الخارج .. ولدينا الفطن .. الذي كنا نطلق عليه اسم الذهب الأبيض .. وهو لا يحتاج منا سوى أن نحضره لنجوده ورفع كفاءته ليجاء شرقا وغربا .. والأهم من هذا لكي نغزله وننسيجه ونصنع منه ملابس عالية الثمن .. ولدينا برادات الفخراع جبيصة الأراج .. تحتاج لن يفتش عنها ويستمررها للتخفيف إلى أجهزة والدوات وإنتاج ..

إن لدينا الكثير مما يجب علينا أن نحكم به ونرصد ونصنعه لنحسب المكسب والخسارة .. وهناك الآن لجنة وزارية مهمتها دراسة لجأت لتطبيق الفوائد وتقليل حجم الخسائر .. لكننا نلظن .. وليس كل الفطن لنا .. إنما في حاجة إلى ما طالبنا به في الأسبوع الماضي وهو تشكيل لجنة لجمعية من المصنوعين وأهل الخبرة والرأي لدراسة ومتابعة تنفيذ اتفاقيات الجات والبيات وما يترتب عليها .. وفي تصورتنا فإن هذه اللجنة تضم أجهزة سياسية وفنية .. وتتولى منها مجموعات عمل تخصص بمجالاتها الرئيسية ومجالاتها الثلاثة للسلع والخدمات والملكية الفكرية .. وإيجاد صلات بالأمم المتحدة والاتحاد الثلاث الذي صارت تحكم العالم اقتصاديا وهي : منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد ..

ولمنا بعد هذا نذكر أن هذه هي الحلقة الثالثة للأسبوع الثالث على التوالي ، لتعرضنا لقضية الجات ومنافستنا لإبعادها ونظروها وتأثيراتها في الحلقة الأولى تحدثنا عن تاريخ وتطورات الجسات وتأثيراتها بصفة عامة على مصر والعرب ..

نتنفس عصر الجات العالمي الذي بدأ في أول يناير الماضي .. شئنا أو لم نشأ .. ومع أنه لدينا مثل سائر الدول النامية .. فترة سماح ترتب خلالها أو ضاعنا .. إلا أننا ومنذ الآن ندخل العصر بتطبيق قوانينه وقواعده الجديدة التي تنظم التجارة العالمية وتضبط حركة التعاملات وفق معايير متعددة .. فإذا خالفت دولة ما إحدى هذه القواعد فاتها لن تتمرض فقط لمقوبة واحدة ، وإنما أيضا ستوضع في

القائمة السوداء لدى منظمة التجارة العالمية .. وهي الجهة المكلفة بإدارة وتنفيذ ومراقبة اتفاقيات الجات .. من مقرها في جنيف ؛ من هنا يتحتم علينا ، فالأمر ليس اختيارا ، أن نسرع في إعداد أنفسنا .. بدءا من معايير حاكمية للإنتاج إلى تحديد السلع المعروضة في الأسواق مع بيان مصادرها والواعيها .. وما إلى ذلك علينا أيضا ، وبصورة .. ان نحسب حجم الأعباء التي ستترتب على الجات ومنها زيادة فاتورة

الغذاء ، فالصحيح مثلا الذي نستورد منه نحو ٦٥٠ لتحدد درجة جودتها إلى تجريم الفس والفقدان من احتياجاتنا سيرتفع سعره لأن الدول المصدرة .. الغربية .. سترفع الدعم عن المحاصيل الزراعية مما سيؤدي إلى زيادة ثمن الصبح وغيره من المنتجات الزراعية .. كذلك سيرتفع سعر الدواء والمنتجات الصيدلانية والحاسبات والأجهزة الإلكترونية نتيجة تنفيذ قوانين حماية الملكية الفكرية حيث سيكون

هناك تشديد في حماية حقوق براءات الاختراع .. وبها تجل تماما .. فهلوة .. الهندسة العكسية ، حيث يقوم أحدهم بفتح جهاز معين للوقوف على سر عمله ، ثم يعاود حتى ينتج في هذا ، ومن ثم يصنع جهازا آخر مماثلا له بمكونات محلية .. فإن تلك الأعمال الفهلوية تصدى على حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع ؛ ولكن ، وفي المقابل فإن لدينا ما ندخل به عصر الجات ونجنى به ثمرها طيبا ..



المصدر :

النشر والمعلومات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٦

وفي الحلقة الثانية وعرضا على دراسة وزارة الاقتصاد التي أعدها الدكتور فاروق شقور وعمل أول الوزارة وتحتفل عن أهمية التجارة العالمية التي من المتوقع أن تزداد بنسبة ١٢٪ خلال السنوات الخمس القادمة بمتوسط بين ٥ - ٥٪ كل سنة .. وكذا عن الإنتاج وحقوق الملكية وغير ذلك .

وفي هذه الحلقة تعرض لدراسة وزارة الخارجية المصرية ، أو على وجه البنية إدارة الشؤون الاقتصادية الدولية حيث عكف على إعدادها مجموعة من -البيرومانيين الخبراء- معهم . ولا أقول بأشرف -المسيحية- للمنازة هاجر الإسلامبولي . وركزت هذه الدراسة على إنشاء منظمة التجارة العالمية ومقرها جنيف . فتقول :

أولا :

١ . يمثل إنشاء هذه المنظمة تحولا كبيرا في النظام التجاري العالمي حيث يصبح لجميع الدول الأعضاء مجموعة أكثر اتسالا من الحقوق والالتزامات لمواجهة التحديات التي يطوئ عليها القرن القادم . فهي منظمة دولية تتمتع بسلطات تعاقبية لوضع القواعد واتخاذ الإجراءات

إصدار الأحكام بشأن كافة المجالات التي أصبحت تشكل مصداق رئيسية للتوتر في العلاقات التجارية التقليدية الجديدة ، فضلا عن أنها سوف تخصص في المراحل التالية لقضايا أخذت تلحير ثورات جديدة في العلاقات التجارية الدولية وينبغي معالجته .

٢ . وتشمل المنظمة الأطار المؤسسي الذي سوف يتولى تنفيذ مهامه ومراقبة تنفيذه الدول لكافة الاتفاقيات التي تحدد تشكل الأطار القانوني الذي يضع ضوابط وإحكام تحرير التجارة العالمية وسبل تسوية المنازعات التجارية بين الدول وفق أحكام ملزمة لا يمكن التحلل منها طواعية أو مخالفتها .

٣ . ويفرض وجود هذه المنظمة تعزيزا دعائم النظام التجاري العالمي من خلال تحديد القواعد التي تحكمه بحيث يصبح لكل

دولة القدرة على حماية حقوقها إذا كانت تتسبب بمخاطر بالموارد والوسائل الفنية التي تمكنها من الفهم الدقيق لبنود وإحكام اتفاقيات جولة الأوروغواي واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحماية مصالحها .

٤ . ويلاحظ أن اتفاقيات جولة الأوروغواي التي سوف تقوم المنظمة العالمية للتجارة بتنفيذ أحكامها لضبط قواعد السلوك للتبادل التجاري فيما بين الدول ، تختلف اختلافا جديدا عن اتفاقيات عام ١٩٤٧ المنشأة والتي اقتصر على التجارة الدولية في السلع التي انحصرت بدورها في السلع الصناعية نتيجة رفض الدول للمنظمة لإنشاء قطاع الزراعة . كذلك استمر هذا الوضع في الجولات المتتالية وحتى جولة الأوروغواي التي بدأت في عام ١٩٩٦ . حيث اتفق على مايلي :

١ . توسيع نطاق الاتفاقيات الخاصة بالتدفقات السلعية لتشمل قطاع الزراعة والنسوجات واللباس .

ب . ضم قضايا جديدة لم تكن محلا للمفاوضات المتعددة الأطراف وهي الخدمات والملكية الفكرية وسياسات الاستثمار .

ج . تعريف الخدمات التي تدخل في إطار النظام التجاري الدولي وتصنيفها في : الخدمات المصرية وللضمان وسوق المال والنقل البري والبحري والملاحة والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية كالمكاتب الاستشارية .

د . تناول الجوانب التجارية للملكية الفكرية ومنها حماية الملكية الأدبية والفنية والصناعية وهي ترتبط ببراءات الاختراع والعلامات التجارية والمؤلفات والمصنفات الفنية .

هـ . سياسات الاستثمار في الدول والتي تنظمها القوانين الداخلية على أساس أن الأحكام في قوانين الاستثمار تؤثر على سير التجارة الدولية . وبالتالي تؤثر على حركتها بنفس الأثر الذي تحدثه التعريفات الجمركية .

و . كما يلاحظ أن المفاوضات سوف تستمر خلال المرحلة التالية في عدد من الموضوعات التي لم يتم الاتفاق بشأن قواعد وأحكام السلوك فيها ، وصمرت

قرارات بشأنها تم إقرارها في البيان الختامي لجولة أوروغواي بمراتس وهي :

١ . التجارة والبيئة
ب . الاتصالات الأساسية BASIC
TELECOMMUNICATIONS
ج . الخدمات المالية
د . النقل البحري
هـ . انتقال الأشخاص الطبيعيين

٦ . يلاحظ كذلك أن الدول المتقدمة سعت في المراحل الأخيرة من المفاوضات إضافة موضوعات جديدة لجداول عمل المنظمة منها معايير العمل المالية التي يصر الجانب الأمريكي والفرنسي عليها ، وبالغالب طلبت الدول النامية بإضافة سياسات الهجرة وسياسات المنافسة للتجديد للمصناعات والتربط بين موضوعات النقد والتحويل والتجارة وبين البيئية والغمر وتتميز أسعار السلع ومعدلات التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية والاتجاه نحو الانعزالية ، وإقامة آلية لتعويض تآكل المعادلات التضخمية ، والعلاقة بين التجارة والتنمية والاستقرار السياسي . والأجرات التجارية الأتفرافية .

ولذلك لم تنجح الدول للمنظمة في فرض موضوع معايير العمل ويتقرر أن يشكل مع موضوعات البحث الأخرى المطروحة من جانب الدول النامية القضايا المستقلة لسياسات تحرير التجارة العالمية .

ثانيا :

لكل هذه التعديلات نصت الفقرة ٤ من المادة الخامسة من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية على أن اتفاقيات عام ١٩٩٤ تتخلف قانونيا عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٩٧ .

١ . ويرجع ذلك إلى حجم الدور الذي سوف تضطلع به المنظمة العالمية للتجارة في إدارة الاقتصاد العالمي بخلاف تجربا عن المرحلة السابقة والتي فشلت خلالها محاولات إنشاء هذه المنظمة العالمية نتيجة لاعتراض الكونجرس الأمريكي على ميثاقها فافتأ في عام ١٩٩٨ والذي كان يعطي للأحكام الدولية سيادة على



القوانين الداخلية. وأن على ذلك يقتصر على مجال التبادلات السلعية. وفقا لحكام الاتفاقيات الجات ١٩٤٧.

وذلك كما تدعم الجات الأصلية لعام ١٩٤٧ في هيكلها وأوضاعها قبل جولة الأوروغواي الأخيرة مجرد اتفاقية دولية لتحرير التجارة مع وجود سكرتارية محددة العدد للأشغال على تنفيذ الالتزامات المنشتر إلى وجود أجهزة دائمة تدير المنظمات الدولية، ولم يكن لجبات هيكل تشريعي أو تنفيذي ولتقصر الأمر على تشكيل الجان الحكومية.

٢. يختلف الوضع الآن بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وتوسيع نطاق البحث لقضايا لم يكن من الممكن إدخالها في إطار الجات القديم، فضلا عن إقامة هيكل تنظيمي للمنظمة وتدمجها بالخصخصة القانونية وفقا لحكام المادة الثامنة وتسعها بالازايا والخصصات التي تتضمن بها منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وفقا لقرار الجمعية العامة لعام ١٩٤٧.

٣. وتتمتع أحكام الاتفاقية المنشأة لمنظمة التجارة بأسبابا على كافة أحكام الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، ولتزم

الدول الأطراف بالتأكد من اتفاق قوانينها الداخلية وللوائح الإجرائية فيها مع الالتزامات الواردة في اتفاقيات جولة الأوروغواي، التي سوف تتولى المنظمة متابعة تنفيذها وحماية الخلاف منها وفق الضوابط والقواعد المنصوص عليها في اتفاقية تسوية المنازعات وأحكام جهاز تسوية المنازعات المتكامل لرابية تنفيذ الأحكام والتوصيات واتخاذ القرارات اللازمة بالتدخل المؤقت من الالتزامات وأصدار الأحكام بشأن المخالفات التي قد تتركب من إحدى الدول الأطراف.

٤. هذا فضلا عن توليها مسؤولية التعاون مع مختلف المنظمات الدولية داخل إطار الأمم المتحدة والتي تتداخل أحكام الاتفاقيات الأخيرة مع مجال عملها، كالمفظة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة العمل الدولية والجلس الدولي للتسوية المبرمكية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والجان

الاقتصادية اللبسية وصناديق التمويل بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية في إطار الأمم المتحدة سواء بالنسبة للسلع الأساسية أو للاتفاقيات البيلة أو برامج العمل المختلفة في إطار كافة أجهزة الأمم المتحدة.

هذا بالإضافة إلى مشاركتها لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتحصير في إدارة الاقتصاد العالمي والإشراف على عمليات دمج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي.

٣- ثالثا: نطاق ولاية المنظمة:

١. وفقا لحكام المادة الثانية من اتفاقية إنشاء المنظمة فإنها تصبح الإطار المؤسسي لإدارة العلاقات التجارية بين الدول وفقا للاتفاقيات بالإضافة إلى الاتفاقيات الأربع التي تتركز لفظ

الدول الموقعة عليها وتسمى PLURILATERAL TRADE AGREEMENTS.

كما نصص الفقرة ٤ من هذه المادة على أن الاتفاقيات الجات ١٩٤٤ تخضع لسانتوفا عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٤٧.

٢. وظائف المنظمة:

تحدها أحكام المادة الثالثة في: ١. تسهيل تنفيذ وإدارة وعمل اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، اتفاقيات جولة الأوروغواي والاتفاقيات الأربع التي يرمز لها PLURILATERAL AGREEMENTS، وتشكل الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء في علاقاتها التجارية المتعددة الأطراف والإطار المنوط به تنفيذ نتائج هذه المفاوضات وفقا لما يقرره المؤتمر الوزاري.

ب. إدارة وجهاز تسوية المنازعات وفقا للاتفاقيات الخاصة بالقواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات في المحق الشئني والتي تنشئ هذا الجهاز.

ج. إدارة جهاز مراجعة السياسات التجارية وفقا لحكام الاتفاقية في الملحق رقم ٣

د. التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتحصير وأجهزته التابعة.

٣. الهيكل الأساسي:
١. المؤتمر الوزاري الذي يتكون من جميع الدول الأعضاء ويعقد اجتماعا كل عامين ويتمتع بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالمفاوضات تحرير التجارة بما في ذلك تعديل بنود الاتفاقية المنشاء.

ب. المجلس العام ويتكون من كافة الدول الأعضاء ويتولى مسؤوليات المؤتمر الوزاري فيما بين دورات انعقاده ويقوم بوضع القواعد التنظيمية والوائح الإجرائية الخاصة به ويعمل

الجان المختلفة، ويتولى مسؤولية وضع الترشيبات اللازمة مع المنظمات الدولية الحكومية الأخرى والتي تشتمل على بمسؤوليات متداخلة مع تلك الخاصة بمنظمة التجارة العالمية.

ج. جهاز تسوية المنازعات والذي يشكل أحد الأجهزة الرئيسية التي تشمل ولايته كافة مجالات السلع والخدمات والملكية الفكرية بشكل متكامل. ويعتمد على أسلوب تسوية المنازعات المنصوص عليها في أحكام الاتفاقية الخاصة به، والتي تتضمن إجراءات مخبابة في إطار زمني محكم لتسوية المنازعات التجارية بين الدول تبدأ أولا بالدعوة للتشاور ثم ببذل الساعي الحميدة ثم التوفيق ثم الوساطة ثم من خلال تشكيل دوائر PANELS لتتبع ومق قواعد محددة ملزمة للدول الأطراف.

ويعد القرار الصادر عن هيئة التحكم في نزاع ما الأساس الذي يسمح فيه للطرف المضاخ باتخاذ إجراء مضاد في إطار سواد التزامات الجات الاتفاقيات المختلفة على أن يتناسب مع حجم الضرر من المخالفة محل النزاع.

كما يقضي النظام الشامل لتسوية المنازعات بضرورة إبداء أسباب وقف التمتع بالازايا التي تنجها الاتفاقيات مع إتاحة حق التقلم للطرف المتكشو في حله عن طريق دوائر التحكم التي تصدر قرارات نهائية ملزمة.

ويتسبب هذا النظام الحق في اتخاذ إجراء مضاد أولا في نفس مجال المخالفة أو في نفس الاتفاق ولكن في قطاع آخر، وإن لم يفسر ذلك فيتم الإجراء المضاد في أي اتفاق آخر. بمعنى أن ارتكاب مخالفة العضو في اتفاق



بالرعاية في مجال الخدمات يعني أنه إذا أعطيت ميزة لدولة فإنها تنسحب تلقائياً إلى باقي الدول الأعضاء في المنظمة. كما أن الالتزام بمبدأ الشفافية يعني أن يتم الإعلان بصورة واضحة عن كافة القيود واللوائح التي تنظم الخدمات وما يرد عليها من تعديلات ويعطى الحق لأي دولة طرف الشكوى إلى جهاز تسوية المنازعات.

كما تتولى هذه الآلية وضع الصيغة التي تقوم كل دولة بمقتضاها بأعداد تقرير مرجعة سياستها التجارية.

ويتولى جهاز مراجعة السياسات اختيار رئيسه ووضع القواعد الإجرائية اللازمة للوفاء بالمسؤوليات المنوطة به وفقاً لأحكام الاتفاق الخاص به. هـ - تشكيل ثلاثة مجالس :

مجلس للمصلح ومجلس للخدمات ومجلس للملكية الفكرية ويختص كل مجلس بإدارة ومراقبة تنفيذ أحكام الاتفاقيات الخاصة به تحت إشراف المجلس العام وتتولى هذه المجالس المسؤوليات المنصوص عليها في الاتفاقيات المختلفة ويضع كل منها اللوائح الإجرائية بعمله. ويمكن لكل مجلس إنشاء أجهزة فرعية عندما تدعو الحاجة لذلك.

و - يتولى المؤتمر الوزاري إنشاء اللجان التالية :

لجنة التجارة والتنمية لجنة قيود موازين المدفوعات لجنة الميزانية والشؤون المالية والإدارية والتي تتولى المسؤوليات المختلفة المحددة بالاتفاقيات.

وتقوم لجنة التجارة والتنمية بالمراجعة الدورية لدى تنفيذ الأحكام الخاصة بالدول الأقل نمواً وفقاً للاتفاقيات، والقترح اتخاذ إجراءات مصدقة على المجلس العام.

تتولى الأجهزة المنصوص عليها في الاتفاقيات الأربع -BILATERAL- المسؤوليات الخاصة بها، وهذه هي الاتفاقيات التالية :
- اتفاقية التجارة في الطيران

الخدمات يمكن الرد عليها بإجراء انتقامي في اتفاق السلع أو الملكية الفكرية أو غيره CROSS RETALATION.

ورغم ما يمكن أن يتجنى عن هذا الأسلوب من آثار سلبية على الدول الصغيرة - التي قد تفتقر لامكانيات التعامل مع أحكام هذا النظام الشامل لتسوية المنازعات - فإنه قد وضع الضوابط الكفيلة بالتأكد من عدم إمكان اتخاذ إجراء مضاد في نفس القطاع أو نفس الاتفاق قبل جواز اتخاذ الطرف المضر من إجراء انتقامي في قطاع آخر.

هذا بالإضافة إلى قواعد استثناء الأحكام الصادرة عن الدوائر المختلفة وسبل مراقبة مدى التزام الدول بتنفيذ الأحكام والتوصيات المختلفة.

ويتولى الجهاز تعيين رئيس له ويضع القواعد الإجرائية اللازمة للوفاء بالمسؤوليات المنوطة بها وفقاً للاتفاقية.

د - آلية مراجعة السياسات التجارية :

وهي المنوطة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفقاً للقرارات الزمنية المحددة بنص الاتفاق وتتراوح بين عامين للدول المتقدمة ثم أربعة للدول النامية وأخيراً ست سنوات للدول الأقل نمواً.

وتتولى هذه الآلية مراجعة السياسات التجارية للوقوف على مدى تمشيها مع أحكام اتفاقيات الجات الجديدة التي تمتد لتشمل قضايا الخدمات التي تنظمها القوائم واللوائح الداخلية في الدولة. بمعنى أن النظام الداخلي سوف يكون محلاً لمراجعة دورية في هذا الجاهز مما يعني امتداد ولاية المنظمة العالمية إلى القيود واللوائح الداخلية التي تنظم مباشرة الخدمة في الدولة، وأن تطبيق شرط الدول الأولى

المضى :

- اتفاقية المشتريات الحكومية.

- الترتيبات الدولية لمنتجات الألبان.

- الترتيبات الخاصة بلحم البقر.

هذه الاتفاقيات تلزم فقط الدول الأطراف فيها دون غيرها مصر عضو فيها باستثناء اتفاقية المشتريات الحكومية.



المصدر :

١١ - ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية بين مصر وتونس لمواجهة اتفاقية «الجات»

طلبت الغرفة الاقتصادية المصرية التونسية بالتشجيع على التفاوض مع الاتحاد العام للغرف التجارية لإعادة النظر في الاتفاقيات التجارية بين البلدين بعد اتفاقية «الجات» ونظير تنقيحها . كما أوصت لجنة التجارة والاستثمار واللجان تم تشكيلها بغرفة ، بتعديل فوائض السلع المتغيرة بين البلدين والطلب استحقاق ضمن الإعفاءات الجمركية . أشار تقرير الغرفة الاقتصادية المصرية - التونسية . التقرير ان هناك تخطيطا لزيادة الى ان هناك طرفة في التجارة بين حجم التبادل التجاري بين البلدين التونسية مصر بنسبة ١٠٠٪ حيث ارتفعت الصادرات التونسية مصر بنسبة ١٠٠٪ وزادت الصادرات المصرية لتونس بنسبة ٦٠٪ خلال العام الماضي كما بلغت قيمة صادرات مصر لتونس خلال عام ١٩٩٣ حوالي ١٦,٣ مليون دولار . وارتفعت عام ١٩٩٤ الى ٢٦ مليون دولار . وبلغت قيمة صادرات تونس لمصر عام ٩٣ حوالي ٤,١ مليون دولار . وارتفعت عام ١٩٩٤ الى ١٧ مليون دولار . وتكر

المبسطة وتبسيط الإجراءات
الاستيرادية من مصر . وإزالة
معوقات التبادل التجاري . وطلب
عبدالعليم نواره رئيس الغرفة
بإعادة دراسة فوائض السلع كل ستة
شهر لإضافة سلع جديدة إليها أو
حذف بعضها لتطويع التبادل
التجاري بين البلدين .



مجلس الوزراء يناقش آثار «الجات» الأربعة الاستمرار في تبسيط إجراءات الاستثمار وتلافي السلبيات السابقة في الحج

للمال اتخذت لإجراءات مماثلة وأعدت مشروع قانون جديدًا يبيح التسهيلات تنمائي مع التيسيرات الجديدة للمستثمرين، ولتنشيط البورصة وسوق الأوراق المالية وأوصح رئيس الوزراء في تصريحات صحفية إن الحكومة حريصة علم، أن يخرج موسم الحج القادم بصورة مثالية وأن العمل سيجري لتلافي السلبيات التي حدثت في الأعوام السابقة، وأن الحكومة حريصة على توفير كل الرعاية للحجاج المصريين وأن اللجان شكلت لهذا الغرض خاصة لمعالجة أماكن حجاج القرعة بحيث يتوافر فيها كل الشروط اللازمة. وقال أنه تقرر توجيه كل المهمة التي كانت مقرورة في الأعوام السابقة لبعض الجهات كالأحزاب والمنظمات الصحفية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية.

يناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأربعاء القادم برئاسة الدكتور عاطف صدقي آثار اتفاقية «الجات» على الاقتصاد المصري والفروع الجديدة التي تحكم التبادل التجاري بين مصر والدول المختلفة في إطارها، ويستعرض الإجراءات التي اتخذتها مصر بشأن الاتفاقية والميزات التي حصلت عليها بعدم سريان أحكام الاتفاقية على بعض للصناعات المصرية مثل المنسوجات لفترة سماح محددة. وأكد الدكتور عاطف صدقي أن الحكومة مستمرة في تبسيط الإجراءات أمام المستثمرين، تنفيذًا لتوجيهات الرئيس حسني مبارك في إطار دفع النشاط الاقتصادي والاستثماري في مصر لتوفير فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية، مشيرًا إلى أن قرارات إعفاء المشروعات الاستثمارية من الرسوم صدرت بالفعل وإن هيئة سوق



الناس والاقتصاد

الانطلاق للانتاج في زمن الجبات

بدأت المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي مرحلة الانطلاق إلى الانتاج والتصدير. هكذا كان خطاب الدكتور عاطف صفدي رئيس الوزراء في الاحتفال بعيد العمل والانتاج يوم الخميس الماضي، ونحن لاننكر تسليح منذ عام ٨٩ بالإصلاح المالي والتفدي والذي كان من آثاره التي تكرر قولها وسماعتها من كل مسئول هو تفضي عجز الموازنة والسيطرة على معدل التضخم وتكوين احتياطي كبير من النقد الأجنبي، ولو لم يكن هذا قد حدث ماكان لنا أن نمثل المرحلة الثانية التي قال الدكتور رئيس الوزراء إنها بدأت .. مرحلة الانطلاق إلى الانتاج والتصدير، للاستثمار والاستنتاج كينطلق إلى ظروف مستقرة لسوق الصرف ونظام ضريبي معقول يتبع ولا يثقل.

وانصباها للحق، لآن ونحن نتحدث عن بدء مرحلة الانطلاق إلى الانتاج دون أن نعود بالذاكرة إلى ما قبل عام ٨٦ وعلى وجه التحديد عام ٨٦/٨١ بدء الخطأ الضريبية الأولى التي أعدها الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتي وضع فيها للجنة الأولى للإصلاح الاقتصادي وهي اصلاح البنية الأساسية الأولى طرق - حرائق - كهرباء - صرف جديد - اتصالات ولولا هذه البنية التي انفق عليها مليارات الجنيهات ماكان يمكن أن تبدأ في مرحلة الإصلاح الاقتصادي الأولى التي تسميها الإصلاح المالي والتفدي والتي يعبر عنها بعض الخبراء بأنها البنية الأساسية الثانية - والتي نعدها يمكن القول بأنها على اعتبار مرحلة الانطلاق إلى الانتاج والاستثمار.

اعود إلى خطاب الدكتور رئيس الوزراء حيث قال ان الدولة خفضت في الشهور الثلاثة الأخيرة تكلفة الاستثمار لتتبع المستثمرين والمبتغين في جميع القطاعات للدخول في الانتاج وزيادته، كما ونوعا واسعارا مقبولة

ولذا كان رئيس الوزراء يشير إلى إعلان الرئيس مبارك لهذه تنفيذ المشروعات حتى ٥٠ مليون جنيه دون الرجوع إلى هيئة الاستثمار، وهذا إعطاء الأراضي المصرية بالمصعد بالجان، كان هذا أمر مستحسن وهو يقضي إلى الاقتصاد المصري طاقات جديدة. ولكن الطاقة الإنتاجية للقائمة تحتاج إلى مراجعة في الكلفة استسوة بالمصعد من المشروعات ويجب أن نحسن النتائج المصرية من الرسوم ومقابل الخدمات للفعل فيها والتي تفرسها أجهزة الدولة وكذا الهيئات التي تحسك هذه الخدمات، وفي اعتقادي أن الدولة تصمم على ذلك من وجهة نظرها من أجل زيادة في الموارد من شأنها أن تعمل على تحقيق عجز الموازنة العامة للدولة في رسوم الوارد عند استيراد الخدمات التي تصل إلى ٢٦ مطلوب السلها، والخدمة الفنية التي لا يمكن معانها، كذلك ضرورة تخفيض سعر الأراضي في المدن الجديدة أسوة بسبق الأراضي مجانا بالمصعد، ووقف أية زيادات لفترة معينة حتى تنشأ حالة من الاستقرار والسرور بالانتهاء من قانون منع الاحتكار في خدمات كثيرة خصوصا في خدمات الموانئ والطائرات، هذا بعض من كثير يعرفه الفتح المصري عن تكثيف ورسم مقابل خدمات ولا يتم مقابلها خدمات. نرجع الانتاج لمن يقال ان هناك ضوابط ومعايير وشروط تحد للوحدات المتغيرة .. وفي اعتقادي ان اهم هذه الضوابط استخدام تكنولوجيا حديثة وترشيد وخفض الكلفة والقدرة على المنافسة في السوق الخارجية خصوصا ونحن ندخل زمن الجبات.

عبد الرحمن عقل



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ خريف ١٩٩٠

تلاعب في «الدروباك» ومصلحة الجمارك آخر من يعلم!

صناعة المنشوجات المصرية يجب أن تطور نفسها وتستعد للمنافسة العالمية بعد تطبيق اتفاقية الجات خاصة أن مصر تتمتع بفترة سماح كبيرة قبل تطبيق الجات على صناعة المنشوجات. ولكن البعض يستغل فترات في نظام «الدروباك» والسماح المؤقت لتحقيق أموال طائلة على حساب الصناعة المحلية بالإضافة إلى توريدهم من تصدير أموال مستحقة للدولة حيث يسمح هذا النظام باستيراد بعض الخامات ومستلزمات الإنتاج لتصنيعها في مصر بهدف إعادة تصديرها وبالتالي تعفي هذه الواردات من الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات والهدف واضح من هذا النظام وهو تشجيع الصناعات التصديرية.

ولكن ما يحدث شيء آخر بل على العكس فإنه يدمر الصناعة الوطنية بإغراق السوق بمضائق مستوردة ورخيصة لتستهلكها بالإغلاء الجمركي تحت نظام «الدروباك» وتمنعوا بالإغلاء الجمركي ولكنهم لم يعيدوا تصدير الكميات المفقودة عليها مرة أخرى وهذا إن دل فدلما يدل على أن هناك من يتلاعب بإجراءات تشجيع التصدير ويستغلها لضرب الصناعة المحلية.

والغريب أن مصلحة الجمارك المنوط بها التأكد من سلامة الإجراءات لم تكفل ذلك .. ولكن جهات رقابية أخرى كشفت المستور وأماطت اللثام عن وقائع متعقدة للتلاعب بالدروباك بينما مصلحة الجمارك - آخر من يعلم!

هيئة الرقابة الإدارية وضعت يدها على مخالفات عديدة تكشف هذا التلاعب والتواطؤ وأحدى هذه الوقائع تتلخص في أن إحدى الشركات الخاصة التي تقوم باستيراد الأقمشة للحظوظ لتصنيعها وإعادة تصديرها تحت نظام الدروباك والسماح المؤقت قامت ببيع هذه الأقمشة في السوق المحلية.

تحقيق : أمال علام

ولم تم تشكيل لجنة بمصلحة الجمارك للبحث فيما اكتشفت هيئة الرقابة الإدارية وأبلغت به وزارة المالية وبعد البحث تبين صحة ما جاء بالتقرير وأضافت اللجنة أنه تم تصدير بعض الملابس الجاهزة الوارد مستلزمات إنتاجها من الأقمشة وأكسسوارات على نمة الإفراج وأردت لم يتم تجديدها في الدة القانونية المقررة لذلك.

أيضاً عدم تقديم المستورد لعينات من رسائل الوارد لطاقتها بجمرك

الصادر على الأصناف المصدرة بمعرفة الجمرك وعدم قيام المسؤولين بجمرك الصادر بقرينة الخصائص بتحرير عينات بعض الحالات من الأصناف المصدرة لإجراء المطابقة قبل تسوية تلك الشهادات بالإدارة العامة للسماح المؤقت والدروباك كذلك عدم قيام المسؤولين بجمرك الصادر بإجراء فحصهم على أنون الإفراج بمضمون بعض شهادات الصادر.

تلاعب

والنت التقرير أيضاً عدم مطابقة العينات الخاصة ببعض أنون الإفراج على الأصناف وهو ما يثير إلى تلاعب المستورد في نوعية الخامات التي قام بتصديرها للخارج هذا فضلاً عن مخالفة القرارات الاستيرادية التي تحظر دخول تلك الأصناف للبلاد والشهر من الضرائب الجمركية وضرائب المبيعات المستحقة عليها.

وإنشاء قيام اللجنة بدراسة أوراق ومستندات هذا الموضوع تبين أن هذا المستورد كان يعارض ذات النشاط بشركته تحت اسم آخر بنفس مقر شركته الجديدة وأن شركته القديمة قام بتصنيعها وأسس شركته الجديدة محل البحث ولدى تصفيته لشركته السابقة استرد جميع خطابات الضمان عن شهادات الوارد الجمركية سماح مؤقت سابق استيرادها باسم الشركة للصفاة ولكن بمراجعة اللجنة لمستندات هذه الشركة الأخيرة اتضح وجود مخالفات تتمثل في عدم إعادة تصدير كميات كبيرة من أصناف مختلفة أقمشة ومستلزمات، منبهة بحالتها على قوة شهادة الصادر الجمركية وتم تسوية ٣٥ شهادة وأرد سماح مؤقت على قوة تلك الشهادة طبقاً للتسوية التي تمت ومن هنا تبين للجنة أن هناك بعض الأصناف من الأقمشة والمستلزمات لم يتم إعادة تصديرها فعلياً ضمن شمول شهادة الصادر وذلك من خلال مطابقة مستندات الشهادة وتقرير



إدارة الخبرة الصناعية وبخصوص الكميات المتبقية بحالتها والتي لم تتم إعادة تصديرها، وقد بلغ إجمالي وزن مشمول بيانات المواد التي تم استيرادها حوالي ٢٠ طناً تقريباً من الإقمشة ومصنعاتها بينما للذات أن سالت تصديرها فعلياً بموجب بيان الشحن هو ٨٦٠٠ كغ جبراً جبراً بالعمولات داخل عدد ٢ حاوية لم تصديرها عن طريق جمرات الاستفدية أي أنه لم يتم تصدير ما يقرب من ١١.٥ طن من الإقمشة والمصنعات بالرغم من أنه قد تمت تسوية وضع للشهادات الخاصة بهذه الواردات ووردت عنها خطابات ضمان بالكامل رغم عدم تصدير كامل الكميات

المتبقية بحالتها فعلياً مما يعد تهريباً بمقتضى المادة ٩٨ والمادة ١٢٣ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣.

هذا فضلاً عن أنه قد تبين للجنة أن هناك بعض الكميات من الإقمشة والمستلزمات لم يتم إثباتها بتقرير إدارة الخبرة الصناعية لكميات متبقية ولم يتم المستورد بإعادة تصديرها فعلياً وتمت تسوية أوضاعها ورد الضمان عنها وعلى سبيل المثال كمية مقدارها ٧٦٦ قارورة زراعي معنية وكمية ١٩٦ كيلو جرام خيط نابلون و٥.٥ كيلو جرام قماش.

وأتمى تقرير لجنة الجمارك بموافقته على كل ما جاء بتقرير الرقابة

الآلية من وجود بعض المخالفات في تطبيق قواعد نظام السماح المؤقت عند انتماء الإجراءات والقررت اللجنة تكليف إدارة الاستفدات العام بإيفاد بعض مفوضي الإدارة لإعداد تقرير آخر بهذا الخصوص

والزام المواقع الجمركية بحرى البقية في البيانات والالتزام بالتعليمات الصادرة من مصلحة الجمارك بخصوص نظام السماح المؤقت والبريد.

ومن هنا يتضح أن خطر استيراد الإقمشة الأجنبية الذي تقرر أصلاً لحماية الصناعة الوطنية أدى إلى ارتفاع سعر هذه الأصناف في السوق المحلية وهذا ما أغرى بعض المستوردين باستغلال الاستثناء الممنح للصناعات التصديرية ويقوم باستيرادها تحت نظام السماح المؤقت

ويطرحها للبيع في السوق المحلية محققاً ربحاً كبيراً لم يحتال على التخليص من الالتزام بالتصدير بالغش والتواطؤ مع الموظف المختص

سواء من حيث الكمية أو من حيث النوعية ولا يمكن إثبات التواطؤ أو الإهمال على موظف حدث أن التوجيهات والتعليمات الصادرة إليه هي

تسهيل وسرعة انتماء الإجراءات الجمركية للتصدير، أي أنه غير ملزم بكتشف أكثر من ٥٪ من الأصناف المستوردة وطرح ٥٪ منها في السوق

المحلية محققاً بذلك أرباحاً تصل إلى أكثر من ١٠٠٪ من قيمة الرسالة وذلك بالطبع على حساب حقوق الخزنة العامة وكساد المنتجات المحلية

المماثلة المجمعة بأنواع الضرائب التي اقتطعت للقرعة على منافسة المنتج الأجنبي الذي تمكن من دخول السوق غير محمل برسوم وضرائب ..

وهنا تثار عدة تساؤلات أين أجهزة الرقابة المسفولة سواء داخل أو خارج مصلحة الجمارك من المفروض أن هناك جهازاً رقابياً داخل

المصلحة يكتشف هذه الثغرات التي تفرغ النظام من مضمونه وتضيق على الخزنة العامة ملايين الجنيهات، ولماذا انتظر هذا الجهاز

المعلومات التي وردت إليه من الرقابة الإدارية ولماذا لم يبادر هو بنفسه هذه الحقائق قبل الأجهزة الرقابية الخارجية ؟ خاصة أن كان معروفها

بتشابه في ملاحقة المتهربين من التجار في شوارع القاهرة قبل إلغاء الرسوم الدستورية المادة التي تلزم حائز السلع الأجنبية بأثبات سداد

المركزى للمحاسبات وهو الجهاز المسئول عن حماية حقوق الخزنة العامة ولديه المتخصصون في هذا المجال بعكس هيئة الرقابة الإدارية

التي اكتشفت هذا التلاعب؟ وحتى لا يتكرر ذلك وتستفيد مصر من فترة السماح في تطبيق بنود

اتفاقية الجات على المسجوعات ولا تكون لفترة السماح لصالح بعض التجار الذين يجيدون أساليب الاحتيال على نظم السماح المؤقت

وتحويلها لصالحهم وليس لصالح الصناعة المصرية فإننا نطالب بإعادة النظر في ضوابط وقواعد نظم السماح المؤقت والبريد وسد الثغرات

التي يتفاد منها هؤلاء التجار ويمكن الاستعانة عند انتماء هذه الإجراءات بـ

عضو من لجنة مصرى للمسجوعات المصرية.



الأمس

المصدر :

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤ فبراير ١٩٩٥



ألية اجتماعية .. لمواجهة المخاطر التجارية العالمية

تشير المخاطر العالمية الحالية إلى أن هناك حاجة ماسة لإيجاد آلية اجتماعية فعالة لمواجهة المخاطر التجارية والاقتصادية الجديدة.. فعلى الصعيد التجاري العالمي قد أصبح من المقرر أن تسفر اتفاقية اللغات فيما يتعلق بالاتفاقية الزراعية عن ارتفاع في أسعار الواردات المصرية نتيجة رفع الدعم الذي كانت تمنحه الدول لصناعاتها .. وبالنظر إلى كون مصر تصدّى الدول المستوردة الصافية للغذاء فسوف يتوجب على رفع الدعم طلبات كبيرة في أسعار غذائها المستورد من الخارج .. لقد أكد لي السفير الدكتور منير زهران رئيس البعثة المصرية بجنيف على أن قانون استيراد الغذاء المصري سيزيد بغطاء اللادين من الدولارات خلال السنوات القادمة وأن المستهلك المصري قد يصبح هو المتحمل لذلك

العديد الناتج من الاتفاقية الدولية كذلك فمن غير المتصور أن تقوم الدول الغنية بإعطاء تمويضات كافية عن تلك الأضرار الناتجة عن الاتفاقية إن تلك الحقائق تطرح تساؤلا أساسيا وهو هل هناك حاجة حالية إلى آلية اجتماعية جديدة لمواجهة المخاطر الاقتصادية العالمية والتجارية وتأثيراتها على المواطن المصري .. إن ذلك كله يطرح ضرورة النظر إلى البعد الاجتماعي للتنمية في مصر ليس فقط معنوي محلي يأخذ بالتأثيرات الضارة لبرامج الإصلاح الاقتصادي في اعتباره ولكن بضرورة متسعة تشمل إلى المخاطر التجارية والاقتصادية العالمية على رجل الشارع العادي ..



المصدر : **الأسبوع**

التاريخ : **١٤ - ١٠ - ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. جويل للاخبار : دعم محدودى الدخل في ظل اتفاقية الجات

كتبت نجوى عويس :

كما اوضحت الخطة ان نسبة اعتماد مصر على واردات القمح ٥٥ % السكر ٣٠ % الزيت ٢٩ % الازر ٢٥ % الفصم الحمراء ١٠ % / وسيظهر آثار الجات على مصر نتيجة للتركيب المصنوعي لهذه السلعة وما تتخذه الدولة من اجراءات نتيجة هجوم الدعم على السكر النعوي (البطاقات) الامر الذي يتطلب ان تقوم ادارة قطاع التجارة الداخلية بدور اساسي لاسيما فيما يتعلق بتوفير صفيرين استراتيجيين ورفع كفاءة التصنيع لتقليل التكاليف ومنع الاحتكار وشبكة توزيع على درجة عالية من الكفاءة

اعدت وزارة التنمية استراتيجيه جديدة لمواجهة اتفاقية الجات واثارها على التجارة الداخلية تتضمن الاستراتيجية استثمار دعم محدودى الدخل في ظل اتفاقية الجات صرح بهذا - للاخبار - الدكتور احمد جويل وزير التنمية والتجارة الداخلية قال روعي في خطة الوزارة التي ستعرض على مجلس الوزراء غدا المناخ العالمي بعد اتفاقية الجات مع عدم استبعاد استمساخ مصر من التكتلات في الشرق الاوسط واوربا والاقبل العربي

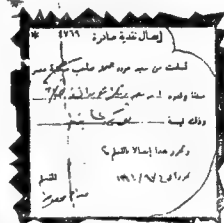
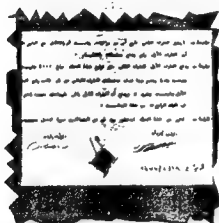
حقیقۂ تشوہ اعمال احسان عبد القدوس و نجیب محفوظ

لیس تشوہا لکنہ تصور

من وازع دینی

عرضنا إعدام النسخ المحرفة

وطباعة أخرى بديلة لكنهم رفضوا!



صورة لعبد بين احسان عبدالقوس
والخاطر يعود تاريخه إلى عام ١٩٧٧

صورة استجالات فجهب
مخلوطة عن بعض روياته

[illegible]

تحقيق :
عماد الفزالي



المصدر : **المخطط**

١٩٩٥ - ١٩٩٦

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الوزراء يناقش اليوم

اتفاقية الجات والعلاقات التجارية

يُعقد مجلس الوزراء اجتماعاً اليوم برئاسة الدكتور عاطف صديق لمناقشة عدد من التقارير السياسية والاقتصادية والأمنية المهمة. كما يناقش المجلس اتفاقية الجات وأثرها على الاقتصاد المصري والعلاقات التجارية.



مجلس الوزراء وافق على اتفاقية الجات صدى : الاتفاقية تساهم في تطوير سياستنا الاقتصادية والتجارية الاصلاح الاقتصادي يرفع السلع المصرية إلى مستوى المنافسة

كتب - محمد فتح الله :

وافق مجلس الوزراء على التزام مصر لاتفاقية الجات ورفع مشروع القرار الجمهوري إلى رئيس الجمهورية تمهيدا لأهاليته إلى مجلس الشعب .

كما قرر المجلس ان تتولى اللجنة الوزارية للإنتاج متابعة تنفيذ التوصيات التي تلقت بها كافة الوزارات والهيئات ، ولقى ائنتها اليها اوراق العمل والدراسات الفنية ، ووضع الخطط التنفيذية المتكاملة بين قطاعات الدولة في كافة المجالات ، بهدف تعظيم الامكثيات على المدى المتوسط والبعيد ، ومواجهة السلبيات في إطار منظمة التجارة العالمية .

ولك الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء ان التزام مصر إلى هذه الاتفاقية يتيح لها تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال تعظيم الامكثيات ، كما يتيح لها القدرة على التعامل مع السلبيات المحتملة باعتبار ان تلك السلبيات قائمة . واكد ان السياسات التي تتبناها الحكومة حاليا بمواجهة الزيادة في

الاستثمار العالمية للمسلع والخدمات ، بهدف عدم إلقاء اعباء جديدة على المواطن . وصرح صفوت الشريف وزير الاعلام بأن المناقشات تناولت التزام مصر إلى هذه الاتفاقية تمهيدا لعرض هذا الموضوع على مجلس الشعب مشيراً إلى ان مصر وافقت على الوثيقة النهائية لجولة اورجواي مع شرط موافقة المؤسسات الدستورية في مصر على هذا الالتزام .



■ مجلس الوزراء يوافق على انضمام مصر لاتفاقية «الجات»

إجراءات حكومية لمواجهة الزيادة المتوقعة في الأسعار

العالمية في ظل تنفيذ الاتفاقية

استراتيجية متكاملة لاستغلال مزايا «الجات» في دعم الاقتصاد

المصري في المرحلة القادمة

الكيانات المالية للسوق الخارجية ودور الدولة في تحقيق أقصى إفادة من خلال أجهزة فنية وإدارية قادرة

وقال وزير الإعلام إن مجلس الوزراء أكد أن أحكام اتفاق تجارة الخدمات في إطار «الجات» والاتزامات التي فُتحتها مصر لتصدير خدمات الخدمات المالية والإنشائية والمساهية والبنك المصري تتشعب جميعها مع القوانين والتشريعات المصرية وبأن في إطار سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية في مصر خاصة في هذه القطاعات.

وأضاف أن المجلس أوصى بمشاركة مصر في المفاوضات التي ستمتد بشأن قطاعات النقل البحري، والنقل العمالة والأصوات، والتي تستهدف زيادة مستوى تصدير هذه القطاعات، وأعاد أوصى المجلس بأن تقوم قطاعات الخدمات بإعداد دراسة تفصيلية عن أوضاعها في ضوء أحكام اتفاقية الجات والاتزامات التي فُتحتها مصر بحيث تتم تهيئة قطاعات معينة لتصديرها وتفتحها أمام المنافسة الأجنبية وذلك على ضوء نتائج الدراسات الأولية حتى لاتقادم على هذه القطاعات بالتراميات ويثن عليها تمهلات وهي قطاعات الطيران والتأمين والاستشارات الهندسية والفن والمصاحبة والمراجعة.

وقال السيد صفوت الشريف إن مجلس الوزراء أوصى كذلك بأن تقوم قطاعات الخدمات بإعداد الدراسات التمهيدية التي فُتحتها مصر لتصدير خدمات النقل في إطار جولة أورو-إسباني الرابعة من الإسادة من أسواق دول العالم وتمديد الشكالات التي تراجعتها في هذه الأسواق.

وأختمت وزير الإعلام بتصريحاته بأن المجلس أوصى أيضاً بتبني مشروع تجارة الخدمات والمفاوضات الخاصة به، وذلك على مستوى فوس تتفق فيه جميع الأجهزة والقطاعات المعنية في مصر، بالتعاون مع الخدمات والمعرض على استئجار الذي يشمل لعمال الاقتصاد المصري مع الصيالة لكسب أن تشكك اتفاقيات الوفاة ودعم ومكافحة الإغراق غيات أمام الصادرات المصرية.

الفكرية وبين الدولة أو للشركات التي تستغل هذا المقي.

وأضاف أن الدكتور عاطف صفوت رئيس الوزراء تناول خلال المناقشات الفقرات الكبيرة التي تختص مصر في مجال الإصلاح المالي والبنكي، وإيجاد البيئة والناتج للتأمين لانتقال الإنتاج والتصدير.

وأشار إلى أن هذه الخطوات ستؤدي إلى وصول السلع المصرية إلى مستوى المنافسة من خلال العمل للتوسيع والتجديد والارتقاء، بمستوى الجودة ومراجعة المواصفات الفنية والمعايير القياسية الدولية ومستخدام التكنولوجيا المتقدمة.

وأوضح وزير الإعلام أن الدكتور صفوت أكد أن عليا الاسترخاء من الميزة التي تاحتها لنا مجموعة الاتفاقيات الجديدة التي تنظم مصر في الوقت نفسه في تطوير سياسة مصر الاقتصادية والتجارية، بما يخدم التنافس الذي نأمل تحطه السلم المصرية.

وأشار إلى أن عهد الدول التي صنعت على اتفاقية الجات حتى آخر ٩٤ بلغ ٨١ دولة تمثل تجاريتها أكثر من ٩٠٪ من التجارة العالمية.

وأشار صفوت الشريف في أن مناقشات المجلس حول اتفاقية الجات قد أكدت أن مصر فطحت أبوابها في مجال تصدير التجارة الخارجية وذلك من خلال برامجها للإصلاح الاقتصادي على نحو يعمل التزاماتها نتيجة لتطبيق الاتفاقية التزامات محدودة وقال إن المناقشات قد أوضحت أن تأثير اتفاقية على حجم إغداد استيراد السلع الزراعية والتأثر السلبي للسلطة في زيادة الأسعار، نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية سيقابل بتأثير إيجابي تنطبق بالتدريج للمصنعي في مصر لصالح الحاصل البلية للواردات ما يحفظ الاعتماد على الذات في المستقبل.

وأضاف أن الاتفاقية تفتح فرصا تصديرية جديدة أمام السلع المصرية بشرط ارتقاء مستوى جودتها ومواصفاتها والقدرة التنافسية على توفير

تمهيدا لبدء تنفيذها، وافق مجلس الوزراء لإجماعه أمس برئاسة الدكتور عاطف صفوت على انضمام مصر إلى اتفاقية الجات، ورفع المجلس مشروع قرار جمهوري إلى الرئيس مسمي بمرار بهذا الشأن تهنيدا لإحالة مشروع القرار إلى مجلس الشعب للحصول على الموافقة الدستورية على انضمام مصر للاتفاقية ببدء تنفيذها.

وهبط إجماع مجلس الوزراء حمير السيد صفوت الشريف وزير الإعلام بأن المجلس خلف اللجنة الوزارية لإنتاج متابعة تنفيذ التوصيات التي تقدمت بها جميع الوزارات والهيئات حول تنفيذ الاتفاقية.

وأضاف أن الدكتور عاطف صفوت أكد أن انضمام مصر إلى اتفاقية «الجات» يتيح لها تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال تعظيم الإيجابيات والفدية على التعامل مع السلبيات المتمثلة في إطار هذه الاتفاقية، مشيراً إلى السياسات التي تتبناها الحكومة حاليا لمواجهة الزيادة في الأسعار العالمية للسلع وذلك بهدف عدم إلحاق أعباء جديدة على المواطنين.

وقال السيد صفوت الشريف وزير الإعلام إن مجلس الوزراء استعرض تأثير اتفاقية الجات على الاقتصاد المصري من خلال الدراسات التي بذلتها مصر منذ عام ١٩٨٨ التي أعدتها لجان فرعية واجبة رئيسية مثل جميع مؤسسات الدولة.

وأشار إلى أن مناقشات المجلس شملت كذلك الآثار والإهماد المختلفة على المدين القريب والبعيد في مجالات الزراعة وصناعة السجريات والفن في مجال الخدمات، كما تناولت مناقشات المجلس المالية التي تفرصها الجات، والسياسات المعمورة في هذا المجال التي تشمل الخدمات المصرفية والقائمة وإعانة التأمين والأوراق المالية والإشاعات والمساهية.

وأوضح وزير الإعلام أن مناقشة وبشقة «أورو-إسباني» شملت محال حقوق الملكية الفكرية حيث تم التوصل إلى اتفاق بغير مرير، في الحماية لمصنوق الملكية الفكرية، في مجالات مرارة الاختراع، وحقوق التأليف، والمصنفات الفنية، والعلامات التجارية، والتصميمات الصناعية، كما شملت الاتفاقية الملائمة بين صاحب الحق في الملكية

مراد عز العرب



الإمام

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ / ١ / ١٩٩٥

مجلس الوزراء يوافق على انضمام مصر إلى «الجات» التزامات إضافية محدودة على مصر لتطبيق الاتفاقية محاصيل بديلة للواردات الزراعية.. ودراسة تحرير بعض قطاعات الخدمات اللجنة الوزارية للإنتاج تتابع تنفيذ توصيات المجلس

في اجتماع برئاسة صدقي:



في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور عاطف صدقي وافق مجلس الوزراء على انضمام مصر إلى اتفاقية الجات ورفع مشروع قرار جمهوري إلى الرئيس حسني مبارك تمهيدا لاحتلاله إلى مجلس الشعب.

وصرح السيد صفوت الشريف وزير الإعلام عقب الاجتماع بأن المجلس قرر أن تتولى اللجنة الوزارية للانتاج متابعة تنفيذ التوصيات التي تقيمت بها كافة الوزارات والهيئات حول تنفيذ الاتفاقية. وأشار إلى أن الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء أكد أن انضمام مصر إلى اتفاقية الصات يتيح لها تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال تعظيم الإيجابيات والقيدة على التعامل مع السلبات المحتملة في إطار هذه الاتفاقية كما أكد الدكتور صدقي السياسات التي تتبعها الحكومة حاليا لمواجهة الزيادة في الأسعار العالمية للسلع وذلك بهدف عدم إلحاق أعباء جديدة على المواطنين.

وقد أجرى مجلس الوزراء مناقشة مستفيضة أمس للوثيقة الختامية لاجولة أورو جوى التي تتعلّق باتفاقية التجارة الدولية المعروفة باسم الجات.

وقال وزير الإعلام أن مناقشات المجلس اكدت ان مصر قطعت خطوات كبيرة في مجال تحرير التجارة الخارجية في نطاق الإصلاح الاقتصادي على نحو يسجل التزاماتها الإضافية بسبب تطبيق الاتفاقية محدودة.

وأضاف أن التأثيرات السلبية لتطبيق الاتفاقية بالنسبة لزيادة اعباء استيراد السلع الزراعية بالنظر إلى زيادة الأسعار العالمية، ستقابلها عناصر ايجابية تتعلق بالتركيب المحصولي في مصر لصالح المحاصيل البعيدة للواردات وعلى نحو يحقق الاعتماد على الذات في المستقبل.

كما أكد وزير الإعلام أن اتفاقية الجات ستفتح فرصا تصديرية جديدة أمام السلع المصرية بشرط ارتفاع جودتها.

وقد أوضح الوزير أن مناقشات المجلس أمس تضمنت انضمام مصر إلى هذه الاتفاقية تمهيدا لعرضها على مجلس الشعب. وقال أن مصر وقعت على الوثيقة النهائية لاجولة أورو جوى بشرط موافقة المؤسسات الدستورية في مصر على النظام الذي تأتي به الاتفاقية.

وقام وزير الاقتصاد السيد محمود محمد محمود بتقديم تقرير لمجلس الوزراء حول الاتفاقية والهدف منها باعتبارها الإطار العام للنظام التجاري الدولي الذي يضمن استقرار الأسواق الخارجية بعيدا عن التغيرات السياسية. واستعرض المجلس في مناقشته الموسعة أمس تأثير الاتفاقية على الاقتصاد المصري في مختلف مجالات الإنتاج والزراعة وصناعة المنسوجات، وكذلك بالنسبة للوصول إلى الأسواق الخارجية

وحماية الإنتاج المحلي في مجالات الخدمات المختلفة وكذلك الخدمات المالية التي تفرضها الاتفاقية وسياسة مصر في هذا الشأن. كما تضمنت المناقشات مجاء في الاتفاقية في مجال حقوق الملكية الفكرية، وخاصة بالنسبة لما ورد من براءات الاختراع وحقوق الخائيف والمصنعات الفنية وحماية الأسرار التجارية.

وقال وزير الإعلام أن الدكتور عاطف صدقي أكد خلال المناقشة أن الخطوات الكبيرة التي اتخذتها مصر في مجال الإصلاح المالي والتدري لاجراء البنية والفتح الملازم لانطلاق الإنتاج والتصدير ستؤدي إلى أن تصل السلع المصرية إلى مستوى المنافسة وذلك بالعمل لتحوصل والارتفاع بمستوى الجودة ومراعاة المواصفات الفنية واستخدام التكنولوجيا. وقال الدكتور عاطف صدقي أن عدد الدول التي صدقت على اتفاقية الجات حتى آخر عام ٩٤ بلغ ٨١ دولة تمثل تجارتها أكثر من ٩٠٪ من التجارة العالمية.

كما أكد مجلس الوزراء في مناقشته أن أحكام اتفاق تجارة الخدمات في إطار اتفاقية الجات والالتزامات التي فدمتها مصر لتحرير الخدمات المالية والانشاءات ونقل البحري والسياحة تتمشى جميعها مع القوانين والخسريعات المصرية ونأتى في إطار سياسة تشجيع الاستثمار في مصر وأوصى مجلس الوزراء بمشاركة مصر في المفاوضات التي ستعقد حول قطاعات النقل البحري وانتقال العمالة والاتصالات وتمهد إلى زيادة مستوى تحرير هذه القطاعات كما أوصى مجلس الوزراء بأن تقوم قطاعات الخدمات في مصر باعداد دراسة تفصيلية عن أوضاعها في ضوء اتفاقية الجات والالتزامات التي فدمتها مصر بحيث تتم تهيئة قطاعات معينة لتحريرها وفتحها أمام المنافسة



المصدر : الأمانة العامة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٨٥

الأجنبية في ضوء المفاوضات المقبلة وهي قطاعات البترول والتمدين والاستشارات الهندسية والنقل والمحاسبة والمراجعة كما أوصى مجلس الوزراء بأن تقوم قطاعات الخدمات المصرية بدراسة التزامات التحرير التي قدمتها مختلف الدول وبحث فرص الاستفادة من أسواق هذه الدول وأوصى المجلس بمراجعة موضوع تجارة الخدمات والمفاوضات الخاصة بها وذلك على المستوى القومي وتمثل فيه كافة الأجهزة والقطاعات الفنية في مصر للتعامل مع النظام التجاري الدولي الجديد الذي يشمل الخدمات والعمل على استثماره لصالح الاقتصاد المصري والحيلولة دون أن تضع اتفاقيات الوقاية والدعم ومكافحة الإغراق عبات أمام الصادرات المصرية.

ومن جهة أخرى صرح السيد صفوت الشريف بأن مجلس الوزراء استعرض تقريراً قدمه السيد حسن الألفي وزير الداخلية حول المواقف الداخلية والأمنية وما تقوم به أجهزة الأمن من مبادرات وإيجابيات في مواجهة عناصر العنف وكشف نشاطاتها وإشراك التقرير إلى محاولات الإثارة التي تقوم بها قلة من العناصر التي تعارض نشاطاً منظوراً مستقلة وجودها وتسببها إلى عدد من النقابات المهنية، والتي تحاول أن تفرض وصاية على الأغلبية العريضة وأن تخرج العمل النقابي عن أهدافه وتقوم بالترويج لمعلومات مزيفة وترفض الإجراءات التي تحلّق العدالة والديمقراطية. وأكد تقرير وزير الداخلية احترام القانون ورفض وصاية القلة ومواجهة محاولات الإثارة أو الخروج عن الشرعية بكل حسم حفاظاً على أمن واستقرار الوطن وحماية لحقوق الأغلبية من أبنائه.



«الجات» تهدد الصناعة الوطنية

كان من المتوقع أن تشهد الدوائر الاقتصادية حركة غير عادية ابتداء من أوائل الشهر الماضي موعد بدء تطبيق الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية المعروفة باسم «الجات»... غير أن الأمور لا تزال في حالة سكون شاه ويظهر هذا بوضوح في كافة الشركات والمصانع ومواقع الإنتاج المصرية المنوط بها البضول في ميدان المنافسة داخليا وخارجيا، كما تقضي بنود «الجات» ومن المتوقع في ضوء الوضع الحالي للصناعة المصرية أن تشهد المواقف الانتعاشية تراجعا حادا في أرقام مبيعاتها، طالما ظلت الشركات المصرية على نفس الساليب التسويقي والبيع القديمة.

وفي ضوء التطورات الاقتصادية العالمية الجديدة تثار عدة أسئلة مهمة عن تأثير «الجات» على الصناعة الوطنية والاستعدادات الرسمية المطلوبة لمواجهة الخطر القادم.

بيدات الجات

ولدت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية «الجات» عقب أحداث الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٦، ووقعت عليها آنذاك ٢٣ دولة. وكانت أهدافها تحرير التجارة الدولية، وإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة، وحسم التمييز في المعاملات التجارية بين السلع الوطنية والمستوردة، وعقد شاملي جولات أهمها الجولة الأخيرة المعروفة بجولة أوريجناري، والتي استمرت ست سنوات، وأسفرت عن مولد المنظمة العالمية للتجارة (WTO) بدلا من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية، ووقعت عليها في ختام المفاوضات ١٢٢ دولة. وجرت مفاوضات التوقيع في مدينة مراكش المغربية في ١٥ من فبراير العام الماضي، وبدأ السريان الفعلي للاتفاقية أوائل هذا العام لتشكّل السلع الثالث ثلاثون للعضوات المالية الدولية مع (مستدق النقد والبنك الدوليين).

وتتضمن اتفاقية «الجات» عدة بنود ستؤثر في مسار اقتصاديات دول العالم الثالث، وأهمها البند الذي تتعلق بتجارة السلع الزراعية والنسوجات والاستثمار والملكية الفكرية والخدمات المالية. وشملت الاتفاقية في جولتها الأخيرة، ولأول مرة تحرير التجارة بالنسبة للسلع

تحقيق: أحمد عبد النعم

الزراعية التي خضعت لقواعد الاتفاقية. لما تحرير تجارة المصنوعات فقد انقلب على منحنى الدول القائمة التي لا تتمتع بميزة نسبية في هذا المجال مهلة طفر سنوات قبل خضوع تجارتها في هذا المجال لقواعد المنافسة، بحيث تتمكن خلالها من تصدير هذا النشاط. ولما يخص إجراءات الاستثمار، فهناك نمط دواية تسمى إزالة كلفة للحدود على الاستثمار خارج الحدود، ولو انتمى ذلك تغير القوانين الوطنية للدول الأعضاء في «الجات» غير أن ذلك أيضا فيه تفاوت، إذ إن مدة إلغاء تلك القيود لا تتجاوز ستين والنسبة للحدود المتقدمة و(٥) سنوات للدول النامية. كما أنه تكفي على حماية الدول المتقدمة فكيف تحمي اتفاقية الملكية الفكرية توفير حماية لمدة ٢٠ عاماً لبراءات الاختراع، و(١٠) سنوات للمصنوعات التجارية والتصميمات الصناعية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما تأثيرات «الجات» على الاقتصاد المصري؟

ارتفاع فاتورة الغذاء

الدكتور زكريا هوري -مستشار المالية العامة بمقتضى المنوطة- يرى أن طلائعها وربما تؤدي فعلا إلى زيادة المصروفات سواء كانت صادرات السلع المتقدمة أم البضائع، غير أن

ذلك سوف يترتب عليه خفض العصبية من الفوائض، ومن ثم زيادة عجز موازين المصروفات مع انعكاس ذلك سلبيا على ضعف برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبالتحديد على حالة دولة مثل مصر التي تتبين بضعف إنتاجها، لأنها لن تستطيع من زيادة الصادرات، ذلك أنها تعاني خلافا حادا في الهزات التجارية، حيث تزيد نسبة الواردات على الصادرات، وتبلغ قيمة الصادرات المصرية عام ١٩٩٢ (٢,٧) مليار دولار في حين بلغت قيمة الواردات ٧,٩ مليار دولار. ويلاحظ سببها انطراف في مخاطر «الجات» على الاقتصاد المصري، والتي تتمثل في زيادة فاتورة الغذاء، قائلا: دولة مثل مصر تستورد مواد غذائية بما يقارب ٢٧٤ مليون جنيه مع أنها دولة زراعية، وبما أن السلع الزراعية خضعت لقواعد «الجات»، فإن الدول الكبرى سوف تفرح بمصالحها الزراعية، والنتيجة زيادة أسعارها وانعكاس ذلك على انخفاض المشتريات الغذائية في كل منزل، وإن تقتصر مخاطر «الجات» على مصر فقط، بل ستشمل كافة الدول العربية، كما يقول التقرير الاقتصادي العربي الموحد من منظور أن حجم الواردات الغذائية للدول العربية بلغ حوالي ١٥ مليار دولار، كما تستورد الدول العربية ٢٠٪ من تجارة الصالح من السلع و١٦٪ من الألبان و١٢٪ من البيض و١٪ من السكر.

وضع الصناعة المصرية

غير مطمئن

على الوضع الحالي لواقع الصناعات المصرية يظهر مصر للصعود في وجه منافس «الجات»؟

الأرقام والإحصاءات المتعلقة بنشاط الواقع الإنتاجية لا تفرح كثير، فالشركات الهندسية انتحيت العام الماضي بما قيمته مليارا، جنبه لكن مخزونها تجاوز ٥٠٠ مليون جنيه بعد أن تراجعت كثيرا أرقام البيوعات والسحب -كما ذكرت مجالس إدارات الشركات- حالة الفركود الشديد التي تعانيها السوق المصرية فضلا عن عمليات تهريب الأجهزة الكهربائية عبر الحدود



والجاءت حماية لمصانعنا، حيث تحتوي على بنود تسمح للدولة بفرض رسوم جمركية لحماية صناعتها الوطنية.

ويضيف: نمن تصد منتجات جديدة بكميات كبيرة للخارج، وإذا كانت الجهات تضع قيوداً ومخصصاً للتصدير، فسوف تضار شركة الحديد والصلب من جوار ذلك، لأننا نتفوق على كثير من الدول في أسعار منتجاتنا، وهذه ميزة تفتح لنا كثيراً من الأسواق.

ويتفق رئيس شركة الحديد والصلب مع وزير الصناعة في أن الشركات الضعيفة يجب ألا تستمر، كما يجب ألا توفر لها الحماية، ويخفف من هذا القلق أن عدد هذه الشركات محدود للغاية لكن القلق الأكبر يهبط بمصر كثير من الشركات الهندسية والكيميائية ليس فقط لأن بعضها متعثر لكن لأن التهريب والإغراق في منتجات تلك الشركات وارد بشكل كبير. ومن هنا أطلق صرخة تنبيه من مخاطر الإغراق، ومكافحة ذلك تحتاج إلى برامج معينة، ومصر غير مؤهلة لتطبيق تلك البرامج، حيث تسدر الكوابل التي تفلد مثل هذه البرامج، والدليل على ذلك أن ميناء مثل ميناء الإسكندرية يمكنك أن

من اللابس للهربية بلغت قيمتها ٥٠٠ مليون جنيه على حد قول عبد الوهاب الشرقاوي نائب رئيس غرفة صناعة الغزل والنسيج.

ول ظل الخطر القادم من الخارج في صورة الإغراق تهدد الصناعة المصرية نفسها في الداخل محاطة بشركات الدين التي بلغ إجماليها بالنسبة للشركات العامة ٢٦ مليار دولار لصالح بنك الاستثمار القومي، بالإضافة إلى الدين الدائري المستعلة على الشركات، والتي زادت فوائدها بسبب التغيير للملاحة في أسعار الدولار، وتشتري في ذلك شركات القطاع الخاص أيضاً، والتي لا تعتبر أفضل حالاً من نظيرتها في قطاع الأعمار، حيث تولاه الشركات الخاصة ١٢ نوعاً من الضرائب والرسوم بالإضافة إلى الارتفاع الرهيب في أسعار الطاقة.

سقوط الشركات «الخاتبة»

سالت للرجل المشلول عن الصناعة المصرية الدكتور إبراهيم فوزي -وزير الصناعة- قائلاً: هل الوضع الحالي للشركات المصرية يجعل مصر قادرة على الوفاء ضد مفاطر الجهات؟

ود وزير الصناعة قائلاً: إن الشركات «الخاتبة» لن تقوى على المنافسة، تلك أن «الجهات» ومعهما مواصفات الإيزو تفرض على الشركات مستوى معيناً من الجودة، الأمر الذي يجعل الكثير من الشركات المتعثرة تسقط في الطريق، ومن هنا ألسنا نطالب الشركات المصرية دائماً بتطوير الأداء والسمي لغزو الأسواق العالمية بالسلع الجيدة.

نفس السؤال طرحته على الدكتور على طه، الذي يشغل مستشارية إدارة أكبر تجمع صناعي في مصر، وتعرض منتجاته لفاسدة حادة. فقال: نحن كصناعة الحديد والصلب نمانى قبل تطبيق «الجهات» منافسة أنواع وبنية من المنتجات الحديدية الواردة من روسيا وأوكرانيا وليبيد وربما تولد

وزير الصناعة الشركات «الخاتبة» تسقط في طريق إلجات

التيبي.. وربما كان هذا أيضاً هو السبب الذي جعل مجلس إدارة شركة مثل دكولنج، تعد موازنة أقل من أرقامها عن الأعمام للخصية بل وتوقع حدوث خسائر.

كما وصل الأمر في شركة لفرى هي والشركة العامة للأعمال الهندسية إلى أن تجاوز المخرزين السليمي حد ٢٢٤ مليون جنيه، ويورد الشركة تلك أمام جهاز المحاسبات بعدم قدرة السوق المحلية على استهلاك سلع الشركة كما يصرح.

وتقول الإحصاءات إن الإنتاج الصناعي المصري بلغ عام ١٩٩٣ ما قيمته ٢٧ مليار جنيه منها ٦ مليارات جنيه في قطاع الغزل والنسيج (عام وخاص) صدرت منها الصناعة النسيجية بما يراعى مليارات ٨٨٢ مليون جنيه، ولكن سوق الغزل والنسيج فوجئت وقبل تطبيق قواعد «الجهات» بغزو

رئيس شركة الحديد والصلب:

**الشركات الهندسية
والكيميائية تواجه
منافسة غير عادلة
والشركات الضعيفة
يجب أن تختفى**



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ - ١٢ - ١٩٩٥

تعمل فيه أي شيء.
ويؤكد د. علي حليمي أن الخطورة تتمثل في أننا لم نستعد بعد لمواجهة مخاطر «الجات»، فالانفاقية تحوي بنوداً غير واضحة لأقسام الشركات، ومن المؤكد أن هناك كثيرين لم يقرأوها.

العمال ومخاطر «الجات»

الدكتور حسين شحاتة - استاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر - يسلط الضوء على خطر آخر من مخاطر «الجات» يتعلق بمصر صال: الشركات التي ستعثر في الطريق، ويقول: إن انضمام مصر إلى اتفاقية «الجات» ربما تترتب عليه زيادة نسبة البطالة بين العمال لتضاف إلى البطالة الفعلية التي تزيد على ٢٠٪ من قوة العمل، وذلك لأن الدول العربية سوف تصبح في مجموعها دولاً مستهلكة، وبذلك سوف تصبح البطالة إحدى الصور الناتجة عن آثار «الجات».

هذه المخاطر التي تواجه العمال دفعت سيد واحد - رئيس اتحاد العمال - إلى أن يعلن أسماء الجمعية العمومية لنسابة الصناعات الهندسية عن تشكيل لجان خاصة داخل اتحاد العمال لدراسة آثار اتفاقية «الجات» على الصناعة الوطنية ومستقبل العمال.

سألت كمال أبو دية - مستشار الشركة القائمة للصناعات الهندسية - عن رؤيته لمخاطر «الجات» على الصناعة والعمال، فقال: إن صناعاتنا تتمتع بحماية منذ عام ١٩٦١، وكشاهداً ذلك لتتعلق نحو التصدير، لأن الصناعة لو ظلت خائفة سوف تنزل على هذا النحو إلى الأبد، ولأننا لن ننزل من العالم، فلابد من الاتصال مع «الجات» بتعديل الأوضاع الداخلية للشركات، ويشيف قلنا: ليس من المعقول أن شركة تبني إنتاجها بـ ٢٧ مليون جنيه، وتخسر ١٩ مليون جنيه، فإدارة مثل هذه الشركة لا يمكن أن تتوافر لها حماية، إنما تطرد فوراً بدلاً من أن تتركها تحتكر السوق.

ويضيف من الخطأ ألا نستفيد من ميزات الموقع الجغرافي كمصر، وكذلك توافر الخامات في الارتقاء بصناعاتنا، فالاتفاقية مصروف تطبيق، وعلينا أن نصلح أحوالنا، ونمدد مسار شركاتنا لنستطيع المنافسة.



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ١٧ خريف ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ندوة

وبدأ عصر الجيات منذ ٤٨ يوما

... ولانزال مع قضية الجيات .. ففى الأسابيع الثلاثة الماضية استعرضنا ثلاث دراسات من ثلاث زوايا مختلفة لتأثير هذه الاتفاقيات الجديدة التى تشكل نظاما اقتصاديا حاكما وحازما للعلاقات الدولية ، ستكون فيه الولاية والكلمة الفصل لثلاث منظمات عالمية هي : منظمة التجارة العالمية ، البنك الدولى ، صندوق النقد ، وكان استعراضنا لهذه الدراسات هو التعرف على كيفية تعظيم الفائدة وتقليل الخسائر . غير ان السؤال الذى راودنا وغيرنا .. وتردد كثيرا كان عن نظامنا الاقتصادى المتمثل فى مجموعة من المؤسسات والجهات المختلفة وهل هو فى ضوء تغيير وتطور النظام العالمى ، قادر على التعامل مع هذه المستجدات ومواكبة الأخطار القادمة مع الجهات ؟ اجابة عن هذا السؤال تأتى هذه الدراسة التى أعدها السفير فاروق حليم مدير ادارة

التعاون الدولى فى وزارة الخارجية . وهى ، وهى تتزايد أهميتها ليست مجرد رؤية شخصية له ، وانما حصدا ونتيجة دراسة علمية موضوعية ميدانية قام بها فريق خبراء دوليين فى إطار مشروع البرنامج الإنسانى للأمم المتحدة بهدف إقامة آلية لدعم الانتاجية والجودة ويعوث التطوير . وآلية أخرى تنمية التجارة والاستثمار والسياحة فى مصر على غرار الآليات الناجحة فى دول النصور الآسيوية . وقد استغرق اعداد هذا البرنامج طوال العام الماضى (١٩٩٤) تظفله زيارات لمواقع عديدة ولقاءات مع وزراء ومسؤولين مصريين .. وانتهى الى ان النظام المؤسس فى المجال الاقتصادى ، الصناعى ، الانتاجى ، العلمى - التجارى ، ليس على المستوى المطلوب والملائم للمستقبل .. وان عملية اصلاحه ستصالح عقبات وعشرات وتحتاج الى وقت طويل . ومن ثم

فان المطلوب الآن وقد را انشاء نظام مواز جديد من مجموعة البيات تشارك فيها الحكومة ، والقطاع الخاص بمصادر تمويل منفصلة وذلك لمواجهة المطلوب فى عصر الجيات الذى بدأ منذ ٤٨ يوما .. ومع اننا - مثل الدول النامية - نأخذ عشر سنوات سماحا قبل ان تطبق علينا تماما وتتساقط كل الحواجز امام كل أنواع التصدير والاستيراد ... فان هذا ، بداهة ، ان يؤجل لينتقد دفعة واحدة وانما بالتدريج فضلا عن ان اعداد المؤسسات والكوادر اللازمة يستغرق وقتا ، ومن هنا يستعظم البدء فورا . وفى شهر مارس القادم ستعقد ندوة لمناقشة كيفية التنفيذ وتعديلها الآن مجموعة عمل برئاسة الدكتور عاطف عبيد وزير التنمية الادارية وسيشارك فيها الوزراء وممثلو الحكومة والقطاع الخاص .. وستكون الأفكار الأساسية التى ستناقشها الندوة هى ما سنعرضه الآن :



المصدر: المص ٢١

التاريخ: ١٧ / ٢٩ / ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الآخطار القادمة مع البات: هل نواجهها بالمؤسسات الحالية أم نحتاج لغيرها؟ هيكل مقترح لنظام مؤسسي جديد يلائم المتغيرات العالمية

إن دراسة فاروق حلمي تبدأ بدراسة أهمية الإصلاح المؤسسي في مواجهة التحديات الرابطة وتحقيق الانطلاقة الاقتصادية .. ليعهد مجموعة من الأسباب والملاحظات:

١. أولاً: جسامه التحديات تقضى بالسراعة بإصلاح مؤسسي فعال :
لقد تكثفت مصر خلال السنوات الأخيرة من تحقيق إنجازات ايجابية في مجال التكيف الهيكلي ، وذلك من حيث تحرير الأسعار واستقرار سعر الصرف وخفض عجز الموازنة العامة وتخفيض معدلات التضخم وخلق احتياطي كبير من النقد الأجنبي، وكذا من حيث البدء في برامج فعليه لتحرير التجارة وخصخصة قطاع الأعمال العام وتشجيع تنمية القطاع الخاص . وكل ذلك يوفر الأساس والأرضية اللازمة للإصلاح الاقتصادي.
٢. إلا أن متناقص من إنجازات ليس كافياً وحده لتمكين مصر من مده تحقيق الانطلاقة الاقتصادية المرجوة إذ مازال هناك العديد من المشاكل المترتبة على مخلفات الماضي تموق لقرة مصر على الانطلاق والنمو. فقد كشفت التقارير المقدمة من كل من المنظمات الصناعية والتجارية المصرية والمؤسسات الدولية الى مؤتمر تنمية القطاع الخاص، - الذي عقد في أكتوبر ١٩٩٤ تحت رعاية كل من الحكومة المصرية والبنك الدولي والبرنامج الائتماني للأمم المتحدة ووكالة المعونة الأمريكية - عن أن الاقتصاد المصري يواجه تحديات ضخمة خلال السنوات العشر الأخيرة تتمثل في:

- تناقص القيمة الحقيقية للأجور ومتوسط دخل الفرد السنوي ، وتناقص معدلات الأرباح.

- عدم كفاية معدلات الاستثمار لاستيعاب الأعداد المضافة الى القوى العاملة للعمل والمقدرة بنصف مليون شخص كل عام ، وعدم كفاية معدلات إعادة الاستثمار وتجديد المعدات في المشروعات، ويزيد من حدة ذلك تراجع استثمارات قطاع الأعمال العام في إطار سياسة الخصخصة وعدم قيام القطاع الخاص بملاءم الفراغ .

- تزايد معدلات البطالة الحقيقية التي يفرضها البنك الدولي بـ ١٧.٥ ٪ وتوقع استمرار ارتفاعها نتيجة عدم كفاية معدلات الاستثمار، هذا بخلاف استمرار المعدلات المرتفعة للبطالة الفعلية.

- انخفاض مستوى الانتاجية ، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق الدولية، وتناقص مطرد في ارقام الصادرات على مدى السنوات الثلاث الأخيرة

- انخفاض نسبة القيمة المضافة المحققة من الصناعة نتيجة للاعتماد على التكنولوجيا المستوردة وضالة الإنفاق على بحوث التطوير . وكذا نتيجة لتأخر حالة الصناعات المغذية . وضعف الصلات المباشرة بالأسواق الدولية مما يجعل أطرافاً خارجية تستفيد بالقيمة المضافة.



المصدر : **الإحصاء العام**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ من شهر ١٩٩٥

ويزيد من جسامته هذه التحديات ، الأخطار القائمة في غضون سنوات محدودة نتيجة اتفاقيات اللغات وتحريم التجارة العالمية التي تهدد صناعتنا واقتصادنا مالم نسارع برفع الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للإنتاج المصري ، حيث ستتعاظم المنافسة أمام صادراتنا في الأسواق الخارجية بعد إلغاء القيود أمام دول يطمح إنتاجها عن الإنتاج المصري جودة وسعرا ، كما ستكون سوقنا مفتوحة لمنتجات أجنبية أجود وأرخص لاستطيع مصانعنا منافستها ، مما قد يؤدي بها إلى التوقف ، بل إننا سنضطر لمواجهة هذا الوضع الأخير خلال السنوات القليلة القادمة قبل انتهاء مهلة السنوات العشر التي حددتها اتفاقية اللغات نتيجة قيام مصر بإزالة القيود على الواردات والتخفيض التدريجي والطردي للرسوم الجمركية.

٣ - انتهى مؤتمر تنمية القطاع الخاص، في أكتوبر ١٩٩٤ إلى التوصية بمجموعة من الإصلاحات التي تستهدف خلق مناخ موات خاصة في مجالات : استقرار السياسات الاقتصادية واستمراريتها ، الانظمة القانونية والإدارية والمضائية ، التمويل والانظمة التمويلية الوسيطة ، الضرائب ، الموارد البشرية ، وتسيي مجموعة عمل الآن إلى إعداد مشروعات القوانين والقرارات اللازمة لتنفيذ تلك التوصيات.

٤ - ويتفكر أنه سوف يتم بالفعل خلق مثل هذا المناخ المصحح ، فإن ذلك لن يكون كافيا وحده أيضا لتمكيننا من الانطلاق وبمعجلة لنمو. إذ أن الأمر يعتمد على مدى قدرة الآليات والأجهزة القائمة على تحقيق ذلك.

٥ - تقتضي التحديات الضخمة التي تواجه مصر في المرحلة الحالية تعاوننا مكثفا ومتطلبا بين الحكومة والقطاع الخاص ، بل والمجتمع المصري كله ، يستهدف التركيز على تحقيق زيادات مؤثرة في معدلات الاستثمار الوطني والأجنبي ، وتشجيع إقامة الصناعات التصديرية ، وبعم الانتاجية ورفع مستوى جودة الإنتاج والخدمات والترويج الفعال لصادرات المصرية في الأسواق الدولية.

٦ - إلا أن التساؤل يظل بعد ذلك : كيف نحقق هذه الأهداف ، كيف نمضي ومن أين ، وماهي الوسائل التي يمكننا اتباعها لتحقيق ذلك ، وهل يمكن لناطر المؤسسة القائمة بأوضاعها الحالية أن تؤدي المهام المطلوبة لمواجهة التحديات وبدء الانطلاق أم أنها تحتاج إلى تعديل ضمن حشدا أفضل لطاقات واستخدامها أمثل للموارد ، والقرارات ، ويجدر بنا في هذا المجال أن نستفيد من التجارب الناجحة للآخرين وأن نتقنوا أو نقتبس منها ما يصلح لظروفنا خاصة أن التطور الذي نعكسه الحقائق المتقدمة يدل على أن الآليات والأجهزة القائمة غير قادرة على تحقيق نتائج.

● فنانيا - الدروس المستفادة من التجارب الناجحة لدول أخرى :

٧ - نعيد تجارب النمو الآسيوية وغيرها من دول الشرق الأقصى بأنها قد استطاعت تحقيق الطفرة الاقتصادية الهائلة التي حدثت في فترة زمنية وجيزة نتيجة مجموعة من العوامل أهمها : اهتمامها بالعنصر البشري وتنمية مهاراته وقدراته (تقوم سنغافورة بتدريب ٤٠٠ ألف مواطن سنويا بما يعادل ربع القوى العاملة وبذلك يعاد تدريب الفرد كل أربع سنوات لرفع مستواه) وكذا قيامها بتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورعايتها عن طريق توفير مراكز التدريب على التكنولوجيا المتقدمة والربط بينها وبين مراكز البحث العلمي ، والسعي المتواصل لرفع مستوى جودة المنتجات والخدمات ، والتركيز على الصناعات القائمة من أجل التصدير ، وفتح الباب على مصراعيه لزيادة الاستثمار سواء من حيث التشريعات أو الإجراءات أو الانظمة المالية والضريبية والمضائية.

٨ - ولم تتعثر دول الشرق الأقصى من تحقيق هذه الإنجازات إلا عن طريق ما انتهت منه من إصلاح مؤسسي وما أقامته من ليات لدعم الانتاجية والجودة وبحوث التطوير من ناحية ولتنمية التجارة والترويج للاستثمار والسياحة من ناحية أخرى ، لقد أنشأت تلك الدول جميعها مؤسسات عالية التنظيم تجميع في مجلس إدارتها كلا من الحكومة والمنظمات التجارية والصناعية وممثلي مجتمع الأعمال ، حيث يشتركون معا في وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات الاقتصادية وخطط العمل في الميدان المذكورة ، في ضوء مايقدمه الجهاز الذي يعمل تحت توجيههم من توصيات ، بالإضافة لقيام هذا الجهاز نفسه بتنفيذ خطط لصادرات والاستثمار والسياحة خارجيا عن طريق المكاتب التجارية والسياحية التي تتبع تلك المؤسسات في الخارج.



المصدر :

١٧ - سنة ١٩٩٥

التاريخ :

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

٩ - وهذه المؤسسات ليست هي بالتعليمات الحكومية أو تعليمات القطاع الخاص وإنما هي أجهزة مستقلة قامت على أساس مساندة من الحكومة ، ومشاركة فعالة من المجتمع ، وفي مقدمته مفكره وعلمائه وشخصياته العامة وبجانب أعماله ، ولقد وفرت الدولة تلك المؤسسات تمويلًا ضخماً ومنظماً يمكنها من الانطلاق بمسؤولياتها ، واستقطاب أفضل الخبرات للعمل بها بمرتبات عالية ويعفون شخصية ، وتمارس هذه الآليات عملها بمهنية واسلوب القطاع الخاص معتمدة بذلك عن أي شبهة للبيروقراطية ، كما أنها تدر إيرادات مقابل الخدمات التي تؤديها تضاف إلى ميزانيتها وتمكنها من توسيع نطاق نشاطها والارتقاء بمستواها.

١٠ - ولقد تمكنت دول الشرق الأقصى بذلك من تحقيق العديد من النتائج الحاسمة فلقد أدى الاشتراك الحقيقي والملمن بين الحكومة ومجتمع الأعمال في رسم وتنفيذ السياسات إلى تحفيز القطاع الخاص على توسيع نطاق استثماراته ، وأدى اشتراك رؤساء الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية في مجلس إدارة المؤسسة الأم إلى القضاء على التناقض الضار القائم بينها. واستمرار كل منها في أداء مهمته الأصلية مع التنسيق الكامل بين أنشطتها وتعاونها مع المنظمة الأم لتحقيق الأهداف دونما أي نزوعية أو تضارب. كما أدى إعفاء الإدارات الحكومية من الوظائف التي لوكلت إلى المؤسسات المستقلة للقائمة على تخفيف الأعباء عن الحكومة وتفرغها لإداء مهامها، واضطلاع كل من الحكومة والمؤسسات بإداء مسؤولياتها بكفاءة أعلى.

١١ - وزعم انتقال عدد من الوظائف من الحكومة إلى الآليات المذكورة ،

فإن الحكومات في تلك الدول تستمر في القيام بدور هام ومؤثر في عملية التنمية من خلال استصدار القوانين والقرارات المختصة بالسياسات الصناعية والتجارية والاقتصادية الأخرى التي توصى بها مجالس إدارة المؤسسات المستقلة ومراجعتها ، وتوفير وتحديد البيئة الأساسية والخدمات التي تزيد من قدرة الصناعة على أن تصبح أكثر منافسة، ومساندة برامج التنمية المتواصلة للابتكارية وتحسين جودة الإنتاج، وتشجيع الابتكار والاختراع وتسهيل نقل التكنولوجيا وبناء تكنولوجيا وطنية متطورة. هذا إلى جانب اضطلاعها في مجال التجارة بالتفاوض مع الحكومات الأجنبية، والسعى لحماية حقوق الدولة وتنفيذ التزاماتها في الاتفاقيات الدولية وتطبيق السياسات التجارية واللوائح الخاصة بترخيص الاستيراد والتصدير وشهادات المنشأ وتعميم المعلومات ذات الصلة بالتجارة الخارجية على مجتمع الأعمال وتنظيماته وما إلى ذلك.

١٢ - قد يذهب البعض إلى القول بأن النظم التي طبقت في النصور الأسبورية قد لا تناسب مصر لاختلاف ظروفها وأوضاعها إلا أنه يرد على ذلك بأن الكثير من تلك الدول كان يمر بظروف مشابهة لظروف مصر الحالية وأن الأنظمة المطبقة بها وأشكال الآليات التي اعتمدت عليها في المسارعة بعملية التنمية قد اختلفت وفقاً لأوضاع كل بلد واحتياجاته ، ورغم هذه الاختلافات فإن القاسم المشترك الأعظم الذي يجمع بينها جميعاً هو سعيها لتحقيق أهداف مماثلة «صناعات صغيرة - إنتاج من أجل التصدير» ، دعم الإنتاجية والجودة - ترويج علمي منظم للاستثمار والمصنوعات... وكذا وجود نفس مؤسسات تنمية الانتاجية والتجارة في كل بلد رغم اختلاف أشكالها أو تكوينها ، ومن ثم فإن هذه الأطر المؤسسية التي أقيمت نجاحها وساعدت على النمو السريع في جميع هذه الدول، إنما هي تصلح أيضاً لمصر بشرط أن يتم «تصميم» تلك المؤسسات على أساس يراعي اختلاف الأوضاع والاحتياجات المصرية.

١٣ - يزيد من تأكيد حاجة مصر لقائمة البات مماثلة أن إصلاح الجهاز الإداري في مصر قضية ليست يسيرة وسوف يستغرق سنوات طويلة، وللاستعجال التحديت التي تواجه مصر بالانتظار، وإنما لابد من المبادرة بانتهاج أساليب جذرية وفعالة تتمثل في إسناد بعض الوظائف إلى المؤسسات المستقلة المقترحة.

● ثالثاً - الآليات المقترحة القائمة في مصر:

١٤ - بناء على اتفاق بين الحكومة المصرية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP تم طوال عام ١٩٩٤ تنفيذ مشروع لدراسة إقامة البات مماثلة لتلك القائمة بنجاح في دول الشرق الأقصى مع مواضعها لأوضاع مصر واحتياجاتها وقد تم استخدام خبراء من شاركوا في إقامة تلك الآليات في الشرق الأقصى ، حيث قاموا بدراسة القطاعات والأنشطة الاقتصادية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٥

المختلفة ، وفحص كافة الأجهزة والهيئات المصرية الحكومية وغير الحكومية العاملة في ميادين الإنتاجية والجودة والبحث العلمي والتجارة والاستثمار والسياحة ، لتقديم مدى كفاءة أدائها وتصديق موافق القوة والضعف فيها .

١٥ - أسفر المشروع عن إعداد تقرير ضم فيه الخبراء نتائج براسنتهم . وقد أوصى التقرير بضرورة تركيز الجهود على محورين رئيسيين من أجل دعم الإنتاجية على مختلف المستويات :

أ . تنفيذ برامج مساندة من قبل الحكومة للمساعدة على تحقيق قيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي ، وتأكيد التوجه التصديري للاقتصاد المصري وضمان تواصل النمو الاقتصادي .

ب . خلق الأطر المؤسسية القادرة بالفعل على تنفيذ ذلك . ولقد أعرب الخبراء عن اعتقادهم بأن البرامج المقترحة تنفيذها بمساندة الحكومة ينبغي أن تنصب على المجالات التالية :

- تشجيع التصدير بما يتضمنه من انتهاز أنظمة جديدة للانضمام

بالمعايير الدولية

- تنمية الصناعات الصغيرة .

- تنمية الصناعات المتقدمة .

- تدريب وتنمية الموارد البشرية

- استنهاج تكنولوجيا حديثة ملائمة .

- الاهتمام بتصميم المنتجات وبحوث التطوير .

وقد اقترح الخبراء عدداً من الأسرراتيجية القصيرة والمتوسطة المدى الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف .

١٧ - ولنففي هذه البرامج أعرب الخبراء عن إيمانهم بضرورة وجود إطار مؤسسية فعالة وقادرة وجمعت مقترحاتهم ما بين إصلاح وتدعيم بعض الأجهزة القائمة ، وبين خلق الوات ولجهزة جديدة تستوعب مباحث من أصول وموارد بعض المؤسسات القائمة التي راوا ضرورة اندماجها في الجديدة . ولقد تبين للخبراء من فحصهم للأجهزة القائمة أنه يتنفعها صعوبات جسيمة تفوق قدرتها على تنفيذ السياسات المرجوة من بينها :

- نسبة عالية من العمالة الزائدة ، وضيوع البيروقراطية وضعف الصافز والروح المعنوية نتيجة ضالة المرتبات .

- عدم وجود تناسب بين الخبرات المتوافرة وبين احتياجات السوق خاصة بالنسبة للتسويق في الخارج

- قدم المعدات وعدم مساهمتها لتقديم التكنولوجيا ، وضعف الخبرة الفنية بالتالي لدى العاملين

- عدم توافر التمويل الكافي لإداء الأنشطة .

- عدم توافر الخبرة لدى قطاعي الأعمال الخاص والعام في قدرات هذه الأجهزة ، وعزوفهما عن استخدام خدماتهما على أساس تجاري .

١٨ - وفي ظل هذه المعطيات انتهى التقرير إلى ختمية العامة اليتين جديتين مستقلتين على المستوى القومي ، تكونان على غرار الآليات القائمة في الشرق الأقصى ، ولكنهما تختلفان في تكوينهما وإغراضهما بما يلائم الظروف المصرية ويحكم إنشاء هاتين الآليتين المعادير العامة التالية :

أ - أن البرامج والأنشطة التي يقترح اضطلاعها بها مبنية على أساس احتياجات الاقتصاد المصري ، ليس فقط من وجهة نظر واضعي التقرير وإنما في رأي الخبراء المصريين وقيادات القطاعات الاقتصادية ذاتها .

ب - ضرورة الاستفادة من الآليات القائمة ما أمكن . باستثناء تلك التي اثبتت عجزاً كاملاً عن تحقيق الأغراض . وقيام المنظمين الأم الجديتين بتسهيل عمليات التخطيط والتنسيق لاسطة الأجهزة القديمة الصالحة بعد تطويرها وسد النقص ببرامج اضافية مكملة .

ج - استقلال الآليتين الجديتين ومعارضتهما للأنشطة المرسومة خارج إطار الجهاز الحكومي الذي يحتاج إصلاحه إلى وقت طويل ويقاضي العاملين بهما . يعقود شخصية ، مرتبات تفوق مرتبات القطاع الخاص ضماناً لتوظيف أفضل الخبرات وتوفيرا للمحافز .

د - اضطلاع المؤسساتين ببعض المهام التي ينبغي أصلاً أن يقوم بها القطاع الخاص ، وذلك إلى حين توافر القدرة لديه لتوليها .

هـ - تكوين مجالس إدارة المؤسسات على أساس مبدئي تحقيق « الشراكة » الكاملة والحقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص ، ومنح القطاع الخاص دوراً قايدياً في النشاط الاقتصادي .



المصدر :

١٢
١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• اشتراك رؤساء التظيمات الصناعية والتجارية والمهنية القائمة في إدارة المؤسسات بما يلقى «الشركة» اللازمة على المستوى القومي .
ويضمن التزام تلك التظيمات في ادائها لانشطتها بالاستراتيجيات التي يتم الاتفاق عليها على مستوى المنظمة الأم .
• قيام الحكومة بضممان توفير مورد مالي منتظم للكيين الجديدين لتمكينهما من اداء مهامهما . يضاف الى ماتركهما من عائد مقابل الخدمات التي تقدمانها ويمرور الوقت وازدياد قدرتهما على اعادة تلك الخدمات

فانهما تصبحان معتمدين على انفسهما في التمويل .
• اهمية مشاركة الدول والهيئات الدولية المانحة في مرحلة انشاء المؤسسات .

• اهمية الاستعانة بخبرات كنيية لتدريب العناصر المختارة للعمل في الكيئين . وقد اعربت المؤسسات المانطرة في هونغ كونج وسنغافورة عن استعدادها للمعاونة في انشاء الكيئات الجديدة في مصر وتدريب اعضائها .
١٩ . وضمان التنسيق بين الكيئين المقترحين ، اوصى التقرير بانشاء المجلس الاعلى للتنمية الاقتصادية

• يكون برئاسة رئيس الوزراء ، وعضوية اعضاء من مجلسي ادارة المؤسساتين الاخرين العاملين في مجال الانتاجية والجودة وبحوث التطوير ، وفي مجال تنمية التجارة والاستثمار والسياحة .
• يتولى المجلس بالاضافة للتنسيق بين الاستراتيجيات ، وبرامج العمل في الميادين المذكورة توجيه مساعدات التنمية المقعدة من الدول والهيئات الدولية المانحة وفقا لتأويلات التي يتم الاتفاق المشترك عليها مما شابه تلماري مباحث من تجزؤ وتفرار وازنولوجية وتحقيق الاستخدام الامثل للمساعدات .

٢٠ . فيما يلي نبذة موجزة عن الكيئتين المقترحين ، وتكوينهما وانشطتهما :

مجلس الانتاجية والجودة وبحوث التطوير

• يختص بدعم الانتاجية في مختلف الميادين الصناعية والزراعية والخدمية وتحسين جودة الانتاج ونقل التكنولوجيا وتطوير البحث العلمي .
• موجها جهوده الى مستويات ثلاثة :

• مستوى السياسات : عن طريق تقديم التوصيات الى الحكومة بملأ توفير المناخ وتدعيم وخلق الكيئات التي تحتاجها تنمية الانتاجية .

• مستوى الصناعة : عن طريق تصيد المشاكل المعوقة للنمو ، واعداد استراتيجيات لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية .

• مستوى المشروع : عن طريق توفير المساندة الفنية للمشروع وتدريب القوى العاملة فيه من عمال ومديرين .

• ويتكون المجلس من مجلس ادارة يرأسه احد نواب رئيس الوزراء ويشم عددا من الوزراء المعيين ورؤساء المنظمات الصناعية والتجارية وممثلين لقطاعي الاعمال العام والخاص وايمانين الادارة والفوى العاملة والمهنية والحرفية والأكاديميين . ويشمل المجلس ادارات للبحوث . وتخطيط السياسات . ونقل التكنولوجيا . وتقديم الاستشارات . والتدريب . والجودة المتكاملة كما يضم المجلس «مراكز اقليمية للانتاجية» تقوم بتنفيذ الفعلى لبرامج دعم الانتاجية والادارة والجودة . وتقديم الاستشارات والتدريب للمشروعات . ويتولى المجلس ايضا توجيه المراكز والمعاهد والهيئات الاخرى المعنية والتنسيق بينها .

مجلس تنمية التجارة والاستثمار والسياحة

• وهو ذو التوجه الخارجي ويختص باستكشاف الاسواق الدولية للالامة لتصدير المنتجات المصرية واكتشافاتها واجتذاب الاستثمارات الاجنبية وتنشيط السياحة الى مصر والقيام بالادعاية اللازمة لدعم صورة مصر في الخارج وترويج منتجاتها وبرايزها كمرکز ملائم للاستثمار والسياحة . كما يقوم بتنظيم عقد المعارض في الداخل والخارج والاشتراف في المعارض الدولية . ويتولى تنفيذ برامج في الدائل لتعميم المعلومات التجارية والتعريف بالاسواق المستهدفة ومتطلباتها .



المصدر : الأمانة العامة

١٧ شباط ١٩٩٥

التاريخ :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- ويتكون المجلس من مجلس إدارة برئاسة السيد نواب رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء المعنيين ورؤساء المنظمات الصناعية والتجارية وممثلي قطاعات الأعمال العام والخاص وممثلين لقطاعات النقل البحري والجوي والبنوك وسوق المال. وينطوي المجلس على إدارات رئيسية لتخطيط السياسات، وعمليات تنفيذ الأسواق، ولإشراف على المكاتب التجارية والسياحية في الخارج - وإقامة المعارض والمؤتمرات الدولية في الداخل كما يضم أقساما للمعلومات والبحوث والطبوعات والمعارض وغيرها.

٢١ - يستمر البرنامج الاتمالي للامم المتحدة UNDP تقديم ومناقشة التقرير الخاص بهذه الإصلاحات المؤسسية في اجتماع يتم الدعوة لعقدته على مستوى عال في آخر مارس القادم ويشارك فيه رؤساء مجلسي الانتاجية والتجارة في هونغ كونج ، وخبراء من المركز الرئيسي للبرنامج الاتمالي في نيويورك.

الخلاصة

٢٢ - لقد كثر الحديث عن الاهداف وكثر عقد المؤتمرات والندوات التي تشهق يوميا تقريبا باصدار توصيات وتكرار ترديد نفس الاهداف، ولقد أصبحت الاهداف الآن واضحة تماما ، وأن الأوان لترك ان تحقيق الاهداف ان يخاض باستخدام نفس الوسائل والأليات القائمة وأن الأمر يقتضي تغييرا جديرا يتلاءم مع جسامه التحديت التي تواجه الوطن ، واستحدثت آليات قادرة على التصدي لهذه التحديات والتغلب عليها.

٢٣ - لقد طالب السيد رئيس الجمهورية في الاجتماع الذي عقده يوم ١٢ يناير الماضي بتقييم الأداء في مختلف قطاعات الدولة بالاشتراك للمستثمرين في رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية، ولكي يتحقق هذا التعاون ويكون فعالا فإنه ينبغي أن يكون في صورة شراكة مفتحة ومبنية على أساس تنظيم جيد ومؤثر مماثل للتشبيكات الناجحة في الشرق الأقصى والإفريقي ان يكون ذلك في صورة لجنة أو إدارا عليا وإنما يجب أن يساعد ذلك أجهزة تششد أعلى الخبرات وقادرة على أداء المهام بصورة أفضل من الإدارات الحكومية.

٢٤ - كذلك فقد أبرز السيد رئيس الجمهورية ضرورة زيادة الإنتاجية الصناعية والزراعية والتركيز على الصناعات ذات القدرة التصديرية واحداث نهضة استثمارية من خلال تشجيع رأس المال المصري والإجنبي وإزالة كل العقبات امامه. وتمثل الآليات المقترحة في مشروع الأمم المتحدة السبيل العملي والأدوات التي لاغنى عنها لتحقيق هذه الاهداف ملثما تم في دول الشرق الأقصى.

٢٥ - ان قيام مثل هذه الأجهزة المستقلة خارج إطار الجهاز الحكومي ليس بالأمر الجديد في مصر . فالدق تم ذلك في إنشاء بعض المؤسسات مثل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، والصندوق الاجتماعي للتنمية ، والبنك لت منها فعاليتها ويجدر بها أن نفعمة في المرافق الحيوية للاقتصاد المصري التي يتوقف عليها تحقيق الانطلاقة المنشودة.



المصدر : الجمهورية ٧٧

التاريخ : ١٨ / ٢ / ٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



طالب رجال الصناعة والمستثمرون من الحكومة يريد من الدعم والحماية للصناعة الوطنية الوليدة خلال الفترة الانتقالية لتطبيق اتفاقية الجات حتى تتمكن هذه الصناعة من المنافسة في السوق المحلي والخارجي مع المنتجات الأجنبية بعد تحرير التجارة وتطبيق الكامل لاتفاقية الجات .

وطالبوا بانضباط الجهاز الحكومي

رجال الصناعة بعد اتفاقية الجات

فترة انتقالية لتطبيق الاتفاقية حتى يمكن الصناعة المحلية من المنافسة

انضباط الجهاز الحكومي وتخفيف الأعباء الضريبية والقضائية والادارية

وخفف تكلفة الاتفاق به وتخفيف الإعباء الضريبية وإلغاء الخسرات الأدارية غير المطلوبة والأمراع في إصدار القوانين والقرارات الوزارية التي تعارب الدعم والإغراق الوليد من الخارج .

كان مجلس الوزراء قد وافق على اتفاقية الجات وأحالها للرئيس مبارك لإصدار قرار جمهوري بها وأحالتها إلى مجلس الشعب .



الأمر بإصدار القوانين والقرارات التي تكسب الدعم والأعراق

محقق :

**جلال راشد
مدير أبو العلا
محمد العزاوي**

وأضاف أنه في المرحلة الأولى من تطبيق الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي يجب أن يغطي طينا أن هناك ترتيبات اقتصادية فترة انتقالية للدول النامية ومنها مصر لعمل الدعم المتبادل للتصاريح وتجهيز بعض الواردات على أسلوب ..

وقال ألا أن هناك ترتيبات خاصة للاتفاقية المنشورة والمكمل زراعية ويجب الاستفادة منها بالكامل بالبحث والتميز في داخل الاتفاقية ..

وقال يجب الأمر في إصدار القوانين والقرارات التي تفتح اتصال لجان محاربة الدعم والأعراق مع تحديد أسعار حكومية للواردات مع عدم المبالاة في الإجراءات الأخرى حتى لا تكون عائقا في الصناعة وبالتحديد الرقابة النوعية على جالحت ومستزمات إنتاج المصانع .. وفي ظل الحرية الاقتصادية يجب أن يلقى دور جمعيات حماية المستهلك لتفرد القوانين بين أساليب الصلة بين المصنع التي يطلب بها المصانع وصالح المستهلك المصري المصنوع ..

قال عادل الخريسي رئيس شركة السويس للوقاية البلاستيك .. إن الجهات وضع كل منتج أما مستواه في المرفوض يفرها من البداية ولكن لقرار اتفاقية جيات ووصولنا في مجال المنافسة العالمية بكل متطلباته شراوة وخسارة بلوك ضرورة تصك

ميكون أكثر فلامجال للتراجع الآن لو تعدد مضار هذا الاتفاق لانا أصبحنا جزءا من هذه الاتفاقية ويجب أن نمره الصلنا على التعامل معها ونطمين ظروفنا للاستفادة منها ..

حرية أكثر للتجارة
وقال أنه لا شك أن اتفاقية الجات تغطي حرية أكثر للتجارة بين الدول وتتكون الاستفادة منها حسب كفاءة الدول في تأدية خدماتها وتقلتها .. وأوضح أنه من المعروف أنه في ظل الاتفاقية الحديثة ويندرجا بأن صادرات والتاج ليدولة لم يعد أساسه الميزة للتنمية فقط ولكن أصبح الميزة التنافسية بالدرجة الأولى ثم الميزة التنسية بعد ذلك ..

كما سيتم في ظل الاتفاقية الجيات تفيض الرسوم الجمركية على معظم الواردات وتوسع أي عوائق عن الواردات بخلاف التعريفات الجمركية ومعاملة الواردات نفس معاملة الإنتاج المصنوع ..

وبذلك سوف تشهد المنافسة وسهولت الاعضاء على خفض التكلفة وكفر الامكان بتطبيقات العوازل والاعتماد بالعودة وزيادة الانتاجية .. تستمر مصر بأن الصلة لديها مازالت أقل تكلفة من الصلة في معظم الدول بخلاف دول بسيطة مثل بنجاليش والهند واندونيسيا وسريلانكا وبعض دول أمريكا الجنوبية والهندوس الكندي ..

وقال أنه من وجهة النظر للمصنع المصري والمصدر كذلك فإن الميزة التنافسية لتطبيقات وتصنيط وجودة وخفض تكلفة الإنتاج في الوحدة الانتاجية فقط 11 ولكنها يجب أن تمتد إلى جميع مرافق الدولة والجهات الحكومية لتتأخر الانتاجية والصادرات نجاح دولة وليس نجاح مصنع فوجب أن يرشد الاتفاق الحكومي ويكفي الابتكارات في الخدمات وغيرها وتكسب الاعضاء الضريبة وتكسب الخطوات الإدارية غير المطلوبة ..

وقول ممنوع ثابت مكس .. وكيل اتحاد الصناعات أن الاتفاقية عند تطبيقها في مصر .. لا شك أنها ستعرض لبعض الآثار السلبية للتجارة عن منافسة دول قوية للتنسيات المصرية في السوق المحلي مما يؤثر على الإنتاج والصناعة المحلية ..

وقال أن اتفاقية الجيات أصبحت واقفا .. ولذلك يجب على الحكومة أن تحاول تجنب أي سلبيات مستترتب عليها وأهمها :

١- زيادة كافة العوائق والإعفاء التي تلح على المنتج المحلي وإن يكون المنتج الذي يعمل فيه هو نفس المنتج الذي يعمل فيه المنتج في الدول المنافسة .. من حيث خفض تكلفة الإنتاج لاسم الأثراني .. الضرب .. إعفاءات التصدير من جانب آخر يجب

على المنتج أن يسعى لتطوير الإنتاج والأدنى بالأساليب التكنولوجية .. والاتزام بالمواصفات العالمية حتى لا يتسبب مواجهة المنافسة العالمية .. وقال أن مصر فعلا .. التفت في خطوات الإصلاح الاقتصادي مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تغطيها تتجاوز ما هو مطلوب منها لاتفاقية الجيات .. لقد خلقت نجما في المجال المالي التقني .. خاصة في مجال للسياسات الخارجية ..

وكذا أن المنتج المصري يجب أن يطور نفسه عن طريق رفع جودة منتجاته .. مع خفض التكلفة .. وتقديم منتج جيد ينافس المنتجات الخارجية ..

وبالنسبة للمنتج العالمي والاتحادية .. يجب أن تقوم مصر بتطوير التركيب المصنوعي بحيث تخصص في السلع التي لا تتعرض للمنافسة الشديدة المتوقعة حدوثها من السلع الزراعية المسفورة من الدول المنافسة ..

وقال ليلب المصري عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات التسيوية بتاح الصناعات أنه لا شك أن تضام مصر إلى منظمة التجارة الدولية (الجيات) منذ فترة طويلة مكسب لمصر لأنه كلما تأخرت دولة في التحول فإن التنازلات التي يطلب منها تقدمها لتقول عضويتها في اتفاقية الجيات



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٨ جزء ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المنتج المصري .. العميل المصري ..

العميل المصري .. العميل المصري ..

بكاليف فراع وإصول الجودة .

نحن وإلى مجال تصدير الملابس

الجاهزة من المؤلف في نفس الوقت

إن أكثر من 270 من المنتج المصري

خاصة للتسويق الأمريكية وتصعد

الخدمات وخاصة الألبسة المستوردة

من الخارج بنظام السماح للمؤقت

سواء من باكستان أو الهند أو الصين

لأننا نعتقد أن أغلب هذه الصادرات

تصنع من الألبسة القطنية لابد أن

يعتبرنا الألم والحزن الشديد لأننا قد

أصبحنا منذ الصغر على أننا بلد زراعي

وأنا لسنا القطن في العالم ولكن بكل

الألم لم نستطع كمنصبي ملابس

جاهزة للحصول على الألبسة

المناسبة كطلب المستوردين بالجودة

والسرعة التي نحصل عليها من تلك

الدول التي نستورد منها بنظام السماح

المؤقت .. ولعل وصولنا في فترة

التأجيل الجسات يرتفع بمستوى

المساواة الانتاجية في المستوى

الصالح لآليات المقررات المصرية أمام

الهجمة العالمية الشرسة .

ولل قتي لتشد وزارة الصناعة

وتحساد الصناعات والمهنسات

والجمعيات المهمة بالانتاج بالانفاق

جموعاً فيما بينها على برامج تدريبه

حقائق دلائل مواقع الانتاج لهدف واحد

وهو الوصول إلى الجودة العالمية

والتي تتطلب لسواك التصدير والنقل

لتأجيل تخفيف الاعباء على المنتجين

بأحد التصدير وجميعها بكل يتنوع

الاعباء المالية غير المنطقية على

حلفات الانتاج المختلفة ولطف الفكر هنا

موضوع الدفعة النسبية المقروضة

على رأس المال للشركات المساهمة

ونشر مايليد اتخاذ قرار بتحويل هذا

الشيء في القاتون ثم لم نسمع شيئاً بعد

ذلك لم تر خطوات تأجيلية في هذا

السبيل .. أيضاً العالم كله يصل بنظام

يسمى (التماس ريبوت) وهو النظام

الذي يكفل رد انواع معينة من الضريبة

عند التصدير



ماذا بعد « الجات » ؟

بقلم : جلال دويدار

الجات ليس « بمعما » أو خطرا يهدد بعض الدول دون ضابط أو رابط ولكنه مثل أي عمل جماعي له سلبياته وإيجابياته والشيطان هو الذي يمكنه أن يزيد من مقبسه على حساب خسائره .
والقد أصبحت مصر بعد موافقة مجلس الوزراء في دائرة « الجات » تلك الآلية المعقدة التي سيتم من خلالها تنظيم حركة التجارة العالمية .
هذه الموافقة لن تصبح نهائية إلا بعد إقرار مجلس الشعب للاتفاقية . وبعضى طلب الموافقة وفقا لنص الاتفاقية بأنه ليس من حق النواب مناقشة بنود الاتفاق للاعتراض على بعض بنودها أو اقتراح تعديل بعضها وإنما المطلوب منهم الموافقة أو الرفض لها كما هي بكل بنودها .
وعلى كل فإنه ليس أمامنا سوى الموافقة وإلا كان علينا أن نستعد لمواجهة العزلة التجارية والحرمان من حق التجارة الحرة التي تفتح الأسواق لعملها وتصديرها واستيرادها .

ومن أجل أن نتصنّع من مواجهة ما سوف تفرضه علينا اتفاقية الجات فإنه لابد من فتح باب المناقشة على كل المستويات لاقتراح الإجراءات الواجبة لمرحلة التطبيق بما يحقق زيادة الفائدة التي تعود على الاقتصاد الوطني وعلى أفراد الشعب مع تقليل أخطار أي اثر جانبي .

يقول الخبراء أنه سوف يكون على مصر في ظل « الجات » العمل على مواجهة ثلاث قضايا رئيسية هي :
● الاستعداد لزيادة الدعم الداخل لقطاع استيراد المواد الزراعية والغذائية لتمويل الزيادة في أسعارها نتيجة رفع الدول للدعم الذي كانت تقدمه لمنتجاتها .. يدخل في ذلك القمح والذرة والكمثرى وبكل منتجاتها . يتطلب ذلك دراسة الأعباء التي سوف تترتب على هذه الخطوة عند تطبيق « الجات » .

وحتى لا تصبح الزيادة في اعتمادات الدعم للمواد الزراعية الغذائية عبئا ثقيلا وسلبيا على الموازنة العامة للصحة للمولة وعلى مشروعات التنمية فإنه من الواجب إيجاد بدائل غذائية ووسائل ترشيد الاستهلاك وزيادة الإنتاج الغذائي لتحقيق الاكتفاء الذاتي على قدر الامكان .

● وللتجاذب فيما تقضي به الاتفاقية بالنسبة لفتح الاستيراد ورفع القيود على التجارة مع العالم الخارجي فإنه من الضروري الارتفاع بمستوى الإنتاج وجوئده وخفض التكلفة . إن هذه العوامل من أهم الوسائل للوقوف أمام المنافسة العالمية ، إلى جانب أهمية الخصم والقوة في مواجهة سياسة الإغراق السلمي التي تقوم بها بعض الدول .

● القضية الثالثة تتعلق بأهمية زيادة صادرات المنتجات الجيدة الصنع باعتبارها خطوة أساسية لضمان التوسع في إقامة المشروعات لزيادة فرص العمل وتحقيق فائض من العملات الحرة - علن من التصدير - لتمويل احتياجاتنا من المنتجات الأجنبية .



المصدر : الاتحاد

التاريخ : ١٩ خريف ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إن مرحلة ما بعد « الجات » تعني أنه لا مكان للكسالى وأصحاب
الشعارات وإن البقاء على الساحة للأصالح من المنتجين العراقيين
الذين يحرصون على القضاء كل امكانيات الإنتاج المقدم .
إن تحقيق النصر في معركة « الجات » خلال السنوات القادمة
واحتواء أخطارها لصالح الاقتصاد الوطني .. يتطلب توافر الحوافز
التي تشجع الاجادة والابتكار حتى يكون للإنتاج المصري شخصيته
المميزة والقدرة على المنافسة العالمية جودة وسعرا .



مصادا التمسح بالتدين في تنويه أعمال إسمان ؟

احسان عبد القدوس

جاءنا من الزميل محمد عبد القدوس تعليقاً على ما نشرته لخبير الأدب الأسبوع الماضي وما نشرته للوفاء على لسان الناشر صلاح السحار يوم الثلاثاء الماضي ما يلي :

١ - إن لسرة الكتب الراحل والمفت على إعدام التمسح المعرفة من قصة - أنا حرة - وطبع أخرى بديلة - لكن اصحاب مكتبة مصر اخلاوا بوعودهم وفوجئت الأسرة بنسخ مزورة موجودة في معرض الكتاب الآخر مما دفعنا إلى اللجوء إلى القضاء .

٢ - زعم الناشر أنه قد أحد موافقتي ضمنيًا على إجراء تمهيلات في قصة - أنا حرة - وهذا غير صحيح أبداً وهو يعلم قبل غيره أن هذا الأمر الخطير يحتاج إلى موافقة صريحة ومكتوبة .

٣ - إن حشر الدين - و تشويه قصص والذي دفاع خلف لتبوير الجريمة وهو عذر الفصح من الذنب ذاته - من المؤكد أن الإسلام يرفض التزوير وتشويه كتب الأجداد والمفكرين والمثابرين طريق واحد فقط هو الاقتناع عن طبع ما يهجه من كتب والذي - لما تشويهها قاراء مع غيري عملاً غير أخلاقي

٤ - إن حقوق الأسرة المالية المستحقة كان بعضها متأخرًا وقد دفعها الناشر في محاولة لترضيتنا - فهو لم يمتن علينا بشيء - لكن تبقى قصة - أنا حرة - التي قام بتشويهها وغيرها من قصص والذي فحن مصممون على وضع حد لهذا العبث الذي لم يسبق له مثيل من قبل - ولعلنا في لخبير الأدب - وكل الفلام الشرفاء في مساعدتنا على ألا يندى لهذه العملية الخطيرة

محمد عبد القدوس



المصدر :

التاريخ : ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ - ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لأعودة .. للإنفلاق ! الحات .. انتفاع على العالم ولأنه انتاجا الوطني

● ما كتلت الحكومة ضمان موالفتها على انضمام مصر الى اتفاقية التجارة الدولية المعروفة باسم « الحات » حتى خرج دعاة الانفلاق والعزلة بصيالحهم المحتك .. يقولون ان هذه الاتفاقية ستدمر انتاجنا الوطني لأن المستورد سيقفز اسواقنا المحلية بجودة عالية وسعر ارضى .. ولأن هذه الحالة ستتوقف المصانع عن العمل ويشرد العاملون .

● ويطلب دعاة الانفلاق والعزلة بضرورة اتخاذ التدابير الكافية لحماية الانتاج المحلي الذي أصبح مهدداً وبلا مستقبل في ظل تطبيق اتفاقية « الحات » .

التمنيح

● بكل تأكيد .. هؤلاء القوم لا يعيشون زماننا ولا يفهمون طبيعة التغيرات السريعة التي شهدها العالم والتغيرات الأخرى التي يشهدها الآن في انطلاقة السريعة الى القرن الحادي والعشرين .. فالحكم أصبح ككرة صغيرة ، والتطورات التكنولوجية للانفلاق في علم الاتصالات والمواصلات أزالت الحدود الفاصلة بين الدول والمجتمعات وعصر من الاستحسان ان يعود أى مجتمع للانفلاق مرة أخرى .
● واتفاقية « الحات » والتجارة الحرة بين الدول أحد نماذج التغيرات المذهلة التي شهدها وشهدها العالم حالياً لا انها تمنى حرية انتقال السلع والبضائع والخدمات والتكنولوجيا بين الدول دون أى عوائق .. وهذا من المفهوم إذا ما نجح تطبيقها ان يصبح العالم منطقة تجارية واحدة حرة لا مكان فيها للمعزول ولا لوسائل الحماية التقليدية

● ولحسن الحظ بعنسية لنا ان جاءت اتفاقية « الحات » بعد سنوات ثمة من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي .. بما يتيح لمؤسساتنا الاقتصادية ان تدخل الى مجال المنافسة وهي واقفة في قرارتها الانتاجية بعد ان أعيد صياغة مستوى الأداء في هذه المؤسسات ليعلن من قيمة الانتاج والجودة .. بعيداً عن « الدعم » الحكومي وإجراءات الحماية التقليدية .. وبفضل فإن الإصلاح الاقتصادي قد رفع السلع المصرية الى مستوى المنافسة العالمية .
● وإذا كان من مخاطر « الحات » الحقيقية فتح أسواقنا أمام المنافسة الحرة لسلع والبضائع المستوردة فإن من إيجابياتها الكبرى فتح الأسواق العالمية أمام المنتج المصري الجيد والمميز .

● على الجانب الآخر فإن « الحات » ستؤدي الى وفرة كبيرة من السلع العالمية الرخيصة في السوق المصرية وبكذلك تساهم في خفض الأسعار طبعاً نظرية العرض والطلب . ولأن مقابل ذلك سيصبح كل مؤسساتنا الانتاجية العمل يال طفلها لانتاج سلع بسعر منخفض وجودة عالية حتى تستطيع ان تواجه السلع المستوردة .. وسنكون المنافسة في هذا المجال لصالح المستهلك ولا ولغيره .

● واستعداداً لتطبيق « الحات » أعلنت الحكومة رفع الحظر عن الاستيراد .. فيما هذا ثلاث سلع سوف يتم رفع الحظر عنها تدريجياً .. كما ان التعريفات الجمركية ستكون في اتجاهها للتخفيض على السلع المستوردة حتى لا تكون التعريفات الجمركية بعيداً عن الحظر المطبق . كما استحدثت الحكومة لتطبيق « الحات » بالأسلحة التشريعية اللازمة مثل قانون الجش التجاري وقانون منع الاحتكار والقانون لمواجهة الغشاق وذلك حتى تتواءم بالفعل الحرة الاقتصادية التي هي الغرض من القانون لرقابية الاستثمار المصري .

ولكن .. بالطبع - هذا شيء .. وانتقل المنتج المصري لمصلحة الدولة الى الأبد كما يريد دعاة الانفلاق والعزلة شيء لنشر .



المصدر : الأهرام الأسبوعي

٢٥ ذو الحجة ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ في ظل اتفاقية الجات :

مطلوب إنشاء مكتب عربي لبراءات الاختراع

في الاجتماع الفني لمكاتب براءات الاختراع بمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد صباح اليوم برئاسة الدكتور على حبيش رئيس أكاديمية البحث العلمي، دارت المناقشات حول دور هذه المكاتب في ظل اتفاقيات الجات التي سيؤدي تطبيقها إلى ظهور تلميذات حقيقية للاقتصاديات الدول للتنمية .. وتلك براءات الاختراع لتسد ثغرة في المعاملات الضخمة الفاصلة بين الدول للتنمية والتنمية.

أعلن الدكتور على حبيش أن مكاتب براءات الاختراع بالدول العربية سوف يقع على عاتقها خلال المرحلة القادمة خاصة بعد تنفيذ اتفاقية الجات دور هام وجوهري في دعم الاقتصاد والتنمية السياسية، لذا يجب على جميع الدول العربية الاعتماد لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة من خلال تطوير مكاتب براءات الاختراع وتزويدها بأحدث الأجهزة العلمية المتطورة.

دول العالم العربي حتى نستطيع إيجاد مكان للمنتج العربي وسط للمركبة التنافسية الدولية للقطعة بعد اتفاقية الجات.

ولكي يتم تحقيق ذلك لابد أن يصاحب إنشاء المكتب العربي لبراءات الاختراع اهتمام كبير بالتقنيات الرئيسية ذات الأهمية المشتركة بين مجموعة الدول العربية وفي مقدمتها مشاكل تربية الحياة ونظم توفير استهلاكها وتقنيات الاستغلال الأمثل للموارد والثروات الطبيعية في المناطق الصحراوية وتقنيات الجوانب البيئية في مختلف المجالات والاستخدام الأمثل للطاقة الطبيعية من الشمس وحرارة الرياح.

إن معالجة هذه المسائل - كما يقول رئيس أكاديمية البحث العلمي ليد وأن يتم في نطاق المنظمة الدولية للتحالف عليها بما لا يتعارض مع أعرافنا الدينية والاجتماعية بحيث يتم عمل تقييم موسوعي لقوانين براءات الاختراع المعمول بها حاليا والعمل على التنسيق بينها للوصول إلى قانون براءات اختراع عربي موحد يتناسب مع الظروف الاقتصادية بالمنطقة العربية.

سلامة حربي

وأضاف رئيس أكاديمية البحث العلمي قائلا: إن سمة العصر الذي نعيش فيه هي التكتلات الدولية حيث تنتشر مكاتب براءات الاختراع الإقليمية في مجال الملكية الفكرية، ومن بين هذه التكتلات المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع ومكتب الملكية الصناعية في أمريكا، وأن مواجهة هذه التكتلات تفرض علينا التنسيق والتعاون والعمل بأسرع ما يمكن لإنشاء مكتب عربي إقليمي لبراءات الاختراع على غرار المكتب الأوروبي يكون هدفه التنسيق بين مكاتب براءات الاختراع بالدول العربية وتقديم الخدمات بها وتبادل الوثائق والمعلومات.

وأكد الدكتور على حبيش أن إنشاء مكتب عربي لبراءات الاختراع يحتوي على مركز توثيق نموذجي وقاعدة بيانات عربية تحتوي على جميع وثائق براءات الاختراع المصدرة في العالم وفي الدول العربية وسوف يحسن الحقوق للملكية والادوية للمبتكرين العرب من السرقة والسطو كما يحدث الآن.. وأضاف الدكتور على حبيش أنه يجب على جميع الدول العربية العمل ويشكل مبرر على إنشاء مصدر موحد للمعلومات المتعلقة ببراءات الاختراع لتسهيل البعثات والوثائق الخاصة بالاختراعات والإعلان عنها واتاحتها للمستثمرين على مستوى



تتبع من مستشار باسك الدوي

كمقدمة لتحويلها طبقاً لخطة علمية ينفذ عليها .
٤ - دراسة خبرات وتجارب أجنبية في مجالات مماثلة (في حالة الاختلاف) وسبقاً إلى دائرة

آليات اجتماعية ليست آلية واحدة

الاستمرارية للناس . نشرت صفحة موارد وتنمية رؤية مفاهيم جديدة استخدامات آلية اجتماعية جديدة وموسعة لمراجعة التجارب الاجتماعية الخاصة تلك

التي تم خصصاً في آسيا .
٥ - تتلخص في عملية الإقتراب من القطاع العالي الجديد وعمليات ونتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل في دمج الوقت على دراسة أبعاد هذا القطاع وآلياته .
٦ - يتحدد الهدف النهائي للإصلاح في الإجماع على الدافع .

ومن ناحية أخرى، فإن الأمر - كما نرى - لا يحتمل الانتظار حتى تتجسد أمانات الدراسات والبحوث والبيانات والإحصاءات الضرورية والمفصلة لوضع خطط متوسطة وطويلة الأجل لتحقيق هدفنا في الإجماع على الدوافع ولذلك نقتصر على عدد من الإجراءات كجدلية للإصلاح الاجتماعي المنشود

١ - التركيز إعلامياً وتشجيعاً على تكثيف الجهود الاجتماعية لاستخدامات راسخات في المصروفات الاجتماعية الخاصة، أو ما يعرف بالبعد الاجتماعي لرأس المال. لقد أصبحت خطة مؤكدة أن العامل النظم والمزيج جيداً والذي يلائم على حاضره ويستقبله صلياً وصحياً وأسراً... يعطي إسهاماً أفضل من غيره، الأمر الذي ينعكس على القيمة المضافة الكلية اجتماعياً واقتصادياً .

٢ - البدء في إدخال الشباب في دائرة القوى السياسية، إن هذه عملية أساسية لترجمة طموحات الشباب ترجمة عملية، كما أنها تعد مقدمة ضرورية لانتقال السلطة بين الأجيال .

٣ - عدم الخلط أو الخلط من دور الدولة كمؤسسة فاعلة في عمليات تنظيم وتنمية وتحديد أهدافها ومعاييرها لتنفيذ وتحسين الأداء، وعلى ذلك بناء جسد قوي بين أجهزة الدولة من جهة والمستثمرين من جهة أخرى بهدف مدد هو تلبية مصالح السياسية المعنى من تلك تدعيماً لاستقرار الاجتماعي .

٤ - تنظيم الإدارات الاجتماعية لخدمات المجتمع المدني من خلال الاستثمار الإيجابي (الحوافز) .

٥ - اكتشاف القدرات والمخزون للقطاع في القوى من أفراد المجتمع خصوصاً في مجالات الإبداعية والعلمية والتجريبية .
٦ - أن نؤمن بتدعيم هياكلنا القومية على كل أبعادها الاجتماعية، ولكنها مجرد معالمة على الطريق نحو تنمية اجتماعية اقتصادية متوازنة .

٧ - عدم تجاهل البرامح استناداً على الإجماع ومستشار الديك الذي والى

التي من اتفاقية - لا زمنية - في إطار إغاثية للمات والتي من شأنها رفع الدعم عن السلع الزراعية عالمياً وبالتالي ارتفاع أسعار الغذاء في مصر بالنظر لكونها بلاداً مستوردة صافية للغذاء، ومن ثم فإن تلك العقبات توجب توسيع إطار السياسات الاجتماعية العالية والتي تقتصر فقط على مراجعة سبل سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي. وفي هذا الإطار فقد تلتقيت تدليلاً من أحد الأساتذة للتخصص، وهو حصل كاستشار بالبنك الدولي يؤكد فيه على ضرورة وضع برنامج للإصلاح الاجتماعي يشارك مع برنامج الإصلاح الاقتصادي القائم السيد .. للشرق على صفحة موارد وتنمية وتناسية ما نشر في صفحاتكم بتاريخ ١٤/٢/٩٥ تحت عنوان: للقرار

آلية اجتماعية لمواجهة التحديات التجارية المالية، أوجه التدخل بشؤون وقضايا مساهمة مني في هذا القرار. إذا وابتدأ مساهمتها للشرق ترتبط للتحديات الاجتماعية في نشأتها وتطورها وحتى استقرارها

لتصحيح جزاً من التفسير الاجتماعي، وبراهن متعددة ومعقدة، كما نستطيع وقتاً طويلاً، وتجاهلات للتحديات وظل الوقت المستغرق في مجتمعي إلى آخر (حسب درجة التعقيد الاجتماعي، وحسب جدوى السياسات الخاطئة والنظرة ومدى ارتباطها المجتمعي) من هنا كانت دعوتنا - ولا زالت - لوضع برنامج للإصلاح الاجتماعي يتواءم مع برنامج الإصلاح الاقتصادي القائم وترتكز أسس برنامج الإصلاح الاجتماعي على عدة مبادئ أهمها في اعتقادنا:

١ - الكشف عن الملامح والسمات الاجتماعية والسلوكية في شخصية الإنسان المصري، وهذا الكشف ليس جديداً حيث توجد لدينا في الأنحاء المتخصصة بحاجاتنا ومركز بحثنا عشرات البحوث والدراسات الجادة حول هذه المسألة .

٢ - التعرف التفصيلي (والنوعي) على مشروعات وبرامج التنمية في مصر الحديثة (مشروع محمد علي، مشروع جمال عبد الناصر، المشروع للناصر) وراثتها، وإجراء الدراسات بينها، واستخلاص الدروس المستفادة من كل منها، وهذا أيضاً ليس جديداً حيث نمتلك مكتباتنا ودروسنا الشرائع ومعلومات جادة حول هذه

٣ - الإجماع القاطن (والنوعي) (أيما) لمرادنا الاقتصادية والبشرية للمساهمة



عادل حمودة

ختان نجيب محفوظ وإحسان عبد القدوس ويوسف إدريس في الفجالة !

باختصار يحتل هذا الزائر
الغموض حياة المبدع حتى
يصبح هو صاحب هذه
الحياة .

والإبداع تنبع عن الموهبة . والموهبة
ليست ورقة يتصعب .. وليست قيمة حاوي
تخرج منها الخليل اللونة . وليست سلطة
كاملة المسم يحصل عليها من الغرب . سوبر
مركت .. إنها حتى مختصر على سطح من
الكبريت المشتعل .. رغم نشاط المصير
والمخافة واللام .. ومن هذا الرلام يسرع
الشعر . والفيلم . والذئب . والسنوت
الموسيقية . كل حرف مكتوب يعلق
بغوتور .. كل عمل ينتهي . بشيطة . جزء من
الاعصاب . فلا ولادة بلا اشتغال .. او
احترق

الإبداع مثل الحب .
زائر غامض يدق الباب
دون استئذان .. يأتي
هجة .. لا يفدوك
تليفونيا .. لا يرسل إشارة
يرق قبل أن ينفجر
راعدا .. او ينهمر مطرا ..
تجده جالسا على رصيف
القلب .. ثم قبل أن
تسأله : من أنت .. او
تتعرف على ملامحه ،
يتركك ويغفر سابعها في
الدم . ويحتل الأطراف .
ويسيطر على العقل ..
ثم .. يضع ساقا فوق ساق
ويدخن سيجارة وزام
سيجارة . وينفلت الدخان
في وجهك وهو يعطي
لنفسه الحق في أن يعيث
بكل ما يخص المبدع ..
أقلامه .. أوراقه ..
فراشه .. أحلامه ..
أحزانه .. شغبه .. فرشة
استنائه .. وأدوات
الحلاقة .. ثم ينجز أكثر
ويتدخل في حياة المبدع
الخاصة وشؤونه
العامة .. فهو الذي يختار
المرأة التي يحبها
المبدع والحزب
السياسي الذي ينتمي
إليه والمذهب الفني
الذي يتحسس له ..



التاريخ : ٢٢ شهر ١٣٩٥

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

لذلك ذهبتني وذهبتني جرة من رويات نجيب محفوظ وإحسان عبد القدوس ويوسف إدريس في البيت يروايتهم والإعتماد عليها وإسفل تغييرات مختلف وبالإضافة على أصولها .. إن هذه التعميمات كما يقول حلمي النمنم في مجلة الهلال - عدد فبراير ١٩٩٥ - شملت : حذف بعض الجمل أو العبارات وإجزاء من الحوارات ، كما تم استبدال بعض الكلمات بمرادفات لغوية أخرى .

وقد وقع أكثر من ١١٩ تغييرا في رواية « السمان والخريف » ، و٨٨ تغييرا في رواية « بداية ونهاية » ، وهما لنجيب محفوظ .. وهذا الخلل يشيع إلى حجم الجريمة أو الفضيحة أو الحسية التي امتدت لتشمل رموز الإبداع الأدبي في مصر وأولهم حاصل على جائزة نوبل .

إنها عملية « خسان » جرت في من القبطوخة لنجيب محفوظ ، ولجملتي إحسان عبد القدوس ويوسف إدريس ، بعد أن رحل إلى العالم الآخر ، وأصبح لا حول لهما ولا قوة .

كيف تجرا النشر واسمك مشروط وراج يعلج ما يراه زائداً ، ومطرا للأصعب ؟ كيف وأنته انتجاعة - وهو عريق في النشر ويعرف قيمة الكلمة - ليفعل ذلك دون أن تهتز يده أو يخطرب ضميره ؟

لقد سأل الدم ليلوث لجسد ولثياب هؤلاء الكتّاب .. وسمعتنا الحضارية أيضا .. كيف تدعو الناس من شتى بقاع الأرض ليتزودوا وهنا يترق لحد الكتّاب ، ويعتبر ما يكتبونه زوائد دوية ؟ كيف تدعو رؤوس الأموال

للاستثمار في وش لا يعرف الفرق بين نجيب محفوظ ومكندونشند .. بين إحسان عبد القدوس وبينزا هت .. بين يوسف إدريس وكياش الشيبسي ؟

لا أحد يبرر بدأ مطحن الأدباء بالمطواة ويضلل الميران في مؤلفاتهم ، لا أحد يلقى إمواله في باد يظفء الأناوار ، ويستعد للعودة إلى الكهف ، لذلك فالجريمة التي وقعت ليست فقط جريمة حضارية وإدما هي

جريمة اقتصادية أيضا .

وقد دافع الناشر (وهو في الحقيقة الدمد إحياء النشر في القاهرة) عن نفسه قائلا : « إن الحقبة لا تخرج عن كونها وإزعا دينيا من قبل طبقي الأكبر سميد المحمر ، لكنه طيق خطأ ، ولم تكن تقتضي أن تصل الأمور إلى هذا الحد » - جريدة الوفد ١٤ فبراير ١٩٩٥ - والمتمر اسوا من الذنب .. فللأنازع الديني لا يعطيه الحق في أن يفتقر نضيا -اسرا- ويون استنذان اصحاب الشان - لهذا اعتداء على الحقوق لا يقره الأنازع الديني .. وكان الأجر به - مدام النشر يشمره بغضينة - ألا يعيد الطبع اصلا .. ولي يفتقر عن أربطه لنشر آخر ، لا يرى في هذه الروايات جريمة تستحق إقالة الحد !

لكن الناشر أراد أن يحتفظ على أربطه ، ويرضى في الوقت نفسه ما يسميه بالقنازع الديني ، وربما كانت عمليات « الختان » التي جرت تزيد من عدد القراء فيكسب الناشر بذلك الدنيا والآخرة !

لايهم أن الإعتماد كان ضد روايات نجيب محفوظ الذي كان أن يدفع حياته ثمنا لما كتب .. ولا يهم أن الإعتماد شمل روايات إحسان عبد القدوس ويوسف إدريس بعد أن

اصبحا في دار الموتى - عجزين عن الدفاع عما صاغته أيديهما !

إن سلوط القلعة يسبق سلوط النظام في المجتمع ، فالقلعة تشكل الضمير العام .. والإعتماد عليها خلق لهذا الضمير قبل الانهيار ، ولقد ازدهرت مكتبة الإسكندرية - وكانت الاغنى كتابا - في الأيام الأولى لحكم البطشلة ، وعندما تخلف هذا الحكم وراجح ، واصبحت مصر على وشك الوقوع فريسة في أيدي الرومى ، فر يوليوس قيصر إشعل الميران في السفن الحربية الراسية في المياه ، ففتحت البسة الذهب إلى مخازن الفصح والكت ، ولأت عر ١٠٠ ألف مجلد وأمت مكتبة الإسكندرية

وقبل أن يسيطر المتار على بغداد لحرقوا الكتب بشروا القلعة قبل الأرض .. فلا



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٥

المصدر: روز اليوسف

تصرفت لهم .. وجاء النور على يد المدعين
والخائفين وأصعب الخيال . وسجود الجناة
قبل أن يأتي بالسلاح والفتوحات
والتكنولوجيا . فلا رفعية بدون حضرة .
ولا حضرة بلا الله .. ولا الله في الظلام ..
الله نور يبدد الظلام .

واسوا عهود الديمقراطية في الولايات
المتحدة الأمريكية كان عصما سفت
الكارثية .. حين أصيب الضمير بوزم سرطاني
اسمه الخوف من الرأى الآخر والفكرة
البديلة .. ولقد الإبداع حريته في كل
مجالاته .. ووجه المبدعون انفسهم يملكون في
صناعة الاحذية .

لا يمكن تدمير ما يجري في مصر الآن بعيدا
عن هذا السجل الأسود لتدمير الإبداع ثميدا
لضمير المجتمع .. لقد بدأوا بالمصارفة .. ثم
بالهجوم على المبدعين وانهمهم بكلمة
والإبداعية .. ثم امتدوا إلى سياسة التجويع .
فللمدع الذي لا يستجيب لهم يموت جوعا أو
يعيش على حد الكفاف .. ثم .. لم يتربدوا في
إطلاق الرصاص واستعمل الأسلحة
البيضاء .. وهامهم يجررون عمليات خذلان
لهم .. في القصور !

وان يتوقف الأمر عند هذا الحد ..
فשמراهم ، الإعلام التام أو الموت التوام .
وهو شعار يستوعب السجل الأسود لسحق
الثقافة الذي يسبق سحق النظام وسحق
المجتمع .. لكننا لا نمتويع ذلك ولا نزال
ننظر إلى ما يجري ببلاهة نحدد عليها . وان
نفكر أو ننتبه إلا بعد أن تقع الواقعة
وتقوم السلطة .

يرحمكم الله ■

مقاومة لشعب احترق إبداعه وتاريخه
ومصادر معرفته بأسرار الكون والله أدرك
النازيون هذه الحقيقة فجرموا قراة بعض
الكتب والروايات وملاويين الشعر التي
حرموها .. وكفنت هذه المؤلفات تنتصر
للحرية والمساواة .. وتكذب النازيون بالثقافة
عند درجة حرارة ٤٥٠ فهرنهايت .. درجة
احتراق الكتب .. وتكذبوا أكثر بتعميب
الشموع التي احتلواها .. تكذبوا بدماء أوروبا
ودانتلي وميكوفسكي .. وقامت هذه
الشموع بحفظ الكتب المتنوعة بالمص ..
كانت مقاومتهم على هذا النحو لكثرة شراسة من
المقاومة السرية المسلحة .

وال مصور الوسطى - مصور الظلام -
سكنت محكم التنقيش التي راحت تصطب
النفس على الفكرهم ولغلتهم لا على



□ في ظل اتفاقية الجات :

مطلوب إنشاء مكتب عربي لبراءات الاختراع

في إطار اتفاقية الجات، التي تعد صباح اليوم برئيسة الدكتور على جيهي رئيس أكاديمية البحث العلمي، يترك للتأشبات حول دور هذه للكتاب في ظل اتفاقيات الجات التي ستؤتي حقوقها إلى ظهور تحديات حقيقية للاقتصادات الدول القومية. وتأتي براءات الاختراع كسند قهري في الصناديق الضخمة الفاسل بين الدول المتقدمة والمتخلفة.

أعلن الدكتور على جيهي أن مكتب براءات الاختراع بالدول العربية سوف يقع على عاتقها خلال للرحلة القادمة خاصة بعد تهيئة اتفاقية الجات دور هام وجوهري في دعم الاقتصاد والتنمية السياسية لذا فهو على جميع الدول العربية المستندة لواجهة مشكلات للرحلة القادمة من خلال تغير مكتب براءات الاختراع وتزويدها بامدتها الأجهزة العلمية للتطوير.

وقال العالم العربي على تنظيم جهاز مكان المنتج العربي ضد المعركة التنافسية الدولية للمقولة بعد اتفاقية الجات.

ولكن يتم تحقيق ذلك الأمر أن يحصل إنشاء المكتب العربي لبراءات الاختراع لعنصام كبير بالقوانين العربية ذات الإهتمام المشترك بين جميع الدول العربية وفي طعنها مشاكل قهري لليلة ونظم توليد استهلاكها وتقنيات الاستغلال لتأمين المصادر والقنوات الطبيعية في المناطق الصحراوية وتقنيات الجوانب التقنية في مختلف المجالات والاستخدام الأسفل الطاقة الطبيعية من الشمس وحرارة الرياح.

أن معالجة هذه للمشاكل كما يقول رئيس أكاديمية البحث العلمي له وأن يتم في نطاق الأنظمة الدولية للتماراف عليها بما لا يتعارض مع المرافقة الدولية والاجتماعية بحيث يتم عمل تجميع موضوعي لتقنيات براءات الاختراع للمصنوع بها حاليا والعمل على التنسيق بينها للوصول إلى تأمين براءات اختراع عربي موحدة يتكسب مع الظروف الاقتصادية والنتيجة العربية.

بإعلامه جوهري

وأضاف رئيس أكاديمية البحث العلمي قائلا: أن جميع المصدر التي تظهر فيه في التكتلات الدولية حيث تتشعب مكتب براءات الاختراع الاقتصادية في مجال الملكية الفكرية ومن بين هذه التكتلات للمكتب الأديوس لبراءات الاختراع ومكتب الملكية الصناعية في أوروبا. وأن مواجهة هذه التكتلات تفرض علينا التنسيق والتعاون والعمل بأسرع ما يمكن لإنشاء مكتب عربي لتقسي لبراءات الاختراع على غرار المكتب الأوروبي يكون هدفه التنسيق بين مكاتب براءات الاختراع بالدول العربية وتزويدها بالمالين بها وتبادل الوثائق والمعلومات.

وأكد الدكتور على جيهي أن إنشاء مكتب عربي لبراءات الاختراع يحتوي على مركز توثيق دولي وقاعدة بيانات عربية تحتوي على جميع الوثائق براءات الاختراع المتوفرة في العالم وفي الدول العربية سواء خصمي المشترك للقومية والأجنبية المستعدين العرب من السرقة والنسب كما يحدث الآن. وإضافة الدكتور على جيهي أنه يجب على جميع الدول العربية العمل وبشكل سريع على إنشاء جميع موجه المعلومات المتعلقة ببراءات الاختراع لتتجهج الجهات والوزائق الخاصة بالاختراعات والملائز عنها وإقامتها للمستثمرين على مستوى



مشروعة يحمي حقوق الناشرين ومصالحهم المادية والأدبية

القييد بسجل الناشرين شرط المزاولة ورسم القيد ألف جنيه

كتيب - عادل الديهي:

سنوات متصلة تم درجة متقدمة في الثقافة وتدريب على القيد في القيد أن يصبح القيد مصرا في الاتحاد وتنظيم الجمعية العمومية من أول اجتماع لها ١٠ من أعضائها المجلس الإداري بالاتفاق السري بشرط في كل منهم ألا يقل عن ٢٠ سنة وأن يكون قد مضت سنتان على الأقل على توليه بسجل الناشرين أو على مرافقه لمدة القيد وتكون مدة العضوية للمجلس ٤ سنوات ويحظر تجديداتها لأكثر من مرة ويحظر أن المجلس بالتصويت بقرار من الوزير للمجلس خمسة أعضاء معينين عن الثقافة والتعليم والأعلام

وتحدد رسم القيد في سجل الناشرين بمبلغ ألف جنيه ورسم الاشتراك ٥٠٠ جنيهة تنفع جملة أو على أقساط شهرية ومسابقات الخمس مدة لاتجاز ٦ أشهر ويعرأة لاتعاقب ١٠ آلاف جنيه أو بأحدى هاتين الطريقتين ومصادرة موضوع المخالفة وحويها لكل من يراد منه القيد ولم يكن مفيدا بسجل الناشرين وذلك لواجبة طاعة التوجيه التي تشر لئلا يفسر بمصلحة الناشرين والمصلحة العامة

يبحث قسم التشريع بمجلس الدولة برئاسة المستشار عبد الوهيد عبد الله واتب رئيس المجلس مشروعات قانون تسجيل الناشرين الناشرين الذي مضي على صدوره ٢٠ عاماً ويستهدف التسجيل الذي أعده السيد فاروق جسي وزير الثقافة حماية حقوق الناشرين ومصالحهم المادية والأدبية ورفع مستوى مهنة النشر ودعم رسالتها وتنمية شأنه في حلالته بين الناشرين. ولشروط التسجيل القيد بسجل الناشرين إزاولة مهنة النشر ويستثنى من هذا الشرط مؤلف الكتيب واشترطت التعديلات ألا يقل رأسمال الناشرين للخصص إزاولة المهنة عن ٥٠ ألف جنيه والوزير للمجلس ساء على طلب مجلس الاتحاد زيادة أو نقص هذا المبلغ ويجب أن يتحقق في الناشرين أو في منعه إذا كان الناشرين شخصاً اعتبارياً أن يكون حاصل على مهنة عال أو متدعلاً بالتدريب أو التفرغ أو المساعدة وله إنشاء مناسيب تقوده القصة المختصة بالمجلس الأعلى للثقافة أو عمل في صناعة النشر خمس

د. سرحان: لا تغيير بين رؤساء تحرير مجلات الهيئة وأطباء وزير الداخلية بالتدخل لمنع تزوير الكتاب



القواء الإلقي **قصاص جعزى**
تتلوهما متخصصون، وقال، لهما خطة
مفصلة جدا ومزودة على عدد من
السياسي، ولها نسبة لتكتب العامة
وتسبب للمهزومين، عندما مهزومين
بصورة مثل الألف كشيء القوي.

تقرير:
عماد الغزالي

نفس الدكتور حميد سرحدان وكثير
الهيئة المصرية العامة للكتاب ما ترد
حول حدوث تغييرات في الهيئات
العمل التي تصدرها الهيئة (إعلاء
القاهرة - المسرح - الفنان (القاهرة)
وقال في هذه الأثناء مجرد هاتفت
التي بها الواقع الثقافي، وإضاف لم
تكن كل في السمات، والمؤرخ من
تدخل الحياة الثقافية ما هو لم من
القاهرة. والاستمرار الثقافة المصرية
من بلبل.

وكان قد تردد اخيرا ترشيح بديل
لترشيح تحرير مجلة ابحاث القصور احمد
عبدالمعطي حجازي وكذلك مجلة
القاهرة التي يرأس تحريرها الدكتور
عيسى هكوي. وتبلغ ارقام توزيع

[illegible]

والآن إلى أهمية تسخير إمكانيات مثل تلك الظروف بتطبيقها خارجها، وأهم هذه إمكانيات سفير سرحان من شخصيات قاعة الطلبة في معرض القاهرة الدولي للكتاب في العام المقبل، «إحصائيات مصر» (إحصائيات العام) في مصر والعالم العربي وشبكة الإحصائيات الأجنبية، ويبحث ويحلل القارئ، ويحضر على إحصائيات العام في كل الأوقات، وأخيراً، بدأنا نعمل على تطوير تلك الفكرة من الآن، لنغير من الصورة التي نتشاهدها من حيث حجم الإنتاج المتزايد في العالم كله، ونحاول سيرة ما نعرفه.



المصدر : **الأمم المتحدة**

٢١ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المطالبة بإنشاء مكتب عربي لجراءات الاختراع

كتبت - سهيل هدايت:



فانيس جوده

طالب الدكتور علي حبيش رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بإنشاء مكتب عربي إقليمي لبراءات الاختراع ومكتب لبراءات الملكية الصناعية للتنسيق بين مكاتب الاختراع العربية وتوفير الحماية وتبادل الوثائق والمعلومات.

ونكر رئيس الأكاديمية في افتتاح المؤتمر العربي لبراءات الاختراع أن براءات الاختراع في الفترة القادمة بلغ عليها دور عام وجوهري في دعم الاقتصاد والتنمية السهسية وطلب بضرورة تجميع قوانين براءات الاختراع وإصدار الدكتور محمود سمارة نائب رئيس الأكاديمية إلى أهمية الاهتمام بالتقنيات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك في الدول العربية وفي مقدمتها مشاكل ندرة المياه ونظم تربية استهلاكها وكيفية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

وأكد السيد شريف سعد الله ممثل اللجنة العالمية للملكية الفكرية - الكويت أن التعاون مع البلدان العربية يمثل مكانة خاصة في برنامجها لتشجيع التقنيين لاتمامي لدعم الجهود التي تبذلها في مجال الملكية الفكرية

شارك في المؤتمر رؤساء مكاتب براءات الاختراع في كل من مصر والسعودية والجزائر وسوريا وأبنا وموريتانيا والأردن والسودان والمغرب والامارات واليمن وتونس ومقد المؤتمر جلسته الختامية بعد غد إعلان قرارات توصياته.



المصدر : **العالم اليوم**

٢٧ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رغم دورها المهم 1% فقط من الدخل القومي العربي مساهمة قطاع التأمين

□ كتب - عاطف فهمي:



سعد كاتوني

تشكل الجهات تحدياً خطيراً لجميع قطاعاتنا الاقتصادية في المنطقة العربية ومنها قطاع التأمين الذي يلعب دوراً حيوياً ومؤثراً في اقتصادياتنا العربية. في ضوء «الجهات» وتحدياتها.. حاورت «العالم اليوم» سعد كاتوني رئيس الاتحاد العربي للتأمين لمعرفة وجهة نظره ورؤيته المستقبلية للنهوض بهذا القطاع المهم في ظل تعاون عربي مشترك لمواجهة أضرار الجهات المتوقعة.

يرى سعد كاتوني رئيس الاتحاد العربي للتأمين بأن صناعة التأمين عربياً ليست بالمتشوّى المتشوّذ لها في وقتنا الحالي مقارنة مع الدول الأخرى فلا تتعدى نسبة مساهمة هذه الصناعة 1% من الدخل القومي العربي ككل بينما تتعدى أكثر من 10% في بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان ودول أوروبا ولعل ذلك يعود إلى حداثة هذه الصناعة في عالمنا العربي كما أن هناك أسباباً رئيسية أخرى يرتبط مباشرة بأسواقنا العربية حيث تفقر هذه الأسواق إلى «بائعي التأمين» أو ما يمكن تسميته بـ «تسويق التأمين».

ويؤكد سعد كاتوني أن الحكومات العربية في ظل انتهائها لسياسات التصدير الاقتصادي تشجع بقوة قطاعات التأمين في دولها باتخاذها للعديد من القرارات مثل استحداث أنواع من التأمين الإلزامي كالتأمين على الحرائق كما في تونس والتأمين على حوادث العمل كما في مصر والمغرب كما ساعدت بعض الحكومات العربية هذا القطاع من خلال الإعفاءات الضريبية على بعض أنواع التأمين مثل التأمين على الحياة أو التأمين البحري كما في تونس والمغرب وإلى المملكة العربية السعودية سوف نجد أن حكومة المملكة تهتم جميع السبل للنهوض بهذا القطاع.



المصدر : الأمانة العامة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٥

تأثير إتفاقية الحجات على مصر يستجها مؤتمر دولي بواشنطن
لقى رجل الأعمال الأمريكي (المصري الأصل) الدكتور ماجد السعيد كلمة أمام
المؤتمر الدولي الذي تنظمه وزارة للالية والتجارة الأمريكية بواشنطن حول تأثير
إتفاقية للجهات علي الاقتصاد المصري والفرص المتاحة لزيادة تصدير المنتجات
المصرية لأمريكا والدول الأوروبية.



اتفاقية الجبات أمام مجلس الشعب الشهر القادم التضخم يعود للانخفاض بعد ارتفاع طفيف في يناير

كتب عبدالله نصار وجلال راشد ومحمد العزاوي

أعلن الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء ان اتفاقيات الجبات ستعرض على مجلس الشعب الشهر القادم بعد مناقشتها في مجلس الوزراء .

تقرير بنابر المصطفى .. كما ان ميزان المدفوعات كان يمتدس الكثير واصبح يحلق قلنضا .

بدء المرحلة الثانية

واضاف رئيس الوزراء ان المرحلة الثانية للاصلاح الاقتصادي بدأت منذ عام وهي تتركز على تشجيع الاستثمار وزيادة الانتاج وزيادة الصادرات . سلسلة مترابطة من - المسائل الاساسية في التنمية يتم تنفيذها الان تنصب كلها على زيادة الانتاج بالصورة التي تحفلت الان وان متحقق الان لياضا فهو ضليل جدا بالنسبة لما نرجوه ومانع من اجل تحقيقه الفترة الحالية .

واوضح ان الصناعية هي الركيزة الاساسية لبناء الاقتصاد والتقدم وحجر الزاوية الرئيسي بالنسبة للتنمية في المرحلة القادمة الى جانب دور الزراعة والسياحة ولكن الصناعة قادرة على تحقيق الكثير في المرحلة القادمة ونحن نجتمع مع رجال الصناعة والتصنيع من ان لآخر وان المحور الرئيسي الذي نسير فيه ندعم الصناعة .. ولابد من مواجهة العقبات وازالتها .. اكد ان كل المسائل نعالج بهاها كامل .. قبل هذه الحلول تتم مناقشتها قبل صدورها مع رجال الصناعة . واضاف انه لا فرق بين القطاع الخاص والعام ونلكر حاليا في اصدار قانون واحد للاستثمار بكافة انواعه .

الحكومة .. لمشروعات البنية

للقطاع الخاص

اكد ان المرحلة الثانية للاصلاح الاقتصادي بدأت منذ عام تقريبا وتهدف الى تشجيع الاستثمار والانتاج وزيادة معدلات التصدير .. وقد تخففت معدلات التضخم بصورة ملموسة ورغم انها حلت ارتكاعا طفيفا في يناير فانها ستعود الى الانخفاض مرة اخرى . قال انه سيتم خفض الرسوم الجمركية على مجموعة جديدة من السلع الوسيطة بالسعر ١٠٪ وسيصدر القرار خلال ٣ شهور ..

جاء ذلك امس اثناء لقاء رئيس الوزراء مع اعضاء اتحاد الصناعات المصرية برئاسة محمد فرد حميس وحضر اللقاء د. فتحي سرور رئيس مجلس الشعب ود.كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ووزراء الاعلام والحكم المحلي والصناعة والاستثمار .

قال ان الاجتماعات مع المسئولين في اتحاد الصناعات تحلقت نتائج ايجابية وملموسة للتعاون الجاد بين الحكومة والاتحاد لتحقيق نمو حقيقي للاقتصاد المصري ..

واضاف ان المرحلة الاولى من الاصلاح الاقتصادي كان هدفها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاصلاح المالي والتدني وتم ذلك بالفعل حيث تخففت عجز الموازنة واستقرت اسعار الصرف وانكر معدلات التضخم التي تخففت بصورة كبيرة جدا .

وكذ رئيس الوزراء على ان معدلات التضخم سوف تعود للانخفاض مرة ثانية خاصة في



وقال ان الحكومة مهيئة لفترة القادمة على قصر دورها على تنفيذ مشروعات البنية الاساسية وترك جميع القطاعات الانتاجية للقطاع الخاص.. مشيرة انشاء المشروعات على القطاع الخاص وسوف تتجه الحكومة الى تدعيم مشروعات البنية الاساسية البنية الاجتماعية المصححة بنساء المستشفيات وسوف يترك الانتاج كله للقطاع الخاص .

التصدير .. للقطاع الخاص
واضاف ان الحكومة تقدم

بدراسة قوائم كافة موقوفات التصدير من اجل زيارته وتركه. لقطاع الخالص وجارى قوائم موقوفات الاستثمارات تباعا وجارى خلق الجو العام المناسب للعملية الاستثمارية ككل والتعاون الجاد بين كافة القطاعات وخاصة الصناعة مع الحكومة فهناك بعض المسائل يتم وضعها موضع التنفيذ بما يقدم قضية الانتاج.. يقدم ونخلق في هذه المسائل بالتدريج منها الغاء الدفعة التسمية على رأس المال وقرار جمهوري بتخفيض الجمارك على ١٨ سلعة من السلع الرأسمالية التي تدخل في مكونات الانتاج .

قائمة جديدة

وقال رئيس الوزراء اننا ندرس حاليا تخفيض الجمارك على ١٨ سلعة راسمالية جديدة.. يتم تخفيض جماركها بنسبة ١٠٪ مستصرد خلال أربعة شهور .

واكد رئيس الوزراء على ان الفترة القادمة ليست سهلة بالنسبة للانتاج خاصة مع تزايد الحربية الاقتصادية بين دول العالم بمقتضى اتفاقية الجات وان الابواب سيتم فتحها وسوف تشارك في هذه العملية والا سوف تضيق تحت ارجاسين قبل هذه التحديتات.. الحرية الاقتصادية .

جودة الانتاج

أكد رئيس الوزراء على ان فتح الابواب على مصراعيه المرحلة القادمة سواء صناعة او خدمات

وان فتح الابواب لدمخل للبنة او صندوق النقد الدولي وانها الجات ومن الممكن ان يضاف الى اتفاقية الجات شركات البش والابد من النظر في الصناعة والزراعة والخدمات المختلفة مثل البنوك وشركات التأمين واته ليس امامنا من سبيل الامن مواجهة التحديات والاخذ ب٢٤ اتفاقية انت بها الجات .

وطالب بالاستعداد الجاد في الصناعة والسباحة والزراعة لبدء تطبيق الجات بجودة الانتاج حتى يمكن المنافسة حاليا وتخفيض تكلفة الانتاج ودعا الشركات الصناعية للحصول على علامة الجودة الايزو .

واكد وزير الصناعة الدكتور ابراهيم فوزي ان هناك تلهما كاملا بين الحكومة ورجال الصناعة في مصر وان المواجهات العالمية بين الدول في اسواق التجارة فقط الآن .

وقال محمد فريد غيمس رئيس اتحاد الصناعات وجمعية مستثمري العاشر من رمضان ان اتحاد الصناعات وصل مع وزارة المالية الى حلول كثيرة تناسب جميع طلبات رجال الاعمال وان هناك اخبار سارة لمجتمع الصناعة في مصر سوف يطلعها وزير المالية قريبا .

واكد على ان رجال الاعمال يريدوا استثمار ارباحهم مرة ثانية في المشروعات وتوسعات جديدة لاستقرار الوضع الانسي والسياسات الاقتصادية والنقدية والمالية التي سارت عليها الحكومة الفترة الماضية .



الحفظة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٠٦ ٢٠٠٦

اتفاقية الجات يناقشها مؤتمر دولي عن المشروعات الصغيرة الشهر القادم

تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول
النامية .. إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة
والمهنية مواجهة مشكلات المجتمع .. توجيه المشروعات
الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير .. مواجهة تحديات
اتفاقية الجات .. التعاون الإقليمي لتنمية المشروعات
الصغيرة والمتوسطة .. دور التشريع في تنمية
المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

صرح مصطفى الخطيب الوزير للوقوف التجاري
المصري في «الأردن» أنه سيعقد بالقاهرة المؤتمر
الدولي الثامن للمنظمة العالمية للمشروعات الصغيرة
والمتوسطة خلال الفترة من ٢٠-٢٣ مارس القادم تحت
عنوان «استراتيجية تنمية تمويل وإدارة المشروعات
الصغيرة والمتوسطة في الدولة النامية» .
وقال إن المؤتمر سيتناقش التحديات التي تواجهه



المصدر :

٢٤ جلد ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الايزو ٩٠٠٠ وسيلة وليست غاية

م. محمد هشام الديب
وكيل وزارة الإنتاج الحربي

الايزو ٩٠٠٠ ليست غاية بل وسيلة لتحقيق أهداف المؤسسة الصناعية المصرية ولتعتبر القوة الدافعة لعملية التحسين المستمر لنظام الجودة حيث أن أي شركة يتم تأهيلها في مجال الجودة طبقا للمنتجات العالمية لنظام الجودة.

وبالتفصيل يعتمد مفهوم الايزو ٩٠٠٠ الشاملة للجودة على فلسفة الاستغلال الأمثل والتميز الكامل في الأداء البشرية والمالية بأى مؤسسة أو هيئة بغية تحقيق أهداف وسياسة المؤسسة أن الايزو ٩٠٠٠ الشاملة للجودة رحلة طويلة بدون توقف لتحسين جودة الايزو ٩٠٠٠ وأدائه الجيد.

إن تطبيق مجموعة المواصفات الايزو ٩٠٠٠ هو انطلاق نحو الايزو ٩٠٠٠ الشاملة للجودة ومن الجدير بالذكر أن الهيئة العالمية للجودة القياسية قد قامت بإصدار المواصفة الايزو ٩٠٠٠.١

والخاصة بمرشحات تحسين الجودة والخطية في مصر فإن المؤسسات والشركات الصناعية فقط هي التي قامت بالانضمام إلى تطبيق الايزو ٩٠٠٠.١ ورغم أن هذه المواصفات صالحة للتطبيق بكل من قطاعات الإنتاج والخدمات والأعمال إلا أن قطاع الخدمات بصفة خاصة يحتاج إلى مواصفات خاصة للجودة ومن الضروري انضمام قطاع الخدمات بتطبيق نظام توكيد الجودة حتى تكون جميع المؤسسات الصناعية والخدمية بمصر تملك منتجات وخدمات ذات جودة عالية.

وفي بعض القطاعات الخدمية مثل بعض شركات الميرور والندريس والخدمات والاستشارات وشركات السياحة والفنادق والمواصلات فإن تطبيق الايزو ٩٠٠٠ الشاملة للجودة يكون أكثر ملاءمة من تطبيق المواصفة الايزو ٩٠٠٠.١ وهي هذه الحالة بأنهم طرفة مباشرة والتفافية حتى تضمن تطبيق الايزو ٩٠٠٠ الشاملة للجودة ولأنه تعتمد على لتطور التطوير للتصميم المستمر

في الشهر الماضي حدثت طرفة كبيرة بالتفاهة الجودة في معظم الشركات والمؤسسات الصناعية المصرية ولأن كان ذلك لعدة أسباب رئيسية أهمها نمو الوعي بموضوعات الجودة على كافة مستويات العاملين وقدرهم الإثارة العليا بالمؤسسات الصناعية تجاه موضوعات الجودة علاوة على الحاجة القوية للتوعية بالأسواق المحلية والعالمية بين السلع والخدمات المصرية والسلع والخدمات الأخرى المستوردة والتي ستكون الجودة في العمل الحاسم

في هذه المناسبة وكانت أيضا توصيات اتصالات الجهات العالمية سببا آخر حيث أن هذه الاتفاقيات قد أبرزت وأقرت الشئ على أهمية الجودة للسلع والخدمات التي سيتم تبادلها بين الدول الأعضاء بهذه الاتفاقية

وكان من الطبيعي نتيجة للعوامل السابقة ضرورة انضمام المؤسسات والشركات الصناعية المصرية إلى عملية في تحقيق متطلبات توصيات نظام الجودة العالمية مجموعة الايزو ٩٠٠٠.١ وتأمين نظام الجودة بهذه الشركات طبقا لتطبيقات المواصفات العالمية تمهيدا للحصول على شهادات المطابقة لها والتي أدخلت هذه الشركات في مجال التصدير وتحقيق نصيب ومشاركة بالأسواق المحلية والعالمية

ومن الجدير بالذكر أن مجموعة مواصفات توكيد الجودة الايزو ٩٠٠٠.١ قد قامت بنشرها الهيئة العالمية للتوحيد القياسي بوسموا في عام ١٩٨٧ من خمسة أجزاء رئيسية فقط

وفي عام ١٩٩١ تمت إعادة إصدار هذه المواصفة من خمسة أجزاء رئيسية علاوة على خمسة أجزاء فرعية سبق إصدار بعضها في السنوات السابقة والبالغة تحت التسميات ليصل عدد الأجزاء للمواصفة الايزو ٩٠٠٠ إلى أربعة عشر جزءا فكل مجموعة متطلبات توكيد الجودة وأدائه الجيد

والأجزاء الفرعية التي صدرت في عام ١٩٩١ هي الايزو ٩٠٠١ وهي مواصفة استرشادية للتشجيع والاستخدام لاجل الأجزاء مجموعة المواصفات

أما المواصفة الايزو ٩٠٠١ فهي نموذج لتوكيد الجودة في أعمال التصميم والتطوير والإنتاج والتجهيز والتكريب والخدمات والتكريب والخدمات. أما المواصفة الايزو ٩٠٠٢ فهي نموذج لتوكيد الجودة في أعمال تقديم الخدمات والتأجير والاختيار والخاص من مجموعة المواصفات هي المواصفة رقم الايزو ٩٠٠٤.١ وهي خاصة بالأساليب لإدارة الجودة وعناصر نظام توكيد الجودة

وأما باقي الأجزاء التي لا تشمل كل من المواصفة رقم الايزو ٩٠٠٠.١ مع المواصفة الايزو ٩٠٠٤.١ هي لتأمين توكيد الجودة داخل المؤسسة بجميع أقطاعاتها والتخصص للأدلة العليا بأن نظام الجودة العالمي كالتسوية أو الشركة يحقق أهداف وسياسة الجودة أما المواصفات الايزو ٩٠٠١.٢، ٩٠٠٢.٢، ٩٠٠٣.٢ فهي مواصفات لتأمين اتصالات الشركة مع المواصفات يتم تطبيقها على نظام الجودة داخل الشركة والمؤسسات بهدف إعطاء فكرة للعميل أو الزبون والمستخدم عن نظام الجودة سواء يحقق مطلب الجودة منتجات الشركة أم لا الإجابة أنتم المصنع والمستخدم هذه المواصفة لتأمين توكيد الجودة الخارجية

إن تطبيق الايزو ٩٠٠٠ يكون له مصلحيته عند ٣ سموات يتم خلالها مراجعتها كل ٦ شهور بواسطة الجهة المعتمدة التي تعطي شهادات المطابقة الواضحة لهذه المواصفة وليس معنى أنه تم اعتماد نظام الجودة بالشركة طبقا لتطبيقات المواصفات العالمية اعفاء المصانع والسلع والمؤسسات من الفحص والاختبار قبل التصدير وخاصة السلع التي تخضع لمعاملات الأمانة لفحصه إلا أن تطبيق الايزو ٩٠٠٠.١ يتلخص في توكيد الجودة بمصر فرصة جيدة ومجيئة للمؤسسات والشركات في مجال التصدير

ويتم تقسيم المنتجات والسلع والخدمات في ثلاثة أنواع الأول هو المنتجات الصناعية والآلات والمعدات والمعدات والمنتجات والماكينات والأجهزة والخدمات والكوابل... الخ. والبرق الثاني هو اسامح الدراجة والسعيمات والواناق والسجلات... الخ. اشوع الثالث هو باقي المنتجات

ومن الواضح أن تطبيق مجموعة المواصفات العالمية يتطلب نظام توكيد الجودة هو ليس إلا بداية انطلاقا نحو تطبيق مفهوم



قلم رصاص

حروب الجبات

كان من المتوقع أن يكون اليوم الأحد هو عطية الحرب الأمريكية الصينية بسبب ماعلنته أمريكا من التهامات للصين الشعبية باستخساح للتخلف الفكري والفني والثقافي الأمريكي الأمر الذي أضاع على المؤسسات والشركات الأمريكية ملايين الدولارات، وقد نجحت المفاوضات الأمريكية للصينية التي جرت بينهما منذ أيام. وبدأت نفمة الحرب ووافقت الصين على إطلاق بعض الصانع التي تنتج أسلوانات للبحر (للخلة) لتهمة إثارة أمريكا.

وقبل خروش الولايات المتحدة الأمريكية بالصين تحت زعم حماية حقوق الملكية الفكرية حاولت الصلح مع اليابانيين لمسبب نفسه، وضمت تهمة للوقف بوسيلة أو أخرى. وأعيد إلى لفترة القراء ما نشرته هنا منذ سنوات وكانت الخارجية الأمريكية قد أرسلت إلى الخارجية للصربية تحذيرا في مصر بوقف ما أسمته بالقرصنة للصربية للمنتجات الفكرية الأمريكية وهددت رسالة الخارجية الأمريكية بوقف للعودة الأمريكية عن مصر.

وكان مؤلفنا - نحن أعضاء مكتب حماية حق المؤلف التابع للمجلس الأعلى للثقافة - رأيا وفي مستوى الدول من السيادة الوطنية. ويتلخص فرد في أن مصر انضمت إلى اتفاقية برن عام ١٩٧٦ ولم تكن أمريكا حين المناقشة قد انضمت إلى الاتفاقية، وأن الإنتاج الذي يتعرض للقرصنة هو الإنتاج المصري في طول أمريكا وعرضها. ولمست مصر في ذلك تقوم بالقرصنة. وسجلنا عدم الاستجابة للتهديد الأمريكي تحت أي ظرف من الظروف.

وللتلخيص السينااريو الذي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تلعبه مع مصر منذ سنوات ثم مارسه مع اليابانيين وصعدت به للوقف أخيرا مع الصين هو أن تقوم الاتحادات والمؤسسات والشركات الفنية والفكرية والثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية بحصر ما تعرضت له من قرصنة في مختلف بلاد العالم وتبدير الخسائر الفلكية. ثم تقوم هذه المنظمات بالضغط على الإدارة الأمريكية وخاصة وزارة الخارجية للمطالبة بحماية عنها بحقوقها الفلكية. والى في معروفة وهو أن تمارس الإدارة الأمريكية دورها في تهديد البلاد التي تتهمها هذه المؤسسات بالسلطو على أعمالها. وتستخدم الحكومة الأمريكية قفلها في المطالبة بحقوق هذه المنظمات، والتهديد بقطع اللحومات أو فرض الجمرك على بضائع الدول موضع الاتهام كما حدث مع اليابان، أو للتهديد بالحرب كما حدث أخيرا مع الصين.

لم يكن من الغريب لأن تتفق الولايات المتحدة مع عدد من الدول للخدمة في اتساح حقوق الملكية الفكرية وجعلها جزءا من النظام التجاري الدولي بعبارة أخرى دخول حقوق الملكية الفكرية جزءا من اتفاقيات الجات. ولم يكن من الغريب أيضا أن تكون (جات) هي العصا الفلكية في يد أمريكا وهذا ما رآهنا مع مصر واليابان أو مع الصين أخيرا.

هذا، وقد وافق مجلس الوزراء المصري على انضمام مصر إلى اتفاقية الجات في منتصف الشهر الحالي، ورفع مشروع القرار الجمهوري في هذا الشأن إلى رئيس الجمهورية تهيئا لاحالته إلى مجلس الشعب. وقد قرر المجلس أن تفولي اللجنة الوزارية للإنتاج متابعة التوصلات التي تقدمت بها كافة الوزارات والهيئات والتي انتهت إليها أوراق العمل والدراسات الفنية ووضع الخطط التنفيذية للتكامل بين قطاعات الدولة في كافة المجالات بهدف التركيز على الإيجابيات ومواجهة السلبيات في إطار منظمة التجارة العالمية.



المصدر : الوقف

٢٦ جزء ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن المعروف أن (وثيقة اورجواي) شملت مجال حقوق الملكية الفكرية بما يحق للزبد من الحماية لحقوق الملكية الفكرية في مجالات براءات الاختراع وحقوق التأليف والمصنفات الفنية، والعلامات التجارية، كما تنظم الاتفاقية العلاقة بين صاحب الحق في الملكية الفكرية وبين الدولة أو الشركات التي تستغل هذا الحق. وأما كان الأمر فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الجات في تحسين وحماية حقوق مؤسستها وأفرادها الفكرية. وإن كنا نرفض الموقف المتعسف للولايات المتحدة الأمريكية الذي يصل إلى حد قطع المعونات والتهديد بالحرب فلأننا نطالب مجلس الوزراء وقد وافق على هذه الاتفاقية بأن يضع الخطة الشاملة لحماية حقوق الملكية الفكرية للمواطنين المصريين. وعلى مجلس الوزراء أن يضع نظاما تشارك فيه الخارجية المصرية والمالية ووزارة الثقافة واتحاد المثشرين واتحاد الكتاب لاستخلاص حقوق المصريين للمعرضة للمرضية.

ولا بأس أن نعيد القول بضرورة أن توقع مصر (الاتفاقية العربية لحماية حق المؤلف) وقد سبق أن أوصى مكتب حماية حق المؤلف المصري بأهمية الانضمام إلى هذه الاتفاقية العربية.

لما وقد وافق مجلس الوزراء المصري على اتفاقية الجات فليس أمامنا سوى تصحيح المسلمات التي أوصى مدي، وعلى مجلس الوزراء أن يشهد من تجربة العلاقة بين الجات واليابان، والجات والصين الشعبية، وليس صعبا على المجلس أن يستفيد من بحوث الخبراء المصريين وعملاتهم في الدوات المختلفة في هذا الشأن وخاصة الندوة التي سبق أن عقدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ونوة المجلس الأعلى للثقافة والتي أوجزتها الصحف المصرية. إننا لا نياس من كفاية في هذا الموضوع طالما هو يتصل بالسيادة الوطنية. لقد شاركت بالحديث في دوات مختلفة. وقد كتبنا أكثر من مقال في هذه الزاوية، وما قد وصل الأمر بأمرنا أن نستخدم (الجات) في تهديد الصين الشعبية بالحرب وذلك بطاعا عما أسمه حقوق الملكية الفكرية لاستغلالها ومؤسستها وشركاتها ومصانعها التي تعمل في هذا المجال.

ونحن نبحث - مثل سائر الدول النامية - فترة سماح ترتيب خلالها أوضاعنا. ونحن أن نرتيب الأوضاع في ظل مثل هذه الاتفاقيات، يجب أن يتم من خلال العلم والمعرفة وتبادل الخبرات المختلفة، والأفادة من مراكز البحوث، والعلماء وهم على مستوى رفيع في مصر.

علي الطيحي



المصدر : **الجمهورية**

٢٦ خريف ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعديل قانون براءات الاختراع ونماذج المنفعة:

البراءات للاختراع الجديد فقط ومنعها عن كل ما يخل بالأداب أو النظام تراخيص إجبارية لاستغلال الاختراع للدفاع القومي والمنفعة العامة

كتب - عادل الحبيب:

يبحث قسم التشريع بمجلس الدولة برئاسة المستشار عبدالنعم فتح الله رئيس القسم وثائب رئيس المجلس مشروع قانون براءات الاختراع ونماذج المنفعة الذي تم اعداده معديا للقانون رقم ١٣٢٠ لسنة ٤٩، وتم استحداث هذه التعديلات منصوص اتفاقية الملاءمة في شأن التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.

تشتمل التعديلات لخصائص مكتب براءات الاختراع باكاديمية البحث العلمي بتقديم الخدمات الاعلامية في شأن البراءات والمعارف الفنية الخاصة عنها

التي تصدر في مصر أو الخارج أو سلطت في ذلك العام على نحو يسمح للأفراد والجهات الحكومية وغيرها بالانفاذ منها خدمة التنمية وإن تمنح براءة لاختراع عن كل اختراع جديد، ويجوز منح تراخيص إجبارية لاستغلال الاختراع إذا رأى الوزير للفتح أن استخدام البراءة بواسطة الدولة أو الغير يمثل ضرورة للدفاع القومي أو لأغراض المنفعة العامة غير التجارية وإذا لم تستغل البراءة عن طريق استأجار أو استيراد المنتج محل الحماية.

ولا تمنح براءة الاختراع في الحالات التي يكون من شأن استغلالها اخلال بالأداب والنظم أو إلحاق الضرر بحياة

وصحة الانسان أو الحيوان أو النبات والبيئة، الاكتشافات والنظريات العلمية والطرق الرياضية والبرامج والخططات، وطرق تشخيص وعلاج بجرلة الإنسان والحيوان، والنباتات والحيوانات فيما لا يعتبر كائنات دقيقة، ويمنح حق طلب براءات الاختراع للمصريين والأجانب الذين يقعون في مصر أولهم فيها مؤسسات صناعية أو تجارية والذين يتمتعون في بلاد تعامل مصر بالمثل، والمؤسسات والجمعيات والمؤسسات الخاصة بأرباب الصناعة أو للتصنيع في العمال أو التي تأسس في مصر أو بلاد تعامل مصر بالمثل، وكذلك الأشخاص الاعتبارية العامة.



المصدر : العالم اليوم

٢٧ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عادل جزايرين لـ «العالم اليوم» :

لجنة مصرية دائمة لمواجهة مخاطر «الجات»

□ كتب - عاطف فهمي :
اقترح د. عادل جزايرين عضو جمعية رجال الأعمال المصريين، ورئيس اتحاد الصناعات المصرية السابق تشكيل لجنة فنية مصرية دائمة يشارك فيها خبراء حكوميون من وزارتي الاقتصاد والخارجية، وممثلون لرجال الأعمال من القطاع الخاص لمتابعة اتفاقية «الجات» وتنفيذ بنودها وتكون اللجنة بمثابة حلقة الوصل بين الحكومة ورجال الأعمال لمواجهة الاتفاقية وحل للمشاكل الناجمة عن تطبيقها.
ويقول د. عادل جزايرين إن «الجات» لها آثارها البعيدة على جميع الدول النامية.

ويعلق جزايرين في حديثه لـ «العالم اليوم» على استخدام الدول الإسلامية بمبدأ من الإجراءات لمواجهة مخاطر تنفيذ هذه الاتفاقية.
وأضاف قائلا: شاركت في مارس من العام الماضي في أعمال الندوة الدولية التي أقامتها منظمة «الاكتاد» تحت شعار «اتفاقية الجات وأثارها على الدول النامية». وكنت رجل الأعمال الوحيد من بين حوالي 42 عضواً من الخبراء في قضايا «الجات».
تضمنت مناقشات الندوة البنود المختلفة في اتفاقية «الجات» سواء ما يتعلق منها برفع الدعم عن المحاصيل الزراعية وتحرير التجارة (التمتع من 2).



جنة مصرية دائمة

وخفض الرسوم الجمركية..
والتحرر من نظام الحصص في
تصدير المنسوجات والملابس..
كما شملت التسوية محاربة
سياسة الإغراق وضرورة وجود
قوانين منظمة لذلك، واتفاقيتي
تحرير الخدمات والملكية الفكرية
فضلاً عن البنود الخاصة بالبيئة
وشروط العمل.

وفي ضوء تلك التلميذات
الخطيرة - يقول د. جزارين -
قدمت تقريراً مفصلاً لكل من
وزير الاقتصاد وجمعية رجال
الأعمال المصريين.

.. اشترت فيه إلى الأهمية
القضوية لشرح الاتفاقية
وأبعادها لرجال الصناعة
والاقتصاد في مصر والاتفاق
معه على الخطوات اللازمة
لمواجهة هذه الآثار والاستفادة
منها.

ويلخص د. جزارين أهم
مقترحاته في تقريره في عقد ندوة
أو سلسلة ندوات يدعى إليها
الخبراء من مصر وخارجها
لمناقشة الاتفاقية وبنودها
وشرح أبعادها لرجال الأعمال..
وقد تم ذلك فعلاً حيث نظم

مركز الدراسات الاستراتيجية
الاقتصادية - برئاسة د.
مصطفى خليل رئيس وزراء
مصر الأسبق - مجموعة ندوات
بالتشارك مع «الجهات»..
وتخصصت كل ندوة في أحد
بنود الاتفاقية. ويجري الإعداد
حالياً بين هذا المركز وجمعية
رجال الأعمال لندوة دولية
يشترك فيها خبراء والاكتفاء
بالشرح الاتفاقية بالتفصيل.



المصدر : الكاتب

٢٥ جلد ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

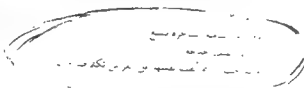


تخريف الاعمال الفنية

احسان ينضم للاخوان

ويستأنف الذي يتيمين عند وفاته

صورة من النص الأصلي



... ..
... ..
... ..
... ..

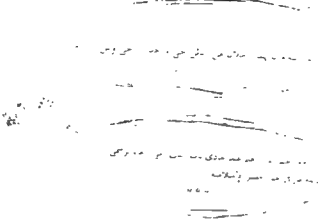
صورة من

وتتمثل المحاولة في تزوير
وتحريف اسماله الروائية
والقصصية بتغيير عبارات
ورضع عبارات اخرى جديدة
تناقض كل ما عاش احسان
يدافع عنه، وتضاد ما كتبه
هو بقلمه، ويقوم بهذه العملية
ناشر كتبه - مكتبة مصر
بالقجالة - وقد سبق ان
تناولت هذه القضية في
الصيف الماضي على
صفحات المصوره
بخصوص رواية «أنا حرة»
والتحريف الذي تعرض له.

● **معرض الكاتب**
المصري والاديب الراحل
احسان عبد القنوس في
حياته الى عدة محاولات
للإغتيال، وكانت كلها بسبب
مقالاته ومواقفه السياسية،
لكنه منذ وفاته يتعرض
لمحاولة اغتيال شديدة
البيشاعه في رواياته وقصصه
القصيرة تنفذ في صمت تام.



صورة من النص الاصل



صورة من النسخة المزدرة

خلمى النهم

ويومها اتهم الناشر - د صلاح الصغار - الأستاذ محمد عبد القدوس بجبل الاستاذ إحسان بأنه اعطى موافقة على ذلك، ولكن شت مطلق ذلك الانهام. خاصة بعد ان تبين لنا ان الناشر قام بتحريف «الحرام» للدكتور يوسف ادريس، وتجاوز على تحريف

بعض اعمال جيب محفوظ

بعد ذلك قال د صلاح الصغار. إن ما حدث بالنسبة لرواية احسان «أنا حرة» كان خطأ لن يتكرر وسيقوم باصلاح هذا الخطأ، وابلج نجلى إحسان زميلنا الصحفى محمد والمهندس احمد بأنه قد سحب النسخ المحرفة من الرواية وأنه اعدامها حتى كان معرض القاهرة الدولى للكتاب الشهر الماضى، فقد هوجت بأن أنا حرة الحرمة يتابع لدى عدد من مور العرص- وكانت هناك مفاجاة اخرى اقصى من الاولى وهى ان التحريف قد امتد الى عدد غير قليل من اعمال إحسان الأخرى كان يكتفى ان نصح احد الاعمال حسب تقاليدنا كلمات وعبارات - بسيفم ابدأ ان يكون احسان قد كتبها وبعد معاراة الاعمال المعروفة سجنبتها لاصلية بنين بالفعل ان هناك بدا عبيدة قد امتدت - بحيث اليها

آخر طبعة غير محرفة، تحمل نفس سعر الطبعة المحرفة. تضم المجموعة نص رسالة كان قد كتبها احسان الى الرئيس جمال عبد الناصر سنة ١٩٥٥ تتعلق بمجموعة البنات والصيف التى كانت تنشر وقتها فى «روز اليوسف» بعد ان ابلغه الاستاذ محمد حسنين هيكل ورأى الرئيس عبد الناصر فى المجموعة، وكما يبدو من نص الرسالة ان الرئيس لم يكن راضيا عنها - لم تمنع المجموعة ولم تحرف رعم ذلك!!!- وبالإضافة الى نص الرسالة هناك سبع قصص قصيرة، وظل نص الرسالة والقصة السابعة فقط لى تحريف أما باقى القصص فقد طالها التحريف على النحو الذى

بحيث ان من يقرأ هذه الطبعات يكتشف انه امام احسان اخر ليس هو ذلك الكاتب الليبرالى الذى عرفناه، ولا هو ذلك الانسان المتسامح المنفتح الذى يدعو الى الاقبال على الحياة والتمسك الانسانية الرقيقة، ولكنه شىء آخر عى النقيض من ذلك تماما.

وقبل ان نتعرض بالتفصيل الى تلك الاعمال فإِنَّه من الصعب ان نضع تاريخا مؤكدا لوقوع ذلك التحريف، لسبب بسيط هو ان الناشر لا يضع تاريخ كل طبعة عليها، ولكن تنشر بدون تاريخ ويرغم الإبداع الذى حصل عليه فى النسخة الاولى ومن ثم فهذا الرقم يتكرر مع كل طبعة ونعف الآن مع المجموعة القصصية «أسف» لم اعد استطيعه وقد صدرت طبعاتها الاولى سنة ١٩٨٠، واتوقع أن يكون تحريف هذه المجموعة قد وقع فى الناموس الاخيرين، لان

● النسخة الاولى «الرائعة والطبال»

- صفحة ٢٤ السطر السادس من اعلى يقول الكاتب وعرضت

٦٦. كلما التقيا حتى داخل المدرسة وكأنهما رجلان من زبائن حي واحد لكن بعد التحريف صارت العبارة «داخل المدرسة وزعم الله إبراهيم عبد الهادي باشا الذي ألفي البغاء الرسمي الذي كان وصفا عار في جبين مصر الإسلامية».

وهكذا أخرج الناشر العبارة
من حدود النص الروائي ليضمها
في سياق آخر مقمّ تماماً على
القصة.

- ص ۷۷ «ریذات ساقا»
تمیضان بین ساقیها طوال
الدرس»

«ویداوت ساقاھ لسفالت
تعمشان بین ساقیها»

ج. ٨٠. إنها عملية تدريب على تنمية الذكاء أي أنها يمكن أن تعتمد عناصر من عناصر التربية ولكن بعد التحريف صارت. إنها عملية تدريب على تنمية الذكاء هكذا صور له ففهمه السليم أنها يمكن أن تعتمد عناصر من عناصر التربية.

● القصة الثالثة والتي تحمل
المجموعة عنوانها «أسف» لم يعد
استخدام

۹۶۔ واپس آجیو میریدھا۔

ولكن الحمار - ارب انه ايضا
يريدنا طمعا في جاه ابينا
وغناه

« ص ١٠١ واصبح من جقه
ان يقضم اذليل فوقي هذا
الفراس ووجه النسيه واصبح
اقماده يقضم اذليل .

— ص ٨٠١ أبواب البنية ففحت
امامه ووجد التحريف أصح
وأبواب المزعمه . امامه

١١٠ نشوة الوصول الى
الجنة. وتم تسميتها إلى نشوة
الوصول الى العبي

د لال فاجر الی عرصہا
الی غرمتھا۔ ناممبخت وشدتہ فی
ص ۱۱۱ وشدتہ فی دلال

- ص ١١٢ وسعود به هي اخر
النهار الى المراسر وبعد التبريد
يصمم الفراش الذي

۱۱۱ و ستمت کتبا
موسس و سبارب و ستمت
کمرس

● القصة الرابعة: خان يمش

١٦٩ : حقه التقاليد
الى امر من اجل الاحرام هي
مضاهي من و لا بها حياضه كل
واحد من هذه الامور

وَجَدَ فِيهَا رِجْلًا رَاكِبًا
فَإِلَى رَبِّكَ الْمُنَادِ

ويعشق الآخر

- ص ١٣١ يقول الكاتب..

ورقصات كورية كنتها خطوات
ملانكة عدن الى الدنيا عبر
التاريخ ولكنها بعد تدخل
السحار صارت ورقصات كورية
كنتها خطوات جوار حسان

- يقول الكاتب في نفس الصفحة.. وايتسم في سعادة وبعد التحريف وايتسم في خبث..

● القصة الخامسة
الزجاجات الفارغة.

يتجاوز التحريف هنا آراء
أفوال الكاتب الكبير في القضايا
الاجتماعية والمأطفة ليمتد الى
آرائه السياسية والحزبية، فالكاتب
الكبير الذي عاش لبراليا ومن
اشد انصار الحرية السياسية
وفيام الاحزاب يصبح هنا مجنونا
تفياح حرب ديبى في مصر
ورافضا تماما لقيام حزب
اليساريين.

يقول - صفحة ١٤٦ السطر
الثالث من اسفل - على لسان
مصطفى احد أبطال القصة ولا
أدري لماذا ترفض النحدين بالدين
كقاعدة سياسية كاشيويي ثم
ترفض أيضا الزومين بالدين.
وسبيلك هذا - إجابة على التحو
أعني - و - أدري وحس ترفض



المصدر :

الصحافة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٤ فبراير ١٩٩٥

غيرهن، حتى لو كان هذا الحديث عن معرفتهم بها قبل زواجهن. وهذه الفقرة غالباً ما تنتهي بأن

تهنم بيوتهن بالطلاق

هذا ما قام به الناشر ومكتبة مصره بالنسبة لجموعة قصصية واحدة... ترى ماذا في المجموعات والروايات المتبقية لأحسان عبد القدوس ؟؟

ترجمت لك نفسها وجسدها في شقة صديقك عثمان لكن الناشر حذف كلمة وجسدها.

- ص ١٥٩ يقول الكاتب تجربة اشتربت عليك الزواج قبل ان تبدأها.. البينج قبل اجراء العملية. البسطة قبل الدبح.. لكن الناشر حذف جملة البسطة قبل الدبح..

- ص ١٦٦ بل ان المجتمعات الاكثر تقدماً لم يعد بهما صفة الابوة. فقام الناشر بحذف كلمة تقدماً ووضع مكانها انحلالاً.

- ص ١٦٧ الاب الحقيقي يجب ان يكون النولة التي تمتلك الملاجيء اقربى فيها الاطفال. ولكن الناشر تدخل بالاضافة لتصبح الاب الحقيقي في رأيهم يجب ان يكون.

- ص ١٦٨ ينهى الكاتب القصة بالعبرة التالية ومسرخت ثم ألقت نفسها على الفراش تكلم صرخاتها. لكن هذه النهاية لم تمنح الناشر فئاضاف اثياها فقرة كاملة وهي

«والنساء كلهن يحرر اذا تحدثن ازواجهن عن امرأة

اللعدين بالدين كقاعدة سياسية كالشيوخين لماذا نرفض ايضاً المؤسسي بالدين

- ص ١٥٣ يقول الكاتب فاذا نكر احدكم بجمال عبد الناصر لم يجد شخصية اخرى يلجأ اليها وتضمنه الى جماعتها لايجد إلا الله ويتفرغ للدين ولكن أسلوب الكاتب لم يعجب السحار فحرفها بهذا الشكل فاذا كره احدكم جمال عبد الناصر لم يجد شخصية اخرى يلجأ اليها وتضمنه الى جماعتها.. لا يجد امامه إلا ان يتفرغ للدين.

● القصة الاخيرة وقيل ان شرح الحقيقة من الباب.

- ص ١٥٨ ان اصدقك ولو ملتها مليون مرة انتى اعرفك ولكن الناشر اصاف اليها انى اعرفك عيك رابعة

- نفس الصفحة يقول الكاتب مايت تريد ان تجرب هذه الطاهية في الفراش ولكن الناشر جعلها مايت تريد ان تجرب هذه الطاهية وسدوها

... 'صفحة' الى ان



المصدر: الرافد

التاريخ: ٢٩٩٥/١٢/٢٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى الوفد

الروزان يتحامل على الحيات !!

بقرار فرض ضريبة مبيعات على السيارات من ضريبة عشرين في المئة هذه الضريبة على بعضها من جهة أخرى يكون الدكتور الروزان قد مد مائة الضرائب في كل موقع في مصر !!

●● والدكتور الروزان بذلك ضمن لزيادة الحكومة عدم اللسان بحجم الدخل الذي تحصله الحكومة من جوبوب كل المصريين.

●● ذلك انه بعد اعلان مصر انضمامها رسميا لاتفاقية الجات، كان متوقفا ان تخفض اسعار كثير من السلع وفي مقدمتها اسعار السيارات ووجه وزير المالية ان هذا يعني خسارة جسيمة للحكومة. وإن كان خيرا لكل الناس.. وبحث الوزير عن وسيلة يعرض بها الخفض للتوقع في ابرادات الجمارك والضرائب والرسوم فكان ان تطلق لحنه في محافظ الحكومة عائلكها ولا تصها قواعد الجات وغير الجات..

●● وجاء قرار الوزير بزيادة ضريبة المبيعات على السيارات ليمرض عائد هذه الضريبة للخفض للتوقع من تنفيذ لاتفاقية الجات !!

وهذا القرار سوف يحرم كثيرا ممن كانت احلامهم تصبو الى اقتناء سيارة حتى ولو كانت نصف عمر بل ضاع الى الابد هذا الحلم في عصر سادت فيه خدمات وملائل التواصل العامة سواء داخل المدن او خارجها..

●● وحلول الحكومة

ورئيس الحكومة، وبشأن للمالية ووزير المالية ان اسعار السيارات المستعملة في مصر أصبحت لتتعالى اسعارها خارج مصر ولا كان سعر السيارة خارج مصر ١٠ آلاف جنيه مثلا فان سعرها أصبح في مصر ٤٠ و ٥٠ ألفا وكل هذا بسبب الضرائب للضريبة والجمارك للضريبة والرسوم الاضلاية التي لا تعرف لها سببا او سعرا ثابتا ثم تهرى ضريبة المبيعات الاخيرة للخفض على الامن الذي كان يراود البعض.. ولهذا السبب وجدنا مصر وقد أصبحت سوقا للسيارات المستعملة.. بل مخزنا لكل مسلمو النجم ومتهاك من السيارات.

●● ويؤثر في النهاية، بعض الرحمة ونحن نودع شهر الرحمة !!

الوفد



المصدر : المصـ

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٥

مجلس الشعب يناقش اتفاقية « الجات » هذه الدورة

٥١ ٪ من النـسـاـتـج

القـسـومـى يـنـتـظـر

مـنـاـفـسـة أـجـنـبـيـة

قـاـدـمـة مـع « الجـاـت »

مصر تستعد لمواجهة بإصدار قوانين
منع الاحتكار، ومكافحة الاغـسـراق،
بعد ٥ سنوات .. التعريفة الجمركية ٣٦ ٪ فقط
، فاتورة الطعمـام، تزيد ٢٥ مليار جنيه سنويا



●● يناقش مجلس الشعب خلال هذه الدورة الاتفاقيات التي انتهت إليها منظمة «الجات» في دورة «أورجواي» والتي وقعتها مبدئياً ١٢٧ دولة في عاصمة المغرب «الدار البيضاء» ، في انتظار موافقات برلمانات العالم عليها حتى تصبح نافذة المفعول تحت مسمى جديد : «منظمة التجارة العالمية» ذات صلاحيات تفوق صلاحيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالنسبة لدول العالم المتقدم والنامي على حد سواء .

الاتفاقيات الجديدة بالضرورة مترفع «قانونية الطعام» الذي نستورده .. وستكثفنا بخفض جمركي مع سائر الدول لصالح «حرية التجارة» .. لكن الخطر الأكبر المتوغل من هذه «الحرية» يتمثل في منافسة البنوك وشركات التأمين الأجنبية لشركاتنا وبنوكنا بما تملكه من أدوات متطورة خاصة أن هذه «الأوعية» المالية، تعتمد عليها الدول النامية في تمويل التنمية وسائر الأنشطة الاقتصادية والتجارية .

المصون يطرح القضية علي رجال البنوك والتأمين .. فما هي رؤيتهم ؟ ●●

التجاري .. وإن كان حجم ثقل الدول العربية قد يتعدى عشرة مليارات دولار خلال العام الأول .

ورغم أن للمنظمة الجديدة لم يتم اختيار رئيس لها حتى الآن انتظارا لما تسفر عنه والانتخابات من جانب الدول الأعضاء خلال الشهر القادم «أبريل» حيث يجري الآن صراع عنيف بين المرشح الأمريكي لرئاسة المنظمة وهو «كارولوس بالنياس» ورئيس المكسيك السابق في مواجهة المرشح الأوربي «ريتا تود» جيريرو وزير تجارة إيطاليا السابق . وعندما يتم اختيار رئيس المنظمة يمكن القول إنها ستكون «المحسسة الثالثة» إلى جوار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وإن كان توقع العالم كله حول دور المنظمة الجديدة الذي سيكون أكثر مسطوره من البنك والمصندوق فيما يتعلق بالدول النامية .

صحيح أن الاتفاقيات المخلفة التي وقعتها

عندما يناقش مجلس الوزراء مجموعة ☐ الاتفاقيات الدولية التي انتهت إليها «الجات» ، كانت أمامه صورة واضحة بكل الآثار المترتبة، سواء كانت سلبية أو إيجابية .. لهذا عهد المجلس إلى مجموعة وزارية تعالجها مجموعة فنية لتسهيل الإجراء المترتبة ، واقتراح ما تراه من سياسات ومواجهات تتمثل أساسا في قوانين «منع الاحتكار» وقانون «مكافحة الإغراق» في ظل محالير وضعتها «الجات» تعطى هذه المنظمة حق التفتيش ضد أي نوع من أنواع العمالية لسلع المحطة أمام منافسة السلع الوافدة .

ويقول بعض التقارير التي توافقت في مجلس الوزراء إن مصر تستورد ٧٠٪ من طعامها وإن إلغاء الدعم على السلع الزراعية من قبل دول الاتحاد الأوربي ومن قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، سوف يرفع «قانون» الواردات المصرية الغذائية ، إلا أن عملية إلغاء الدعم من قبل هذه الدول سوف تجتول على خمس سنوات قادمة بحيث لا يتم خفض الدعم بكثير من ٢٠٪ هذا العام وإن كان حجم الدعم الأوربي يصل إلى ٣٠٠ مليار دولار ولا يقل عن ٢٤٠ مليار بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ورغم هذه الأرقام الكبيرة فإن حجم ثقل مصر خلال العام الأول قد لا يتعدى ٨٠٠ مليون دولار سوف يكون لها تأثير على الميزان



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٥

مأجد عطية

وحدها ويصل الرقم إلى ١٦٢ مليار دولار
بالنسبة لدول الاتحاد الأوربي ويتعدى ٤٠
مليار دولار بالنسبة لليابان .

لكن ما هو المائد على الدول النامية من
لحكام الاتفاقيات الجديدة التي تقوم عليها
منظمة التجارة الدولية ؟

يقول تقرير وضعته منظمة التجارة
والتنمية (أويسد) التي تضم لكبر ٢٤ دولة
صناعية ، أن الدول النامية سوف تستفيد بما
يزيد على ١٥٠ مليار دولار من زيادة
صادراتها إلى أسواق كانت مغلقة أو كانت
صادرات الدول النامية إليها محددة بما كان
يعرف باسم «الكوتة» ..

لكن ما هو الذي عند الدول النامية
لتقصده إلى أسواق الدول المتقدمة وتكون
قادرة على منافسة انتاج هذه الدول داخل
أسواقها ، فمثلا عن عدم قدرة مبيع الدول
النامية على منافسة مبيع الدول المتقدمة داخل
أسواق الدول النامية ذاتها ؟ ..

صحيح أن مواثيق المنظمة الجديدة
أهتدت حق الدول الصغيرة في إصدار
تشريعات لصالح إنتاجها وسوقها مما يسمى
بسياسة «الافراق» أو أسلوب «الاحتكار» ،
وأصبح للدول المتقدمة حق إصدار هذه
التشريعات بل أصبح لها حق فرض حقوق
على الدولة التي تلجأ إلى الافراق أو الاحتكار
.. ولكن يبقى على الدول التي تواجه الافراق
والاحتكار أن تثبت أمام منظمة التجارة
الدولية أنها قد تعرضت لذلك وحتى لا تقوم
المنظمة الجديدة بمعالجة الدولة التي سئطها
لصاية أسواقها من «الافراق» ومن «الاحتكار»
خاصة أن المقترح لإحداث تخفيضات جمركية

الدول والتي تقوم عليها المنظمة الجديدة قد
دأبت مهلاء الدول النامية فيما يتعلق
بالمسوحات حتى عام ٢٠٠٥ ، وفيما يتعلق
بالخدمات خاصة الخدمات المالية المتعلقة في
البنوك وشركات التأمين ، إلا أن السلطات
للمنظمة للمنظمة الجديدة ، تتعدى حدود
توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ،
إلى حق التفتيش من خلال «برابيس خاص» له
صلاحيات التفتيش والضبط ، ليس لأفراد ،
وإنما لدول وحكومات ، في حالة قيام أي دولة
بالإخلال بشروط وإواعد حرية التجارة ، سواء
بالدعم لسلع التصدير ، أو فرض سياسات
الحماية الجمركية على الواردات الأجنبية .

ومن هنا يأتي تخوف الدول النامية لذا
أضحى له أحكام «حقوقي الملكية الفكرية» التي
تشمل براءات الاختراع أو تقليد السلع أو طبع
أفلام السينما والتلفزيون والكاسيت والكتب
والفنون المختلفة ، ومن المعروف أن الاعتداء
على حقوق الملكية الفكرية تجارة رائجة وتشكل
وحما داخل اقتصاد الدول النامية ، بل أكثر
رواجا داخل بعض الدول الآسيوية المسماة
«النمر» وهي التي قام اقتصادها أساسا على
تقليد السلع وتصديرها بأسعار رخيصة .

الآرياح للكبار فقط

ومن هنا أيضا يأتي حرص الدول
الصناعية المتقدمة على دوره المنظمة الدولية
الجديدة ، إذ تقدر مكاسب الدول المتقدمة من
تطبيق أحكام دورة ايرجواي والمنظمة الجديدة
بحوالى ٥١٠ مليارات دولار منها ١٢٤ مليار
دولار عند اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣

١٩٩٥

المصدر :

ماتلة تحت مسمى حرية التجارة تخفيضات قد تصل إلى ٨٠٪ في بعض الدول بحيث لا تتعدى الرسوم ٣٦٪ على الأكثر .
نظرة جديدة

يقول محمود عبد العزيز رئيس البنك الأهلي ورئيس اتحاد بنوك مصر ورئيس اتحاد المصارف العربية :

- بالنسبة للكتار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية على الجهاز المصرفي المصري، ينبغي بداية النظر إليها في ضوء طبيعة هيكل الجهاز المصرفي عندنا والذي تسيطر فيه بنوك القطاع العام التجارية والمتخصصة على نسبة ٧٣٪ من إجمالي المركز المالي للجهاز المصرفي بخلاف البنك المركزي .. أما النسبة الباقية ٢٧٪ فتخصص بنوك القطاع الخاص بما فيها فروع البنوك الأجنبية ، حيث يبلغ المركز المالي لهذه الفروع (٢٢ فرعا لجنوبيا) قرابة ٨ مليارات جنيه تمثل حوالي ٥٪ من إجمالي المركز المالي للجهاز المصرفي كله .

وإذا نظرنا الى متوسط حجم الوحدة المصرفية قياسا الى حجم الاصول نجد أن هذا المتوسط يبلغ لدى بنوك القطاع العام التجارية حوالي ٢٥ مليار جنيه مقابل مليار جنيه واحد بالنسبة للبنوك التجارية الخاصة والمشتركة وفي حدود ٧٢٢ مليون جنيه بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال بما فيها فروع البنوك الأجنبية .

من هنا نجد أن بنوك القطاع العام التجارية هي أكبر البنوك من حيث متوسط حجم الوحدة المصرفية بما يعادل ٢٥ ضعفا لمتوسط الحجم لدى البنوك التجارية الخاصة والمشتركة ، وحوالي ٢٤ ضعفا بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال بما فيها فروع البنوك الأجنبية .

أما بالنسبة لوضع البنوك المصرية على الساحة المصرفية الدولية، فإن وجهها محدود، حيث أظهر ترتيب أكبر ألف بنك عالمي طبقا لحجم رأس المال أنه لا يوجد هناك سوى أربعة بنوك فقط تحتل مراكز متأخرة مثل ٤٧٢ - ٥٧٥ - ٦٤٦ - ٦٦٥ على الترتيب.

لذا عقدنا مقابلة بين حجم أصول بنوكنا العربية هذه وبين البنك الدول في جدول الألف بنك فإن الأمر يظهر مدى صغر حجم أصول بنوكنا، إذ يبلغ حجم أصول هذا البنك الدول ٤٢٧ مليار دولار مقابل ١٠,٢ مليار دولار للبنك الأهلي المصري، وحوالي ٩ مليارات دولار لبنك مصر، و٢,٥ مليار للمصرف العربي الدولي، و٢ مليار لبنك الإسكندرية.

يوضح كل هذا أنه في حالة التحرير الكامل للتجارة الدولية في الخدمات المالية، يتطلب منا النظر في قدرة البنوك المحلية على المنافسة من حيث العمالة المؤهلة، ومتوسط دخل الفرد المرتفع بالإضافة الى حجم السوق المحلي فضلا عن موقف الدولة من دينها الصافي حتى يمكن أن نقول أننا في مستوى المنافسة للأمام.

أمر شديد الأهمية في إطار مستقبل المنافسة الدولية، وهو أمر يتطلب تبني صيغة لتطوير العلاقات المصرفية على أساس تقسي بما يوفر قاعدة قوية تستند إليها المصارف العربية عامة والمصرية خاصة في مواجهة منافسة البنوك الأجنبية المتوقعة.

فأدورون على المنافسة

ويقول عصام الاحمدى رئيس بنك مصر :
- بداية أحب أن أشير إلى أن مصر قد سجلت الكثير من الدول النامية وجميع الدول الاشتراكية في شرق ووسط أوروبا والصين في اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أسفرت عن التطور القسبي لقطاعات الخدمات، حيث أصبحت الخدمات تلعب دورا مهما في الاقتصاد

المصري، الأمر الذي يعني أن الاتفاق

سيتيح لها فرصا أكبر وأوسع لتمو ونفاذ في الأسواق الخارجية

وخاصة - المنطقتين العربية

والأفريقية، في مجالات

**• وظيفة منظمة
التجارة الدولية
الجديدة أخطر من
البنك والصندوق
الدوليين**



المصدر :

التاريخ : ٢٠١٩

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

- العالم يتجه الى ان يكون سوقا موحدة..
فرغم جهود التكتلات الاقتصادية القائمة على
اسس جغرافية كالتكتل الامريكى «نافتا»
والتكتل الاسيوى فى المحيط الهادىفىكى
بزعامة اليابان والنمور الجديدة، والتكتل
الاوربوى.. الا ان الاتجاه هو انصهار هذه
التكتلات معا وظهور سوق عالمية تربط بين
هذه التكتلات معا..

ولعل الصراع الظاهر بين هذه التكتلات
بعضها البعض، انما هو مظهر من مظاهر
التوجه العام الى ذوبان الاقتصاديات الوطنية،
والاقلية فى سوق عالمية كبرى، وعلينا فى
مصر ان ندرك هذه الحقيقة وان نعمل على
توافق سياستنا الاقتصادية مع هذه التوجهات
العالمية.. واساس هذا التوجه العالمى هو
سيادة المنافسة ونهر الاحتكارات اى ان
آليات السوق المفتوحة هى التى سنخلق
التنافس بين هذه التكتلات الاقتصادية فى
داخلها وخارجها.. وآليات السوق هى المحرك
الجوهرى لظاهرة «العالمية» المشار اليها وبهذا
نحن نجرى صياغة جديدة بقانون جديد
للتامين يسمح بالمنافسة الاجنبية.

المكسب والخسارة

كلام الدكتور يسرى مصطفى وزير
الاقتصاد السابق والرئيس الحالى لبنك مصر
امريكا الدولى، لا يقتصر على تجارة الخدمات
والمنافسة المصرفية الدولية ولكن يتضمن
تقييما شاملا للسياسات والايجابيات لمجموع
الاتفاقيات التى انتهت اليها «دورة ايرجواى»
والتي تقوم عليها منظمة التجارة الدولية، وهو
الذى عاصر مراحل الحوارات النشطة للدورة
على مدى خمس سنوات قضاها وزيرنا
للاقتصاد.

يقول د. يسرى ان الاتفاقيات تهدف
اساسا الى تحقيق حرية التجارة والمنافسة،
ولكن دورة «ايرجواى» تضمنت - لأول مرة -
موضوعات جديدة مثل حقوق الملكية الفكرية
وتجارة الخدمات ومنها الخدمات المالية.

الخدمات المهنية والمالية والتشييد
والبناء.

لما بالنسبة لقطاع الخدمات فنحن نعلم
انه من القطاعات التى اصبحت ذات اهمية
نسبية فى الاقتصاد المصرى، لتعدد أنشطة
هذا القطاع واستيعابه لحوالى ٤٦٪ من
اجمالى العمالة فى مصر وفقا لاحصائيات عام
٩٢/٩٢، بخلاف قطاع التشييد والبناء وذلك
فان التزامات مصر فى ضوء تحرير تجارة
الخدمات كانت فى حدود القوانين المحلية اى
ان الدولة لا تحرر التجارة فى الخدمات الا فى
القطاعات التى ترغبها وذلك وفقا للظروف التى
تحددها. بمعنى ان التزامات كل دولة محددة
فقط بالشروط التى لا تتعارض مع مصالحها
التجارية والاقتصادية.

الخطأ.. والخطر

محمد نبيل ابراهيم رئيس بنك مصر
اكتسريوه يطالب بجمعية ورسم سياسة
مصرفية مصرية لان تحرير تجارة الخدمات
المالية تشكل اضرارا فظفا بالاقتصادى
المصرى.

ورغم ذلك فإنه يرى امكانات متوفرة امام
بنوكنا الوطنية تمكنت فى نجاحاتها خلال
السنوات الاخيرة فى تجميع الموارد وسدات
واثون الخزائن حتى وصلت نسبة الودائع الى
مجموع ميزانيات البنوك بحوالى ٧٠٪ خلال
العام الاخير.

نبيل ابراهيم يقول: ايضا رغم ذلك الخطر
المتمثل فى الاتفاقيات تملطى للبنوك المركزية
الحق فى التدخل من بعض الاحكام بما يضمن
استقرار وثبات السوق.

مكان فى السوق
العالمية

ولكن ماذا عن
التامين؟
هذا ما يجيب عنه
الدكتور يبراهيم عطا الله
رئيس شركة الشرق
للتأمين يقول:



آلية قومية لإدارة اتفاقية الجات

تقوم كل وزارة بالتعامل مع الاتفاقية من منطلق منظورها الخاص،
والمرء على هذه التنازلات وغيرها
فإنه يقترح إنشاء آلية قومية
للتعامل مع الاتفاقية تكون تابعة
لرئاسة مجلس الوزراء ويعين لها
أمين عام بدرجة نائب رئيس الوزراء
تكون من بعض مهامها:

- ١ - التعامل مع المنظمة العالمية للتجارة WTO وجميع المنظمات والوكالات الدولية ذات العلاقة.
 - ٢ - التنسيق فيما بين الوزارات والمؤسسات المحلية ذات العلاقة بالاتفاقية.
 - ٣ - توفير البيانات والمعلومات سواء على المستوى المحلي أو الدولي.
 - ٤ - المتابعة المستمرة لأعمال الاتفاقية وتنفيذها.
 - ٥ - تمثيل الدولة في الاجتماعات وجميع المنازعات والمناقشات.
 - ٦ - إجراء الدراسات الخاصة عن كيفية الاستفادة بالاتفاقية والمشاركة في المؤتمرات بغية الاستفادة بالإيجابيات وتقليل السلبيات.
 - وأخيراً فإنه يمكن القول دون مبالغة بأن مستقبل الاقتصاد المصري ونتائج سياسات الإصلاح الاقتصادي سوف يتوقف - إلى حد كبير - على مدى النجاح في التعامل مع هذه الاتفاقية.
- والله الموفق.

على مدى الأسابيع الماضية ناقشنا عدة جوانب مهمة في اتفاقية الجات التي صارت بتفصيلاتها المتعددة - نحو ألف صفحة - أمراً واقعاً ونافذاً منذ أول يناير الماضي، وبذلك دخلنا عصر الجات الذي خلق نظاماً اقتصادياً عالمياً جديداً تحكمه وتتحكم فيه ثلاث مؤسسات دولية هي: منظمة التجارة العالمية المنوطة بالإشراف على تنفيذ الجات، والبنك الدولي، وصندوق النقد. وفيما استعرضناه طرحنا عدة آراء، كما طالبنا بتشكيل لجنة قومية في مصر من المسؤولين والخبراء وأهل الخبرة والرأي لبحث موقفنا مع الجات وما يترتب عليها.. وقد أبدنا المبدئون في هذا الرأي.. ومن هذا بحث لبنا الدكتور رفعت النجار استاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة الزقازيق بريسالة قال فيها:

تعتبر اتفاقية الجات من أهم الاتفاقيات التي تمت خلال هذا القرن،

حيث أن أثرها وتأثيرها سوف لا يقتصر على سنوات معدودة أو فترات محدودة، ولكنها سوف تمتد لأعوام وعقود طويلة، كما أنها شملت أغلب مجالات النشاط الاقتصادي في الزراعة والصناعة والخدمات ونقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية والثقافية وغيرها.

وإذا كانت الاتفاقية قد أعطت الدول النامية (ومن بينها مصر) بعض الميزات شملت فترات سماح وإعفاءات وتعميمات وميزات تفضيلية، كما أن هذه الاتفاقية تحتاج إلى الكثير من السياسات الخاصة بالتعامل مع هذه الاتفاقية، وإذا كان كل هذا وغيره مطلوباً فإن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: كيف سيتمكن التعامل مع هذه الاتفاقية على المستوى القومي؟ وهل سيبقى الوضع على ما هو عليه من حيث وجود لجنة في التمثيل الجاري بوزارة الاقتصاد ولجنة أخرى بوزارة الخارجية على أن



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات .. والحماية اللازمة للسلع المصرية!

يشتمل ٢٦، في غضون ست سنوات، وأضحت الاتفاقية بأن يتم، على مراحل عدة عشر سنوات، إلغاء اتفاقيتين للتسويات متعددة الأطراف بشأن توزيع الحصص، تلك الاتفاقية التي تقل بتحكم في التجارة الخارجية للملاحة من طرفين عامين. وأكد الجانبان الفخمين لجولة أورجواي أن قراراً لتسليم الدول الأقل نمواً سوف يمنحها حق عدم الالتزام بأي قرار إقليمي مع عمليات التصفية والاحتياجات للقيمة والتجارة بالإضافة إلى عدة نواتج أخرى تتميز بالارونة لتصبح هذه الدول وتتمتع لها تأجيل تصديقات الخاصة بالصفحة لأوساط حتى أبريل ١٩٩٥. وأعلن الجانبان أنه قد تم بموجب الاتفاقية إنشاء منظمة جديدة هي منظمة التجارة العالمية للأطراف والتي ستكون الرافعة والالتزام على تنفيذ الاتفاقية التي أخذت في جولة أورجواي وتنشيط بعض التطلعات إلى أن الاتفاق يفتح الطريق أمام الطموحات التصديرية الخاصة ويعطي أكثر من ١٠٠ دولة إسهام في الاتفاقيات والتمويل وتوافر أرض العمل.

وتتقدم الدول للوفاء على الاتفاقية العامة للتصريفات والتجارة بالعمل على إزالة القيود الداخلية والقيود الكمية أو تخفيضها تدريجياً للتجارة الدولية وتم الاتفاق على التخفيف عن طريق المفاوضات متعددة الأطراف بين الدول المستفيدة، وعدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية وهو لبدأ المعروف بشرط الدولة الأولى بالرعاية والاعتماد على القيود الكمية، الرسوم الجمركية وليس القيود الكمية إذا لم تكن الضرورية لتلك ولا تسمح الاتفاقية باستخدام القيود الكمية إلا في حالات استثنائية محددها على سبيل المحصر، وذلك في حالة السلع الزراعية وفي حالة وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات أو في حالة قسوة الفجوة في الواردات من سلعة معينة. وتضمنت الاتفاقية كذلك بنوداً خاصة بالمنتجات الزراعية والتسويات والتلاصق والخصومات للقيمة وخدمات النقل والواصلات وخدمات التأمين والقيمة الفكرية. ولقد نصحت الاتفاقية على تخفيض الرسوم الجمركية على سبلع الزراعة

لشملت منظمة الاتفاقية العامة للتصريفات والتجارة، الجات، في عام ١٩٩٠ في إطار اتفاقية بريون ووين، والحد اعتماد مؤتمر التجارة العالمية في هافانا بكوبا في عام ١٩٩٧ وصدر عنه ميثاق محاولة وضع أساس منظمة التجارة العالمية إلا أن هذه التكتلات لم تظهر إلى الوجود بسبب اعتراض الولايات المتحدة على بعض نصوصها. وتعتبر جولة أورجواي الجولة الثامنة من مفاوضات الجات والتي بدأت في سبتمبر ١٩٩٠ واستمرت لفترة سبع سنوات وولدت عنها ١٢٢ دولة. ولقد سبقها جولتان على جانب كبير من الأهمية هما جولة كيندي التي استمرت مفاوضاتها أربع سنوات خلال الفترة من ١٩٩٤، ١٩٩٧ وجولة طوكيو التي استمرت مفاوضاتها ثمان سنوات خلال الفترة من ١٩٩٧، ١٩٩٩. وتتميز جولة أورجواي بأنها أكبر جولات طموحاً وتشجع تلك مما شملت من مبادئ أهمها تحرير التجارة الدولية من القيود الكمية والرسوم الجمركية، وغير للقيمة والقيود الكمية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

المرام

التاريخ:

١٩٩٥ / ٢ / ١٠

مصر.. ومنظمة التجارة العالمية

رئيس التمثيل التجاري:

مصر تحصل على العضوية الكاملة بالمنظمة بعد تصديق مجلس الشعب

تحقيق:

صفاء جمال الدين



المصر :

النش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

وتستفيد مصر مقابل هذه التزامات من خفض في مستوى التعريفات الجمركية لصادراتها من المنتجات السجسية إلى الدول المتقدمة يبلغ في المتوسط ما بين ٢٠ - ٢٠٪ عن مستوى التعريفات في عامي ١٩٨٦ - ١٩٨٨ وكذلك تستفيد من إلغاء الحصص والقيود الكمية المفروضة على بعض صادراتها من الفجل والقمشة والملابس كما تستفيد مصر من ميزة أخرى باعتبارها دولة منتجة للفجل وتشمل هذه الميزة في زيادة معدلات النمو للحصص الحالية المفروضة على تلك الصادرات في اسواق الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

وفي مجال التفاوض للاسواق سوف تستفيد مصر من الخصائص التي تتركها الدول الصناعية المتقدمة في إطار جولة أورجواي في رسمها الجمركية المتوسط من متوسطات الرسوم الجمركية بها في عامي ١٩٨٦ - ١٩٨٨ الأسير الذي يستفيد للصادرات المصرية للاستفادة من هذه التفضيحات. ومن ناحية أخرى تضمنت وثائق جولة أورجواي عددا من الاتفاقيات لمحاربة الاتجار الحلي من الواردات وهي اتفاقية الإلية والقسم واتفاق مكافحة الاتجار وتقيم وزارة الاقتصاد حاليا إنشاء جهاز فني لمواجهة حالات الدعم والاتجار. كما تضمنت اتفاقات الجولة نظاما لفصل للمنتجات وتضمن بضمان التزام الدولة التي يثبت انتهاكها بالتزاماتها بناء على شكوى من دولة أخرى المحكم الصادر بالضبط ومتيدا اليه نفس المزايدات عليها بمجرد دخول اتفاقات جولة أورجواي حيز التنفيذ. وتضمن هذه الآلية أسسها في نفس النزاع يبدأ بالتشاور بين الدولتين المتنازعتين ثم التوصل إلى تسوية ويؤثر هذا النظام حسابا لمصالح الدول النامية واقتصادية من الإجراءات التي تتعرض لها من الدول الأخرى في العالم في مجال التجارة الدولية.

ومن عمل منظمة التجارة العالمية خلال السنوات القادمة يقول رئيس التفتيش التجاري أن هذه المنظمة تهدف إلى الاشراف على جميع التنازعات التي أسفرت عنها جولة أورجواي. كما ستكون للمنظمة مستوى لإجراء

ويضيف كمال الدين على ذلك أن جولة أورجواي تعتبر الجولة الثامنة للمفاوضات التجارية والتي تمت في إطار الجوانب الثقافية منظمة التعريفات الجمركية والتجارة وقد امتدت جولة أورجواي خلال الفترة من ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦ وحتى ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ ومن أهم مآسيفرت عنه الجولة الوثيقة

التعليمية وتتضمن ٧٨ اتفاقية وكذلك اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ومن أهم الاتفاقيات الـ ٧٨ - بالخصبة مصر لتفاسات الزراعة والمصنوعات والنفا للأسواق الخارجية. حيث سيؤدي إلغاء الزراعة إلى زيادة تكلفة استيراد السلع الزراعية نتيجة إلغاء الدعم من جانب بعض الدول للصناعات وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وهو الأمر

الذي تمت معالجته من طريق تعويض الدول النامية المستوردة للسلع الغذائية ومن بينها مصر في صورة منح ومبيعات ميسرة ومساعدات مالية وفنية إلا أن اتفاق الزراعة الجديد ستكون له أيضا آثار إيجابية في المدى البعيد على الاقتصاد المصري حيث أن ارتفاع الأسعار العالمية نتيجة تخفيض الدعم من شأنه أن يؤدي إلى زيادة فرص للتوسع في إنتاج المصنوعات الزراعية مثل القمح والحبوب الزيتية وغيرها والتي كان إنتاجها غير اقتصادي في مصر نظرا لانخفاض أسعار استيرادها. كما أن تخفيض الدعم الزراعي من قبل الدول المتقدمة من شأنه زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية من السلع الزراعية مما يصعب سعرها أقل من غيرها في الأسواق العالمية مثل القطن والارز والفصريات والفواكه. وطبقا لاتفاق للتسويات فإن مصر تلتزم بتخفيض تدريجي للرسوم الجمركية للمفوضة على عدد من بروت. المنتجات السجسية اقمشة وملابس وفجل والملابس وغيرها وبذلك حتى عام ٢٠٠٥ مع الاحتفاظ بالحق في حظر استيراد القمصة حتى عام ١٩٩٨ والملابس الجاهزة حتى عام ٢٠٠٢ مما يتيح فترة انتقالية لمصر فيها التطوير لصناعاتها السجسية والارتقاء بالقدرة التنافسية للمنتجات المصرية بحيث تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

في مصر قريبا إلى التحول إلى صفة العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية عقب انتهاء مجلس الشعب من التصديق على الوثيقة الختامية لجولة أورجواي للمفاوضات تحرير التجارة العالمية والتصديق على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية حيث ينتظر أن يناقش مجلس الشعب كلا الموضوعين خلال الأيام القليلة القادمة. وسرح كمال الدين على ذلك وكيل أول وزارة الاقتصاد ورئيس التفتيش التجاري بأن الوثيقة تشمل ٧٨ اتفاقا دوليا في العديد من مجالات التجارة والتبادل السعوي والخدمي وغيرها من الموضوعات التي لم تكن عليها مفاوضات الجولة وأضاف أنه منذ اجتماع مراكش وحتى ٢١ ديسمبر الماضي تم التصديق على الوثيقة الختامية ومنظمة التجارة من جانب ٨١ دولة تسمح بأكثر من ٩٠٪ من للتجارة الدولية من بين ١٢٥ دولة أعضاء في الجسات والتي يجسرى في إطارها مفاوضات جولة أورجواي.

كما دخل اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في يناير ١٩٩٥ والتي ينتظر عقد المؤتمر الوزاري الأول لها في سبتمبر/أيلول

تسوية عام ١٩٩٦.

٨١ دولة تسهم بـ ٩٠٪ من التجارة العالمية صدقت على الوثيقة الختامية لأورجواي وإنشاء منظمة التجارة

الدول التي وقعت على الوثيقة الختامية إلى اجتماع مراكش الماضي ولم تصديق عليها (أدراك مثل مصر فإنها اكتسبت صفة العضو المراقب وهذا يعطيها الحق في الانضمام في مناقشات ومفاوضات التجارة الدولية من حق التصويت لحين انتهاء التصديق عليها من مجلس الشعب في مصر أو الجهات المخولة بهذه الصلاحيات في الدول الأخرى وحيث تعمل الدولة إلى صفة العضو الكامل بعد انتهاء التصديق وأخاطار منظمة التجارة العالمية بذلك بنحو ٢٠ يوما.



المصدر :

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاستفادة من اتفاقيات الزراعة والمسوحات وخفض التعريفات الجمركية

لتتفيذ
وسوف تتخذ
منظمة التجارة
العالمية قرارها
بتوافق الآراء.
أي عدم
اعتراض أحد
الأعضاء
رسمياً على
قرار يتم
التصديق في
السياسة أو
القرار، لتمام

وعند قرارات سيتم تنفيذها
ثلاثة أرباع الأعضاء أما للسيا
والإدارة فإنها تتخذ بقرارات
بالبطاقة ومن المعروف أن مصر
في جميع جولات التجارة التي
لها الجات والتجارة في
أوروبا وفي وقت على نتائجها في
مؤتمر مراكز بحضور محمود
محمود وزير الاقتصاد باعتباره
عن عضوية مصر في الجات والشؤون
منظمة التجارة العالمية وقد قامت وزارة
الاقتصاد والتجارة الخارجية بإجراء
دراسات متعمقة لتأثيرات جولة
أوروبا والمتعلقة على الاقتصاد
المصري ثم عرضها على اجتماع
مجلس الوزراء في ١٥ فبراير
للتصديق على النتائج التي
توصلت إليها اللجنة بهدف عرضها
على مجلس الشعب في الأيام القليلة
الآتية للتصديق عليها.

مفاوضات فيما بين الدول الأعضاء
وعقد جولات جديدة تهدف إلى زيادة
مستويات التخصيص للتجارة الدولية في
السلع والخدمات وإلغاء ما تبقى من
قيود بهدف زيادة لتسييل حركة
التجارة الدولية كما ستقوى تسوية
المنافسة التجارية على النحو السابق
للتوصل إلى حلول مرضية ومنصفة
لجميع الأطراف لتسييل الأطراف
المصيرية تجارياً وإنهاء لسطوة
الإجراءات التفرعية والتهميدات التي
دأبت بعض الدول الكبرى عليها عبر
سنوات طويلة وستتولى المنظمة أيضاً
الاشتراك على مراجعة السياسة
التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية
بهدف إلزام كل دولة بالقيود
والعلافة في سياساتها التجارية وشرح
عناصر هذه السياسة بما يكلل
الصادقة والأمان في العلاقات
التجارية الدولية.

وفي هذا الإطار ستقوم المنظمة
الدولية بإداء وظائفها من خلال عدة
أجهزة منها المؤتمر الوزاري الذي يعقد
مرة كل عامين على مستوى وزراء
الاقتصاد والتجارة الخارجية للدول

أعضاء المنظمة ومنظمة التجارة
العالمية بالإضافة إلى المجلس العام
ويتولى الإشراف على سير عمل المنظمة
وإتخاذ القرارات والتوصيات اللازمة
خلال الفترات ما بين انعقاد دورات
المؤتمر الوزاري ويصل تحت إشراف
للمجلس العام عدة مجالس وهي جميع
تجارة السلع ويشرف على تنفيذ جميع
الأنشطة المتعلقة بتجارة السلع
ومجلس تجارة الخدمات ويشرف على
تنفيذ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات
وكذلك مجلس الملكية الفكرية ويتولى
الإشراف على تنفيذ الاتفاقية للملكية
الفكرية.

وإلى جانب هذه المجالس توجد عدة
لجان منها لجان فروع ميزان المدفوعات
التي تدلي بإجراء مشاورات مع الدول
التي تعرض ثرواتها أو رسوماً إضافية
على وارداتها في حالة وجود اختلالات
في موازين مدفوعاتها وأجندة التجارة
والتمية وتتولى متابعة عطاء في اتفاقات
جولة أوروبا بشأن المعاملة الخاصة
والمعيرة للدول النامية ومن بينها مصر
وكذلك الدول الأقل تقدماً وكذلك لجنة
الزراعية والشؤون المالية والإدارية فضلاً
عن اللجان المعنية التي سوف تنشأ
بموجب الاتفاقيات التي أسفرت عنها
جولة أوروبا للإشراف على تنفيذ
لصكام كل
اتفاق ومتابعة
تقديم
المستندات
اللازمة



بعد تطبيق اتفاقيات «الجات»

أوروبياً تغرق في طوفان هوليوود

□ بروكسل - خاص:

تحاول أوروبا منذ سنوات أن تدخل في منافسة حامية مع هوليوود في مجال الانتاج السينمائي وانتاج الافلام بصفة عامة. ولكنها فيما يبدو لم تحقق حتى الآن نقراً كافياً من النجاح فزال نحو 75 إلى 80% من الافلام المعروضة في أوروبا افلاماً امريكية الصنع. وتسعى اللجنة الأوروبية جامدة من أجل تغيير هذه الصورة. وتتوقع الدراسات أن تؤدي التكنولوجيا الرقمية إلى فتح طريق أوروبا أمام المنتجات من فئات التليفزيون، والفيديو عند الطلب وغيرهما من التكررات المثرة. وأكد المفوض الأوروبي السابق جاك ديلاور في العام الماضي أن هذه الثورة الأوروبية المنتظرة لن تقلل من أهميتهما عن اختراع جوتنبرج للطباعة. ومع ذلك فإن الأوروبيين مازالوا يفضون من التفوق الأمريكي في مجال التكنولوجيا العالية. ونظراً لأن هذه الصناعة توفر نحو مليوني فرصة عمل وتدور فيها مليارات الدولارات فإن منافستها مع هوليوود تأخذ شكل الحرب. وقد صدر ديلاور أوروبا من أن تخسر هذه الحركة مكاسباً سبق أن خسرت أمام أمريكا معركة الايكترونيات واجهزة الكمبيوتر.

ومع ذلك يمكن القول أن جذرالات أوروبا من السياسيين والمثقفين لا يعرفون حتى الآن أي طريق يسلكون في هذه الحرب. فبعضهم يريد القيام بهجوم مضاعف عنيف بينما البعض الآخر يفضل العمل من وراء أسوار دفاعية عالية. أن أوروبا تدفع الآن في اتجاه اعسادة ميكلية

تويون وزير الثقافة الفرنسي من مواصلة الدفاع عن فكرة الحصص في كل متدني متهم زملاه بالمثالية والطيش. وقد حدث ذلك أخيراً خلال منتدى بروكسل للمعلومات الذي حضره نائب الرئيس الأمريكي آل جور وخبراء من السجل الصناعية السبع في مجال المعلومات. وفي هذا الاجتماع ركزت الولايات المتحدة على ضرورة ترسيخ قواعد المنافسة الحرة، والأسواق المفتوحة أمام شبكات المعلومات وحذرت من أي تنظيم أوروبي للحصص التليفزيونية عبر خطوة في الاتجاه الفاطمي. ولكن فرنسا لا تزال مصر على مواصلة الضغط في اتجاه الترويج لنظام الحصص. والمهندس أن كيرا من شركات البث الأوروبية تعارض الاتجاه الفرنسي. الأمر الغريب أن الإحصاءات تشير إلى أن مشاهدة الافلام الأوروبية انخفضت عنهم 600 مليون مشاهدة ليصبح 100 مليون مشاهدة فقط منذ مطلع الثمانينات في حين أن عدد مشاهدي الافلام الأمريكية يكاد يكون ثابتاً عند 450 مليون مشاهدة سنوياً. وهذا يجب الاعتراف بأن موزعي الافلام الأمريكية أكثر مهارة من موزعي الافلام الأوروبية وأنهم حريصون أيضاً على غزو الأسواق الثانوية مثل أسواق الفيديو المنزلي، والتليفزيون ذي الاشتراك. وفي نفس الوقت فإن صادرات الفيلم الأوروبي إلى السوق الأمريكي لم تزد أبداً بسبب مقاومة الأمريكيين لهذه الافلام ولا يتجاوز حجم الافلام الأوروبية 1% فقط من جملة السوق الأمريكي الضخم.

خدمات التليفون والكمبيوتر والافلام الصناعية حتى يمكن الحصول على التمويل اللازم للاستثمارات الضرورية لعملية تحديث شبكات الاتصالات. ولعل جوهر المشكلة في مجال صناعة الافلام الأوروبية هناك دعوة لاقامة «أيرياس سمعي - بصري» أي «كونسورتيوم أوروبي» مشابه للكونسورتيوم الأيرياس يستفيد من الحوافز الضريبية والضمائم الحكومية لإنهاء صناعة فيلمية تجارية تستطيع أن تنافس إنتاج شركات هوليوود الأمريكية منافسة حرة في الأسواق.

وهناك من ناحية أخرى كما تقول مجلة «تسايز» مجلة فرنسية في اتجاه قد يتصارع مع ما تقرره اتفاقيات «الجات» في هذا الخصوص. وتسعى هذه العملة الفرنسية إلى وضع نظام الحصص مفسداً لمنتجات هوليوود يفرض على محطات التليفزيون أن يكون أغلب إرسالها مقتبداً على برامج وافلام أوروبية الصنع مع صد أكثر هذه الحصص أيضاً إلى مجال التكنولوجيا في إطار ثورة المعلومات. وقد كان جاك ديلاور وهو فرنسي يبعد نظام الحصص هذا أما خلفيته في الفوضوية الأوروبية جاك سانتير وهو من كسميرج فإن ينظر بعذر وشك إلى فكرة الحصص الفرنسية. لأنه يرى أن نظام الحصص سوف يضع عراقيل كثيرة في وجه عمليات الاستثمار في تلك المجالات.

ومؤخراً.. رفض وزراء ثقافة دول الاتحاد الأوروبي فكرة الحصص الفرنسية بعد يومين من الاجتماعات في برودي. ومع ذلك فإن الاحباط لم يمنع جاك



المصدر : الاقتصادية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٥

إشراف:
زينب إبراهيم

سوق التأمين

أثر دخول شركات

التأمين الأجنبية

على سوق التأمين العربى فى ضوء اتفاقية الجات

رغم ان الامتداد الجغرافى للعالم العربى يغطى اجزاء من قارتين
وتبلغ مساحته الاجمالية حوالى ١٤ مليون كيلو متر مربع
ويتكون من ٢٢ دولة مجموع سكانها ٢٥٠ مليون نسمة -
تقريبا واجمالى ناتجها المحلى حوالى ٤٠٠ بليون دولار
امريكى .. الا ان اجمالى اقساط التأمين للعالم العربى
تقدر بحوالى ٤ بلايين دولار امريكى، كما ان نصيب
الفرد من مصروفات التأمين فى العالم العربى
اقل من ٢٠ دولارا امريكيا سنويا بالمقارنة مع
المعدل العالمى البالغ ١٤٥ دولارا امريكيا
سنويا، وكنسبة مئوية من اجمالى
اقساط التأمين فى العالم البالغ حوالى
٩٠٠ بليون دولار امريكى..



التاريخ : 1 مارس 1990

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أن يكون هناك تصور واضح لما سيكون عليه نطاق عملها بالكامل ونتيجة لذلك أسست صناعة التأمين العربية بالاعتماد على منظور ضيق وبيدات أغلبية الشركات عملها برأسمال صغير وموارد محدودة، وتشير دراسة أجرتها مؤخرا المجموعة العربية للتأمين إلى أن أكثر من 70٪ من شركات التأمين العربية رأسمالها يقل عن 5 ملايين دولار أمريكي وبالتالي فإمكانات النمو لهذه الشركات كانت محدودة مد البداية ولا يزال معظمها يفتقد رأس المال الكافي بالإضافة إلى الموارد البشرية والفنية المناسبة ونتيجة لذلك لم تستطع تغطية مستويات عالية من المخاطر لكي

تتمكن من الاحتفاظ بالانقضاء التأمينية وباستثناء فرع تأمين السيارات فإن معظم هذه الشركات تستحق أقل من 20٪ من الأقساط ذهب إلى السوق الدولية، كما أدى رأس المال المنخفض أيضا إلى تقييد تنوع شركات إعادة التأمين العربية وقدرتها على أداء وظائفها الأساسية تجاه شركات التأمين المباشر ونتيجة لعدم وجود الموارد المالية الكافية لم تتمكن من توفير طاقه تأسيسية كافية أو تزويد عملائها بالخبرات المطلوبة.

وقد يبرز البعض الحاجة لتصميم المخاطر إلى الآخرين إلى أن معظم المخاطر الصناعية في البلاد العربية مثل المخاطر في مجال النفط والمشاريع البنيوية والطيران هي مخاطرات قيمة وخطورة عالية ولا بد من تغطيتها عالميا، وبالرغم من صحة هذا التبصير إلا أنه لا يزال بإمكاننا الإبقاء على جزء من الأقساط التأمينية التي تنهب إلى خارج المنطقة لو عملنا على إيجاد سبل الاستفادة بصورة أفضل من مجموع طاقاتها الاستيعابية المتوافرة.

وتؤكد الفراسة أن معظم شركات التأمين وإعادة التأمين العربية تفتقر إلى وجود أرشادات

وأجراءات واضحة وشاملة للاكتتاب كما أن استخدامها لتكنولوجيا المعلومات لأغراض التخطيط وإعداد الموازنات ونقل المعلومات محدودة جدا.

ويسبب الوضع الحالي لصناعة التأمين العربية وتعدد نقاط ضعفها فإن القلق بشأن تعرضها للمنافسة الأجنبية له ما يبرره تماما.. حيث تتمتع معظم شركاتنا بشكل من أشكال الحماية وينطبق هذا على الشركات العاملة في الأسواق

فإن سوق التأمين العربية تمثل أقل من نصف في المائة.. ولذلك فالبلاد العربية متأخرة كثيرا عن سائر بلاد العالم من حيث أهمية وحجم صناعة التأمين فيها وبحرها في اقتصادياتها..

والحقيقة أن أنواع التأمين مثل التأمين على الحياة والتأمين الشخصي تكاد تكون معدومة في العالم العربي ويأتي القسم الأكبر من اقساط التأمين إما من تأمين المخاطر الصناعية الرئيسية مثل النفط والطيران والمشاريع الهندسية الكبيرة أو من التأمين الإلزامي مثل التأمين على السيارات والتأمين البحري.

ويذكرنا انقضاء دائما بأن شركات التأمين العربية قد انشئت لفرض اكتساب عمولات التأمين وليس لتغطية المخاطر التأمينية.

وسوق التأمين في هذا العدد يستعرض دراسة للسيد مور الدين عبد الله نور الدين مستشار المجموعة العربية للتأمين «أريج» عن أثر دخول شركات التأمين الأجنبية على سوق التأمين العربية وإعادة التأمين في ضوء اتفاقية الجات.

في البداية يؤكد السيد نور الدين عبد الله نور الدين أن مناطق عديدة من العالم العربي لم يستجيب بالدور المطلوب من الجدية والاستعداد للظروف المتغيرة إذ لا تزال حكوماتنا ومؤسساتنا تتعامل مع قضايا الحصص وتحرير التجارة عبر الدورات والمفاوضات في الدورات والمؤتمرات فقط رغم أن العالم لن ينظرنا حتى نتحرك بالسرعة التي نريدها ولذلك فلا بد أن نستعد من الآن لتنفيذ اتفاقية الجات والنتائج المترتبة عليها

وتوجد اسباب عديدة لعدم تطور صناعة

التأمين العربية أهمها تجاهل شركات التأمين العربية أهم مجالين في التأمين وهما التأمين على الحياة والتأمين الشخصي.. فهذه الشركات تستهدف الفرد العربي من حيث زيادة وعيه باحتياجاته التأمينية التي يحتاجها ولذلك فصناعة التأمين العربية لم تستثمر في رفع مستوى الوعي بأهمية التأمين نسخة طبق الاصل من الوثائق الأجنبية التي لم تبذل أية جهود لتعديل نطاقها وشروطها حتى تتلاءم مع احتياجات العميل المحلي.

ايضا معظم شركات التأمين العربية تشكل دون



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاحتكارية مثل العراق وسوريا والجزائر والصومال وموريتانيا بالإضافة إلى البلاد التي يسمح فيها بالعمل للشركات الوطنية فقط وحتى في الأسواق التي تسمى أسواق حرة فإن أعمال التأمين الحكومية تمنح دائماً للشركات الوطنية وبسبب الحماية المتوافرة لها فإن معظم الشركات العربية تخشى مواجهة تحديات المنافسة من الشركات الأجنبية أو حتى من بعضها البعض.

شكوك وخوف من الجات.

ويؤكد السيد نور الدين عبد الله نور الدين في

دراسته التي قدمها في ندوة اتفاقية الجات واثار صناعة التأمين العربية التي نظمها الاتحاد العربي للتأمين : انه في حالة عدم اتخاذ اجراءات سليمة وفعالة لتحصين الوضع التنافسي لشركات التأمين العربية .. فإن هذه الشركات لن تكون قادرة على البقاء والصمود امام المنافسة غير الفعالة التي ستواجهها خاصة من الشركات الأجنبية في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وأستراليا وجنوب أفريقيا، وهذه الشركات التي ستفقدون شك أسواقنا بسبب تشجيع أسواقها .. سوف تتمتع بالعديد من المزايا التنافسية معتمدة على قدراتها البحثية لتطوير خدمات جديدة خاصة في مجال التأمين على الحياة والتأمين للشخصي، بجانب قدرتها على تقديم منتجات تأمينية بكل احتياجات العملاء العرب وسوف تقوم بعمليات ترويج وبيع مكثفة لضمان نجاح وتلك المنتجات، وهذا النجاح سيستلزم شركات جديدة على دخول السوق وتوسيعه في خلال رفع درجة الوعي التأميني بين الجماهير العربية، ولذا فالشركات المحلية ستعرض للمنافسة الأجنبية اذا لم تعمل على تقوية قاعدتها الرأسمالية وجذب الإدارة الادبعية والكوادر المؤهلة الى جانب تحديث اساليب عملها وترشيده الاتفاق بالإضافة الى

ضرورة منح هذه الشركات فرصة لتوسيع النطاق الجغرافي لأعمالها حتى تحقق محافظ مالية أكثر توازناً والتي ستؤدي بدورها الى تحسين مستويات الاحتفاظ بالاقساط لديها وتخفيض تدفق تلك الاقساط الى الأسواق الخارجية.

وعلى الرغم من موافقة عدد من البلاد العربية على الانضمام الى اتفاقية الجات إلا أن بعضها تساوره الشكوك العميقة بشأن الاتفاقية ومنظمة التجارة العالمية حيث تخشى الدول العربية والدول النامية عامة من خضوع المنظمة لنفوذ وتهديد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل دائم بسبب قوتها الاقتصادية والسياسية، وقد جاء قرار الكونجرس الأمريكي الأخير الخاص بمنع أمريكا معاملة تفضيلية بالمقارنة مع سائر البلاد الأعضاء فيما يتعلق بحق الانسحاب من المنظمة ليرفع من درجة الرتبة والخلق وخاصة لو اتخذت سائر البلاد للصناعة قرارات مماثلة فسوف يؤدي ذلك الى ضعف قدرة منظمة التجارة العالمية على اداء دورها الاساسي الامر الذي يجعل البلاد الأقل

نمو في وضع أضعف مما هي عليه الآن بالإضافة إلى الخوف من عدم تطبيق مبادئ وتعليمات المنظمة على كافة الأعضاء بصورة عادلة ومتساوية مما سيثير الشكوك حول مصداقيتها.

ايضا تجد بعض الدول الأقل نمو صعوبة في اعداد نفسها خلال الفترة الزمنية المتوافرة لها لفتح أسواقها امام المنافسة الأجنبية كما ان بعض الدول الصناعية لاتشعر بارتياح تجاه الحركة السريعة والحررة لركوس الأموال والتكنولوجيا التي ستسود العالم نتيجة للتبادل الحر للمنتجات والخدمات، ولذلك تساهم جميع هذه العوامل في إحساس العديد من الدول النامية بأن اتفاقية الجات تهددها لأنها سوف تفقد حرة إدارة اقتصادياتها بالصورة التي تضمن مصالحها.

وتضيف الدراسة، انه في ظل الظروف الحالية لصناعة التأمين العربية فإن معظم شركات التأمين العربية غير مستعدة بالصورة المطلوبة لمنافسة الشركات العالمية التي ستغزو أسواقها لاحتلاله وفي حالة عدم اتخاذ الاجراءات السريعة لاعداد أنفسنا فسوف تكون النتائج سيئة على الشركات المحلية الضعيفة حالياً حيث ستؤدي المنافسة الشديدة الى إفلاس العديد من هذه الشركات أو يتم شراؤها من قبل الشركات الأقوى.

ويتم وجود درجة معينة من المنافسة في معظم البلاد العربية إلا أن قطاع التأمين لم يتوافر له ما يكفي من الأسباب والواقع لبناء عملياته على



التاريخ : ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اساس اقتصادي وتنافسي.. معظم الشركات المحلية تتمتع بشكل أو بآخر بنوع من الحماية كما أنها تعمل في ظروف لاتشعر بأي نوع من التهديد حتى الآن ولذلك يجب علينا أن نرحب بالمنافع المترتبة على المنافسة حيث أنها ستفتح شركتنا للاستعداد للعمل في بيئة أكثر تنافسية.

كيفية إعداد قطاع التأمين.

وعن كيفية إعداد قطاع التأمين في العالم العربي للمستقبل تؤكد دراسة السيد نور الدين عبيد الله نور الدين : أن العالم العربي لا يزال يعاني من الانقسام السياسي والاقتصادي ، وحتى عندما حاولت البلاد العربية التي تتشابه أنظمتها السياسية والاقتصادية مثل دول الخليج وشمال أفريقيا أن توحد أنشطتها السياسية والاقتصادية.. كان التقدم الذي أحرزته بطيئاً جداً وغير مؤثر فالتقدم في تطبيق بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين اقطار مجلس التعاون في عام ١٩٨٢ كان أقل من المستوى المتوقع، ركزت الاتفاقية على المبادئ والأهداف الخاصة بالتكامل الاقتصادي لدول المجلس ولم تلزم الأعضاء بأي إجراءات أو جداول زمنية محددة بجانب أن أسواق التأمين المحلية في كل من دول مجلس التعاون مخلقة أمام شركات التأمين من سائر الدول الأعضاء رغم مرور ١٢ سنة على توقيع الاتفاقية الموحدة

وتقترح الدراسة ضرورة العمل على إزالة الحواجز الإقليمية أمام التجارة بواسطة عمل جماعي ومتمحور فيه يشارك فيه قطاع التأمين والحكومات والجهات الأشرافية والرقابية ضمن كل منطقة بجانب العمل على تطوير سوق منفردة تتمتع بوعي تأميني لكل منطقة إقليمية من العالم العربي. حيث سيؤدي هذا إلى تحويل قطاع التأمين إلى قوة دافعة رئيسية ضمن اقتصاديات كل منطقة كما سيضجع على تبائل الاستثمار عبر الحدود والملكية المشتركة وزيادة حجم رؤوس الأموال والاقساط وامتلاك الخبرة. كما ستمثل السوق الموسعة أيضاً على إيجاد شركات منفردة ومجموعات شركات أقوى ماليا وأقدر على المنافسة بسبب تمتعها بقاعدة أوسع من اقساط التأمين والانخفاض في تكاليف التشغيل بالإضافة إلى قدرتها على زيادة نسبة الاحتفاظ من الاقساط ، بجانب أن المنافسة الإقليمية سوف ترفع مستويات الأداء والكفاءة والتجديد في أعمال التأمين

إن التكامل الإقليمي لصناعة التأمين هو الوسيلة الوحيدة لتوفير موارد جماعية يستفاد بها في تطوير سوق التأمين العربي وهو خطوة رئيسية نحو تحقيق هدف أشمل يتمثل في إيجاد سوق موحدة للتأمين على المستوى القومي

وتدعو الدراسة إلى ضرورة إزالة القوانين والتشريعات الخاصة بالحماية على المستوى الإقليمي وإلى إزالة الحواجز وتخفيض درجة الحماية في السوق الإقليمي دون تأخير وقبل أن يحين موعد تلبية متطلبات الجات، وسيتيح هذا لشركات التأمين الإقليمية بعض الوقت لإعادة تنظيم صفوفها استعداداً لمواجهة ظروف السوق الجديدة بجانب توسيع نطاق نشاطها بدلاً من حصر نشاطاتها داخل بلادها وبالتالي سوف تتمتع بدرجة أكبر من الاستعداد لمواجهة المنافسة الدولية

ورغم وجود بعض البلاد العربية التي تتمتع بالاقتصاد الحر والتي لديها استعداد أكبر للمنافسة الإقليمية أو الدولية في مختلف القطاعات بما فيها التأمين إلا أنه حتى هذه البلاد مثل البصيرين وبس و المغرب والأردن ولبنان.. تحتاج إلى تقوية صناعة التأمين بها عن طريق السماح للشركات بالدمج عند الضرورة لتخفيض عدد الشركات الصغيرة وتوسيع قاعدة رأسمالها وهوامس مملاتها بالإضافة إلى ضرورة وجود جهات رقابية يquette في كافة البلاد العربية لأحكام الاشراف على صناعة التأمين وحماية حقوق حملة الوثائق

كما تحتاج صناعة التأمين العربية أيضاً إلى تطوير الأفكار والأساليب الجديدة لتلبية متطلبات القطاع الخاص والاستثمار في الإبحات وتطوير المنتجات التأمينية وتطوير استراتيجيات التسويق واستحقاق البلاد التي تحصر أعمال التأمين حالياً في مؤسسات القطاع العام والبلاد التي تسمح للشركات الوطنية المملوكة بالكامل فقط للعمل بها إلى العمل على إيجاد شركات خاصة يمكن للمساهمين المحليين الأجانب الاستثمار فيها.

وتؤكد الدراسة أنه في غياب سوق عربية مشتركة أو كتلة اقتصادية عربية من أي نوع. فإن الدول العربية منفردة تبقى ضعيفة في مواجهة التحديات التي ستفرزها اتفاقية طحليات، بجانب أنها أصبحت اليوم أمام خطر جديد يتمثل في أن تصبح حلقات ضعيفة ضمن سلسلة السوق الشرق أوسطية المقترحة.



المصدر : الإصدار :
العدد : ١٩٩٥

التاريخ : للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن البديهي أنه ما لم تتخذ إجراءات حاسمة
وسريعة لتقوية التضامن العربي فستظل الدول
العربية دائما مهددة من الخارج بالتحديات
وسيبقى دورها هامشيا في عالم يتغير بسرعة
مذهلة



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **أيار ١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الباك» في مائتات حية بالحرب الطكم

لم تنقسم مناقشة تعديلات قانون الغرف التجارية - في اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني - بالهتوة والاستجابة الفورية لهذه التعديلات بالرغم من عدتها للفساد والتجارة بالرغم من انتظاراتها منذ الخمسينات .. ولم تكن

المناقشة أيضا مبركة على تعديلات القانون، فقط ولكن تعدت ذلك إلى إشارة في مقاومة الفساد والتسليمات التجارية.

نهال شكرى

● وعلى الرغم من شرح الدكتور أحمد جويلى وزير التموين الوالى للتعديلات المقترحة للقانون وسرورته الكبيرة التي أشتم بها الوصول إلى مصلحة الجماعة وتحقيقها إلا أن اللجنة ساءها احساس غريب تمثل في قيام هذا القانون بحماية التجار دون المستهلك وتعميت وجهات النظر إزاء هذا القانون حيث أوضح البعض أن نظام الفواتير الخاطى عليها والتي لا يطبقها غالبية التجار والتي تسبب في مشاكل كثيرة، لا يقوم أمامها تجار الغرف التجارية بواجبهم في التزام هؤلاء التجار بالأخذ بنظام الفواتير وتطبيقها حماية للمستهلك، فإذا كان هذا القانون يحقق مصلحة التاجر فلا بد له أن يحقق أيضا الحماية المطلوبة للمستهلك، وقد أجاب الوزير على هذه النقطة موضحا أن هناك قانونا للفواتير يتم الأخذ به، ولكن لم يكن هذا الرد شافيا لأعضاء اللجنة، وظالموا بضرورة قيام التجار بالغرف التجارية بدور أكبر في حماية المستهلك.

● وعندما تطرق وزير التموين إلى نقطة تطوير الأداء داخل الغرف التجارية، وضرورة إعدادها شبكة جديدة للمعلومات التجارية الدولية انبرى أعضاء اللجنة للحد من ضعف دور الغرف التجارية الحالية وصورتها كطائر لرجل الأعمال الناجحين، وتظهر السؤال الملح : هل يرجع سبب تنازل الوزير عن بعض اختصاصاته إلى كبريات غير فاعلة مثل الغرف التجارية نتيجة لاعتقادها أنها لن تقوم بعمل شيء إيجابى؟

وهنا يكون الأمر يتفق مع احتياجات السوق والابتها وضرورت الإصلاح الاقتصادى وأن الأمر في حقيقته يتطلب أن يتدى التعديلات التشريعية والا يكون الأمر مجرد إرضاء بعض القطاعات في مصر. وهناك أيضا تساؤل آخر طرح نفسه حول دور الغرف التجارية الضعيفة في مواجهة كبريات رجال الأعمال القوية التي ليست وجوبيا بفضل أصبحت أكثر قوة وجاذبية من كانوا أعضاء في

الغرف التجارية : كان تجاهل هذه النقطة يعتبر ضعفا شديدا ليس في القانون في حد ذاته ولكن في الهدف المحدد للمرحلة القادمة والذي يتركز حول تدعيم السوق الداخلية في مصر. ويبرز أيضا سؤال آخر يحكمنا في المرحلة القادمة وهو : هل ستترك الظروف لتفكر الكوادر أم ستتدخل الدولة لوضع الإطار الذي يهيئ لذلك الأمر؟ ● وأقول أيضا أنه سيتم وضع ميثاق شرف لاتحاد الغرف التجارية ، ولكن كم من ميثاق شرف خلت حروفه على الورق دون فعل به. ● وفي نهاية المناقشة داخل الحزب الوطني كانت التصورة العامة هي ضرورة الحفاظ على مصلحة المستهلك إلى جانب مصلحة التاجر، وعدم الاعتماد كلية على الكبريات الضعيفة ولكن يجب تقويتها لمواجهة الخطر القادم.

Biblioteca Alexander



0280959